



المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم  
جامعة جازان  
كلية الآداب والعلوم الإنسانية  
قسم اللغة العربية

## (ليس) والأحرف المشبهة بها في القرآن الكريم (دراسة نحوية دلالية)

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير  
في اللغة العربية قسم الدراسات اللغوية والنحوية

إعداد

الطالب: عمر عبدالله محمد خرمي

الرقم الجامعي: ٢٠١٥١٣١٩٦

إشراف

الدكتور: محمد المبارك السمانى الطيب

الأستاذ المشارك بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة جازان

١٦ رجب ١٤٣٩ هـ

٢ أبريل ٢٠١٨ م

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى:

﴿قُلْ لِّئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا

يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ ۚ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٨].

قرآن کریم



المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم  
جامعة جازان  
كلية الآداب والعلوم الإنسانية  
قسم اللغة العربية

## (ليس) والأحرف المشبهة بها في القرآن الكريم (دراسة نحوية دلالية)

إعداد الطالب: عمر عبدالله محمد خرمي

تقرير لجنة المناقشة والحكم  
تمت الموافقة على قبول هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير  
في اللغة العربية

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

التوقيع	التخصص الدقيق	المرتبة العلمية	الاسم	أعضاء اللجنة
	النحو والصرف	أستاذ مشارك	د. محمد المبارك السماني الطيب	المشرف الرئيس
	النحو والصرف	أستاذ دكتور	أ.د. يحيى محمد علي الحكمي	المناقش الأول
	النحو والصرف	أستاذ مشارك	د. وليد مقبل السيد الديب	المناقش الثاني

(١٦ رجب ١٤٣٩ هـ / ٢ أبريل ٢٠١٨ م)

## إهداء

إلى أمي الغالية - حفظها الله- التي بذلت كل شيء لإسعادي.  
إلى أبي - رحمه الله- الذي أحسن تأديبي وتوجيهي.  
إلى إخوتي وأخواتي وزوجتي وأولادي.  
إلى محبي لغة القرآن الكريم الخالدة.

## شكر وتقدير

أَتَقَدَّمُ بخالص الشكر والتقدير إلى الله - سبحانه وتعالى- على تيسيره وتوفيقه، ثمَّ أشكر جامعة جازان ممثلة في عمادة الدراسات العليا، وكلية الآداب والعلوم الإنسانية (قسم اللغة العربية ومنسوبيها رئيسًا وأعضاء، وخاصة أساتذتي في شعبة الدراسات اللغوية والنحوية)، وأخص بالذكر سعادة الدكتور/ محمد المبارك السماني الطيب الذي تفضَّل مشكورًا مأجورًا بالإشراف على البحث ابتداءً من اختيار الموضوع وانتهاءً بطباعة الرسالة، حيث فتح لي قلبه وفكره، فاستفدت من علمه وخُلقه وسَمَّتِهِ، وكان نِعَمَ المُوَجِّه والمُعِين في جميع مراحل الرسالة فله مِنِّي كل الشكر والدعاء، ومن الله عظيم الأجر والثواب.

والشكر موصول للجنة المناقشة والحكم على الرسالة؛ لتفضلهم بقراءة بحثي وتقويم ما اعوجَّ منه؛ ليخرج البحث في أحسن حُلَّة، وأبهى صورة، والله الموفق والمعِين.

## (ليس) والأحرف المشبهة بها في القرآن الكريم

### (دراسة نحوية دلالية)

الباحث: عمر عبدالله محمد خرمي

#### الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى حصر المواضع التي وردت فيها (ليس) والأحرف المشبهة بها في القرآن الكريم بقراءاته المختلفة، ودراستها دراسة نحوية دلالية، مُدعمًا ذلك بآراء علماء النحو والقراءات والتفسير، وتأتي هذه الدراسة في مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول.

التمهيد: يتناول النفي، وأدواته في اللغة العربية.

الفصل الأوّل: يتناول (ليس) في النحو، والقرآن، حيث يقع في ثلاثة مباحث: المبحث الأوّل: (ليس) في كتب النحاة، والمبحث الثاني: خبر (ليس) عند النحاة، والمبحث الثالث: (ليس) في القرآن الكريم.

الفصل الثاني: (ما) النافية العاملة عمل (ليس)، وفيه ثلاثة مباحث: المبحث الأوّل: (ما) النافية في النحو العربي، والمبحث الثاني: خبر (ما) في كتب النحاة، والمبحث الثالث: (ما) النافية العاملة عمل (ليس) في القرآن الكريم.

الفصل الثالث: (إن) و(لا) و(لات) المشبهات بـ(ليس)، وفيه ثلاثة مباحث: المبحث الأوّل: (لا) النافية العاملة عمل (ليس)، والمبحث الثاني: (إن) النافية العاملة عمل (ليس)، والمبحث الثالث: (لات) النافية العاملة عمل (ليس). وتنتهي الدراسة بخاتمة تشمل: أهم النتائج، ثمّ قائمة المصادر والمراجع.

(Not) And It's Alike Characters in The HOLY QURAN  
Semantico-Grammatical Study

**Researcher: Omar Abdallah Mohammed Khormi**

**The Summary**

The study aims to limit the places that the word (NOT) and its alike characters are mentioned in the Holy Quran in different readings and its grammatical semantic study supported by the grammarian scientists, views, readings and interpretation.

This study comes with preface, introduction and three chapters.

Preface deals with negation and its tools in Arabic language.

First chapter :

Deals with (NOT) in grammar and Quran as it is located in three sections:

Section 1: (NOT) in grammarians book.

Section 2: (NOT) predicate at the grammarians.

Section 3: (NOT) in the Holy Quran.

Second chapter:

The Deny(NOT) acts as(NOT) with three sections in it:

Section 1: Deny (NOT) in the Arabic grammar.

Section 2: (NOT) predicate at the grammarian book.

Section 3: Deny (NOT) which acts as (NOT) IN TH Holy Quran.

Third chapter:

(NOT), (NOT) and (NOT) which are alike (NOT), There are three sections in it:

Section 1: Deny (NOT) which acts as (NOT)

Section 2: Deny (NOT) which acts as (NOT)

Section 3: Deny (NOT) which acts as (NOT)

The study concludes with the most important results then a list of sources and references.

## المقدّمة

الحمد لله الذي اختصَّ أهل طاعته بهديه وإرشاده، وأشهد أن لا إله إلا الله أورث كتابه من اصطفى من عباده، وأشهد أنَّ محمدًا أفضل رسله وأكرم أحبائه، فتحَّ اللهُ به عيونَ خلقه للنظر في أحسن مقال، وأسمى مثال، أمَّا بعد:

فإنَّ من أجلِّ النِّعم قدرًا، وأوجبها شكرًا، القرآن الكريم، الذي أعجزت آياته ملأً كانت الفصاحة زينتهم، والبلاغة حليتهم، من تمسك به نجا، ومن أعرض عنه هلك، جعل اللهُ فيه صلاح الأُمَّة وفلاحها، وأودع فيه أسرار الكلم وبدائع الحكم. وهذا الذي جعل الباحث يختار موضوع بحثه في هذا الكنز العظيم، والبحر الكبير الذي لا يُدرك غوره، ولا تنفذ درره، ولا تنقضي عجائبه، وبعد بحثٍ وتفكيرٍ رأى الباحث أن يكون موضوع البحث (ليس) والأحرف المشبهة بها في القرآن الكريم (دراسة نحوية دلالية)، والحمد لله الذي يسرَّ البحث فيه، وذلك بحصر أدواته، ومعرفة وظائفها النحوية، والنظر في كيفية ورودها، ودراستها وفق الأساليب التي وردت فيه، ومعرفة ما أفضت إليه من دلالات.

والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن يكتب للباحث ولمشرفه - الذي بذل من جهده ووقته حتَّى خرج البحث على الوجه الذي يصلح لعرضه- ولكل من يطلع عليه الانتفاع والنفعة به إنَّ ربي سميعٌ قريب.



## أهمية الدراسة وأسباب اختيار الموضوع:

- تتمثل أهمية هذه الدراسة في أنَّها تبحث في أعظم نص لغوي عرفه الإنسان، وهو "القرآن الكريم" إذ يمثل النسق الأعلى للبيان العربي الذي ينبغي أن تُدرس اللغة العربية من خلاله، وأن تُحكَمَ به لا أن تُحكَمَ هي عليه، حيث يأمل الباحث أن يجد من خلال هذه الدراسة شيئاً من أسباب حياة لغتنا العربية التي يمدّها بها القرآن من حيث جمال النظم وقوة المعنى.

- وإنّ من أهم الأسباب التي دعنتني إلى دراسة هذا الموضوع هو خدمة كتاب الله - عزّ وجلّ- والتطلع إلى معرفة أسرار (ليس) والأحرف المشبهة بها، وإدراك دورها في فهم الكثير من أي الذكر الحكيم.

## حدود البحث:

تتوقف حدود هذا البحث في الآيات التي اشتملت على (ليس) والأحرف المشبهة بها في القرآن الكريم بقراءاته؛ للتعرف على مواطن إعمالها، وما نتج عن ذلك من أثر دلالي خلال السّياق العام للآيات الكريمة، والبحث يستبعد الدلالة في الدرس اللغوي الحديث.

## منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي تمّ من خلاله حصر الظواهر اللغوية، ووصفها وتحليلها، و بيان ما دلّت عليه في سياق أسلوب القرآن الكريم.

## تحديد المشكلة:

قامت الدراسة الحالية على حصر المواضع التي وردت فيها (ليس) والأحرف المشبهة بها في القرآن الكريم بقراءاته المختلفة، وكذلك الكشف عن آراء النحاة والقراء والمفسرين فيها، مع بيان الأثر الدلالي في الآيات التي ترد فيها.

## إجراءات البحث:

سار الباحث وفق الخطوات الآتية:

**أولاً:** حصر جميع الآيات التي وردت فيها (ليس) والأحرف المشبهة بها.

**ثانياً:** كتابة الآيات القرآنية برواية حفص عن عاصم، وعزوها إلى سورها، مع ذكر ما فيها من قراءات وشواهد.

**ثالثاً:** توثيق القراءات القرآنية من كتب القراءات، فإن لم توجد فمن كتب التفسير، ومعاني القرآن وأعاريبه.

**رابعاً:** تخريج الأحاديث النبوية من كتب السنة.

**خامساً:** توضيح معاني المفردات الغريبة من كتب المعاجم والتفسير.

**سادساً:** بيان المعنى الدلالي للشواهد القرآنية والأبيات الشعرية.

**سابعاً:** تخريج الشواهد الشعرية من دواوين الشعراء، فإن لم توجد فمن كتب النُّحاة، ونسبتها إلى قائلها، مع بيان بحورها.

**ثامناً:** توجيه الشواهد النحوية من كتب النحو واللغة والقراءات والتفسير.

**تاسعاً:** الترجمة للأعلام.

## الدِّراسات السَّابِقة:

من خلال ما تيسر للباحث الاطلاع عليه، لم يعثر على دراسة علمية مُحكَّمة تتناول هذا الموضوع، ولكن وُجدت دراسات مشابهة، منها:

**أولاً:** (لا) في القرآن الكريم دراسة نحوية، رسالة تقدم بها الطالب/ غازي علي حواس إلى مجلس كلية الآداب في جامعة الموصل لنيل درجة الماجستير، وفيها توصل الباحث إلى نتائج، منها:

أنَّ (لا) النافية المشبهة بـ(ليس) وردت في واحد وعشرين موضعًا من القرآن الكريم، معتمدًا في ترجيحه وحصره على ما ذهب إليه أغلب النحاة والمفسرين الذين جوزوا أن تكون (لا) في تلك المواضع عاملة عمل (ليس).  
[وبالبحث في كتب النُّحو واللغة والقراءات والتفسير، وُجد أكثر من هذا الحصر، وقد تمَّ تفصيله في ثنايا البحث].

**ثانيًا:** (الحروف العاملة في الأسماء في المفضليات)، رسالة تقدم بها الطالب/ عبدالرحمن المكاوي المختار إلى جامعة الخرطوم لنيل درجة الماجستير، وفيها توصل الباحث إلى نتائج، منها:  
- أن حروف المعاني لها دور عظيم في الكلام فهي تربط الجمل، وتمكن من التوسع في التعبير.

- أن اختلاف المدارس النحوية حول استعمال الحرف أسهم في إثراء النقاش حولها والخروج بأراء معتبرة يستفيد منها الباحثون والدَّارسون.

**ثالثًا:** دلالات (ما) في القرآن الكريم دراسة نحوية، بحث تكميلي تقدم به الطالب/ مراد محمد عبدالله شمسان إلى جامعة الإيمان بالجمهورية اليمنية لنيل درجة الماجستير، وفيه توصل الباحث إلى نتائج، منها:  
- تحتل (ما) في بعض المواطن أكثر من احتمال، ولا يمكن الترجيح لصحة انطباقها على كلِّ الاحتمالات.

- أن كثرة تعدد (ما) في القرآن الكريم خاصة واحتمالها أكثر من معنى يدلُّ على إعجاز القرآن الكريم.

وحيث إنَّ بحثي يهدف إلى تناول هذه الأدوات مجتمعة من خلال ورودها في القرآن الكريم فإنَّ أيًّا من تلك الدراسات لم تنطرق إلى موضوع هذا البحث إلا من خلال إشارات يسيرة.

## أهداف البحث:

تتلخص أهداف هذا البحث في:

**أولاً:** التعرف على شروط عمل هذه الأحرف من خلال النص القرآني.

**ثانياً:** جمع آراء علماء النحو واللغة والقراءات والتفسير في (ليس) والأحرف المشبهة بها.

**ثالثاً:** الإسهام في إغناء الدرس النحوي المتعلق بـ(ليس) والأحرف المشبهة بها في القرآن الكريم.

**رابعاً:** حصر المواضع التي وردت فيها (ليس) والأحرف المشبهة بها في القرآن الكريم.

**خامساً:** توضيح دلالات (ليس) والأحرف المشبهة بها في اللغة والقرآن الكريم.

## الصعوبات التي واجهت الباحث أثناء إعداد الرسالة:

واجه الباحث صعوبات عدة، منها:

- ذكر بعض القراءات دون نسبتها إلى من قرأ بها.
- صعوبة الترجمة لبعض القراء؛ لتشابه بعض الكنى والأسماء.
- قلة الاهتمام ببعض القراءات الشاذة في كتب القراءات، وأكثرها في كتب التفسير.

- صعوبة ترجيح بعض الخلافات؛ لقوة أدلة الطرفين.

- نسبة بعض الآبيات إلى أكثر من قائل، وبعضها دون نسبة.

## خطة البحث:

يشتمل هذا البحث على: مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول، تعقبها خاتمة،

وقائمة بالمصادر والمراجع، والفهارس الفنية.

**المقدمة:** تشتمل على: أهمية الدراسة، وأسباب اختيار الموضوع، وحدود البحث، وتحديد المشكلة، ومنهج البحث، والدراسات السابقة، وأهداف البحث، وخطته.

**التمهيد:** وهو عبارة عن نبذة يسيرة عن النفي، وأدواته في اللغة العربية.

**الفصل الأوّل:** (ليس) في النحو والقرآن الكريم، وفيه ثلاثة مباحث:

**المبحث الأوّل:** (ليس) في كتب النحاة، وفيه مطلبان:

المطلب الأوّل: معنى (ليس) وأقسامها.

المطلب الثاني: (ليس) بين الفعلية والحرفية.

**المبحث الثاني:** خبر (ليس) عند النحاة، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأوّل: زيادة الباء في خبر (ليس).

المطلب الثاني: تقديم خبر (ليس).

المطلب الثالث: العطف على خبر (ليس).

**المبحث الثالث:** (ليس) في القرآن الكريم، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأوّل: مجيء خبر (ليس) جاراً ومجروراً.

المطلب الثاني: زيادة بعض حروف الجرّ في خبر (ليس).

المطلب الثالث: خبر (ليس) المفرد.

**الفصل الثاني:** (ما) النافية العاملة عمل (ليس)، وفيه ثلاثة مباحث:

**المبحث الأوّل:** (ما) النافية في النحو العربي، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأوّل: معنى (ما) النافية، وأوجه الشبه والاختلاف بينها وبين (ليس).

المطلب الثاني: (ما) بين الأعمال والإهمال.

المطلب الثالث: شروط أعمال (ما) عمل (ليس).

**المبحث الثاني:** خبر (ما) في كتب النُّحاة، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأوَّل: تقديم خبر (ما).

المطلب الثاني: العطف على خبر (ما).

المطلب الثالث: زيادة الباء في خبر (ما).

**المبحث الثالث:** (ما) النافية العاملة عمل (ليس) في القرآن الكريم، وفيه

أربعة مطالب:

المطلب الأوَّل: مجيء خبر (ما) مفردًا منصوبًا.

المطلب الثاني: زيادة الباء في خبر (ما).

المطلب الثالث: مجيء خبر (ما) جملة فعلية.

المطلب الرَّابِع: مجيء خبر (ما) جازًا ومجرورًا.

**الفصل الثالث:** (لا)، و(إن)، و(لات) المشبهات بـ(ليس)، وفيه ثلاثة مباحث:

**المبحث الأوَّل:** (لا) النافية العاملة عمل (ليس)، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأوَّل: معنى (لا) النافية، وآراء النُّحاة فيها.

المطلب الثاني: شروط إعمال (لا) عمل (ليس).

المطلب الثالث: (لا) العاملة عمل (ليس) في القرآن الكريم.

**المبحث الثاني:** (إن) النافية العاملة عمل (ليس)، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأوَّل: تعريف (إن) النافية، وأقوال النُّحاة فيها إعمالًا وإهمالًا.

المطلب الثاني: شروط إعمال (إن) عمل (ليس).

المطلب الثالث: (إن) العاملة عمل (ليس) في القرآن الكريم.

**المبحث الثالث:** (لات) النافية العاملة عمل (ليس)، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأوَّل: معنى (لات)، وأقوال النُّحاة فيها.

المطلب الثاني: (لات) من حيث البساطة والتركييب.

المطلب الثالث: شروط إعمال (لات) وإهمالها.  
المطلب الرابع: (لات) العاملة عمل (ليس) في القرآن الكريم.  
الخاتمة: وهي عبارة عن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث.

الفهارس الفنية، وتشتمل على ما يأتي:

- ١- فهرس الآيات القرآنية.
- ٢- فهرس الأحاديث النبوية.
- ٣- فهرس الأبيات الشعرية.
- ٤- فهرس أمثال العرب وأقوالهم.
- ٥- فهرس الأعلام.
- ٦- فهرس المصادر والمراجع.
- ٧- فهرس محتويات البحث.

## التَّمْهِيد

### النَّفْي لغة واصطلاحًا

#### النَّفْي لغة:

ورد النَّفْي في معاجم اللغة على عدة معانٍ، منها:

الإبعاد والطرْد، نحو: نفيت الرجل نفياً وغيره إذا أبعدته وطرّدته، فهو منفي، ومنه قوله سبحانه وتعالى: ﴿أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٣٣]<sup>(١)</sup>، "أي: يطردوا منها وينحوا عنها، وهو التغريب عن المدن، فلا يقرّون فيها"<sup>(٢)</sup>.  
ومن معانيه: الانتفاء من الولد، أي: التَّبْرؤ منه<sup>(٣)</sup>. ويأتي بمعنى الجحد، نحو: نفى الشيء، أي: جحده<sup>(٤)</sup>.

ومن معانيه: نفى الريح، أي: ما تنفيه وتخرجه من التراب، ونحوه حتى

(١) ينظر: الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، تحقيق: د. مهدي المخزومي؛ ود. إبراهيم السامرائي، د. ط، (د.م، دار ومكتبة الهلال، د.ت)، مادة: "نفي"، ٣٧٥/٨، والفارابي، إسحاق بن إبراهيم بن الحسين، معجم ديوان الأدب، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، د. ط، (القاهرة: مؤسسة دار الشعب، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م) باب: "فَعَلَ يَفْعُل"، ٨٦/٤، وأبو منصور الأزهري، محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط١، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠١م)، مادة: "نفي"، ٣٤١/١٥، وابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، لسان العرب، ط٣، (بيروت: دار صادر، ١٤١٤هـ)، مادة: "نفي"، ٣٣٧/١٥، والزبيدي، محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: عبدالكريم العزبأوي، ط١، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م)، مادة: "نفي"، ١١٦/٤٠.

(٢) القاسمي، محمد جمال الدين بن محمد، محاسن التّأويل، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ)، ١١٦/٤.

(٣) ينظر: الفراهيدي، الخليل بن أحمد، مرجع سابق، مادة: "نفي"، ٣٧٥/٨.

(٤) ينظر: ابن سيده، علي بن إسماعيل، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبدالحميد هندأوي، ط١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م)، مادة: "نفي"، ٤٩٥/١٠.



يَعْلَقُ فِي أَصُولِ الْحَيْطَانِ وَالشَّجَرِ<sup>(١)</sup>، وَمَا نَفْتَهُ الْحَوَافِرُ أَثْنَاءَ سَيْرِهَا مِنْ حَصِيٍّ  
وغيره<sup>(٢)</sup>، "ونفيُّ الماء: ما تطاير من الرِّشَاءِ عَلَى ظَهْرِ الْمُسْتَقِيِّ"<sup>(٣)</sup>.  
"وَالسَّيْلُ يَنْفِي الْغُثَاءَ: يَحْمِلُهُ وَيَدْفَعُهُ"<sup>(٤)</sup>، قَالَ الشَّاعِرُ يَصِفُ يَرَاعًا<sup>(٥)</sup>:  
سَبِيٌّ مِنْ يَرَاعَتِهِ نَفَاهُ      أَتَيْ مَدَّةً صُحْرًا\* وَلُوبٌ  
وَالنَّفْيُ مِنَ الْمَكَانِ التَّنْحِي عَنْهُ<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: أبو منصور الأزهرى، تهذيب اللغة، مادة: "نفي"، ٣٤١/١٥، والجوهري، إسماعيل بن حماد  
الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٤، (بيروت: دار العلم  
للملايين، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م)، مادة: "نفا"، ٢٥١٤/٦.

(٢) ينظر: الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في  
مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، ط٥، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٦ هـ -  
١٩٩٦ م)، مادة: "نفا"، ص ١٧٢٦ - ١٧٢٧.

(٣) الحميري، نشوان بن سعيد، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تحقيق: د. حسين بن عبدالله  
العمري؛ وآخرون، ط١، (بيروت - لبنان: دار الفكر المعاصر؛ ودمشق - سورية: دار الفكر،  
١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م)، ١٠/٦٦٩٥.

(٤) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، مادة: "نفي"، ٤٩٥/١٠.

(٥) البيت من الوافر، لأبي نؤيب الهذلي، ينظر: الشعراء الهذليون، ديوان الهذليين، تعليق: محمد محمود  
الشنقيطي، (القاهرة - مصر: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م)، ٩٢/١، وروي: سبي  
من أباؤه... ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة: "نفي"، ٣٣٦/١٥.

\* وردت كلمة (صُحْرٌ) بالسين (سُحْرٌ)، ينظر: ابن سيده، مرجع سابق، مادة: "نفي"، ٤٩٥/١٠، ويعقوب،  
إميل بديع، المعجم المفصل في شواهد العربية، ط١، (دم، دار الكتب العلمية، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م)،  
٣٠٣/١.

اللغة: سبيٌّ: غريب، من أباؤه: من يراعه، واليراعة: قصبة جيء بها من أجمّة، والأتيُّ: السيل يُمطرُ  
أرضك ثمَّ يطراً عليك وأنت لا تدري، وصُحْرٌ: جمع صُحْرَةٍ وَهِيَ جَوْبَةٌ تَنْجَابُ وَسَطَ الْحَرَّةِ، وَاللُّوبَةُ:  
الْحَرَّةُ، وَالْجَمْعُ لَابٌ وَلُوبٌ وَلَابَاتٌ، وَهِيَ الْجِرَارُ. ينظر: الهذليون، مرجع سابق، ٩٣/١، وابن منظور،  
مرجع سابق، مادة: "لوب"، ٧٤٥/١ ومادة: "صحْر"، ٤٤٤/٤، ومادة: "يرع"، ٤١٣/٨.

(٦) ينظر: الزمخشري، محمود بن عمر بن أحمد، أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١،  
(بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م)، مادة: "نفي"، ٢٩٦/٢.

ومنه: نَفْتِ السَّحَابَةِ مَاءَهَا، أَي: مَجَّتْهُ، وَهُوَ النَّفْيَانُ، قَالَ سِيبَوِيهٌ<sup>(١)</sup>: "هُوَ

السَّحَابُ يَنْفِي أَوَّلَ شَيْءٍ رَشًا أَوْ بَرَدًا"<sup>(٢)</sup>. وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٣)</sup>:

فَأَصْبَحَ جَارِ كُمْ قَتِيلًا وَنَافِيًا      أَصَمَّ فَرَادُوا، فِي مَسَامِعِهِ، وَقَرَأَ  
أَي: مُنْتَفِيًا، وَنَفَوْتَهُ: لُغَةٌ فِي نَفَيْتِهِ، وَنَفَى شَعْرُ فُلَانٍ إِذَا انْتَشَرَ وَتَفَرَّقَ وَتَسَاقَطَ<sup>(٤)</sup>.  
وَأَهْلُ الْمَنْطِقِ يَسْمُونُ النَّفْيَ سَلْبًا<sup>(٥)</sup>.

(١) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، قدم البصرة؛ ليكتب الحديث، فلزم حلقة حماد بن سلمة، وأخذ النحو عن الخليل، ويونس بن حبيب، وعيسى بن عمر، وأبي الخطاب الأخفش، له تلاميذ منهم: الأخفش الأوسط. وسيبويه اسم فارسي أشتهر به، ومعناه: رائحة التفاح. توفي سنة ١٨٠ هـ. ينظر: أبو سعيد السيرافي، الحسن بن عبدالله، أخبار النحويين البصريين، تحقيق: طه محمد الزيني؛ ومحمد عبد المنعم خفاجي، د.ط، (د.م، مصطفى البابي الحلبي، ١٣٧٣ هـ - ١٩٦٦ م)، ص ٣٨، والزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٢، (القاهرة - مصر: دار المعارف، ١٩٨٤ م)، ص ٦٦-٧٢، والتوخي، المفضل بن محمد، تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، تحقيق: د. عبد الفتاح محمد الحلو، ط ٢، (القاهرة: هجر للطباعة والنشر، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م)، ص ١٠٩ - ١١٠، والقفطي، علي بن يوسف، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ١، (القاهرة: دار الفكر العربي؛ وبيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٢ م)، ٤١/١.

(٢) ابن سيده، المحكم، مادة: "نفى"، ٤٩٦/١٠.

(٣) البيت من الطويل، للقطامي، ينظر: أبو منصور الأزهرى، تهذيب اللغة، مادة: "نفى"، ٣٤٢/١٥، وابن منظور، لسان العرب، مادة: "نفى"، ٣٣٦/١٥، والزبيدي، تاج العروس، مادة: "نفى"، ١١٦/٤٠، ولم يجد الباحث هذا البيت في ديوانه. ينظر: القطامي، عمير بن شبيب التغلبي، ديوانه، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي؛ وأحمد مطلوب، ط ١، (بيروت: دار الثقافة، ١٩٦٠ م). وللأخطل:

لَقَدْ كَانَ جَارَاهُمْ قَتِيلًا وَخَائِفًا      أَصَمَّ فَقَدْ زَادُوا مَسَامِعَهُ وَقَرَأَ

ينظر: الأخطل، غياث بن غوث بن طارق، ديوان الأخطل، تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، ط ٢، (بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م)، ص ١٧٤.

(٤) ينظر: ابن منظور، مرجع سابق، مادة: "نفى"، ٣٣٦/١٥.

(٥) ينظر: ابن سيده، علي بن إسماعيل، المخصص، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، ط ١، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م)، ١٦٦/٤.

## النَّفْي اصطلاحًا:

للنَّفْي في الاصطلاح تعريفات عدة، منها:

أنَّه خلافُ الإثبات والإيجاب<sup>(١)</sup>، قال ابن يعيش<sup>(٢)</sup>: "اعلم أنَّ النفي إنما يكون على حساب الإيجاب؛ لأنَّه إكذاب له، فينبغي أن يكون على وَفْق لفظه لا فرق بينهما، إلَّا أنَّ أحدهما نفيٌّ، والآخر إيجاب"<sup>(٣)</sup>. وقيل النَّفْي: "أسلوب نقض وإنكار، يُستخدم لدفع ما يتردَّد في ذهن المخاطب"<sup>(٤)</sup>. وقيل: هو نفي الحكم<sup>(٥)</sup>. وقيل: "قول دال على نفي الشيء"<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: المطرزي، ناصر الدين بن عبد السيد، المُعرب في ترتيب المُعرب، تحقيق: محمود فاخوري؛ وعبد الحميد مختار، ط١، (حلب - سورية: مكتبة أسامة بن زيد، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م)، مادة: "نفي"، ٣٢٠/٢، والتهانوي، محمد بن علي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: د. علي دحروج، ط١، (بيروت - لبنان: مكتبة لبنان، ١٩٩٦م)، ١٧٢٢/٢.

(٢) أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش، ولد بحلب سنة ٥٥٣هـ، تلقى النحو عن فتيان الحلبي، وغيره، من تلاميذه: ابن خَلْكَان، له مؤلفات، منها: (شرح كتاب المفصل للزمخشري)، توفي بحلب سنة ٦٤٣هـ، ينظر: ابن خَلْكَان، أحمد بن محمد، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، ط١، (بيروت: دار صادر، طبع الجزء ١ و٢ و٣ و٦ عام ١٩٠٠م، والجزء ٤ عام ١٩٧١م، والجزء ٥ و٧ عام ١٩٩٤م)، ٤٦/٧-٥٣، والزركلي، خير الدين بن محمود، الأعلام، ط٥، (دم، دار العلم للملايين، ٢٠٠٢م)، ٢٠٥/٨-٢٠٦، والطنطاوي، محمد، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، تحقيق: سعيد محمد اللحام، د.ط، (بيروت - لبنان: عالم الكتب، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م)، ص ١٢٧ - ١٢٨.

(٣) ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي الموصلي، شرح المفصل للزمخشري، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ط١، (بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م)، ٣١/٥.

(٤) المخزومي، مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ط٢، (بيروت - لبنان، دار الرائد العربي، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م)، ص ٢٤٦.

(٥) ينظر: عبد العليم، أبو بكر علي، الموسوعة النحوية والصرفية الميسرة، د.ط، (القاهرة: مكتبة ابن سينا، ٢٠٠٤م)، ص ٥٢٢.

(٦) السنيكي، زكريا بن محمد الأنصاري، الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، تحقيق: د. مازن المبارك، ط١، (بيروت: دار الفكر، ١٤١١هـ)، ص ٨٤.

والنَّفْي عند النَّحْوِيِّين: "ما لا ينجزم بـ(لا)، وهو عبارة عن الإخبار عن ترك الفعل" (١).

وَعُرِّفَت الجملة المنفية: "بأنَّها ما تصدرتها أداة نفي؛ لنفي ثبوت نسبة المسند إلى المسند إليه" (٢).

من خلال ما ذُكِرَ يتبين أنَّ النَّفْي في اللغة يأتي على عدة معانٍ، أشهرها: الطرد، والإخراج، والإبعاد، والتَّحْي، والجحد، والسَّلب. وفي اصطلاح النحويين: هو أسلوب إنكار ونقض وسلب يخالف الإيجاب والإثبات، أو هو ما سبق بأداة من أدوات النَّفْي.

### أنواع النَّفْي:

النفي نوعان: الأوَّل: النفي اللفظي: وهو ما فيه لفظٌ دالٌّ على النَّفْي، وله أدوات، منها: (لم – لا – لن – لمَّا – ما – ليس). (وستأتي أمثلتها في ثنايا البحث).  
الثاني: النفي المعنوي: وهو ما فهمَ من الكلام دون أن ينصَّ عليه نصًّا لفظيًّا، مثل: (إنما شهدت بالحق)، فهمَ النَّفْي في الجملة السابقة دون أن تسبقه أداة نفي، مثل: (لم أشهد بالزور) (٣).

(١) الجرجاني، علي بن محمد، معجم التعريفات، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، د.ب.ط، (القاهرة: دار

الفضيلة، د.ب.ط)، ص ٢٠٥ - ٢٠٦.

(٢) عبداللطيف، محمد حماسة، بناء الجملة العربية، د.ب.ط، (القاهرة: دار غريب، ٢٠٠٣م)، ص ٢٨١.

(٣) ينظر: عبدالعليم، الموسوعة النحوية والصرفية الميسرة، ص ٥٢٢-٥٢٣.

## أدوات النَّفْي:

تتنوّع أدوات النَّفْي في العربية بين الاسمية والفعلية والحرفية، ذكرها العلماء وأشاروا إليها في مصنفاتهم، قال الزّمخشري<sup>(١)</sup>: "ومن أصناف الحرف حروف النَّفْي، وهي: ما، ولا، ولم، ولمّا، ولن، وإن"<sup>(٢)</sup>.  
وقال السيوطي<sup>(٣)</sup>: "وأدوات النَّفْي: لا، ولات، وليس، وما، وإن، ولم ولمّا"<sup>(٤)</sup>.

وهذه الأدوات تُسمّى أدوات النَّفْي، وتُسمّى أدوات الجحد، وتُسمّى أدوات السّلب، قال أبو سعيد السّيرافي<sup>(٥)</sup>: "ونصبوا بحرف النَّفْي الذي هو جواب؛ إذ في حروف الجحد ما يعمل في الأسماء الرّفَع والنّصَب وهو (ما) في لغة أهل الحجاز

(١) أبو القاسم محمود بن عمر الزّمخشري، ولد سنة ٤٦٧ هـ، سافر إلى مكة فجاور بها زمناً فلقب بجار الله، له كتب، منها: (الكشاف، وأساس البلاغة، والمفصل) توفي بخوارزم، سنة ٥٣٨ هـ. ينظر: أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، نزهة الألباء في طبقات الأدياء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، ط٣، (الأردن: مكتبة المنار، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م)، ص ٢٩٠ - ٢٩٢، والزركلي، الأعلام، ١٧٨/٧.

(٢) الزّمخشري، محمود بن عمر، المفصل في علم العربية، تحقيق: د. فخر صالح قدارة، ط١، (عمّان - الأردن: دار عمار، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م)، ص ٣١٠.

(٣) عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ولد سنة ٨٤٩ هـ، تتلمذ على الشمني، والسيرامي، والكافيجي، ورحل إلى الشام والحجاز واليمن والهند، وله عدة مصنفات، منها: (الأشباه والنظائر، والمزهر)، توفي بالقاهرة سنة ٩١١ هـ. ينظر: الزركلي، مرجع سابق، ٣/٣٠١، والطنطاوي، نشأة النحو، ص ١٧٠ - ١٧١.

(٤) السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: عبدالرحمن فهمي الزّواوي، ط١، (القاهرة: دار الغد الجديد، ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦ م)، ٣/١٨٧.

(٥) أبو سعيد الحسن بن عبدالله السّيرافي، ولد عام ٢٨٤ هـ، نشأ بسيراف من بلاد فارس، وارتحل إلى عمان في سبيل العلم، ثم عاد إلى سيراف، ثمّ توطن ببغداد، أخذ عن ابن السّراج، وابن دريد، من مؤلفاته: (شرح كتاب سيبويه، وصنعة الشعر) توفي ببغداد سنة ٣٦٨ هـ. ينظر: أبو البركات الأنباري، نزهة الألباء، ص ٢٢٧ - ٢٢٩، والزركلي، مرجع سابق، ٢/١٩٥ - ١٩٦، والطنطاوي، مرجع سابق، ص ١١٨.

على أن (لا) تعمل الرفع والنصب بمعنى (ليس)"<sup>(١)</sup>.  
وسمّاها الكوفيون حروف الجحد<sup>(٢)</sup>، وسمّاها ابن سيده<sup>(٣)</sup> حروف السلب،  
وذلك في قوله: "وحروف السلب: لا وما وليس ولات"<sup>(٤)</sup>.

ومن خلال تتبع كتب النحاة يتضح أن أشهر أدوات النفي التي ذكرها النحاة هي: (ما، ولا، ولم، ولمّا، ولن، وإن، ولات، وليس)، وما تمّ عرضه منها في هذا التمهيد، هو: (لم، ولمّا، ولن)، وأمّا (ليس، وما، ولا، وإن، ولات) فتّمّ بحثها بشكل أوسع في فصولٍ مستقلة.

### أداة النفي (لم):

(لم) أداة نفي تدخل على الفعل المضارع فتنتفيه وتجزمه وتقلب زمنه إلى الماضي، قال سيبويه: "إذا قال: فَعَلَ فَإِنَّ نفيه لَمْ يفعل"<sup>(٥)</sup>.  
وقال أبو سعيد السيرافي معلقًا على ما ذكره سيبويه: "فجعل (لم يفعل) نفي (فَعَلَ)؛ لأنّ الماضي يجمعهما في قولك: (فَعَلَ أمس، ولم يفعل أمس)، وأحدهما موجب، والآخر منفي"<sup>(٦)</sup>.

(١) أبو سعيد السيرافي، الحسن المرزبان، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، ط١، (بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م)، ١٥/٣.

(٢) ينظر: شوقي ضيف، أحمد، المدارس النحوية، ط١٠، (القاهرة: دار المعارف، ٢٠٠٨ م)، ص ١٦٧.

(٣) أبو الحسن علي بن إسماعيل، المعروف بابن سيده، ولد بمرسية (في شرق الأندلس) سنة ٣٩٨ هـ، كان ضريبًا، له مصنفات، منها: (المخصص، والمحكم والمحيط الأعظم، وشرح ما أشكل من شعر المتنبي)، توفي عام ٤٥٨ هـ. ينظر: الزركلي، الأعلام، ٢٦٣/٤ - ٢٦٤.

(٤) ابن سيده، المخصص، ١٦٦/٤.

(٥) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، د. ط، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م)، ١١٧/٣.

(٦) أبو سعيد السيرافي، مرجع سابق، ٣٢٩/٣.

وقال النَّحَّاس<sup>(١)</sup>: "قال الأخفش سعيد<sup>(٢)</sup>: "إنَّما جزموا بـ(لم)؛ لأنَّها نفي فأشبهت (لا) في قولك: (لا رجل في الدَّارِ)، فحذفت بها الحركة كما حذفت التَّنوين من الأسماء، وقال غيره: جَزَمْتَ بها؛ لأنَّها أشبهت (إن) التي للشرط؛ لأنَّها تُرَدُّ المستقبل إلى الماضي كما تُرَدُّ (إن)"<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن يعيش: "قال بعضهم: إنَّ (لم) دخلت على لفظ الماضي، ونقلته إلى المضارع؛ ليصحَّ عملها فيه. وقال آخرون: دخلت على لفظ المضارع، ونقلت معناه إلى الماضي، وهو الأظهر؛ لأنَّ الغالب في الحروف تغيير المعاني لا الألفاظ نفسها، فقالوا: قَلَبْتُ معناه إلى الماضي منفيًّا، ولذلك يصحُّ اقتران الزَّمان الماضي به، فتقول: (لم يَقمُ زيدٌ أمس)، كما تقول: (ما قام زيدٌ أمس)، ولا يصحُّ أن تقول: (لم يَقمُ غدًا)، إلا أن تدخل عليه (إن) الشرطية؛ لأنَّها تُرَدُّ المضارع إلى أصل وضعه من صلاحية الاستقبال، فتقول: إن لم تَقمُ غدًا لم أقم"<sup>(٤)</sup>.

(١) أبو جعفر أحمد بن محمد النَّحَّاس، روى عن النسائي، وأخذ النَّحو عن الرَّجَّاج، وابن الأنباري، ونفطويه، وأعيان أديب العراق، صنَّف كتبًا، منها: (تفسير القرآن الكريم، وإعراب القرآن)، توفي بمصر سنة ٣٣٧هـ، وقيل: ٣٣٨هـ. ينظر: التنوخي، تاريخ العلماء النحويين، ص ٣٣-٣٥، وابن خلكان، وفيات الأعيان، ١/٩٩-١٠٠، والذهبي، محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، ط ٣، (دم، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م)، ٤٠١/١٥-٤٠٢.

(٢) أبو الحسن سعيد بن مسعدة (الأخفش الأوسط)، أخذ عن الخليل، ولزم سيبويه، من تلاميذه: الجرمي والمازني، له مؤلفات، منها: (المقاييس، والأوسط)، توفي سنة ٢١٠هـ، وقيل: ٢١٥هـ. ينظر: أبو بكر الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص ٧٢ - ٧٤، والذهبي، مرجع سابق، ١٠/٢٠٦ - ٢٠٨، والطنطاوي، نشأة النحو، ص ٦٢-٦٥.

(٣) النَّحَّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، إعراب القرآن، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، ط ٣، (بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م)، ١/٢٠٠.

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل، ٣٥/٥.

وذكر ابن فارس<sup>(١)</sup> أنَّ (لَمْ) تنقل معنى الفعل المستقبل إلى الماضي ما لم يدخل عليه حرفُ جزاءٍ، مثل: (لَمْ يَقَمْ زيدٌ) تريد: (ما قامَ زيدٌ)، فإذا دخلَ عليه حرفُ جزاءٍ، دلَّ على المستقبل، ولم يدل على الماضي، نحو: (إنْ لَمْ تَقَمْ)، أي: في المستقبل، وليس في الماضي؛ لدخول أداة الشرط (إنْ) قبل (لَمْ)<sup>(٢)</sup>.

يتبين ممَّا سبق أنَّ (لَمْ) تدخل على لفظ المضارع فتقلب زمانه إلى الماضي، إلا إذا دخلت عليه (إنْ) الشرطية، فإذا دخلت عليه فإنَّها تدلُّ على المستقبل.

### أصل (لَمْ):

اختلف بعض النُّحاة في أصل (لَمْ)، فهي عند الفراء<sup>(٣)</sup> (لا) فأبدل الألف ميمًا<sup>(٤)</sup>.

(١) أبو الحسين أحمد بن فارس القزويني، له مصنفات، منها: (المجمل، ومقاييس اللغة، وفقه اللغة)، واختلف في وفاته، والأظهر أنَّه توفي سنة ٣٩٥ هـ. ينظر: ياقوت الحموي، أبو عبدالله الرومي، معجم الأدياء، تحقيق: إحسان عباس، ط١، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م)، ١/٤١٠ - ٤١٢، وابن السَّاعي، علي بن أنجب بن عثمان، الدرُّ الثمين في أسماء المصنفين، تحقيق: أحمد شوقي بنينين؛ ومحمد سعيد حنشي، ط١، (تونس: دار الغرب الإسلامي، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م)، ٢٧٦ - ٢٧٧، وابن خلكان، وفيات الأعيان، ١١٨/١ - ١١٩، والذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٠٣/١٧ - ١٠٥.

(٢) ينظر: ابن فارس، أبو الحسين أحمد، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تعليق: أحمد حسن بسج، ط١، (بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م)، ص ١٢٠.

(٣) أبو زكريا يحيى بن زياد، أمير المؤمنين في النَّحو، سمي بالفراء؛ لأنَّه كان يفري الكلام، من أهل الكوفة، ثمَّ سكن بغداد، أخذ عن الكسائي، من تلاميذه: سلمة بن عاصم، له تصانيف، منها: (معاني القرآن، والحدود). تُوفي سنة ٢٠٧ هـ. ينظر: التنوخي، تاريخ العلماء النحويين، ص ١٨٧-١٨٩، وأبو البركات الأنباري، نزهة الألباء، ص ٨١-٨٤، والذهبي، محمد بن أحمد، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: د. بشار عوَّاد معروف، ط١، (دم، دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٣ م)، ١/٤١٥.

(٤) ينظر: الرضي، محمد بن الحسن الإسترابادي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الأوَّل تحقيق: د. حسن الحفظي، ط١، (السعودية: جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م)، والقسم الثَّاني تحقيق: د. يحيى مصري، ط١، (السعودية: جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م)، ٢/٨٤٠.



وقد خالف ابن هشام<sup>(١)</sup> الفراء بقوله: "وليس أصل (لم) (لا) فأبدلت الألف ميماً في (لم) خلافاً للفراء"<sup>(٢)</sup>.

### معاني (لم) مع همزة الاستفهام:

تتنوع معاني (لم) إذا دخلت عليها همزة الاستفهام حسب السياق الذي ترد فيه، فمن معانيها ما يأتي:

أولاً: التقرير، كقول الله سبحانه: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشَّح: ١]، ذكر النَّحَّاس: أَنَّ الاستفهام للتقرير والتوقيف، فيصير النَّفْيُ إيجاباً، والإيجابُ نفيًا<sup>(٣)</sup>. والمعنى: "ألم نفتح ونوسع ونلین لك قلبك بالإيمان والنُّبُوَّة والعلم، والحكمة؟"<sup>(٤)</sup>.

ثانياً: الإبطاء، كقوله عزَّ وجلَّ: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ﴾ [الحديد: ١٦]<sup>(٥)</sup>.

معنى: (ألم يأن)، أي: (ألم يحن) <sup>(٦)</sup>، وفيها معنى الحَضُّ والتفريع\*. يقال: "أنى

(١) عبدالله بن يوسف، المعروف بابن هشام، ولد بمصر سنة ٧٠٨هـ، من تصانيفه: (مغني اللبيب، وقطر الندى، والتذكرة، وأوضح المسالك)، توفي بمصر سنة ٧٦١هـ. ينظر: الزركلي، الأعلام، ١٤٧/٤.

(٢) ابن هشام، عبدالله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دط، (صيدا- بيروت - لبنان: المكتبة العصرية، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م)، ٣١٢/١ - ٣١٣.

(٣) ينظر: النَّحَّاس، إعراب القرآن، ٢٥١/٥.

(٤) الواحدي، علي بن أحمد النيسابوري، الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: صفوان عدنان، ط١، (دمشق - بيروت: دار القلم، والدار الشامية، ١٤١٥هـ)، ص ١٢١٢.

(٥) ينظر: السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط١، (بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م)، ٤٤٦/٢.

(٦) ينظر: ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي، زاد المسير في علم التفسير، تحقيق: عبدالرزاق المهدي، ط١، (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٢٢هـ)، ٢٣٥/٤. \*والحَضُّ: الحث، والتفريع: التوبيخ.

ينظر: أبو منصور الأزهرى، تهذيب اللغة، مادة: "ح ض"، ٢٥٦/٣، ومادة: "ع ص"، ٥١/٣.

الشَّيْءُ يَأْنِي إِذَا حَانَ" (١).

ثالثاً: التنبيه، نحو قوله سبحانه: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾ [الحج: ٦٣].

رابعاً: التعجب، كقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ تَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ [المجادلة: ١٤].

خامساً: التهديد، كقول الله سبحانه وتعالى: ﴿أَلَمْ نُهْلِكِ الْأَوَّلِينَ﴾ [المرسلات: ١٧].

سادساً: التذكير، نحو قول الله عز وجل: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى﴾ [الضحى: ٦] (٢).

من هذه الأمثلة يتضح تعدد دلالات (لم) واختلافها حسب السياق الذي وردت فيه، وهذا الاختلاف في دلالة (لم) يدل على سعة معانيها.

ويجوز أن يدخل حرف عطف بين همزة الاستفهام و(لم)، كقول الله تعالى:

﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [يوسف: ١٠٩].

أي: الأرض ذات الطول والعرض، والمعنى: أفلم يقرؤوا القرآن فيعرفوا عاقبة من كان قبلهم وحاله (٣).

الشاهد: دخول حرف العطف (الفاء) بين الهمزة و(لم).

ومنه قوله سبحانه: ﴿قَالَ أَوْ لَمْ تُؤْمِنُ قَالَ بَلَىٰ وَلَكِنَّ لِيْطْمِئِنَّ قَلْبِي﴾ [البقرة: ٢٦٠].

"(أولم تؤمن) وهذه الألف للإيجاب والتقرير، يعني: أولست قد آمنت؟ (قَالَ بَلَىٰ)

(١) الثعالبي، عبدالرحمن بن محمد، الجواهر الحسان في تفسير القرآن، تحقيق: الشيخ محمد علي

معوض؛ والشيخ عادل أحمد، ط١، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤١٨هـ)، ٣٨٦/٥.

(٢) ينظر: المرادي، الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: د. فخر الدين قباوة؛

ومحمد نديم، ط١، (بيروت- لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م)، ص ٣٢-٣٣.

(٣) ينظر: تاج القراء الكرمانى، محمود بن حمزة، غرائب التفسير وعجائب التأويل، دبط، (جدة: دار

القبلة للثقافة الإسلامية؛ وبيروت: مؤسسة علوم القرآن، دبت)، ٥٥٥/١.

وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي) بروية ما أحبُّ وأشتهي مشاهدته"<sup>(١)</sup>.

الشاهد: دخول حرف العطف (الواو) بين الهمزة و(لَمْ).

وتختص (لَمْ) بدخول الشَّرْطِ، نحو: (لَوْ لَمْ)، و(إِنْ لَمْ)<sup>(٢)</sup>، كقول المولى جَلَّ في علاه: ﴿فَإِنْ لَمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَظَلُّوا وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٦٥]، في هذه الآية دخلت (إِنْ) الشرطية على (لَمْ).

ومنه دخول (لَوْ) الشرطية على (لَمْ) كقوله سبحانه: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضَوِّءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾ [النور: ٣٥].

الشاهد: دخول (لَوْ) الشرطية على (لَمْ)، وهذه الآية هي الشاهد الوحيد في القرآن الكريم على دخول (لَوْ) الشرطية على (لَمْ).

ومن شواهد في أشعار العرب قول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

لِتَذُودَهُنَّ وَأَيَّقَنْتُ إِنْ لَمْ تَذُدْ      أَنْ قَدْ أَحَمَّ مِنَ الْحُتُوفِ حِمَامُهَا

الشاهد: دخول (إِنْ) الشرطية على (لَمْ) في قوله: (إِنْ لَمْ).

(١) الواحدي، علي بن أحمد النيسابوري، الوسيط في تفسير القرآن، تحقيق: الشيخ عادل أحمد؛ وآخرون، ط١، (بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م)، ٣٧٤/١.

(٢) ينظر: الشريف، محمد حسن، معجم حروف المعاني في القرآن الكريم، ط١، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م)، ٩٣١/٢.

(٣) البيت من الكامل، للبيد، ينظر: لبيد بن ربيعة العامري، ديوانه، تحقيق: حمدو طمّاس، ط١، (دم، دار المعرفة، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م)، ص ١١٣، والزَّوْرَنِي، الحسين بن أحمد، شرح المعاني السبع الطوال، تحقيق: د. عمر فاروق الطَّبَّاع، د. ط، (بيروت - لبنان: دار الأرقم بن أبي الأرقم، د. ت)، ص ١٧٧. اللغة: لتذودهن: لتطردهن، أحَمَّ: حان، الحتوف: الموت. ينظر: الجوهرى، الصحاح، مادة: "ذود"، ٤٧١/٢، ومادة: "حمم"، ١٩٠٥/٥، ومادة: "حتف"، ١٣٤٠/٤.

وأشار عبّاس حسن<sup>(١)</sup> إلى أنّ الفعل المضارع الواقع بعد (لَمْ) المسبوقة بأداة شرط يصير متجرّداً للزّمن المستقبل المحض، ويبطل تأثير (لَمْ) في قلب زمنه للماضي، ثمّ يتساءل: ولكن ما الذي يجزّمه في هذه الحالة؟ فيجيب بأنّ النّحاة اختلفوا في تعيين الأداة العاملة الجازمة في هذه الحالة على قولين:

**القول الأوّل:** (لَمْ) هي العاملة؛ لاتصالها بالفعل مباشرة، وأداة الشرط مهملة.

**القول الثاني:** أداة الشرط هي العاملة؛ لسبقها وقوتها، فكما أنّها تؤثر في زمنه فتجعله للمستقبل الخالص، فكذلك تؤثر في لفظه فتجزمه كما جزمت جوابه، وخلصت زمنه للمستقبل، وفي هذه الحالة تقتصر (لَمْ) على نفي معناه دون جزّمه، ودون قلب زمنه للماضي، والأخذ بهذا القول أحسن [ كلمة (أحسن) من قول المؤلف ]، بالرغم من أنّ الخلاف لا قيمة له؛ لأنّ المضارع مجزوم على الحالين، والمعنى لا يتأثر<sup>(٢)</sup>.

ويميل الباحث إلى الرّأي الثاني، وهو أنّ أداة الشرط هي العاملة في الفعل المضارع؛ وذلك لسبقها وقوتها، ولتأثيرها على زمن الجملة.

(١) عبّاس حسن، ولد في مصر سنة ١٣١٨هـ، والتحق بالأزهر، ثمّ بدار العلوم، واختير لعضوية مجمع اللغة العربية عام ١٩٦٧م، له مؤلفات، منها: (النحو الوافي، وكتاب اللغة والنحو بين القديم والحديث)، توفي سنة ١٣٩٨هـ. ينظر: يوسف، محمد خير بن رمضان، تكملة مُعجم المُؤلفين، ط ١، (بيروت- لبنان: دار ابن حزم، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م)، ص ٢٦٥.

(٢) ينظر: عبّاس حسن، النحو الوافي، ط ٣، (مصر: دار المعارف، دبت)، ٤/٤١٤ - ٤١٥.

## أقسام (لم):

تنقسم (لم) من حيث العمل إلى ثلاثة أقسام:

**الأول:** أن تكون (لم) جازمة للفعل المضارع، وهو المشهور، كقوله: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣]<sup>(١)</sup>. الشاهد: مجيء الفعل المضارع (يلد) مجزوماً بعد (لم).  
ومنه قول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

وَوَجْهٌ كَأَنَّ الشَّمْسَ حَلَّتْ رِدَاءَهَا عَلَيْهِ، نَقِيُّ اللَّوْنِ، لَمْ يَتَّخِذْ  
الشاهد: جزم الفعل المضارع (يتخذ) بعد (لم) النافية.

**الثاني:** أن تلغى، فيرتفع المضارع بعدها، كقول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

لولا فوارسٍ من نُعمٍ، وأسرئُهم يومَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالْجَارِ

الشاهد: (لم يوفون)، (لم) غير عاملة؛ لأنَّ الفعل المضارع مرفوعٌ بعدها، ورُفِعَ

(١) ينظر: المرادي، الجنى الداني، ص ٢٦٦، والزركشي، محمد بن عبدالله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: أحمد بن علي، ط ١، (القاهرة: دار الغد الجديد، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م)، ٢٧١/٤.

(٢) البيت من الطويل، لطرفه بن العبد، ينظر: طرفه بن العبد البكري، ديوانه، تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، ط ٣، (بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م)، ص ٢٠.

اللغة: يتخدد: يهزل وينقص، وقيل: التخدد أن يضطرب اللحم من الهزال. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة: "خدد"، ١٦١/٣.

(٣) البيت من البسيط، بلا نسبة، ينظر: ابن جني، عثمان الموصلي، سر صناعة الإعراب، ط ١، (بيروت- لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م)، ١١٨/٢، وابن الأثير، المبارك بن محمد، البدیع في علم العربية، تحقيق: د. فتحي أحمد، ط ١، (مكة المكرمة - السعودية: جامعة أم القرى، ١٤٢٠هـ)، ٦١٩/١، وابن يعيش، شرح المفصل، ص ٢١٣/٤، وابن مالك، محمد بن عبدالله، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبدالمنعم هريدي، ط ١، (مكة المكرمة: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي، دبت)، ١٥٧٤/٣، وابن الصائغ، محمد بن الحسن، اللمحة في شرح الملحة، تحقيق: إبراهيم سالم الصاعدي، ط ١، (المدينة المنورة- السعودية: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م)، ٨٥٠/٢.

اللغة: الصليفاء: موضع انتصار هوازن على فزارة وعبس. ينظر: ابن جني، مرجع سابق، ١١٨/٢.

للضرورة<sup>(١)</sup>، وقيل: لغة<sup>(٢)</sup>، وقيل: البيت شاذٌ، وإنَّما جاز؛ لشبهه (لم) بـ(لا) النَّافية التي لا تعمل<sup>(٣)</sup>.

ومنه قول الشاعر<sup>(٤)</sup>:

وَأَمَسُوا بِهَا لَيْلًا لَوْ أَقْسَمُوا عَلَى الشَّمْسِ حَوْلَيْنِ لَمْ تَطْلُعْ

الشَّاهد: (لم تطلُع) برفع الفعل المضارع الواقع بعد (لم).

وذكر ابن عصفور<sup>(٥)</sup> أنَّ سبب رفعها هو أنَّ (لم) في هذا البيت تأخذ حكم (ما)

النَّافية، فرُفِعَ المضارع بعدها كما رُفِعَ بعد (ما)<sup>(٦)</sup>.

الثَّالث: أنَّ تنصب الفعل المضارع، قال ابن مالك<sup>(٧)</sup>: "وزعم بعض الناس أنَّ

(١) ينظر: ابن هشام، معني اللبيب، ٣٠٦/١.

(٢) ينظر: ابن مالك، محمد بن عبدالله، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: د. عبدالرحمن السيد؛ ود. محمد بدوي المختون، ط١، (د.م، هجر للنشر، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م)، ٢٨/١.

(٣) ينظر: الزبيدي، تاج العروس، مادة: "صلف"، ٣٥/٢٤.

(٤) البيت من المتقارب، بلا نسبة، ينظر: ابن عصفور، علي بن مؤمن، ضرائر الشعر، تحقيق: السيد إبراهيم، ط١، (د.م، دار الأندلس، ١٩٨٠م)، ص ٣١٠، و**البغدادي**، عبدالقادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط٤، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م)، ٣/٩.

(٥) أبو الحسن علي بن مؤمن الحضرمي، المعروف بابن عُصفور، ولد سنة ٥٩٧هـ بإشبيلية، أخذ عن أبي الحسن الدبَّاج، ثمَّ عن أبي علي الشلوبين، من مصنفاته: (المقرب، والممتع)، مات بتونس سنة ٦٦٩هـ. ينظر: الذهبي، تاريخ الإسلام، ١٧٢/١٥، و**الصفدي**، صلاح الدين خليل بن أيبك، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرنؤوط؛ وتركي مصطفى، (بيروت: دار إحياء التراث، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م)، ١٦٥/٢٢ - ١٦٦.

(٦) ينظر: ابن عصفور، مرجع سابق، ص ٣١٠.

(٧) محمد بن عبدالله بن مالك، ولد بالأندلس سنة ٦٠٠هـ، رحل إلى المشرق فأقام بحلب مدة سمع فيها من ابن يعيش، ثمَّ بدمشق وسمع فيها من السخاوي، له مؤلفات كثيرة، منها: (تسهيل الفوائد، والكافية الشافية)، توفي بدمشق سنة ٦٧٢هـ. ينظر: الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، ط١، (د.م، دار سعد الدين، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م)، ص ٢٦٩-٢٧٠، و**كحالة**، عمر بن رضا، معجم المؤلفين، ط١، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م) ٤٥٠/٣، و**الطنطاوي**، نشأة النحو، ص ١٥٤-١٥٥.

النَّصْب بِ(لَمْ) لُغَةً اغْتِرَارًا بِقِرَاءَةِ بَعْضِ السَّلَفِ: (أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ) بِفَتْحِ  
الْحَاءِ" (١).

وقال المرادي (٢): "حكى اللحياني (٣) عن بعض العرب أنه ينصب ب(لَمْ)" (٤).  
ومنه قول الرَّاجِزِ (٥):

فِي أَيِّ يَوْمِي، مِّنَ الْمَوْتِ أَفْرُ      أَيَوْمَ لَمْ يُقَدَّرَ أَمْ يَوْمَ قُدِرْ

الشاهد في الآية والبيت: نصب الفعلين المضارعين (نَشْرَحْ)، و(يُقَدَّرْ) بعد (لَمْ).

وخرَجَ اللحياني على أَنَّ الأَصْلَ (نَشْرَحَنْ)، و(يُقَدَّرَنْ) مؤكدان بالنون الخفيفة،  
ثم حُذِفَتِ النون، وبقيت الفتحة دليلاً عليها، وفي هذا شدوذان: الأول: توكيد المنفي  
ب(لَمْ)، والثاني: حذف النون لغير وقف ولا ساكنين (٦).

(١) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ١٥٧٥/٣.

(٢) الحسن بن قاسم المرادي المصري، المعروف بابن أم قاسم، مفسر أديب، مولده بمصر وشهرته  
وإقامته بالمغرب، من كتبه: (إعراب القرآن)، توفي سنة ٧٤٩هـ. ينظر: الزركلي، الأعلام، ٢/٢١١.

(٣) علي بن حازم اللحياني، وقيل: علي بن المبارك، عاصر الفراء، وأخذ عن أبي زيد، وأبي عمرو  
الشييباني، وأبي عبيدة، والأصمعي، وعمدته على الكسائي، وأخذ عنه أبو عبيد القاسم بن سلام، له كتاب  
(النوادر)، سمي اللحياني لعظم لحيته. ينظر: أبو البركات الأنباري، نزهة الألباء، ص ١٣٧-١٣٨،  
وياقوت الحموي، معجم الأديباء، ١٨٤٣/٤-١٨٤٤، والقفطي، إنباه الرواة، ٢/٢٥٥.

(٤) المرادي، الجنى الداني، ص ٢٦٦.

(٥) البيت من الرجز، للحارث بن منذر الجرمي، ينظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، شرح شواهد  
المغني، تحقيق: أحمد ظافر كوجان، د. ط، (د.م)، لجنة التراث العربي، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م)، ٢/٦٧٤.

ونُسب إلى علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - ينظر: العيني، محمود بن أحمد، المقاصد النحوية، تحقيق:  
أ. د. علي محمد فاخر، وآخرون، ط ١، (القاهرة - مصر: دار السلام، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م)، ٤/١٩٤١.

وبالبحث وُجِدَ هذا البيت: أَيُّ يَوْمِي مِنَ الْمَوْتِ أَفْرُ      يَوْمَ لَا يُقَدَّرُ أَمْ يَوْمَ قُدِرْ  
ينظر: علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - ديوانه، تحقيق: عبدالرحمن المصطفاوي، ط ٣، (بيروت -  
لبنان: دار المعرفة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م)، ص ٦٩.

(٦) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ٣٠٦/١.

وقال أبو الفتح ابن جنّي<sup>(١)</sup>: "الأصل (يقدر) بالسكون، ثمّ تجاوزت الهمزة المفتوحة والرّاء السّاكنة، وقد أجرى العرب السّاكن المجاور للمحرّك مجرى المحرّك، والمحرّك مجرى السّاكن إعطاء للجار حكم مجاوره، أبدلوا الهمزة المحرّكة ألفاً كما تُبدل الهمزة الساكنة بعد الفتحة، ولزم حينئذ فتح ما قبلها؛ إذ لا تقع الألف إلا بعد فتحة"<sup>(٢)</sup>.

وذكر ابن عصفور أنّه لا يجوز النّصب بعد (لم) في سعة الكلام إلا شاذاً، نحو: قراءة أبي جعفر المنصور<sup>(٣)</sup>، (ألم نَشْرَحَ لك صَدْرَكَ) بفتح الحاء<sup>(٤)</sup>.

### الفصل بين (لم) ومعمولها:

لا يجوز الفصل بين (لم) وبين المضارع المجزوم بها، إلا في الضرورة الشعرية، كقول الشاعر<sup>(٥)</sup>:

وأضحتْ معانيها قفاراً بلادها كأنّ لم، سوى أهلٍ من الوحشِ تُؤهلِ  
الشاهد: الفصل بين (لم) والفعل المجزوم بها (تؤهل).

(١) أبو الفتح عثمان بن جنّي، ولد قبل سنة ٣٣٠هـ، أخذ عن أبي علي الفارسي، وصحبه أربعين سنة، من مصنفاته: (الخصائص، والمحتسب)، من تلاميذه: أبو القاسم الثماني. توفي ابن جنّي ببغداد سنة ٣٩٢هـ. ينظر: التلويح، تاريخ العلماء النحويين، ص ٢٤-٢٥، وأبو البركات الأنباري، نزهة الألباء، ص ٢٤٤-٢٤٦، وابن خلكان، وفيات الأعيان، ٢٤٦/٣-٢٤٨، والذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٧/١٧-١٩.

(٢) العيني، المقاصد النحوية، ١٩٤١/٤.

(٣) عبدالله بن محمد بن علي بن العباس، أبو جعفر المنصور، ولد سنة ٩٥هـ، كان عارفاً بالفقه والأدب، محباً للعلماء، ولي الخلافة بعد وفاة أخيه السفاح سنة ١٣٦هـ، وكان بعيداً عن اللهو والعبث، كثير الجد والتفكير، بنى مدينة بغداد، دُفن بمكة وهو محرم بالحجّ عام ١٥٨هـ. ينظر: الزركلي، الأعلام، ١١٧/٤.

(٤) ينظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص ١١٢.

(٥) البيت من الطويل، لذي الرّمة، غيلان بن عقبة العدوي، ديوانه، تحقيق: عبدالرحمن المصطاوي، ط ١، (بيروت - لبنان: دار المعرفة، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م)، ص ٢٢٤.

اللغة: قفاراً: مكاناً خالياً من الناس. ينظر: أبو منصور الأزهري، تهذيب اللغة، مادة: "قفار"، ١٠٧/٩.



وفُصِّلت (لم) في البيت لضرورة الشعر<sup>(١)</sup>.

### حذف (لم):

ويمتنع حذف (لم) وبقاء عملها، كما أنه يمتنع حذف المجزوم بها إلا في  
الضرورة الشعرية كقول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

احفظْ وديعتك التي استودعتها      يومَ الأعازبِ إنْ وصَلتْ وإنْ لم

أي: (وإنْ لم تصلِ)، ويوم الأعازب: يوم معهود من أيام العرب<sup>(٣)</sup>.

حُذِفَ الفعل المضارع (تصل) للضرورة الشعرية.

(١) ينظر: الدماميني، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر، شرح الدماميني على مغني اللبيب، تعليق:

أحمد عزو عناية، ط١، (بيروت - لبنان: مؤسسة التاريخ العربي، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م)، ١٩٢/٢.

(٢) البيت الكامل: لابن هرمة، ينظر: ابن هرمة، إبراهيم بن علي القرشي، ديوانه، تحقيق: محمد نفاع،

وحسين عطوان، دط، (سوريا: مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م)، ص ١٩١.

(٣) ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ٤/٤١٦.

## أداة النفي (لَمَّا):

(لَمَّا): حرفٌ ينفي الفعل المضارع، ويقلب معناه إلى الماضي، قال المرادي: "وَأَمَّا (لَمْ) و(لَمَّا) أَخْتَهَا، فَيَنْفِيَانِ الْمَضَارِعَ وَيَصْرِفَانِ مَعْنَاهُ إِلَى الْمَضِيِّ وَفَاقًا لِلْمَبْرُودِ<sup>(١)</sup>، وَأَكْثَرَ الْمَتَأَخِّرِينَ"<sup>(٢)</sup>.

وقال السُّهَيْلِيُّ<sup>(٣)</sup>: "(لَمَّا) نَفْيٌ لِلْمَاضِي"<sup>(٤)</sup>.

## أصل (لَمَّا):

اختلف النحاة في أصل (لَمَّا) هل هي مركبة أم بسيطة؟ فقيل: مركبة من (لَمْ) و(مَا)، قال الزَّمَخْشَرِيُّ: "لَمَّا: مركبة من (لَمْ وما)، وهي نقيضةٌ (قد) تنفي ما تثبته من الخبر المنتظر"<sup>(٥)</sup>، وذكر المرادي أنَّ القول بالتركيب هو مذهب الجمهور<sup>(٦)</sup>.

(١) أبو العباس محمد بن يزيد، المعروف بالمُبرِّد، ولد بالبصرة سنة ٢١٠هـ، ثمَّ انتقل إلى بغداد، وأخذ عن الجرمي، والمازني، وغيرهما، من كتبه: (المُقْتَضِب، والكامل)، تُوفي سنة ٢٨٥هـ. ينظر: التنوخي، تاريخ العلماء النحويين، ص ٥٣-٦٢، والقفطي، إنباه الرواة، ٣/٢٤١-٢٤٦، والطنطاوي، نشأة النحو، ص ٦٨.

(٢) المرادي، الحسن بن قاسم، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبدالرحمن علي، ط ١، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م)، ٤/١٢٧٠.

(٣) عبدالرحمن بن عبدالله المالقي السُّهَيْلِيُّ، ولد بالأندلس سنة ٥٠٨هـ، من مصنفاته: (الروض الأنف)، أخذ النحو والأدب عن ابن الطَّراوِة، والقراءات عن أبي داود الصغير سليمان، توفي بمراكش سنة ٥٨١هـ. ينظر: السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (لبنان - صيدا: المكتبة العصرية، د.ت)، ٢/٨١، وابن العماد الحنبلي، عبدالحى بن أحمد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: محمود الأرناؤوط، وخرَّج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، ط ١، (دمشق - بيروت: دار ابن كثير، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م)، ١/٤٦-٤٧.

(٤) السُّهَيْلِيُّ، عبدالرحمن بن عبدالله، نتائج الفكر في النحو، ط ١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م)، ص ١٠٨.

(٥) الزَّمَخْشَرِيُّ، محمود بن عمر، الفائق في غريب الحديث والأثر، تحقيق: علي محمد الجاوي؛ ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٢، (لبنان: دار المعرفة، د.ت)، ١/٤٢٤.

(٦) ينظر: المرادي، مرجع سابق، ٤/١٢٧٤.

وقال أبو حيان<sup>(١)</sup>: " (لَمَّا) الجازمة حرف، زعموا أنَّه مركبٌ من: (لَمْ) وما" <sup>(٢)</sup>، وقال في موضعٍ آخر: " (لَمَّا، وهي مركبة من (لم)، و (ما) عند الأكثرين، وبسيطة عند بعض النُّحاة" <sup>(٣)</sup>.  
والذي يراه الباحث أنَّها مركبة من (لَمْ) و(ما) حسبما يقتضيه اللفظ، وهو مذهب الجمهور.

### مواضع (لَمَّا):

لـ(لَمَّا) ثلاثة مواضع: الأول: أن تكون (لَمَّا) نافية، وأصلها (لَمْ) زيدت عليها (ما) <sup>(٤)</sup>، كقول الله سبحانه وتعالى: ﴿بَلْ لَمَّا يَدُوْقُوا عَذَابٍ﴾ [ص: ٨].  
أي: (ولَمْ يذوقوا عذابي بعد)، و(لَمَّا) مقصورة على توقع الفعل وانتظاره، واستطالة زمانه <sup>(٥)</sup>.

ومنه: ﴿وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٤].

(١) أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، ولد سنة ٦٥٤ هـ، أخذ القراءات عن ابن الطَّبَّاع، والعربية عن أبي الحسن الأبيدي، وعن غيره، وأخذ عنه السبكي، وابن قاسم، وابن عقيل، والسمين، وله تصانيف، منها: (البحر المحيط)، توفي بالقاهرة سنة ٧٤٥ هـ. ينظر: ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ٢٥١/٨-٢٥٤، والزركلي، الأعلام، ١٥٢/٧، والطنطاوي، نشأة النحو، ص ١٥٦.

(٢) أبو حيان، محمد بن يوسف، البحر المحيط، تحقيق: صدقي محمد جميل، د.ب.ط، (بيروت: دار الفكر، ١٤٢٠ هـ)، ٣٦١/٢.

(٣) أبو حيان، محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: د. رجب عثمان محمد؛ ود. رمضان عبد التواب، ط ١، (القاهرة، مصر: مطبعة المدني، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م)، ١٨٥٩/٤.

(٤) ينظر: الرَّمَّاني، علي بن عيسى، معاني الحروف، تحقيق: الشيخ عرفان بن سليم حسونة، د.ب.ط، (صيدا - بيروت - لبنان: المكتبة العصرية، ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م)، ص ١٩٠.

(٥) ينظر: برجستراسر، التطور النحوي للغة العربية، جمع وتصحيح: د. رمضان عبدالتواب، ط ٢، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م)، ص ١٧٣.

قال ابن جرير الطبري<sup>(١)</sup>: "فإنَّ عامة أهلِ العربية يتأولونه بمعنى: (ولم يأتكم)، ويزعمون أنَّ (ما) صلة وحشو"<sup>(٢)</sup>.

ومن معاني (لَمَّا): التوقع، يعني: أنَّ إتيان ذلك متوقع منتظر<sup>(٣)</sup>.

ومنه قول الأعرابي<sup>(٤)</sup>:

فَقَمْنَا وَلَمَّا يَصْحُ دِيكُنَا إِلَى جَوْنَةٍ عِنْدَ حَدَّادِهَا

أي: لم يصح، و(الحداد) هنا هو: الخَمَّار<sup>(٥)</sup>. الشاهد: وقوع (لَمَّا) بمعنى (لم).

الثاني: أنَّ تكون (لَمَّا) بمعنى (إِلَّا)، كقوله سبحانه: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا

حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤]، (لَمَّا) هنا بمعنى (إِلَّا)<sup>(٦)</sup>، أي: إِلَّا عليها حافظ.

(١) أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، ولد في أمل طبرستان سنة ٢٢٤هـ، سمع من إسماعيل بن موسى السدي، ومن غيره، وحدث عنه مجموعة، منهم: أبو القاسم الطبراني، من مصنفاته: (أخبار الرسل والملوك، وجامع البيان في تفسير القرآن)، مات ببغداد سنة ٣١٠هـ. ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، ١٩١/٤-١٩٢، وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ١/٢٩-٣٠، والزركلي، الأعلام، ٦/٦٩.

(٢) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط١، (د.م، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م)، ٤/٢٨٩.

(٣) ينظر: النسفي، أبو البركات عبدالله بن أحمد بن محمود، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، تحقيق: يوسف علي بديوي، ط١، (بيروت: دار الكلم الطيب، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م)، ١/١٧٨.

(٤) البيت من المتقارب، للأعرابي، ميمون بن قيس، ينظر: ديوان الأعرابي الكبير، تحقيق: د. محمد حسين، د.ط، (الجماميز - مصر: مكتبة الآداب، د.ت)، ص ٦٩.

اللغة: الجون: الأسود، والأنثى: جونة. ينظر: الفراهيدي، العين، مادة: "جون"، ٦/١٨٥.

(٥) ينظر: الهروي، علي بن محمد، الأزهية في علم الحروف، تحقيق: عبدالمعين الملوحي، ط٢، (دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م)، ص ١٩٧.

(٦) ينظر: الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبدالجليل عبده شلبي، ط١، (بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م)، ٣/٨١.

ومنه: ﴿وَأَنَّ كُلَّ ذَلِكُمْ لَمَّا مَتَّعَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ [الزُّحُرْف: ٣٥] (لَمَّا) حرف استثناء<sup>(١)</sup>.

أي: إلا متاع الحياة الدنيا، والشاهد من الآيتين إتيان (لَمَّا) استثنائية بمعنى (إلا).

الثالث: أن تكون (لَمَّا) بمعنى (حين)، حيث ذكر ابن هشام أن هذا قال به ابن السَّرَّاج<sup>(٢)</sup>، وأبو علي الفارسي<sup>(٣)</sup>، وابن جَنِّي، وجماعة<sup>(٤)</sup>، كما في قوله سبحانه:

﴿فَلَمَّا رَأَىٰ أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكِرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً﴾ [هود: ٧٠]، وقوله:

﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ﴾ [هود: ٧٤]، قال أبو جعفر الطبري: " فلَمَّا ذهب

عن إبراهيم الخوف الذي أوجسه في نفسه من رسلنا حين رأى أيديهم لا تصل إلى طعامه"<sup>(٥)</sup>.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا قَالُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا

بِهِ مُشْرِكِينَ﴾ [غافر: ٨٤]، " (لَمَّا) بمعنى (حين)"<sup>(٦)</sup>.

الشاهد من الآيات الثلاث هو وقوع (لَمَّا) بمعنى (حين).

(١) ينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ٢٧٥/٤.

(٢) أبو بكر محمد بن السري، المعروف بابن السَّرَّاج، من أهل بغداد، أخذ الأدب عن أبي العباس المبرِّد وغيره، وأخذ عنه الزَّجَّاجي، وأبو سعيد السِّيرافي، والرماني، وغيرهم، وله تصانيف، منها: (كتاب الأصول، والاشتقاق، وشرح كتاب سيبويه)، توفي سنة ٣١٦هـ، ينظر: الفقهي، إنباه الرواة، ١٤٥/٣-١٤٩، وابن خلكان، وفيات الأعيان، ٣٣٩/٤-٣٤٠، والزركلي، الأعلام، ١٣٦/٦.

(٣) أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي، ولد بمدينة فسا سنة ٢٨٨هـ، دخل بغداد سنة ٣٠٧هـ، أخذ النحو عن الزَّجَّاج، وابن السَّرَّاج، وغيرهما، وأقام بطلب عند سيف الدولة بن حمدان مدة، ثم انتقل إلى بلاد فارس وصحب عضد الدولة، من تصانيفه: (التذكرة، والإغفال، والحجة)، توفي ببغداد سنة ٣٧٧هـ. ينظر: ابن خلكان، مرجع سابق، ٨٠/٢-٨١، والطنطاوي، نشأة النحو، ص ١١٩.

(٤) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ٣٠٩/١.

(٥) الطبري، جامع البيان، ٤٠٠/١٥.

(٦) ينظر: الخطيب، عبدالكريم يونس، التفسير القرآني للقرآن، دط، (القاهرة: دار الفكر العربي، د.ت)،

## المواضع التي تفارق فيها (لَمَّا) (لَمْ):

كما هو معلوم فإنَّ (لَمْ) و(لَمَّا) أداتان من أدوات النفي والجزم، تشتركان دلاليًّا في مواضع، منها: النَّفي، والجزم، والقلب للماضي، والحرفية<sup>(١)</sup>.

### وتفترقان في مواضع، منها:

أولاً: أنَّ (لَمَّا) لا تقترن بأداة شرط، فلا يقال: (إِنَّ لَمَّا تَقَمَّ أَقَمَّ)، بخلاف (لَمْ)، فيجوز أن تقول: (إِنَّ لَمْ تَقَمَّ أَقَمَّ)<sup>(٢)</sup>، والأمثلة على اقتران (لَمْ) بأداة الشرط سبق ذكرها، ومنها: قوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ بَخِيعَ نَفْسِكَ عَلَىٰ آثَرِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا﴾ [الكهف: ٦].

الشاهد: جواز دخول (إِنَّ) الشرطية على (لَمْ).

ثانياً: منفي (لَمَّا) مستمر إلى الحال وقريب منه، ومُتَوَقَّعٌ ثبوته، نحو قوله تعالى: ﴿بَلْ لَمَّا يَدُوقُوا عَذَابٍ﴾ [ص: ٨]، المعنى: لَمْ يذوقوه، وذوقه لهم متوقع<sup>(٣)</sup>.

ومنه قوله: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ٤]، قال الزمخشري: "ما في (لَمَّا) من معنى التوقع دالٌّ على أنَّ هؤلاء قد آمنوا فيما بعد"<sup>(٤)</sup>.

ومنفي (لَمْ) يحتمل الاتصال كقوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ [مريم: ٤].

(١) ينظر: ابن هشام، عبدالله بن يوسف الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، د.ط، (صيदा - بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م)، ٤/١٨٢.

(٢) ينظر: الجَوَجَرِي، محمد بن عبدالمنعم، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: نواف الحارثي، ط ١، (المدينة المنورة- السعودية: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٤م)، ٦٠٠/٢-٦٠١.

(٣) ينظر: السيوطي، الإِتْقَان، ١٩٣/٢.

(٤) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ط ٣، (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ) ٤/٣٧٧.

ويحتمل الانقطاع كقوله سبحانه: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان: ١]، وهذا الفرق بالنسبة إلى المستقبل فأما بالنسبة للماضي فهما سيان في نفي المتوقع، وغيره، فمثال المتوقع أن تقول: (مالي قمت ولم تقم، أو ولمّا تقم)، ومثال غير المتوقع أن تقول ابتداءً: (لم تقم، أو لمّا تقم)<sup>(١)</sup>.  
**ثالثاً:** ويجوز في فصيح الكلام حذف الفعل بعد (لمّا) إذا دلّ على حذفه المعنى<sup>(٢)</sup>، كقول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

فَجِئْتُ قُبُورَهُمْ بَدَأُ وَلَمَّا      فَنَادَيْتُ الْقُبُورَ فَلَمْ يُجِئْنِي  
التقدير: (ولمّا أكن سيّداً)<sup>(٤)</sup>. الشاهد: جواز حذف مجزوم (لمّا)<sup>(٥)</sup>.

ولا يصحّ حذف الفعل بعد (لم) إلا في الضرورة الشعرية (سبق التمثيل له).

**رابعاً:** أن (لم) قد يلغى عملها، بخلاف (لمّا) فإنه لم يأت فيها ذلك<sup>(٦)</sup>.

**خامساً:** أن (لم) تكون مفردة، و(لمّا) تكون مركبة<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: ابن هشام، معني اللبيب، ٣٠٨/١.

(٢) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، ٣٦١/٢.

(٣) البيت من الوافر، بلا نسبة، ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ١٥٧٧/٣، وابن هشام، مرجع سابق، ٣٠٩/١، والسيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، الأشباه والنظائر، تحقيق: د. عبدالعال سالم

مكرم، ط١، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م)، ١١٣/٤، والأشموني، علي بن محمد،

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، تحقيق: محمد محيي

الدين عبدالحميد، ط١، (بيروت - لبنان: دار الكتاب العربي، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م)، ٥٧٦/٣.

**اللغة: البَدْءُ:** السيّد، أي: سُدْتُ بعد موتهم. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، "فصل اللام"، ٥٥٤/١٢.

(٤) ينظر: ابن منظور، المرجع السابق، ٥٥٤/١٢.

(٥) ينظر: الشنقيطي، أحمد بن الأمين، الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق:

محمد باسل عيون السُّود، ط١، (بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م)، ١٧٩/٢.

(٦) ينظر: المرادي، الجنى الداني، ص ٢٦٩.

(٧) ينظر: السيوطي، مرجع سابق، ١١٤/٤.

## أداة النفي (لن):

(لن) حرف نفي ونصب واستقبال<sup>(١)</sup>. قال سيبويه: "والنَّصْبُ فِي الْمَضَارِعِ مِنَ الْأَفْعَالِ: لَنْ يَفْعَلَ"<sup>(٢)</sup>، وَإِنَّمَا نَصَبْتُ فِي مَذْهَبِ سَبِيوِيهِ؛ لِشَبْهِهَا بِ(أَنْ) مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ"<sup>(٣)</sup>.

وقال الزمخشري: "(لن) نظيرة (لا) في نفي المستقبل ولكن على التأكيد"<sup>(٤)</sup>. وحكى السيوطي أنّ ابن الخبّاز<sup>(٥)</sup> وافق الزمخشري على إفادة التأكيد<sup>(٦)</sup>. وذكر ابن هشام أنّها لا تفيد تأكيد النفي ولا تأييده، ودليل عدم إفادتها التأبيد قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ أَنْسِيًّا﴾ [مريم: ٢٦]، في الآية (لن) لا تفيد التأبيد؛ لأنّه قيّد الكلام بيوم واحد<sup>(٧)</sup>.

وقال السيوطي: "وإنما تنصبُ مستقبلًا، وتُفيدُ نفيّه، وكذا التّأكيد لا التّأبيد على المختار"<sup>(٨)</sup>.

وقيل: بأنّها "تفيد النفي بغير دوام ولا تأبيد إلا بقريظة"<sup>(٩)</sup>.

(١) ينظر: المرادي، الجنى الداني، ص ٢٧٠، وابن هشام، مغني اللبيب، ٣١٢/١.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١٤/١.

(٣) ينظر: الرّماني، معاني الحروف، ص ٩٩.

(٤) الزمخشري، محمود بن عمر الأنموذج في النحو، تحقيق: سامي بن حمد المنصور، ط ١، (د.م)، ١٤٢٠-١٩٩٩م، ص ٣٢.

(٥) أحمد بن الحسين، ابن الخباز، نحوي ضرير، نشأ بإربيل، وتلقى العلم بالموصل، من تصانيفه: (النهاية)، توفي بالموصل سنة ٦٣٧ هـ. ينظر: الطنطاوي، نشأة النحو، ص ١٢٤.

(٦) ينظر: السيوطي، مع الهوامع، ٢٨٦/٢ - ٢٨٧.

(٧) ينظر: ابن هشام، مرجع سابق، ٣١٣/١.

(٨) السيوطي، مرجع سابق، ٢٨٦/٢.

(٩) عمر، أحمد مختار بمساعدة فريق عمل، معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، ط ١، (القاهرة: عالم الكتب، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م)، ٦٤٣/١.



والذي يتبين للباحث أن (لن) لا تفيد التأييد إلا بقريظة، والدليل قوله: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْشِيًّا﴾ [مرم: ٢٦]؛ لأنَّ الكلام في الآية مقيد بيوم واحد مُعَيَّن.

### اتصال (لن) بالقسم:

ولا تتَّصَلُ (لن) بالقسم، قال المبرِّد: "ولا تتَّصَلُ بالقسم كما لم يتَّصَلْ به (سيفعل)"<sup>(١)</sup>.

والصحيح أنه قد يتَّصَلُ بالقسم، ولكنه نادرٌ جدًّا، كقول الشاعر<sup>(٢)</sup>:  
والله لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ بِجَمْعِهِمْ      حَتَّى أَوْسَدَ فِي التُّرَابِ دَفِينًا  
الشَّاهد: اتصال (لن) بالقسم، وذلك في قوله: (والله لن يصلوا إليك بجمعهم).

وقيل: إنها قد تَجْزِمُ، وأنَّ ذلك لغة قوم<sup>(٣)</sup>، كقول الشاعر<sup>(٤)</sup>:  
لَنْ يَخِبَ الْآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ      حَرَّكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الْحَاقَّةُ  
الشَّاهد: جزم الفعل المضارع (يخب) بعد (لن).

(١) المبرِّد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبدالخالق عظيمه، دط، (القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامي بوزارة الأوقاف المصرية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م)، ٦/٢.  
(٢) البيت من الكامل، لأبي طالب، ينظر: أبو طالب، عبد مناف بن عبد المطلب، ديوانه، تحقيق: د. محمد التونجي، ط١، (بيروت - لبنان: دار الكتاب العربي، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م)، ص ١١.  
(٣) ينظر: ناظر الجيش، محمد بن يوسف، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق: أ.د. علي محمد فاخر؛ وآخرون، ط١، (القاهرة - مصر: دار السلام، ١٤٢٨هـ)، ٤١٣٧/٨.  
(٤) البيت من المنسرح، بلا نسبة، ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ٣١٤/١، وناظر الجيش، مرجع سابق، ٤١٣٧/٨، والأشموني، منهج السالك، ٥٤٨/٣، والصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ط١، (بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م)، ٤٠٨/٣.

## أصل (لن):

اختلف النحويون في أصل (لن)، قال الخليل<sup>(١)</sup>: "وأما (لن) فهي: (لا أن)، وصلت؛ لكثرتها في الكلام، ألا ترى أنها تُشبه في المعنى (لا)، ولكنها أوكد، تقول: (لن يُكْرِمَكَ زيدٌ)، معناه: كأنه يطمع في إكرامه، فنفيت عنه، ووكدت النفي بـ(لن) فكانت أوكد من (لا)"<sup>(٢)</sup>، ووافقه الكسائي<sup>(٣)</sup> في أن (لن) مركبة من (لا) و(أن) والهمزة حذفت تخفيفاً؛ لكثرتها في الكلام، فالتقى الألف والنون فحذفت الألف لالتقاء الساكنين فبقي (لن)<sup>(٤)</sup>.

وذكر السيوطي أنها حرفٌ بسيطٌ عند سيبويه، والجمهور، أي: أنها حرف برأسها، لا تركيب فيها ولا إبدال<sup>(٥)</sup>.

وأقرب ما وجده الباحث لسبويه قوله: "فأما الخليل فزعم أنها (لا أن)، ولكنهم

(١) الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي، وُلِدَ بالبصرة سنة ١٠٠هـ، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وعيسى ابن عمر، من تلاميذه: الأصمعي، وسبويه. وهو أول من استخرج العروض، وجمع الحروف في بيت واحد. من مصنفاته: (العين)، توفي بالبصرة سنة ١٧٥هـ. ينظر: الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي، المتفق والمفترق، تحقيق: د. محمد صادق الحامدي، ط١، (دمشق: دار القادري، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م)، ٢/٨٦٧-٨٦٨، وياقوت الحموي، معجم الأدياء، ٣/١٢٦٠-١٢٦٩، وابن خلكان، وفيات الأعيان، ٢/٢٤٤-٢٤٨، والفيروز آبادي، البلغة، ص ١٣٣-١٣٤.

(٢) الفراهيدي، العين، مادة: "الن"، ٣٥٠/٨.

(٣) علي بن حمزة الكسائي، فارسي الأصل سئل عن سبب تلقينه بالكسائي فقال: لأنني أحرمت في كساء، وقيل: غير هذا، نشأ بالكوفة، أخذ النحو عن معاذ الهراء، ثم توجه إلى البصرة فتلقى عن عيسى بن عمر، والخليل، وأدب ولد الرشيد. مات هو، ومحمد بن الحسن الفقيه صاحب أبي يوسف، ودُفنا في يوم واحد، سنة ١٨٩هـ، فقال الرشيد: دفننا الفقه واللغة في الري في يوم واحد. ينظر: الرُّبَيْدِي، طبقات النحويين واللغويين، ص ١٢٧-١٣٠، والطنطاوي، نشأة النحو، ص ٦٩-٧١.

(٤) ينظر: الرُّمَاني، معاني الحروف، ص ١٠٠، والرضي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ٢/٨٤٠، والسيوطي، همع الهوامع، ٢/٢٨٦.

(٥) ينظر: السيوطي، المرجع السابق، ٢/٢٨٦.

حذفوا؛ لكثرتة في كلامهم كما قالوا: (وَيْلَمَّه)، يريدون (وَيِ لِأُمَّه)، وكما قالوا: (يومئذٍ)، وجعلت بمنزلة حرفٍ واحد، كما جعلوا (هَلَّا) بمنزلة حرف واحد، فإنَّما هي (هل ولا). وأمَّا غيره فزعم أنَّه ليس في (لن) زيادة وليست من كلمتين ولكِنَّها بمنزلة شيء على حرفين ليست فيه زيادة، وأنَّها في حروف النصب بمنزلة (لم) في حروف الجزم، في أنَّه ليس واحد من الحرفين زائدًا، ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت: (أَمَّا زَيْدًا فلن أضرب)؛ لأنَّ هذا اسم والفعل صلة فكأنَّه قال: أَمَّا زَيْدًا فلا الضرب له<sup>(١)</sup>.

استدلَّ سيبويه على بساطتها بجواز تقديم معمول معمولها عليها، نحو: (زَيْدًا لن أضرب)، ومنع ذلك الأَخْفَش الصغير<sup>(٢)</sup>، أي: منع ما قاله سيبويه، والجمهور على جواز تقديم معمول معمولها عليها<sup>(٣)</sup>.

ويميل الباحث إلى مذهب سيبويه والجمهور، وهو على أنَّ (لن) حرفٌ بسيط؛ لأنَّ "البساطة أصل، والتركيب فرع، فلا يُدعى إلاَّ بدليلٍ قاطع"<sup>(٤)</sup>، ولأنَّ الحروف لا تتصرَّف تصرُّف الأفعال.

(١) سيبويه، الكتاب، ٥/٣.

(٢) علي بن سليمان بن الفضل، أبو الحسن الأَخْفَش الصَّغِير، قَدِمَ إلى مصر سنة ٢٨٧هـ، ورحل إلى حلب، ثمَّ العراق، ولازم ثعلبًا والمبرِّد، من كتبه: (الأَنْوَاء، وتفسير معاني القرآن)، والأَخْفَش هو الضعيف البصر، مع صِغَرِ العين، تُوفِّي ببغداد سنة ٣١٥هـ. ينظر: التنوخي، تاريخ العلماء النحويين، ص ٤٥-٤٦، و**ياقوت الحموي، معجم الأديباء**، ٤/١٧٧٠-١٧٧٤، و**الفقفي، إنباه الرواة**، ٢/٢٧٦، و**الذهبي، سير أعلام النبلاء**، ٤٨٠/١٤-٤٨١، و**الصفدي، الوافي بالوفيات**، ٩٧-٩٦/٢١، و**الفيروز آبادي، البلغة**، ص ٢١٠، و**كحالة، معجم المؤلفين**، ١٠٤/٧، و**الطنطاوي، نشأة النحو**، ص ١٠٤.

(٣) **الأشموني، منهج السالك**، ٥٤٨/٣.

(٤) **المرادي، الجنى الداني**، ص ٢٧١.

## الفصل الأوّل

**(ليس) في النّحو والقرآن الكريم، وفيه ثلاثة مباحث:**

المبحث الأوّل: (ليس) في كتب النُّحاة.

المبحث الثاني: خبر (ليس) عند النُّحاة.

المبحث الثالث: (ليس) في القرآن الكريم.

## المبحث الأوّل

(ليس) في كتب النُّحاة، وفيه مطلبان:

المطلب الأوّل: معنى (ليس)، وأقسامها.

المطلب الثَّاني: (ليس) بين الفعلية والحرفية.

## المطلب الأول

### معنى (ليس)، وأقسامها

في هذا المطلب سيتم بيان أصل (ليس) ومعناها، وأقسامها في النحو العربي، مع ذكر أقوال النحاة، وبيان آرائهم في (ليس) من حيث الفعلية والحرفية، وذلك على النحو الآتي:

#### أولاً: أصل (ليس):

اختلف العلماء في أصل (ليس) ومعناها، قال الخليل: "معناه: لا أيس، فطُرِحَتِ الهمزة وألزقت اللام بالياء، ودليله قول العرب: (ائتني به من حيث أيسَ ولَيْسَ)، ومعناه: من حيث هو ولا هو"<sup>(١)</sup>، وحكي هذا القول عن الفراء<sup>(٢)</sup>، وذكر القُتَيْبِيُّ<sup>(٣)</sup> أن (ليس) كلمة مركبة من: (لا) النَّافِيَةِ، و(أيسَ) بمعنى موجود<sup>(٤)</sup>. وقد طُرِحَتِ الهمزة، وألزقت اللام بالياء؛ استخفافاً لكثرة ما يجري في الكلام، ومِمَّا استدلوا به أيضاً قول بعض العرب: (أخرجه من اللَيْسِيَّةِ إلى الأَيْسِيَّةِ)، أي: أخرجته من العدم إلى الوجود، و(أَيْسُنُهُ)، أي: وجدته<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: الفراهيدي، العين، مادة: "ليس"، ٣٠٠/٧.

(٢) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة: "ليس"، ٢١١/٦، والزبيدي، تاج العروس، مادة: "ليس"، ٤٩٢/١٦.

(٣) عبد الله بن مسلم بن قنينة الدينوري النحوي اللغوي، ولد سنة ٢١٣هـ، حدث عن إسحاق بن راهويه، وأبي حاتم السجستاني، وحدث عنه ابنه القاضي أحمد، وابن دُرُسْتُوَيْه، ومن مصنفاته: (إعراب القرآن، ومعاني القرآن، ومُشْكَلُ الْقُرْآنِ)، مات سنة ٢٦٧هـ. ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، ٦٤-٦٣/٢.

(٤) ينظر: فخر الدين الرازي، محمد بن عمر التيمي، مفاتيح الغيب، ط٣، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٠هـ)، ٢١٢/٥.

(٥) ينظر: المرجع السابق، ٢١٢/٥.

وحكى أبو علي الفارسي أنهم يقولون: (جِيءَ بِهِ مِنْ حَيْثُ وَلَيْسَا)<sup>(١)</sup>، يريدون: وليس، فيشبعون فتحة السين؛ لبيان الحركة في الوقف<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو سعيد السيرافي: " (لَيْسَ)، مثل: (صَيِّدَ البَعِيرِ) فحَفَّفوه، وألزموه التخفيف؛ لأنه لا يتصرَّف للزومه حالة واحدة"<sup>(٣)</sup>.

وقال الفيروز آبادي<sup>(٤)</sup>: "أصله (لَيْسَ)، كَفَرِحَ، فَسَكَّنْتَ تخفيفًا، أو أصله (لا) (أَيْسَ)، طُرِحْتَ الهمزة، وَأُلْزِمْتَ اللام بالياء"<sup>(٥)</sup>.

والذي يترجح للباحث أن (لَيْسَ) مركبة من (لا) النَّافِيَةِ، و(أَيْسَ)، والدليل ما ذكره النحويون واللغويون من أقوال العرب لهذه الألفاظ التي تؤدي هذا المعنى.

(١) ينظر: أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، المسائل الحلييات، تحقيق: د. حسن هندراوي، ط١، (دمشق: دار القلم؛ وبيروت: دار المنارة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م)، ص ٢٨٢.

(٢) ينظر: الزبيدي، تاج العروس، مادة: "ليس"، ٤٩٢/١٦.

(٣) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٢٩٧/١.

(٤) محمد بن يعقوب الشيرازي الفيروز آبادي، ولد سنة ٧٢٩هـ بكارزين، تفقه في بلاده، ونظر في اللغة، فكانت جل قصده في التحصيل، ودخل الشام فسمع بها من ابن الخباز وابن القيم والتقى السبكي، وكان يقول: ما كنت أنام حتى أحفظ مائتي سطر، ولا يسافر إلا وصحبته عدة أحمال من الكتب، وله تصانيف، منها: (القاموس المحيط، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة)، مات ٨١٦هـ. ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، ٢٧٣/١ - ٢٧٤.

(٥) الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مادة: "ليس"، ص ٧٤٠.

## ثانيًا: معنى (ليس)، ودلالاتها:

(ليس): كلمة جحود عند الخليل<sup>(١)</sup>، ونُقل هذا المعنى<sup>(٢)</sup> عن الليث<sup>(٣)</sup>، والكسائي، وابن كيسان<sup>(٤)</sup>.

وقيل: هي كلمة نفي<sup>(٥)</sup>، معناها: نفي الخبر، كقولك: (لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا)<sup>(٦)</sup>.

## دلالات (ليس):

أولًا: أنها تدلُّ على نفي الحال<sup>(٧)</sup>، وهو قول الجمهور<sup>(٨)</sup>، ومنهم: أبو سعيد السّيرافي وذلك في قوله: "وأما (ليس) فإنّها تدخل على جملة فتنفيها في الحال،

(١) ينظر: الفراهيدي، العين، مادة: "ليس"، ٣٠٠/٧.

(٢) ينظر: أبو منصور الأزهري، تهذيب اللغة، مادة: "لَيْسَ"، ٥١/١٣، وفخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ٢١٢/٥، وابن منظور، لسان العرب، مادة: "ليس"، ٢١١/٦.

(٣) اللّيث بن المظفر، وقيل: اللّيث بن نصر بن يسار الخراساني، وقيل: اللّيث بن رافع بن نصر بن يسار، قال أبو الطّيب: هو مصنّف (العين)، وكان كاتبًا للبرامكة. ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، ٢٧٠/٢.

(٤) محمد بن أحمد بن كيسان، أخذ عن ثعلب، والمبرد، من كتبه: (المهذب في النحو)، توفي سنة ٢٩٩ هـ. ينظر: أبو البركات الأنباري، نزهة الألباء، ص ١٧٨.

(٥) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٥٩/١ و ٢٣٣/٤، وابن فارس، أبو الحسين أحمد القزويني الرازي، مجمل اللغة، تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان، ط ٢، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦ هـ- ١٩٨٦ م)، ٧٩٩/١، والرازي، محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، ط ٥، (صيدا- بيروت: المكتبة العصرية- الدار النموذجية، ١٤٢٠ هـ- ١٩٩٩ م)، ص ٢٨٧.

(٦) ينظر: الفيومي، أحمد بن محمد الحموي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، د. ط، (بيروت: المكتبة العلمية، د. ت)، مادة: "ل ي س": ٥٦١/٢.

(٧) ينظر: أبو البركات الأنباري، عبدالرحمن بن محمد، أسرار العربية، تحقيق: بركات يوسف هُبود، ط ١، (بيروت- لبنان: دار الأرقم بن أبي الأرقم، ١٤٢٠ هـ- ١٩٩٩ م)، ص ١١٢، وابن الخبّاز، أحمد بن الحسين، توجيه اللّمع شرح كتاب اللّمع، تحقيق: أ. د. فايز زكي محمد، ط ٢، (القاهرة- الإسكندرية- مصر: دار السلام، ١٤٢٨ هـ- ٢٠٠٧ م)، ص ١٣٥.

(٨) ينظر: فخر الدين الرازي، مرجع سابق، ٢١١/٥.



كقولك: (ليس زيدٌ قائماً)، والأصل: (زيدٌ قائمٌ) قبل دخول (ليس)، وفيه إيجاب قيامه في الحال، فإذا قلت: (ليس زيدٌ قائماً) فقد نفيت هذا المعنى" (١).

وقال الزمخشري: "و(ليس) معناه: نفي مضمون الجملة في الحال، تقول: (ليس زيدٌ قائماً الآن)، ولا تقول: (ليس زيدٌ قائماً غداً)" (٢).

ثانياً: أنها تنفي الاستقبال، وهذا القول نسبه أبو حيان (٣) إلى المبرد، وابن السراج، وابن دُرستويه (٤)، والصيمري (٥).

ثالثاً: أنها نفي للحال والاستقبال، وهذا قال به أبو القاسم الزجاجي (٦).

رابعاً: أنها تدلُّ على النفي مطلقاً (٧)، قال الرضي (٨): "وأما (ليس)

(١) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٢٩٧/١.

(٢) الزمخشري، المفصل، ص ٢٦٨.

(٣) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ١١٥٧/٣.

(٤) عبدالله بن جعفر بن محمد بن دُرستويه، من علماء اللغة، فارسي الأصل، ولد سنة ٢٥٨ هـ، قرأ (الكتاب) على المبرد، وله تصانيف، منها: (الإرشاد، وأخبار النحويين)، توفي ببغداد سنة ٣٤٧ هـ. ينظر: الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص ١١٦، والزركلي، الأعلام، ٧٦/٤.

(٥) عبدالله بن علي الصيمري، له (التبصرة في النحو) أكثر ما يشتغل به أهل المغرب، ذكره الصفدي، وأكثر أبو حيان من النقل عنه وله ذكرٌ في جمع الجوامع. ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، ٤٩/٢.

(٦) ينظر: الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق، حروف المعاني والصفات، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط ١، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٤م)، ص ٨.

اسمه: أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، حدث عن الزجاج، ونفطويه، وأبي بكر بن الأنباري، له (الإيضاح، والأمال)، توفي بطبرية، أو بدمشق سنة ٣٣٧ هـ، وقيل: غير ذلك، ينظر: الزبيدي، مرجع سابق، ص ١١٩، والتنوخي، تاريخ العلماء النحويين، ص ٣٦-٣٧، والسيوطي، مرجع سابق، ٧٧/٢.

(٧) ينظر: أبو حيان، مرجع سابق، ١١٥٧/٣.

(٨) محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين، عالم بالعربية، اشتهر بكتابه: (الوافية في شرح الكافية لابن الحاجب في النحو، وشرح مقدمة ابن الحاجب، وهي المسماة الشافية في علم الصرف، توفي سنة ٦٨٦ هـ. ينظر: الزركلي، مرجع سابق، ٨٦/٦).

فهي للنفي مطلقاً كما هو مذهب سيبويه<sup>(١)</sup>.

وقال ابن هشام: "أختلف في (ليس)، فقال الجزولي<sup>(٢)</sup>: هي للنفي مطلقاً"<sup>(٣)</sup>.

**خامساً:** أنها لنفي الحال إذا كان الخبر غير مقيّد بزمنٍ مخصوص، فإذا تقيّد بزمنٍ مخصوص فبحسب ذلك القيد<sup>(٤)</sup>، وهذا القول نسبه ابن هشام<sup>(٥)</sup> إلى الشلوبين<sup>(٦)</sup>.

وقال ابن عصفور: "فإن كان الخبر مختصاً بزمان، نفّته على حسب ما هو عليه من الاختصاص، وإن كان محتملاً للحال والاستقبال خلصته للحال، فتقول: (ليس زيدٌ قائماً الآن)، و(ليس زيدٌ قائماً غداً)، وإذا قلت: (ليس زيدٌ قائماً)، فإنما نفّيت القيام عن زيد في الحال"<sup>(٧)</sup>.

(١) الرضي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ٨٠٢/١.

(٢) أبو موسى عيسى بن عبدالعزيز الجزولي البربري، أخذ العربية عن ابن بري بمصر، وأخذ عنه جماعة، منهم: الشلوبين، وله مصنفات، منها: (الجزولية، وشرح أصول ابن السراج)، توفي بمراكش سنة ٦٠٥ هـ، وقيل: غير ذلك. ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، ٢٣٦/٢، والزركلي، الأعلام، ١٠٤/٥، وكحالة، معجم المؤلفين، ٢٧/٨، والطنطاوي، نشأة النحو، ص ١٣٧.

(٣) ابن هشام، عبدالله بن يوسف، تليخيص الشواهد وتلخيص الفوائد، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي، ط١، (بيروت- لبنان: دار الكتاب العربي، ١٤٠٦ هـ-١٩٨٦ م)، ص ٢٢٥.

(٤) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ٣٦٦/١، والشنقيطي، أحمد فال بن أدو الجكني، شرح ملحمة الإعراب، تحقيق: محمد ولد سيدي سبط الشيخ، ط١، (جدة: مطبعة المحمودية، ١٤٣٤ هـ-٢٠١٣ م)، ص ٢٢٣.

(٥) ينظر: ابن هشام، مرجع سابق، ص ٢٢٥-٢٢٦.

(٦) عمر بن محمد بن عمر بن عبدالله الأزدي، المعروف بالشلوبيني، مولده بإشبيلية، أخذ عنه السهيلي، والجزولي، وغيرهما، من كتبه: (التوطئة، وشرح المقدمة الجزولية، والتعليق على كتاب سيبويه)، توفي سنة ٦٤٥ هـ. ينظر: الزركلي، مرجع سابق، ٦٢/٥، والطنطاوي، مرجع سابق، ص ١٣٧-١٣٨.

(٧) ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: فواز الشعار، ط١، (بيروت- لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٩ هـ-١٩٩٨ م)، ٤٠٩/١.

وقال ابن مالك: "وزعم قوم من النحويين أن (ليس) و(ما) مخصوصان بنفي ما في الحال، والصحيح أنهما ينفيان ما في الحال، وما في الماضي، وما في الاستقبال"<sup>(١)</sup>.

مثال دلالتها على الماضي ما حكاه سيبويه: "ليس خلق الله مثله"<sup>(٢)</sup>.

ومثال دلالتها على الاستمرار قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [آل عمران: ١٨٢].

ومثال دلالتها على الاستقبال قوله عز وجل: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [هود: ٨]، وقوله: ﴿لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِن ضَرِيعٍ﴾ [الغاشية: ٦]<sup>(٣)</sup>، أي: في المستقبل.

ومنه قول الشاعر<sup>(٤)</sup>:

فَمَا مِثْلُهُ فِيهِمْ وَلَا كَانَ قَبْلَهُ      وَلَيْسَ يَكُونُ الدَّهْرَ مَا دَامَ يَذْبُلُ  
استشهد ابن مالك بهذا البيت على أن (ليس) قد تأتي لنفي المستقبل، أي: ما في عصره مثله، ولا فيمن كان قبله، ولا يكون فيما يستقبل<sup>(٥)</sup>.

(١) ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، ٣٨٠/١.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٧٠/١.

(٣) ينظر: ابن هشام، تخلص الشواهد، ص ٢٢٦.

(٤) البيت من الطويل، لحسان بن ثابت - رضي الله عنه - ينظر: حسّان بن ثابت الأنصاري، ديوانه، تحقيق: عبدأ علي مهنا، ط ٢، (بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية: ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م)، ص ١٩٩. وهذا البيت من قصيدة يمدح بها الزبير بن العوام - رضي الله عنه - ويذبل: اسم جبل في بلاد نجد. ينظر: العيني، المقاصد النحوية، ٥٧٧/٢ - ٥٧٨.

(٥) ينظر: ابن مالك، مرجع سابق، ٢٢/١.

ومثال (ليس) غير مقيدة بزمن قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ الذَّكْرُ كَالْأُنثَىٰ﴾ [آل

عمران: ٣٦]، وقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

(ليس) في الآيتين غير مقيدة بزمن، فهي تصلح للماضي والحال والمستقبل؛ وذلك لعدم وجود قرينة تصرفها إلى زمن معين.

ومن أمثلة (ليس) التي تدلُّ على نفي الحكم نفيًا مجردًا من الزمن قول الأحنف

ابن قيس<sup>(١)</sup>: (ليس لكذوب مروءة، ولا لحسود راحة، ولا لسيء الخلق سوءد<sup>(٢)</sup>).

ف(ليس) في قول الأحنف لا تدلُّ على زمن محدد.

والذي يترجح للباحث من الأقوال السابقة أن النفي بـ(ليس) أكثر ما يكون

للحال، وقد يأتي للإطلاق، أو الماضي، أو المستقبل إذا وجدت قرينة تُخصِّصه

بذلك الزمن، فإذا وجدت قرينة تدلُّ على زمن معين وجب الأخذ بها.

(١) الأحنف بن قيس بن معاوية التميمي، ولد في البصرة قبل الهجرة بثلاث سنوات، سيد تميم، وأحد

العظماء الدهاء الفصحاء الشجعان الفاتحين، يُضرب له المثل في الحلم، أدرك النبي - صلى الله عليه

وسلم- ولم يره، توفي بالكوفة سنة ٧٢هـ، ينظر: الزركلي، الأعلام، ١/٢٧٦.

(٢) ينظر: ابن عساکر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، تاريخ دمشق، تحقيق: عمرو بن غرامة،

د.ط، (دم، دار الفكر، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م)، ٢٤/٣٣٤.

## أقسام (ليس):

تنقسم (ليس) إلى أقسامٍ ذكرها النُّحاة واللغويون في كتبهم، واستشهدوا عليها بأقوال العرب وأشعارهم، وهذه الأقسام هي:

### أولاً: أن تكون (ليس) من أخوات (كان):

(ليس) في هذا القسم ترفع الاسم، ويسمى اسمها، وتنصب الخبر، ويسمى خبرها<sup>(١)</sup>، وهي "تختصُّ بكثرة مجيء اسمها نكرة؛ لِمَا فيها من النَّفي"<sup>(٢)</sup>، وعملت تشبيهاً بالأفعال الحقيقية، فرفعت الاسم تشبيهاً له بالفاعل، ونصبت الخبر تشبيهاً بالمفعول<sup>(٣)</sup>.

وهذا القسم هو المشهور عند النُّحاة، وعليه مدار الحديث في هذا الفصل.

### ثانياً: أن تكون (ليس) من أدوات الاستثناء:

قد تكون (ليس) استثناء، قال سيبويه في معرض حديثه عن حرف الاستثناء (إلا): "وما جاء من الأفعال فيه معنى إلا فلا يكون، و(ليس)، وعداء، وخلا"<sup>(٤)</sup>. و(ليس) تنصب الاسم بعدها كما تنصبه بعد (إلا)، ونُقل أن الكسائي قال: "(ليس) يكون جحداً، ويكون استثناءً يُنصب به كقولك: ذهب القومُ ليس زيداً، بمعنى: ما عدا زيداً"<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: الهروي، الأزهية، ص ١٩٥، والعتوبي، سلمة بن مسلم الصُّحاري، الإبانة في اللغة العربية، تحقيق: د. عبدالكريم خليفة؛ وآخرون، ط ١، (مسقط - عُمان: وزارة التراث القومي والثقافة، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م)، ١٩٣/٤، والمرادي، الجنى الداني، ص ٤٩٥.

(٢) الرضي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ١٠٦١/٢.

(٣) ينظر: أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، ص ١١٦.

(٤) سيبويه، الكتاب، ٣٠٩/٢.

(٥) ينظر: أبو منصور الأزهري، تهذيب اللغة، مادة: "ليس"، ٥١/١٣.

وقال المبرّد: " (ليس) لا تكون استثناءً إلا وفيها ضمير، وذلك قولك: (جاءني القومُ ليس زيدًا)، كأنه قال: ليس بعضهم" <sup>(١)</sup>. التقدير: (ليس بعضهم زيدًا).

وذكر ابن سيده أن (ليس) من حروف الاستثناء؛ تقول: "أتى القومُ ليس زيدًا"، أي: ليس الآتي، لا يكون إلا مُضمَّرًا فيها <sup>(٢)</sup>.

**والمستثنى بـ(ليس) يجب نصبه** <sup>(٣)</sup>؛ لأنه خبرها، واسمها ضمير مستتر فيها وجوبًا لا يظهر أبدًا يعود على بعض المفهوم من الكلام السابق، فإذا قلت: (قام القومُ ليس زيدًا)، فالتقدير: (ليس بعضهم زيدًا)، ونحو: (نجح الطلابُ ليس زيدًا)، يكون التقدير: (ليس النَّاجحُ زيدًا) <sup>(٤)</sup>.

واستشهد النُّحاة على (ليس) الاستثنائية بقول الشاعر <sup>(٥)</sup>:

وَأَصْبَحَ مَا فِي الْأَرْضِ مِنِّي تَقِيَّةٌ لِنَاظِرِهِ، لَيْسَ الْعِظَامَ الْعَوَالِيَا  
(ليس) في هذا البيت بمعنى (إلا)، واسمها ضمير مستتر، والمستثنى بـ(ليس) كلمة (العظام) يجب نصبه؛ لأنه خبرها.

الشاهد: (ليس العظامُ العواليا)، (ليس) تدلُّ على الاستثناء.

(١) المبرّد، المقتضب، ٤/٤٢٨.

(٢) ابن سيده، المحكم، مادة: "ليس"، ٨/٥٨٠.

(٣) ينظر: المرادي، الجنى الداني، ص ٤٩٥، والكفوي، أبو البقاء أيوب القريمي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش؛ ومحمد المصري، دبط، (بيروت: مؤسسة الرسالة، د.ت)، ص ٧٩٥.

(٤) ينظر: المهلبي، الإمام مُهذَّبُ الدِّينِ مُهَلَّبُ بنِ حَسَنِ بنِ بَرَكَاتٍ، نظمُ الفرائدِ وحصرُ الشَّدائدِ، تحقيق: د. عبدالرحمن العثيمين، ط ١، (القاهرة: مكتبة الخانجي؛ ومكة المكرمة: مكتبة التراث، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م)، ص ١٨١، ويعقوب، إميل بديع، معجم الإعراب والإملاء، ط ١، (بيروت - لبنان: دار العلم للملايين، ١٩٨٣م)، ص ٤٨٤.

(٥) البيت من الطويل، بلا نسبة، ينظر: أبو منصور الأزهرى، تهذيب اللغة، مادة: "لَيْسَ"، ١٣/٥٢، وابن منظور، لسان العرب، مادة: "ليس"، ٦/٢١١، ويعقوب، المعجم المفصل في شواهد العربية، ٨/٣٥١.

ومنه ما جاء عن النبي - صلى الله عليه وسلم- أنه قال: (( مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ فَكُلُّ، لَيْسَ السِّنُّ وَالظُّفْرُ ))<sup>(١)</sup>.

الشاهد: (ليس السنّ والظفر)، (السنّ) منصوب على الاستثناء بـ(ليس)<sup>(٢)</sup>. ومعناه: إلا السنّ والظفر، و(ليس) هنا من حروف الاستثناء كـ(إلا)، والعرب تستثنى بـ(ليس) فنقول: (قام القَوْمُ ليس أخاك، وليس أخويك، قام النسوة ليس هنذا، وقام القَوْمُ ليسي وليسنّي وليس إِيّاي)<sup>(٣)</sup>.

واستشهد ابن هشام بهذا الحديث على وجوب نصب المستثنى، حيث يقول: "فـ(ليس) هنا بمنزلة (إلا) في الاستثناء، والمستثنى بها واجب النصب مطلقاً بإجماع"<sup>(٤)</sup>.

(١) البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير، ط ١، (د.م)، دار طوق النجاة، ١٤٢٢ هـ)، كتاب (الدُّبَائِحِ وَالصَّيْدِ، باب ما نَدَّ مِنَ الْبِهَائِمِ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْوَحْشِ)، ٩٣/٧، ومسلم، أبو الحسن مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت)، كتاب (الأضاحي، باب جواز الدَّبْحِ بِكُلِّ مَا أَنْهَرَ الدَّمَ، إِلَّا السِّنُّ، وَالظُّفْرَ، وسائر العظام)، ١٥٥٨/٣، وأبو منصور الأزهري، تهذيب اللغة، مادة: "ليس"، ٥٢/١٣، وابن منظور، لسان العرب، مادة: "ليس"، ٢١١/٦.

اللغة: أنهر: أي: سالَ سَيْلَ النَّهْرِ. ينظر: الزَّيْدِي، تاج العروس، مادة: "نهر"، ٣١٧/١٤.

(٢) ينظر: ابن العطار، أبو الحسن علي بن إبراهيم، العدة في شرح العمدة في أحاديث الأحكام، تحقيق: نظام محمد، ط ١، (بيروت - لبنان: دار البشائر الإسلامية، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م)، ١٦٣٠/٣، والسفاري، شمس الدين، أبو العون محمد بن أحمد، كشف اللثام شرح عمدة الأحكام، تحقيق: نور الدين طالب، ط ١، (الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية؛ وسوريا: دار النوادر، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م)، ٢٥/٧.

(٣) ينظر: أبو منصور الأزهري، مرجع سابق، مادة: "لَيْسَ"، ٥٢/١٣، وابن منظور، مرجع سابق، مادة: "ليس"، ٢١١/٦.

(٤) ابن هشام، عبدالله بن يوسف الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محمد عاشور، ط ١، (بيروت- لبنان: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٢ هـ- ٢٠٠١ م)، ص ١٤٠.

ومنه قول الشاعر<sup>(١)</sup>:

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِي  
أي: ليس غيري. الشاهد: (ليسي)، (ليس) دالة على الاستثناء، واسمها ضمير  
مستتر وجوباً، تقديره: (هو) يعود على البعض المفهوم من (قومي)، و(الياء) خبر  
(ليس) مبني على السكون في محلّ نصب.

هذه الشواهد عن (ليس) الاستثنائية وإن كانت قليلة إلا أنها تدلّ على أنّ  
العرب قد استعملوها في كلامهم، ولكنّ استخدامهم لها قليل.

يقال: بأنّ هذه المسألة كانت سبباً في قراءة سيبويه للنحو؛ وذلك أنّه جاء إلى  
حلقة حماد بن سلمة<sup>(٢)</sup>؛ لكتابة الحديث، فاستملى منه قول النبي - صلى الله عليه  
سلم -: "ليس من أصحابي أحدٌ إلا ولو شئتُ لأخذتُ عليه ليسَ أبا الدرداء"<sup>(٣)</sup>.  
فقال سيبويه: "ليس أبو الدرداء، فصاح به حمّاد: لحتت يا سيبويه، إنّما هذا

(١) البيت من الرجز، لرؤبة بن العجاج، ينظر: ديوان رؤبة بن العجاج، تحقيق: وليم بن الورد البروسي،  
دب، (الكويت: دار ابن قتيبة، دت)، ص ١٧٥، و الفراهيدي، العين، مادة: "طيس"، ٢٨٠/٧، وابن دريد،  
أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي، جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، ط ١، (بيروت: دار العلم  
للملايين، ١٩٨٧م)، مادة: "سلي"، ٨٦١/٢.

اللغة: الطيس: الرَّمْل الكثير. ينظر: السخاوي، علي بن محمد الهمداني المصري الشافعي، سفر السعادة  
وسفير الإفادة، تحقيق: د. محمد الدالي، دب، (دم، دار صادر، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م)، ٣٥٢/١.

يفتخر الشاعر بقومه ويتحسر على ذهابهم؛ فقد ذهبوا رغم كثرتهم التي تُشبه كثرة الرَّمْل إلا إياي، فإنني  
بقيت بعدهم خلفاً عنهم. وفي البيت شاهد آخر عند النحويين وهو أنّ الياء في (ليسي) ليست زائدة، وإنّما هي  
ياء المتكلم، وحذفت نون الوقاية منها للضرورة.

(٢) حماد بن سلمة، من متقدمي النحويين، أخذ عنه يونس بن حبيب، توفي في خلافة المهدي بن المنصور  
في ذي الحجة سنة ١٦٧هـ. ينظر: أبو البركات الأنباري، نزهة الألباء، ص ٤٢-٤٤.

(٣) عويمر بن مالك بن قيس بن أمية، حكيم هذه الأمة، من الفرسان القضاة، وهو أحد الذين جمعوا القرآن  
حفظاً على عهد النبي - صلى الله عليه وسلم- وروى عنه أهل الحديث ١٧٩ حديثاً، مات بالشام سنة ٣٢هـ.  
ينظر: الزركلي، الأعلام، ٩٨/٥.



استثناء، فقال سيبويه: والله لأطلبنَّ علماً لا يلحنني معه أحدٌ، ثمّ مضى ولزِمَ الخليل، وغيره" (١).

### ثالثاً: أن تكون (ليس) عطفًا بمنزلة (لا):

تكون (ليس) عاطفة بمعنى (لا) التي يُنسَقُ بها على مذهب الكوفيين (٢)، والبغداديين (٣)، على خلاف بين النقلة (٤)، أي: أن من النقلة من يذكر أن (ليس) تكون عاطفة عند الكوفيين، ومنهم من يقول: بأنّها عاطفة عند البغداديين، ومن النقلة من ينسبها إلى كلا المذهبين.

(١) الرّجّاجي، أبو القاسم عبدالرحمن، مجالس العلماء، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط ٢، (القاهرة: مكتبة الخانجي، الرياض: دار الرفاعي، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م)، ص ١١٨، والخطيب البغدادي، أحمد بن علي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق: د. محمود الطحان، د. ط، (الرياض: مكتبة المعارف، د. ت)، باب (اتباع المستملي لفظ المحدث يستحب له ألا يخالف لفظ الراوي في التبليغ عنه بل يلزمه ذلك)، ٦٧/٢، وأبو سعد السّمعاني، عبدالكريم بن محمد، أدب الإملاء والاستملاء، تحقيق: ماكس فايسفايلر، ط ١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م)، (فصل في أدب المُملّي ينبغي للمحدّث أن يُصلِحَ هيئته ويأخذَ لرواية الحديث أهنيّة)، ص ١٠٥، وابن هشام، مغني اللبيب، ٣٢٣/١ - ٣٢٤.

(٢) ينظر: الهروي، الأزهية، ص ١٩٦، وأبو حيّان، ارتشاف الضرب، ١١٥٧/٣، والمرادي، الجني الداني، ص ٤٩٨، والشاطبي، إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، تحقيق: د. عبدالرحمن العثيمين؛ وآخرون، ط ١، (مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م)، ٦٣/٥، وخالد بن عبدالله الجرجاوي الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، ط ١، (بيروت- لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م)، ١٥٠/٢.

(٣) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ٣١٥/٣، والنّجار، محمد بن عبدالعزيز، ضياء السّالك إلى أوضح المسالك، ط ١، (دم، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م)، ١٨٦/٣.

(٤) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ٣٦٧/١.

ولم يثبت كونها عاطفةً عند البصريين، وهي ثابتة عند الكوفيين، ونقل المرادي أن ابن بابشاذ<sup>(١)</sup>، والنحاس، وابن مالك يقولون بأنها تكون عاطفة عند الكوفيين، وحكاها ابن عصفور عن البغداديين<sup>(٢)</sup>.

و(ليس) العاطفة لا يكون لها اسم ولا خبر<sup>(٣)</sup>، قال أبو حيّان: "وقال ابن كيسان: قال الكسائي: هي على بابها ترفع اسماً وتنصب خبراً، وأجريت في النسق مجرى (لا) مضمراً اسمها، فإذا قلت: (رأيتُ زيداً ليس عمراً)، ففيها اسم مجهول، وهو الأمر، و(رأيتُ) محذوفة اكتفاءً بالتي تقدّمها، و(عمرو) محمولٌ على المحذوف لا على العطف على ما قبله. قال ابن كيسان: وهذا الذي أذهب إليه؛ لأنّ (ليسَ) فعل، ولا بد للفعل من اسم، فإذا عمّلت في اسم فلا بد من خبر، والخبر حذفه جائز"<sup>(٤)</sup>.

(١) أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ، إمام عصره في علم النحو بمصر، له مصنفات، منها: (المقدمة، وشرح الجمل للزجاجي، وشرح كتاب الأصول لابن السّراج)، مات بمصر سنة ٤٦٩ هـ، وبابشاذ كلمة أعجمية تتضمن الفرح والسرور. ينظر: أبو البركات الأنباري، نزهة الألباء، ص ٢٦٣، وابن خلّكان، وفيات الأعيان، ٥١٥-٥١٧، والزركلي، الأعلام، ٢٢٠/٣.

(٢) ينظر: المرادي، الجنى الدّاني، ص ٤٩٨.

(٣) ينظر: أبو حيّان، محمد بن يوسف، النّكتُ الحسانُ في شرح غاية الإحسان، تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي، ط ١، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م)، ص ٦٩، وابن طولون، محمد بن عليّ الدمشقي الصّالحي، شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، تحقيق: د. عبدالحميد الكبيسي، ط ١، (بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م)، ٢١٢/١.

(٤) أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ١٩٧٧/٤.

فائدة: قوله: (اسم مجهول)، ويسمى (ضمير الشأن) عند البصريين؛ لأنّه يرمز للشأن، أي: للحال المراد الكلام عنها، والتي سيدور الحديث فيها بعده مباشرة، وهذه أشهر تسمياته، ويسمى عند الكوفيين (الضمير المجهول)؛ لأنّه لم يتقدمه مرجع يعود إليه، ويسمى (ضمير القصة)؛ لأنّه يشير إلى القصة، أي: المسألة التي سيتناولها الكلام، ويسمى (ضمير الأمر)، و(ضمير الحديث)؛ لأنّه يرمز إلى الأمر الهام الذي يجيء بعده. ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ٢٥٢/١ - ٢٥٤.

قال أبو حيان: "وفي الحقيقة ليست (ليس) عندهم أداة عطف؛ لأنهم أضمرُوا الخبر في قولهم: (قام زيدٌ ليس عمرو)، وفي النَّصب والجرِّ جعلوا الاسم ضميرًا لمجهول، وأضمرُوا الفعل بعده، وذلك الفعل المضمر في موضع خبر (ليس)"<sup>(١)</sup>. واحتجَّ الكوفيون<sup>(٢)</sup> على مذهبهم بقول أبي بكر الصِّدِّيق<sup>(٣)</sup> - رضي الله عنه -: "بأبي شبيهة بالنبيِّ، ليس شبيهة بعليٍّ"<sup>(٤)</sup>. وذكر ابن مالك أنَّ هذا القول من أجود ما يُحتجُّ لهم به<sup>(٥)</sup>. أي: من أجود ما يحتجُّ به القائلون بجواز مجيء (ليس) حرفًا عاطفًا هو قول أبي بكر - رضي الله عنه - والتقدير: (لا شبيهة بعلي)، ويجوز أن يكون (شبيهة) اسم (ليس)، وخبرها ضميرًا محذوفًا. ومنه قول الشاعر<sup>(٦)</sup>:

فإذا جُوْزِيَتْ قَرْضًا فَاجْزِهِ      إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى لَيْسَ الْجَمَلُ

الشاهد قوله: (يجزي الفتى ليس الجملة)، حيث استدلَّ الكوفيون والبغداديون بهذا

(١) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ١٩٧٨/٤.

(٢) ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، ٦٣/٥.

(٣) عبدالله بن أبي قحافة عثمان بن عامر التيمي القرشي، ولد بمكة، أول الخلفاء الراشدين، وأول من آمن من الرجال، وكانت العرب تُلقبه بعالم قريش، لم يشرب الخمر في الجاهلية، بويع بالخلافة يوم وفاة النبي - صلى الله عليه وسلم - سنة ١١هـ، حارب المرتدين، توفي سنة ١٣هـ. ينظر: الزركلي، الأعلام، ١٠٢/٤.

(٤) البخاري، صحيح البخاري، (كتاب أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - باب مناقب الحسن والحسين رضي الله عنهما)، ٢٦/٥. والحديث في البخاري: عن عقبة بن الحارث، قال: رأيت أبا بكر - رضي الله عنه - حمل الحسن وهو يقول: «بأبي شبيهة بالنبيِّ، ليس شبيهة بعليٍّ» وعليٌّ يضحك.

(٥) ينظر: ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، ٣٤٦/٣.

(٦) البيت من الرَّمَل، للبيد بن ربيعة، ينظر: ديوان لبيد، ص ٩١.

اللغة: قرضًا: معنى القرص البلاء الحسن، وأصل القرص ما يعطيه الرجل أو يفعله ليجازى عليه، ومعناه إذا أسدي إليك معروف فكافئ عليه. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة: "قرض"، ٢١٧/٧. فأجزه: كافئ صاحبه، الفتى: الإنسان، الجملة: الحيوان المعروف، وقد يراد بالفتى الشاب الذي في طراوة الشباب، وبالجملة الرجل الذي تقدَّمتْ به السنُّ. ينظر: النُّجار، ضياء السالك، ١٨٦/٣.

البيت على أن (ليس) عاطفة؛ كما تقول: (قام زيدٌ ليس عمرو)، فـ(عمرو) معطوف على (زيد) بـ(ليس)، وكما تقول: (قام زيدٌ لا عمرو)<sup>(١)</sup>، (عمرو) معطوف على (زيد) بـ(لا).

وإذا أُعرب قيل: (ليس الجملُ)، برفع (الجمل) عطفاً على (الفتى)؛ لأنَّ (ليس) في هذا البيت بمعنى (لا) النَّسَقِيَّة، ونُقل أن سيبويه قال: "أرادَ لَيْسَ يَجْزِي الْجَمْلُ وَلَيْسَ الْجَمْلُ يَجْزِي"<sup>(٢)</sup>.

(ليس) حرف عطف بمعنى (لا) على قول البغداديين تبعاً لابن عصفور وبعض الكوفيين، ويُخرجه المانعون على أنَّ (ليس) فعلٌ ماضٍ ناقص، و(الجمَل) اسمها، وخبرها محذوف؛ أي: (ليس الجمَلُ جازياً)<sup>(٣)</sup>، أو يكون في (ليس) ضمير هو اسمها، و(الجمَل) خبرها<sup>(٤)</sup>.

وفيه شاهدٌ ثانٍ: وهو أنَّ (ليس) يجوز حذف خبرها كثيراً<sup>(٥)</sup>.

والذي يراه الباحث أنَّ (ليس) حرف عطف بمعنى (لا)، و(الجمل) اسم معطوف على (الفتى) مرفوع مثله، وعلامة رفعه الضمة، وسُكِّن اللام في (الجمل)؛ لأجل الوقف.

(١) ينظر: العيني، المقاصد النحوية، ١٦٦٠/٤.

(٢) ينظر: أبو منصور الأزهري، تهذيب اللغة، مادة: "لَيْسَ"، ٥١/١٣، وابن منظور، لسان العرب، مادة: "ليس"، ٢١١/٦.

(٣) ينظر: النجار، ضياء السالك، ١٨٦/٣.

(٤) ينظر: ابن أبي الربيع، عبيدالله بن أحمد القرشي، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق: د. عياد الثبيتي، ط١، (بيروت- لبنان: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م)، ٣٣٩/١.

(٥) ينظر: الرضي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ١٠٦١/٢.

ومنه قول الشّاعر<sup>(١)</sup>:

أَيْنَ الْمَفْرُ وَالْإِلَهُ الطَّالِبُ      والأشْرَمُ الْمَغْلُوبُ لَيْسَ الْغَالِبُ  
الشّاهد قوله: (ليس الغالب).

(ليس) عاطفة بمنزلة (لا) عند الكوفيين والبغداديين، والتقدير: (لا غالب)<sup>(٢)</sup>.  
(الغالب) اسم معطوف مرفوع على (المغلوب).

"ويُوجَّه هذا البيت على مذهب البصريين بأن يجعل (الغالب) اسم (ليس)،  
ويجعل خبرها ضميراً متصلاً عائداً على (الأشْرَم)، ثمَّ حُذِف لاتصاله، كما تقول:  
(الصّدِيقُ كأنه زيْدٌ)، ثمَّ تحذف الهاء تخفيفاً"<sup>(٣)</sup>.

ومنه قول الشّاعر<sup>(٤)</sup>:

وَقَدْ دَمَيْتُ مَوَاقِعَ رُكْبَتَيْهَا      من التَّبْرَاكِ لَيْسَ مِنَ الصَّلَاةِ  
يريد لا من الصلاة<sup>(٥)</sup>، الشّاهد: مجيء (ليس) حرفاً عاطفاً.

(١) البيت من الرّجز، لنفيل بن حبيب الحميري، ينظر: المرادي، الجني الداني، ص ٤٩٨ وابن هشام،  
مغني اللبيب، ٣٢٥/١، والسيوطي، شرح شواهد المغني، ٧٠٥/٢.

مناسبة البيت: أنّ أبرهة لما أجمع على هدم البيت، أقبل نفيل بن حبيب حتى قام إلى جنب الفيل ثمَّ أخذ بأذنه،  
فقال له: ابرك محموداً، وكان اسمه محموداً، فإنّك في بلد الله الحرام فبرك، فكلماً عالجه لم يقم، فوجهوه  
إلى اليمن فقام يهرول، ثمَّ أرسل الله عليهم طيراً، فخرجوا هاربين، فقال نفيل حين رأى ما نزل بهم من  
نقمته: أَيْنَ الْمَفْرُ... البيت.

والأشْرَم: هو المشقوق الأنف، ومنه قيل: لأبرهة الأشْرَم. ينظر: العيني، المقاصد النحوية، ١٦١٠/٤.

(٢) ينظر: العيني، المرجع السّابق، ١٦١١/٤.

(٣) المرادي، مرجع سابق، ص ٤٩٨.

(٤) البيت من الوافر، لجريير بن عطية بن حذيفة، ينظر: ديوان جريير، د.ط، (بيروت: دار بيروت،  
١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م)، ص ٧١، والزبيدي، تاج العروس، مادة: "ليس"، ٥٩/٢٧.

اللغة: التَّبْرَاكُ: البروك. ينظر: أبو منصور الأزهري، تهذيب اللغة، مادة: "بَرَكَ"، ١٠/١٣١.

(٥) ينظر: الهروي، الأزهية، ص ١٩٦.

### رابعاً: أن تكون (ليس) حرفاً بمعنى (ما):

ورود (ليس) بمعنى (ما) قليل في لغة العرب، قال سيبويه: "وقد زعم بعضهم أن (ليس) تجعل كـ(ما)، وذلك قليل لا يكاد يُعْرَفُ، فهذا يجوز أن يكون منه: (ليس) خَلَقَ اللهُ أَشْعَرَ مِنْهُ، و(ليسَ قالها زيدٌ)"<sup>(١)</sup>.

قال أبو سعيد السيرافي شارحاً قول سيبويه: "يعني أن بعضهم يجعل (ليس) محمولة على (ما) فيلغي عملها، ولا يجوز أن يكون الذي يفعل هذا من العرب، إلا مَنْ كانت مِنْ لُغَتِهِ فِي (مَا) إِلْغَاؤُهَا، فَتَحْمَلُ (لَيْسَ) عَلَى (مَا)، وَتَجْعَلُهَا حَرْفًا لَا تَعْمَلُ فِي اللَّفْظِ شَيْئًا، كَمَا لَمْ تَعْمَلْ (مَا)، وَلَيْسَ عَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ دَلِيلٌ قَاطِعٌ، وَلَا حُجَّةٌ تَقْطَعُ الْعُذْرَ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَا يُسْتَشْهَدُ بِهِ يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ"<sup>(٢)</sup>.

وقال سيبويه في موضع آخر: "من ذلك قول بعض العرب: (ليسَ خَلَقَ اللهُ مثله)، فلولا أن فيه إضماراً لم يجز أن تذكر الفعل ولم تُعمله في اسم، ولكن فيه الإضمار مثل ما في إنّه"<sup>(٣)</sup>؛ "لأنَّ (ليسَ)، و(خلقَ) فعلان، والفعل لا يعمل في الفعل، فلا بد من اسم يرتفع به"<sup>(٤)</sup>.

وقال أبو حيَّان: "قال الأستاذ أبو علي الشلوبين في قول سيبويه: "(ليسَ خلقَ اللهُ مثله) يحتمل ثلاثة أشياء:

**أحدها:** أن تكون (ليس) مُشَبَّهةً بـ(ما)، فلا تحتاج إلى اسم وخبر، ولا يكون فيها ضمير أمر وشأن"<sup>(٥)</sup>.

(١) سيبويه، الكتاب، ١/٤٧١.

(٢) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٥/٢.

(٣) سيبويه، مرجع سابق، ١/٧٠.

(٤) أبو سعيد السيرافي، مرجع سابق، ١/٣٥١.

(٥) أبو حيَّان الأندلسي، محمد بن يوسف الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: د.

حسن هنداوي، ط١، (دمشق: دار القلم، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م)، ٤/١٤٩-١٥٠ (لم يكمل الثاني والثالث).

**ثانيها:** أن تكون (ليس) دخلت على الماضي دون تأويل مطلقاً.

**ثالثها:** أن يكون اسمها ضمير الشأن، وبذلك صحَّ دخولها على الماضي<sup>(١)</sup>.

**وقيل:** إنَّ في (ليس) ضميراً مستتراً؛ لأنَّ (ليسَ)، و(خلقَ) فعلاً ماضيان، ولا بد من اسم يرتفع بالفعل (ليس)، إلاَّ على اعتبار (ليس) حرف نفي لا يعمل<sup>(٢)</sup>.

والذي يراه الباحث أنَّ (ليس) في هذا الشَّاهد يجوز أن تكون فعلاً، واسمها ضمير الشأن، ويجوز أن تكون حرف نفي مهملاً بمعنى (ما) لا يعمل فيما بعده.

**واحتجوا على مجيء (ليس) بمعنى (ما) بقول بعض العرب:** (ليس الطيبُ إلاَّ المسكُ) فقالوا: معناه: (ما الطيبُ إلاَّ المسكُ)<sup>(٣)</sup>.

ورَفَع ما بعد (إلاَّ) لغة تميم، ونُقِلَ أنَّ أبا عمرو بن العلاء<sup>(٤)</sup> قال: "ليس في الأرض تميميُّ إلاَّ وهو يرفع، ولا حجازيُّ إلاَّ وهو ينصب"<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ١٠٩٨/٣. (الثاني والثالث من حاشية التمهيد).

(٢) ينظر: عبَّاس حسن، النُّحو الوافي، ٢٥٤/١.

(٣) ينظر: أبو بكر الأنباري، محمد بن القاسم بن بشار، شرح القصائد السَّبْع الطوال الجاهليات، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط٥، (د.م، دار المعارف، دبت) ص٤٧٤، وابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر، أمالي ابن الحاجب، تحقيق: د. فخر قدارة، دط، (الأردن: دار عمار؛ وبيروت: دار الجيل، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م)، ٨٦٨/٢.

(٤) أبو عمرو بن العلاء، اسمه زيان، من القُرَّاء المشهورين، أخذ النُّحو عن نصر بن عاصم الليثي، وأخذ عنه يونس بن حبيب، والخليل، وأبو محمد يحيى بن المبارك اليزيدي، توفي في خلافة المنصور سنة ١٥٤هـ. ينظر: أبو البركات الأنباري، نزهة الألباء، ص٣٠-٣٥.

(٥) ابن عقيل، عبدالله العقيلي الهمداني، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: د. محمد كامل، دط، (السعودية: جامعة الملك عبدالعزيز، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بمكة المكرمة؛ ودار الفكر بدمشق، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م)، ٢٨٥/١.

وقال أبو حيان: "ولـ(ليس) حالة لا يُرفع فيها الاسم، ولا يُنصب الخبر، وذلك إذا دخل على الخبر (إلا) في لغة تميم"<sup>(١)</sup>.

أي: إذا دخلت (إلا) الاستثنائية بين اسم (ليس) وخبرها بطل عملها في لغة تميم، فلا يرفع الاسم على أنه اسمها، ولا ينصب الخبر.

وذكر ابن عقيل<sup>(٢)</sup> أنّ رأي الجمهور في هذه الحالة أنّه لا ضمير في (ليس) بل هي حرفٌ نفي مهمل لا عمل لها على هذه اللغة<sup>(٣)</sup>.

وذكر أبو علي الفارسي أنّ في (ليس) ضمير القصّة، ويرتفع (المسك) على أنّه خبر المبتدأ الذي هو مع خبره في موضع نصب خبر لـ(ليس)، وأدخلت (إلا) بين المبتدأ الذي هو (الطيب) والخبر الذي هو (المسك) للحمل على المعنى، كأنّه لمّا كان المعنى أنّه ينفي أنّ يكون مثل حال المسك طيب حسن إلحاق (إلا)<sup>(٤)</sup>.

أي: أنّ (ليس) عند أبي علي الفارسي على هذا الوجه فعل، واسمها ضمير الشان، وخبرها جملة (الطيب والمسك)<sup>(٥)</sup>.

وذكر أبو علي وجهًا آخر، وهو أنّ ترفع (الطيب) على أنّه اسم (ليس)، على أنّ المعنى (ليس طيب)، والخبر محذوف، تقديره: في الوجود، أي: (ليس في الوجود طيب)<sup>(٦)</sup>، و(المسك) بدل من اسمها (الطيب)<sup>(٧)</sup>.

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل، ١١٨/٤.

(٢) عبدالله بن عبدالرحمن القرشي، بهاء الدين ابن عقيل، من نسل عقيل بن أبي طالب، ولد بالقاهرة سنة ٦٩٤ هـ من كتبه: (شرح ابن عقيل)، توفي بالقاهرة سنة ٧٦٩ هـ. ينظر: الزركلي، الأعلام، ٩٦/٤.

(٣) ينظر: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ٢٨٥/١.

(٤) ينظر: أبو علي الفارسي، المسائل الحليّات، ص ٢٢٧ - ٢٢٨.

(٥) ينظر: ابن عقيل، مرجع سابق، ٢٨٥/١.

(٦) ينظر: أبو علي الفارسي، مرجع سابق، ص ٢٢٩.

(٧) ينظر: الدماميني، شرح الدماميني على مغني اللبيب، ٢٠٨/٢.



وتوجيه آخر لأبي نزار - الملقَّب بملك النُّحاة<sup>(١)</sup> - حيث يرى أنَّ (الطيب) اسمها، و(المسك) مبتدأ حُذِف خبره، والجملة من المبتدأ وهو (المسك)، والخبر المحذوف خبر لـ(ليس)، والتقدير: (إِلَّا المسكُ أفضرُه)<sup>(٢)</sup>.

والذي يترجَّح لدى الباحث من خلال ما تمَّ دراسته أنَّ (ليس) في قوله: (ليس الطيبُ إِلَّا المسكُ) يجوز فيها وجهان:

**الوجه الأول:** أن تكون (ليس) فعلاً، واسمها (الطيب)، والجملة المكونة من المبتدأ (المسك) وخبرها المحذوف خبر لـ(ليس).

**الوجه الثاني:** أن تكون (ليس) حرف نفي بمعنى (ما) لا عمل لها. وهذا الوجه هو الذي يميل إليه الباحث؛ وذلك بسبب دخول (إِلَّا) على الخبر.

وأنشد سيبويه، وغيره على لغة من يجعل (ليس) بمعنى (ما) قول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مَعْرَسِهِمْ      وَلَيْسَ كُلُّ النَّوَى تُلْقِي الْمَسَاكِينُ

(١) أبو نزار الحسن بن صافي بن عبدالله بن نزار، لُقِّب نفسه بملك النُّحاة، ولد ببغداد سنة ٤٨٩ هـ، فقيه شافعي، قرأ علم الكلام، والأصول، والخلاف، والنحو، صنَّف في الفقه، والنحو، والأدب، مات في دمشق سنة ٥٦٨ هـ. ينظر: القفطي، إنباه الرواة على أنباه النُّحاة، ٣٤٠/١-٣٤١، والزركلي، الأعلام، ١٩٣/٢.

(٢) ينظر: الدمامي، شرح الـدمامي على مغني اللبيب، ٢٠٨/٢.

(٣) البيت من البسيط، لحميد بن ثور الأرقط، ينظر: سيبويه، الكتاب، ٧٠/١، وأبو سعيد السِّيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٣٥١/١، وبلا نسبة عند المبرِّد، المقتضب، ١٠٠/٤، وابن السَّرَّاج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، د.ط، (بيروت - لبنان: مؤسسة الرسالة، د.ت)، ٨٦/١، وابن الناظم، محمد بن محمد بن مالك، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، (دم، دار الكتب العلمية، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م)، ص ٩٩.

**اللغة:** "فأصبحوا" أي: دخلوا في الصباح، و"مَعْرَسَهُمْ" هو موضع النزول آخر الليل، وأراد به هاهنا الموضع الذي أنزل ضيوفه فيه، فلمَّا أصبحوا ورأى من النوى شيئاً كثيراً في معرسهم أنشد هذه القصيدة وأشار بها إلى كثرة أكلهم من الجلة الصهباء، وهي وعاء التمر، و"الصهباء": الشقراء. ينظر: العيني، المقاصد النحوية، ٦٣٠/٢.

الشَّاهِدَ قَوْلَهُ: (وَلَيْسَ كُلُّ النَّوَى تُلْقَى الْمَسَاكِينُ).

البيت له عدة روايات، وهي: أَنَّ الْبَيْتَ يُرَوَى بَرَفَعِ (كُلِّ) وَبِنَصْبِهِ، وَيُرَوَى (يُلْقَى) بِيَاءِ الْمَضَارِعِ وَ(تُلْقَى) بِالتَّاءِ، فَأَمَّا رِوَايَةُ الرَّفْعِ، فَ(لَيْسَ) فَعْلٌ مَاضٍ، وَ(كُلِّ) اسْمُهَا، وَجُمْلَةُ الْفَعْلِ وَالْفَاعِلِ (تُلْقَى الْمَسَاكِينُ) فِي مَحَلِّ نَصْبِ خَبَرِهَا<sup>(١)</sup>.

وَأَمَّا رِوَايَةُ نَصْبِ (كُلِّ)، وَالْفَعْلِ (يُلْقَى)، فَ(لَيْسَ) فَعْلٌ مَاضٍ، وَاسْمُهَا ضَمِيرُ الشَّانِ، وَ(كُلِّ) مَنْصُوبٌ بِ(يُلْقَى)، وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْفَعْلِ (يُلْقَى) وَفَاعِلُهُ (الْمَسَاكِينُ) فِي مَحَلِّ نَصْبِ خَبَرِ (لَيْسَ)<sup>(٢)</sup>.

وَأَمَّا رِوَايَةُ نَصْبِ (كُلِّ) وَالْفَعْلِ (تُلْقَى)، فَ(كُلِّ) مَفْعُولٌ مَقْدَمٌ لِلْفَعْلِ (تُلْقَى) عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ، وَ(تُلْقَى) فَعْلٌ مَضَارِعٌ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَنْتَرٌ، وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْفَعْلِ وَفَاعِلُهُ فِي مَحَلِّ نَصْبِ خَبَرِ (لَيْسَ) مَقْدَمٌ، وَ(الْمَسَاكِينُ) اسْمٌ (لَيْسَ) مُؤَخَّرٌ<sup>(٣)</sup>.

قَالَ سَبْيُوِيَه: "فَلَوْ كَانَ (كُلِّ) عَلَى (لَيْسَ) وَلَا إِضْمَارٌ فِيهِ لَمْ يَكُنْ إِلَّا الرَّفْعُ فِي (كُلِّ)، وَلَكِنَّهُ انْتَصَبَ عَلَى (تُلْقَى)، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَحْمَلَ (الْمَسَاكِينُ) عَلَى (لَيْسَ)"<sup>(٤)</sup>.

نَصَبَ سَبْيُوِيَه (كُلِّ) بِالْفَعْلِ (يُلْقَى)، وَجَعَلَ (لَيْسَ) بِمَعْنَى (مَا)، كَأَنَّهُ قَالَ: (مَا يُلْقَى)<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: ابن عقيل، عبدالله بن عبدالرحمن العقيلي، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط ٢٠، (القاهرة: دار التراث - دار مصر للطباعة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م)، ٢٨٤/١ - ٢٨٦. (ذكر روايات البيت محمد محيي الدين عبدالحميد في حاشية تحقيقه لشرح ابن عقيل).

(٢) ينظر: العيني، المقاصد النحوية، ٦٣٠/٢، وابن عقيل، مرجع سابق، ٢٨٥/١.

(٣) ينظر: ابن عقيل، المرجع السابق، ٢٨٤/١ - ٢٨٦.

(٤) سبوييه، الكتاب، ٧٠/١.

(٥) ينظر: أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سبوييه، ٦/٢.

وقال المبرّد: "أضمر في (ليس)"<sup>(١)</sup>.

وذكر الأشموني<sup>(٢)</sup> أنّ الجمهور قالوا: "التقدير: (ليس هو)، أي: الشأن"<sup>(٣)</sup>.

والذي يراه الباحث أنّ (ليس) في الشاهد السّابق فعل ماضٍ، واسمها ضمير الشأن، تقديره: هو، و(كل) مفعول به مقدّم لـ(تلقي)، و(كل) مضاف، و(النوى) مضاف إليه، و(تلقي) فعل مضارع، و(المساكين) فاعله، والجملة من الفعل والفاعل في محلّ نصب خبر (ليس).

ومنه قول الشاعر<sup>(٤)</sup>:

هِيَ الشِّفَاءُ لِذَائِي إِنْ ظَفِرْتُ بِهَا  
وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْدُولٌ  
الشاهد قوله: (وليس منها شفاء الداء مبدول).  
أي: (ما منها شفاء الداء مبدول)<sup>(٥)</sup>.

(١) المبرّد، المقتضب، ١٠٠/٤.

(٢) علي بن محمد بن عيسى الأشموني: نحوي، فقيه شافعي، ولد بالقاهرة سنة ٨٣٨هـ، وأصله من أشمون (بمصر)، من مصنفاته: (شرح ألفية ابن مالك)، توفي نحو سنة ٩٠٠هـ. ينظر: الزركلي، الأعلام، ١٠/٥.

(٣) الأشموني، منهج السالك، ١١٧/١.

(٤) البيت من البسيط، لهشام بن عقبة، ينظر: سيبويه، الكتاب، ٧١/١، وأبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٦/٢، ويوسف السيرافي، ابن أبي سعيد الحسن المرزبان، شرح أبيات سيبويه، تحقيق: د. محمد علي الريح هاشم، دط، (القاهرة - مصر: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م)، ٢٧٩/١، والأفغاني، سعيد بن محمد بن أحمد، من تاريخ النحو العربي، دط، (دم، مكتبة الفلاح، دبت)، ص ١٢٠.

وبلا نسبة، ينظر: الفراهيدي، الخليل بن أحمد بن عمرو، الجمل في النحو، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط ٥، (دم، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م)، ص ١٤٦، والمبرّد، المقتضب، ١٠١/٤، وأبو بكر الأنباري، شرح القوائد السبع، ص ٤٧٤، وابن يعيش، شرح المفصل، ٣٣٨/٢.

اللغة: الداء: المرض. ومبدول: اسم فاعل من بذل، أي: أعطى وجاد. والمعنى: وما مرضي إلا البين منها، وما تجود علي بوصولها فأشفى. ينظر: ابن يعيش، المرجع السابق، ٣٣٨/٢.

(٥) ينظر: أبو سعيد السيرافي، مرجع سابق، ٦/٢.

قال أبو بكر الأنباري<sup>(١)</sup>: "فيجوز أن يكون في (ليس) مجهول، ويجوز أن يكون (ليس) في معنى (ما)"<sup>(٢)</sup>. وقال ابن يعيش: "جعل في (لَيْسَ) ضميراً لم يتقدّمه ظاهرٌ، ثمّ فسره بالجملة من المبتدأ والخبر الذي هو خبره"<sup>(٣)</sup>.

وذكر يوسف السّيرافي<sup>(٤)</sup>: "أنّه جعل في (ليس) ضمير الأمر والشأن، والجملة التي بعده في موضع خبره، و(شفاء الداء) مبتدأ، و(مبذول) خبره، والجملة من المبتدأ والخبر في محلّ نصب خبر (ليس)، و(منها) في صلة (مبذول) أصله: (وليس شفاء الداء مبذولٌ منها)، ويجوز أن يكون قوله: (منها) منصوباً بإضمار فعل، كأنّه قال: أعني منها، أو أريد منها، والضمير المؤنث يعود إلى المرأة<sup>(٥)</sup>. والذي يترجّح لدى الباحث في هذا البيت أنّ (ليس) فعل، واسمها ضمير الشأن، كأنّه قال: ليس الأمر وليس الشأن، وجملة (شفاء الداء مبذولٌ) خبرها، ويجوز أن تكون (ليس) بمعنى (ما) فتستغني عن الاسم والخبر.

قال سيبويه: "هذا كلّهُ سُمِعَ من العرب، والوجه والحدّ أن تَحْمِلَهُ على أن في ليس إضماراً"<sup>(٦)</sup>. أي: كلّ الشّواهد السّابقة التي وردت في هذا القسم قالتها العرب، والأرجح والأوجه عند سيبويه أن يضمّر في (ليس) اسماً لها.

(١) أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، ولد سنة ٢٧١هـ، كان من أعلم أهل زمانه في نحو الكوفيين وفي اللغة والأدب، وكان من أهل السنة ثقة صدوقاً زاهداً متواضعاً، أخذ عن أبي العباس ثعلب، له كتب كثيرة، منها: (كتاب المشكل، وشرح المفضليات)، توفي ببغداد سنة ٣٢٨هـ. ينظر: أبو البركات الأنباري، نزهة الألباء، ص ١٩٧-٢٠٤، والزركلي، الأعلام، ٦/٣٣٤.

(٢) أبو بكر الأنباري، شرح القصائد السبع، ص ٤٧٤.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ٢/٣٣٩.

(٤) يوسف بن الحسن بن عبدالله بن المرزبان السّيرافي، ولد سنة ٣٣٠هـ، أديب، نحوي، لغوي، توفي سنة ٣٨٥هـ. ينظر: كحالة، معجم المؤلفين، ١٣/٢٩١.

(٥) ينظر: يوسف السّيرافي، شرح أبيات سيبويه، ١/٢٧٩-٢٨٠.

(٦) سيبويه، الكتاب، ١/١٤٧.

### خامساً: أن تكون (ليس) بمعنى (لا) النافية للجنس:

قد ترد (ليس) نافية للجنس، قال الزركشي<sup>(١)</sup>: "لم أرَ مَنْ تَعَرَّضَ لذلك غير ابن مالك في كتاب شواهد التوضيح فقال في قوله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: ((لَيْسَ صَلَاةٌ أَنْقَلَ عَلَى الْمُنَافِقِينَ))، ففيه شاهدٌ على استعمال ليس للنفي العام المستغرق به للجنس، وهو مما يُعْفَلُ عنه، ونظيره قوله تعالى:

﴿لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِنْ صَرِيحٍ﴾ [الغاشية: ٦]"<sup>(٢)</sup>.

من خلال الدراسة وجد الباحث من قال بهذا قبل ابن مالك، من ذلك قول أبي منصور الأزهري<sup>(٣)</sup> المتوفى سنة ٣٧٠ هـ: "ورُبَّمَا جاءت (لَيْسَ) بمعنى: لا النَّبْرَةَ"<sup>(٤)</sup>، وقال بهذا ابن منظور<sup>(٥)</sup>، والزبيدي<sup>(٦)</sup>، وهما بعد ابن مالك.

(١) محمد بن بهادر بن عبدالله الزركشي، بدر الدين، ولد سنة ٧٤٥ هـ، عالم بفقهِ الشافعية والأصول، تركي الأصل، مصري المولد والوفاة، له تصانيف كثيرة، منها: (الإجابة لإيراد ما استدرسته عائشة على الصحابة، ولقطة العجلان)، توفي سنة ٧٩٤ هـ. ينظر: الزركلي، الأعلام، ٦/٦٠-٦١.

(٢) الزُّرْكَشِيُّ، البرهان في علوم القرآن، ٤/٢٨١. والحديث في صحيح البخاري، (كتاب الأذان، باب فضل العشاء في الجماعة)، ١/١٣٢.

(٣) أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، ولد سنة ٢٨٢ هـ، أخذ عن نفطويه، وابن السَّرَّاج، من مصنفاته: (التَّهْذِيبُ فِي اللُّغَةِ)، مات سنة ٣٧٠ هـ. ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، ١/١٩-٢٠.

(٤) أبو منصور الأزهري، تهذيب اللغة، مادة: "ليس"، ١٣/٥١.

(٥) ابن منظور، لسان العرب، مادة: "ليس"، ٦/٢١١.

اسمه: محمد بن مكرم بن علي، ابن منظور الأنصاري، ولد سنة ٦٣٠ هـ، مؤلفاته كثيرة، منها: (لسان العرب)، توفي في مصر سنة ٧١١ هـ. ينظر: الزركلي، مرجع سابق، ٧/١٠٨.

(٦) الزُّبَيْدِيُّ، تاج العروس، مادة: "ليس"، ١٦/٤٩٢.

اسمه: محمد الحسيني الزبيدي، الملقب بمرتضى، أصله من واسط بالعراق، ومولده بالهند سنة ١١٤٥ هـ، ومنشأه في زبيد باليمن، رحل إلى الحجاز، وأقام بمصر، له مصنفات، منها: (تاج العروس في شرح القاموس، ومختصر العين). توفي بمصر سنة ١٢٠٥ هـ. ينظر: الزركلي، مرجع سابق، ٧/٧٠.

## المطلب الثاني

### (ليس) بين الفعلية والحرفية

تباينت آراء النُّحاة في (ليس) من حيث الفعلية والحرفية، فمن النُّحاة من يُغلب عليها جانب الحرفية فيجريها مجرى (ما)، ومنهم من يُغلب عليها جانب الفعلية فيجريها مجرى (كان) وأخواتها، مستندًا كلُّ منهم على حُججٍ وأدلةٍ تُقوّي ما ذهبوا إليه، وذلك على النحو الآتي:

**أولاً: القائلون بحرفية (ليس)، وحججهم التي استندوا عليها:**

ذهب فريقٌ من النُّحاة إلى أنّ (ليس) حرف بمنزلة (ما)<sup>(١)</sup>، ولهم حججهم التي تُقوّي رأيهم، وأدلتهم التي استندوا عليها، ذكر أبو حيّان والمرادي منهم: ابن السَّرَّاج، وابن شُقَيْر<sup>(٢)</sup>، والفارسي في أحد قوليه، وجماعة من أصحابه<sup>(٣)</sup>.

فأمّا ابن السَّرَّاج فالذي تبين للباحث - من خلال البحث عن رأيه في هذه المسألة- أنه يرى فعلية (ليس)، يظهر ذلك في قوله:

"الفعل الذي هو غير متصرف، نحو: (ليس) وعسى وفعل التعجب ونعم وبئس لا تقول منه: يفعل ولا فاعل، ولا يزول عن بناء واحد"<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: صاحب حماة، إسماعيل بن الأفضل الأيوبي، الكنّاش في فني النحو والصرف، تحقيق: د. رياض بن حسن الخوّام، د.ط، (صيدا - بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م)، ٤٤/٢، وابن هشام، مغني اللبيب، ٣٢٣/١، والدماميّني، شرح الدماميّني، ٢٠٦/٢.

(٢) أبو بكر أحمد بن الحسن بن الفرّج بن شُقَيْر، كوفي المذهب، أخذ عن أحمد بن عبيد، وأخذ عنه ابن ساذان، له كتب، منها: (المقصود والممدود)، توفي سنة ٣١٥ هـ، أو ٣١٧ هـ. ينظر: أبو البركات الأنباري، نزهة الألباء، ص ١٨٧-١٨٨، وياقوت الحموي، معجم الأديباء، ٢٣٢/١، والزركلي، الأعلام، ١١٠/١.

(٣) ينظر: أبو حيّان، التذيل والتكميل، ١١٧/٤، والمرادي، الجنى الداني، ص ٤٩٤.

(٤) ابن السَّرَّاج، الأصول في النحو، ٧٦/١.

وقوله: "فأما ليس، فالدليل على أنها فعل وإن كانت لا تتصرف تصرف الفعل قولك: لست كما تقول: ضربت، ولستما كضربتما، ولسنا كضربنا، ولسن كضربن، ولستن كضربتن، وليسوا كضربوا، وليست أمة الله ذاهبة كقولك: ضربت أمة الله زيذاً"<sup>(١)</sup>.

وقوله: "الأفعال التي لا تتصرف: لا يجوز أن يُقدّم عليها شيء مما عملت فيه، وهي نحو: نَعَمْ وَبِئْسَ وَفَعَلَ التَّعَجُّبَ وَ(لَيْسَ) تَجْرِي عِنْدِي ذَلِكَ الْمَجْرَى؛ لأنها غير متصرفية"<sup>(٢)</sup>، وقوله: "وهي فِعْلٌ، وأصلها "لَيْسَ"<sup>(٣)</sup>.

في هذه الأقوال ردُّ على كلِّ من ينسب إلى ابن السَّرَّاج القول بحرفية (ليس).  
وبالنسبة لابن شقير فلم يهتد الباحث إلى قول له في هذه المسألة.

وبالبحث عن رأي أبي علي في المسألة وجد الباحث قوله: "ومما يدلُّ على أنه ليس بفعل على الحقيقة ك(كان) وأخواتها، أن هذه الأمثلة إنما صيغت؛ لتدلَّ على الماضي أو الحاضر أو الآتي، فلما خلت (ليس) من أن تكون دالة على قسم من هذه الأقسام على حدِّ ما تدلُّ عليه هذه الأمثلة ثبت أنها ليست مثلها، وإذا لم تكن مثلها كانت دلالتها على نفي الحال كدلالة (ما) التي لا إشكال في أنها حرف"<sup>(٤)</sup>.  
وقوله: "لم يمتنع النصب في خبر ليس من حيث كانت حرفاً أو مشبهة للحرف"<sup>(٥)</sup>.  
يدلُّ هذان القولان على ميل أبي علي إلى حرفية (ليس)، أو ما يشبه الحرف.

(١) ابن السَّرَّاج، الأصول في النحو، ٨٢/١-٨٣.

(٢) المرجع السابق، ٢٢٨/٢.

(٣) المرجع السابق، ٢٩٠/٢.

(٤) أبو علي الفارسي، المسائل الحلييات، ص ٢٢٢.

(٥) المرجع السابق، ص ٢٢٤.

وقال العكبري<sup>(١)</sup>: "ومن البصريين مَنْ قال: هي حرف، وإنَّ الضمير اتَّصل بها؛ لشبهها بالأفعال كما اتَّصل الضمير بـ(ها) على لغة من قال في التثنية (هاءا) وفي الجمع (هاؤوا)"<sup>(٢)</sup>.

### الحجج والأدلة التي استندوا عليها:

**احتجَّ القائلون بحرفية (ليس) بوقوعها موقع (ما) النَّافية،** قال أبو البركات الأنباري<sup>(٣)</sup>: "وقد حكى سيبويه أنَّ بعضهم يجعل (ليس) بمنزلة (ما) في اللغة التي لا يُعملون فيها (ما) فلا يُعملون (ليس) في شيء، وتكون كحرفٍ من حروف النَّفي، فيقولون: (ليس زيدٌ منطلقٌ)، وعلى كلِّ حال فهذه الأشياء وإن تكلن كافية في الدلالة على أنها حرف، فهي كافية في الدلالة على إيغالها في شبه الحرف"<sup>(٤)</sup>.  
**واحتجوا بأنَّ عملها يبطل بدخول (إلا) على الخبر كما يبطل في (ما)<sup>(٥)</sup>،**  
كقول بعض العرب: (ليس الطيبُ إلاَّ المسكُ)، معناه: (ما الطيبُ إلاَّ المسكُ)  
بالرَّفْع على المبتدأ والخبر<sup>(٦)</sup>.

(١) أبو البقاء العكبري عبدالله بن الحسين، ولد ببغداد سنة ٥٣٨هـ، قرأ على ابن الخشاب، وعلى غيره، له مصنفات، منها: (إعراب القرآن)، توفي سنة ٦١٦هـ. ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، ٣٨/٢-٣٩.

(٢) العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: د. عبدالإله النبهان، ط١، (دمشق: دار الفكر، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م)، ١/١٦٥.

(٣) عبدالرحمن بن محمد، أبو البركات الأنباري، قدم بغداد في صباه، وقرأ الفقه على سعيد بن الرزاز، ثمَّ قرأ الأدب على أبي منصور الجواليقي، ولازم ابن الشجري حتى برع، له مصنفات، منها: (الإعراب في جدل الإعراب)، توفي سنة ٥٧٧هـ. ينظر: السيوطي، مرجع سابق، ٨٦/٢-٨٨.

(٤) أبو البركات الأنباري، عبدالرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دط، (صيدا- بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م)، ١/١٣١.

(٥) ينظر: العكبري، مرجع سابق، ١/١٦٥.

(٦) ينظر: صاحب حماة، الكنَّاش، ٤٤/٢.



وذكر ابن يعيش أن سيوييه حمل قولهم: (ليس الطيب إلا المسك)، و(ليس خلق الله أشعر منه) على هذا المذهب فأجراها مجرى (ما) النافية<sup>(١)</sup>.

أي: أن (ليس) في هذا الموضع مهملة لا تعمل؛ لأنها بمنزلة (ما) النافية على لغة من يرى الإهمال.

**واحتجوا** "بما حكي أن بعض العرب قيل له: (فلان يتهددك)، فقال: (عليه رجلاً لئسي)، فأتى بالياء وحدها من غير نون الوقاية، ولو كان فعلاً لوجب أن يأتي بها كسائر الأفعال، ولأنها لو كانت فعلاً لكان ينبغي أن يُردَّ إلى الأصل إذا اتصلت بالتاء، فيقال في (لست): (لِيسْتُ)، ألا ترى أنك تقول في صيد البعير: (صيد البعير) فلو أدخلت عليه التاء لقلت: (صيدت) فرددته إلى الأصل وهو الكسر، فلمَّا لم يُرد هاهنا إلى الأصل - وهو الكسر - دلَّ على أن المغلب عليه الحرفية، لا الفعلية"<sup>(٢)</sup>.

ومعنى قول العرب: (عليه رجلاً لئسي)، أي: ليطلب رجلاً غيري<sup>(٣)</sup>.

قال ابن السراج: "وهذا قليلٌ شاذٌ"<sup>(٤)</sup>. أي: قولهم: (عليه رجلاً لئسي) قليلٌ شاذٌ.

**واحتجوا بأن** (ما) توصل بالأفعال الماضية، نحو: (ما أحسن زيداً)، ولا يجوز أن تصل (ما) ب(ليس)، فلا تقول: (ما ليس زيداً يذكرُك)<sup>(٥)</sup>.

**واحتجوا بأنها تنفي ما في الحال، مثل: (ما) النافية**<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٣٦٩/٤.

(٢) أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ١٣١/١.

(٣) ينظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ٤٥٦/١.

(٤) ابن السراج، الأصول في النحو، ١٤٢/١.

(٥) فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ٢١٢/٥.

(٦) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين البغدادي، مسائل خلافية في النحو، تحقيق: محمد خير

الحلواني، ط ١، (بيروت: دار الشرق العربي، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م)، ص ٦٩.

واحتجوا بأنَّ (ليس) لا يظهر معناها إلا مع غيرها ك(ما)، نحو: (ليس زيدٌ)، فإنه لم يتم الكلام، ولكي يتمَّ الكلام لا بدَّ أن يُقال: (ليسَ زيدٌ قائماً)<sup>(١)</sup>.

واحتجوا بأنَّ (ليس) خالفت أوزان الفعل المعروفة، فهي على وزن (فَعَلَ)، وهذا الوزن غير موجود في أبنية الفعل<sup>(٢)</sup>؛ لأنَّ أوزان الفعل هي: (فَعَلَ، وفَعَلْ، وفَعَّلْ)، وليس هذا اللَّفْظُ واحدٌ منها<sup>(٣)</sup>.

واحتجوا بأنَّها لا تدلُّ على حدث ولا زمان<sup>(٤)</sup>.

واحتجوا بأنَّها لا تدخل عليها (قد)<sup>(٥)</sup>.

واحتجوا بأنَّها لا يكون منها مستقبل كبقية الأفعال<sup>(٦)</sup>.

واحتجوا بدخول (ليس) على الفعل، ومن المعروف أنَّ الفعل لا يدخل على الفعل، نحو: (ليسَ يخرجُ زيدٌ)<sup>(٧)</sup>. ومنه قول الشاعر<sup>(٨)</sup>:

يَهْدِي كَتَائِبَ خُضْرًا لَيْسَ يَعْصِمُهَا إِلَّا ابْتِدَارُ إِلَى مَوْتٍ بِالْجَامِ

الشَّاهد: وقوع (ليس) حرفاً بمعنى (ما) النَّافِيَةِ التي لا عمل لها.

(١) ينظر: فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ٢١٢/٥.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ٢١٢/٥.

(٣) ينظر: العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: د. عبدالرحمن العثيمين، ط١، (د.م. دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م)، ص ٣٠٩.

(٤) ينظر: العكبري، مسائل خلافية في النحو، ص ٦٩-٧٠.

(٥) ينظر: المرجع السابق، ص ٧٠.

(٦) ينظر: المرجع السابق، ص ٧٠.

(٧) ينظر: فخر الدين الرازي، مرجع سابق، ٢١١/٥.

(٨) البيت من البسيط، للنَّابِغَةِ الدُّبْيَانِي، ينظر: النَّابِغَةُ الدُّبْيَانِي، زياد بن معاوية، ديوان النَّابِغَةِ الدُّبْيَانِي، تحقيق: عباس عبدالسَّاتر، ط٣، (بيروت- لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م)، ص ١٣٤.

اللغة: يعصمها: يمنعها. وابتدار: إسراع. ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة: "عَصَمَ"، ٣٣١/٤، وابن

منظور، لسان العرب، مادة: "بَدَرَ"، ٤٨/٤.

قال المالقي<sup>(١)</sup>: "فهذا لا منازعة في الحرفية في (ليس) فيه، إذ لا خاصية من خواص الأفعال فيها"<sup>(٢)</sup>.

وذكر أبو حيان أن في (ليس) ضمير الشأن، ويجوز أن تكون (ليس) لا عمل لها، مثل: (ما)<sup>(٣)</sup>.

وخلاصة ما ذكر من حجج القائلين بحرفية (ليس) أنها أشبهت الحرف من عدة وجوه، منها: أنها تنفي الحال كـ(ما)، وتدخل على الفعل، ولا تدخل عليها (قد)، ولا يكون فيها مستقبل، وخالفت أوزان الفعل، ولا يظهر معناها إلا مع غيرها كالحرف، وأنها لا تدل على الحدث، ولا تدل على زمن إلا بقريضة.

(١) أحمد بن عبد النور المالقي، قرأ النحو على أبي المفرج المالقي، وله مصنفات، منها: (شرح الجزولية، ورصف المباني في حروف المعاني)، مات سنة ٧٠٢هـ. ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، ١/٣٣١-٣٣٢.

(٢) المالقي، أحمد بن عبد النور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخراط، د.ط، (دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، د.ت)، ص ٣٠١.

(٣) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ٣/١٥١٦.

ثانياً: القائلون بفعلية (ليس) وحججهم التي استندوا عليها:

ذهب أكثر النُّحاة إلى القول بفعلية (ليس)، ولهم أدلتهم التي استندوا عليها، بيان ذلك على النحو الآتي:

ذهب سيبويه في مواضع متعددة إلى أن (ليس) فعل، كقوله: "ليس فعل" (١)، وقوله: "فحرف الاستثناء (إلّا)، وما جاء من الأسماء فيه معنى (إلّا) فغير، وسوى، وما جاء من الأفعال فيه معنى (إلّا) فلا يكون، و(ليس)، وعداء، وخلا" (٢). والقول بفعلية (ليس) هو مذهب الجمهور (٣)، ومنهم: الفراء (٤)، ونُسب (٥) إلى أبي حاتم (٦)، وقال بفعلية (ليس) المبرد (٧)، ونُسب إلى ابن كيسان (٨)، وقال به ابن السراج (٩)، وابن الوراق (١٠)، وابن سيده (١١).

(١) سيبويه، الكتاب، ٣٧/٢.

(٢) المرجع السابق، ٣٠٩/٢.

(٣) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل، ١١٧/٤.

(٤) ينظر: الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي؛ ومحمد علي النجار؛ وعبدالفتاح إسماعيل الشلبي، ط ١، (مصر: دار المصرية للتأليف والترجمة، د.ت)، ٤٣/٢.

(٥) ابن منظور، لسان العرب، مادة: "ليس"، ٢١٢/٦.

(٦) أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني، أخذ عن أبي زيد، وأبي عبيدة، والأصمعي، وأخذ عنه أبو بكر بن دريد، وغيره، توفي سنة ٢٥٥هـ، وقيل قبلها. ينظر: أبو البركات الأنباري، نزهة الألباء، ١٤٥ - ١٤٨.

(٧) المبرد، المقتضب، ٣٣/٣، و٨٧/٤، و١٩٠/٤، و٤٠٦/٤.

(٨) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ١٩٧٧/٤.

(٩) ابن السراج، الأصول في النحو، ٧٦/١ - ٨٣، و٢٢٨/٢، و٢٩٠/٢.

(١٠) ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله، علل النحو، تحقيق: محمود جاسم الدرويش، ط ١، (الرياض - السعودية: مكتبة الرشد، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م)، ص ٢٤٥.

اسمه: أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس، المشهور بابن الوراق، نحوي، له كتاب (علل النحو)، وكتاب (الهداية في شرح مختصر الجرمي)، توفي سنة ٣٨١. ينظر: الزركلي، الأعلام، ٢٢٥/٦.

(١١) ابن سيده، المخصص، ٣٣٢/٤.

والزَّمخشري<sup>(١)</sup>، وابن يعيش<sup>(٢)</sup>، والفيومي<sup>(٣)</sup>، وذكر ابن هشام<sup>(٤)</sup> والدِّماميني أنَّ هذا هو الصَّواب<sup>(٥)</sup>، أي: أنَّ الصواب هو القول بفعلية (ليس).

وأشار خالد الأزهري أيضًا إلى أنَّ (ليس) مختلفٌ فيها بين الفعلية والحرفية، والأصح عنده أنَّها فعل ماضٍ<sup>(٦)</sup>.

وقال بفعاليتها مَجْمَعُ اللغة العربية بالقاهرة<sup>(٧)</sup>.

ف(ليس) فعل ماضٍ<sup>(٨)</sup>، جامد لا يتصرَّف<sup>(٩)</sup>؛ أشبهه ب(ما)<sup>(١٠)</sup>.

(١) الزَّمخشري، المفصل، ص ٢٦٨.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ٣٦٦/٤.

(٣) الفيومي، المصباح المنير، مادة: "ليس"، ٥٦١/٢.

اسمه: أحمد بن محمد بن علي الفيومي، لغوي، ولد ونشأ بالفيوم بمصر، ورحل إلى حماة بسوريا فقطنها، اشتهر بكتابه (المصباح المنير)، توفي سنة ٧٦٠هـ، أو ٧٧٠هـ. ينظر: الزركلي، الأعلام، ٢٢٤/١.

(٤) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ٣٢٣/١.

(٥) ينظر: الدماميني، شرح الدماميني، ٢٠٦/٢.

اسمه: محمد بن أبي بكر بن عمر المَخزومي، المعروف بابن الدماميني، ولد في الإسكندرية سنة ٧٦٣هـ، لازم ابن خلدون، وتصدر لإقراء العربية بالأزهر، من كتبه: (نزول الغيث)، توفي سنة ٨٢٧هـ. ينظر: حاجي خليفة، مصطفى القسطنطيني، سلم الوصول إلى طبقات الفحول، تحقيق: محمود الأرناؤوط، د.ط، (إستانبول - تركيا: مكتبة إرسيا، د.ت)، ٦٤/٣، والزركلي، مرجع سابق، ٧٥/٦.

(٦) ينظر: خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ١١٥/١ - ١١٦.

اسمه: خالد بن عبدالله بن أبي بكر الأزهري، يعرف بالوقاد، مصري، ولد بجرجا (من الصعيد) سنة ٨٣٨هـ، نشأ وعاش في القاهرة، له مصنفات، منها: (المقدمة الأزهرية في علم العربية، وشرح البردة، والألغاز النحوية)، توفي عائدًا من الحج سنة ٩٠٥هـ. ينظر: الزركلي، مرجع سابق، ٢٩٧/٢.

(٧) ينظر: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، د.ط، (إستانبول - تركيا: المكتبة الإسلامية، د.ت)، ٨٤٩/٢.

(٨) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة: "ليس"، ٢١٢/٦.

(٩) ينظر: الفيومي، مرجع سابق، مادة: "ليس"، ٥٦١/٢، والمرادي، الجنى الداني، ص ٤٩٣.

(١٠) أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، ص ١١٢.

و(ليس) تختلف عن بقية أخواتها في أنها لا تتصرف، قال سيبويه: "ولا يكون منها فاعلٌ، ولا مصدرٌ، ولا اشتقاقٌ، فلَمَّا لم تُصَرَّفْ تُصَرَّفَ أخواتها جُعِلت بمنزلة ما ليس من الفعل نحو: (ليت)؛ لأنها ضارعتها، ففعل بها ما فعل بما هو بمنزلة الفعل وليس منه"<sup>(١)</sup>.

وعدم التصرف لا يدلُّ على أنها ليست فعلاً، فهناك أفعالٌ جامدة غير متصرفة، مثل: (نعم)، و(بئس)، و(عسى).

### الحجج والأدلة التي استندوا عليها:

**احتجَّ القائلون بفعلية (ليس) باتصال علامات الفعل بها، كاتصال (ليس) بتاء التانيث، وإحاق الضمائر المرفوعة بها، قال المبرد:** "أما الدليل على أنها فعلٌ فوقوع الضمير الذي لا يكون إلا في الأفعال فيها، نحو: لست مُنطلقاً ولست ولستُما ولستُم ولستُنَّ وليستُ أمة الله ذاهبة كقولك ضربوا وضرباً وضربت"<sup>(٢)</sup>. وهذه العلامات استدلَّ بها ابن السراج<sup>(٣)</sup>، والعكبري<sup>(٤)</sup>، وابن منظور<sup>(٥)</sup>، والمرادي<sup>(٦)</sup>، وابن هشام<sup>(٧)</sup> على فعلية (ليس).

وقال ابن الوراق: "(ليس) فعل، لأنك تقول: (لست)، كما تقول: (ضربت).

فإن قال قائل: فما الذي منع (ليس) من التصرف؟

فالجواب في ذلك: أنه لمَّا دخلها معنى النفي ضارعت (ما) التي للنفي، حتى إن

(١) سيبويه، الكتاب، ٣٤٤/٤.

(٢) المبرد، المقتضب، ٨٧/٤.

(٣) ابن السراج، الأصول في النحو، ٨٢/١ - ٨٣.

(٤) العكبري، مسائل خلافية في النحو، ص ٧٠.

(٥) ابن منظور، لسان العرب، مادة: "ليس"، ٢١٢/٦.

(٦) المرادي، الجنى الداني، ص ٤٩٣.

(٧) ابن هشام، مغني اللبيب، ٣٢٣/١.

بعض العرب يجري (لَيْسَ) مجرى (ما)، فلمَّا دخلها شبه الحروف - والحروف لا تتصرَّف - لم تتصرَّف هي أيضًا، وألزمت وَجْهًا واحدًا<sup>(١)</sup>.

واحتجوا بجواز تقديم خبرها على اسمها، بخلاف (ما)<sup>(٢)</sup>. (الحديث عنها بالتفصيل في المبحث التالي)<sup>(٣)</sup>.

واحتجوا بأنَّها لفظ يتحمَّل الضمائر، فتقول: (زيدٌ ليس قائمًا)، فيستتر في (ليس) ضميرٌ من (زيد)، ولا يكون مثل ذلك في (ما)، فلا يُقال: (زيدٌ ما قائمًا)<sup>(٤)</sup>. واحتجوا بقول مَنْ يرى أنَّ دخول (إِلَّا) في خبر (ليس) لا يُبطل عملها، فتقول: (ليس زيدٌ إلَّا قائمًا)، ولا يكون مثل ذلك في (ما)، فلا يصحُّ: (ما زيدٌ إلَّا قائمًا)<sup>(٥)</sup>.

واحتجوا بأنَّ (ليس) في الأصل (لَيْسَ)، على وزن (فَعَلَ) بكسر العين، ولكن سَكَّنت كما في قولهم: (صَيْدُ البعير)، وأصله (صَيْدٌ) ولزم هذا التسكين في (لَيْسَ) لمَّا شَبَّهت بالحروف، مثل: (لَيْتَ)، وأمَّا عدم تصرُّفها، وعدم دخول (قد) عليها فلا ينفي كونها فعلاً؛ لأنَّ فيه أفعالاً أخرى لا تتصرَّف، ولا تُسبق بـ(قد)، ومع هذا فهي أفعال، مثل: فعل التَّعجب، وعسى، وحبَّذا<sup>(٦)</sup>.

وهنا قول وسط يجمع بين القائلين بحرفية (ليس)، والقائلين بفعاليتها، وهو قول المالقي: "اعلم أنَّ (ليس) ليست محضة في الحرفية، ولا محضة في الفعلية؛ ولذلك وقع الخلاف فيها بين سيبويه، وأبي علي الفارسي، فزعم سيبويه أنَّها فعل،

(١) ابن الورَّاق، علل النَّحو، ص ٢٤٥ - ٢٤٦.

(٢) ينظر: العكبري، مسائل خلافية في النَّحو، ص ٧٠.

(٣) الحديث عنها بالتفصيل ص ٩٠ - ٩٥.

(٤) ينظر: العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين، ص ٣٠٨، وابن يعيش، شرح المفصل، ٣٦٦/٤.

(٥) ينظر: ابن يعيش، المرجع السَّابق، ٣٦٦/٤.

(٦) ينظر: العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين، ص ٣١٣ - ٣١٤.

وزعم أبو علي أنها حرف<sup>(١)</sup>، ثم ذكر المالقي أن (ليس) تكون حرفاً إذا دلت على معنى في غيرها ك(من، وإلى)، وتكون فعلاً إذا اتصلت بتاء التانيث، والضمير المرفوع، والمستتر، فالمتصل بتاء التانيث، نحو: (ليست هندٌ قائمةً)، والمتصل بالضمير المرفوع، نحو: (الزيدون ليسوا قائمين)، والضمير المستتر، نحو: (زيدٌ ليس قائماً)، فإذا وُجِدَتْ بغير خاصيةٍ من خواصِّ الأفعال، وذلك إذا دخلت على الجملة الفعلية، فهي حرف لا غير، ك(ما) النافية في قول الشاعر:

تُهْدِي كَتَائِبَ خُضْرًا لَيْسَ يَعِصْمُهَا إِلَّا ابْتِدَارٌ إِلَى مَوْتٍ بِالْجَامِ<sup>(٢)</sup>  
و"أجاز بعض القدماء إعراب (ليس) الفعلية حرفاً، مثل: (لا) أو (ما)، ووافق مجمع اللغة المصري على اعتبار (ليس) في بعض السياقات حرف نفي بمعنى (لا)، وتعليق ما بعدها بما قبلها"<sup>(٣)</sup>.

يتضح ممَّا سبق ذكره أنَّ العرب تصرفوا في (ليس) تصرفاً جعلها متعدّدة الأوجه، فمرةً جعلوها فعلاً، ومرةً جعلوها حرفاً، بل يوجد من قال بأنّها قد تأتي اسماً، ولكن على قلة، مستشهداً بقول بعض الشعراء<sup>(٤)</sup>:

يَا خَيْرَ مَنْ زَانَ سُرُوجَ الْمَيْسِ

(١) المالقي، رصف المباني، ص ٣٠٠.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ص ٣٠٠ - ٣٠١. (البيت من البسيط، للناطقة الدبباني سبق تخريجه ص ٦٧).

(٣) عمر، أحمد مختار بمساعدة فريق عمل، معجم الصواب اللغوي، ٤٥٦/١.

(٤) الأبيات من الرجز، بلا نسبة، ينظر: ابن سيده، المحكم، مادة: "ليس"، ٥٧٩/٨ - ٥٨٠، وابن منظور،

لسان العرب، مادة: "ليس"، ٢١٢/٦، والرّبيدي، تاج العروس، مادة: "ليس"، ٤٩٢/١٦.

اللغة: سُروج جمع سرج، والسُّرُجُ: رَحْلُ الدَّابَّةِ، وأسْرَجَهَا إِسْرَاجًا: وضع عليها السُّرُجَ. والمَيْسُ: شَجَرٌ من أجود الشجر، وأصلبه، وأصلحه لصنعة الرجال، فلما كثرت قالت العرب: الميس: الرَّحْلُ. والمَيْسُ: ضربٌ من المَيْسَانِ، أي: ضرب من المشي في تَبَخُّرٍ وتَهَادٍ. ينظر: الفراهيدي، العين، مادة: "ميس"، ٣٢٣/٧، وابن منظور، مرجع سابق، مادة: "سرج"، ٢٩٧/٢.



قَدْ رُسَّتِ الْحَاجَاتُ عِنْدَ قَيْسٍ

إِذْ لَا يَزَالُ مُوَلَّعًا بِلَيْسٍ

جعل الشاعر (ليس) اسماً وأعربها، ذكر ذلك ابن سيده<sup>(١)</sup>، وابن منظور<sup>(٢)</sup>، والزبيدي<sup>(٣)</sup>. (ولم يجد الباحث من النُّحاة مَنْ يقول باسميتها).

والذي يميل إليه الباحث أنَّ (ليس) تكون فعلاً في أغلب أحيانها، وقد تكون حرفاً، وهذا قليل، وقد تكون مشتركة بين الفعلية والحرفية كما في (ليس) الاستثنائية، والعاطفة، وفي (ليس) الداخلة على الجملة الفعلية، وفي (ليس) التي يأتي قبل خبرها (إلاً).

(١) ابن سيده، المحكم، مادة: "ليس"، ٥٧٩/٨-٥٨٠.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، مادة: "ليس"، ٢١٢/٦.

(٣) الزبيدي، تاج العروس، مادة: "ليس"، ٤٩٢/١٦.

## المبحث الثَّاني

**خبر (ليس) عند النُّحاة، وفيه ثلاثة مطالب:**

المطلب الأوَّل: زيادة الباء في خبر (ليس).

المطلب الثَّاني: تقديم خبر (ليس).

المطلب الثَّالث: العطف على خبر (ليس).

## المطلب الأوّل

### زيادة الباء في خبر (ليس)

جاءت الباء زائدةً في خبر (ليس) في كتاب الله - عزَّ وجلَّ - وفي كلام العرب وأشعارها، ولكن لماذا تزداد هذه الباء؟ وهل هذه الزيادة تكون في خبر (ليس) على إطلاقه، وهل هناك شروط لزيادتها؟ وماذا تفيد هذه الزيادة؟ هذا ما تمَّ إيضاحه في هذا المطلب، وذلك على النحو التّالي:

تزداد الباء بكثرة في خبر (ليس)، قال ابن جنبي: "تزداد الباء في خبر لَيْسَ مُؤَكَّدَةً، فيُقَال: (لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ)، و(لَيْسَ مُحَمَّدٌ بِمَنْطَلِقٍ)، أي: (لَيْسَ مُحَمَّدٌ مُنْطَلِقًا)"<sup>(١)</sup>. الباء حرف جرّ زائد دخل على الخبر المنفي، فجره لفظًا مع بقائه منصوبًا في التقدير.

وإنّما يُؤَكَّدُ خبر (ليس) بالباء لثلاثة أوجهٍ ذكرها العُكبري، وهي:

**الأوّل:** أنّ الزيادة في الكلام تزيده قوة.

**الثّاني:** أنّها بإزاء حرف (اللام) الواقع في خبر (إنّ).

**الثّالث:** أنّ دخول حرف الجرّ يُؤدّن بتعلّق الكلمة بما قبلها من فعل، أو ما قام مقامه، ولو حذّفه لكان مرفوعًا أو منصوبًا، وكلاهما قد يُحذف عامله ويبقى هو بخلاف حرف الجرّ<sup>(٢)</sup>.

(١) ابن جنبي، أبو الفتح عثمان الموصلي، اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، د. ط، (الكويت: دار الكتب الثقافية، د. ت)، ص ٣٩.

(٢) ينظر: العُكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ١/١٧٣. دخول الباء على خبر (ليس) يقابل دخول اللام على خبر (إنّ) الذي يفيد التأكيد، نحو: (إنّ زيدًا لصادق).

### وللباء الزائدة في خبر (ليس) شرطان:

**الشَّرْطُ الأوَّل:** أَلَّا تَكُونَ (ليس) للاستثناء، فإن كانت استثناءً فهي بمعنى (إلَّا)، فلا يزداد في خبرها الباء، ومثَّل لها أبو حيان بـ(قام القومُ ليس زيدًا)، وذكر أنَّه لا يجوز أن تقول: (قام القومُ ليسَ بزيدٍ)<sup>(١)</sup>؛ لأنَّ (ليس) استثنائية كـ(إلَّا)، فكما لا يُقال: (ليس زيدٌ إلَّا بقائم)، فكذلك لا يقال: (قاموا ليس بزيدٍ).

**الشَّرْطُ الثَّانِي:** أَلَّا يَنْتَقِضَ النِّفْيُ بـ(إلَّا)؛ لأنَّ الباء لا تدخل على الخبر الموجب بعد (ليس)<sup>(٢)</sup>. أي: أنَّ الباء الزائدة لا تدخل على خبر (ليس) المسبوق بـ(إلَّا).

"وتدخل الباء في خبر (ليس)؛ لتأكيد النفي فتجر لفظه ويكون منصوب المحلِّ بها"<sup>(٣)</sup>.

وتفيد الباء الزائدة في خبر (ليس) رَفَعَ التَّوَهُمَ عند البصريين؛ لأنَّ السَّامِعَ قد لا يسمع أوَّلَ الكلام<sup>(٤)</sup>.

وتفيد تأكيد النفي عند الكوفيين<sup>(٥)</sup>، وابن السَّرَّاج<sup>(٦)</sup>، وابن الأثير<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ١٢١٥/٣.

(٢) ينظر: ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، ٣٨٢/١.

(٣) مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، مادة: "ليس"، ٨٤٩/٢.

(٤) ينظر: خالد الأزهرى، التصريح على التوضيح، ٢٧٢/١.

(٥) ينظر: المرجع السابق، ٢٧٢/١.

(٦) ابن السَّرَّاج، الأصول في النحو، ٩٠/١.

(٧) ابن الأثير، البيدع في علم العربية، ٤٧٦/١.

اسمه: المبارك بن محمد بن محمد الشيباني الجزري، أبو السعادات، المحدث اللغوي الأصولي، ولد سنة ٥٤٤هـ في جزيرة ابن عمر، وانتقل إلى الموصل، له مصنفات، منها: (النهاية، والإنصاف في الجمع بين الكشف والكشاف)، توفي في إحدى قرى الموصل سنة ٦٠٦هـ. ينظر: الزركلي، الأعلام، ٢٧٢/٥.

وقيل: زائدة؛ لتعدية الفعل، وتوكيد النفي، قال الرّازي: "فالباء، لتعدية الفعل، وتأكيد النفي، ولك ألا تُدخلها، لأنّ المؤكّد يُستغنى عنه"<sup>(١)</sup>، ووافقه الزبيدي<sup>(٢)</sup>.

وقيل: زائدة لتأكيد النفي وتقويته<sup>(٣)</sup>.

وقيل: الباء غير زائدة؛ لأنّ الزائد ما لا يفيد معنى، ودخول الباء على خبر (ليس) يفيد التوكيد<sup>(٤)</sup>.

والذي ظهر للباحث أنّ الباء زائدة في خبر (ليس) تفيد توكيد نفي الخبر، وتقويته.

وللباء الزائدة في خبر (ليس) شواهد في أشعار العرب، منها: قول الشاعر<sup>(٥)</sup>:

وَأَسْتَبِمُسْتَبِقٍ أَحَا لَا تَلْمُهُ      عَلَى شَعَثِ أَيِّ الرَّجَالِ الْمُهْدَبُ

(١) الرّازي، مختار الصحاح، ص ٢٨٧.

اسمه: محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرّازي، صاحب (مختار الصحاح)، أصله من الري، زار مصر والشام، من فقهاء الحنفية، وله علم بالتفسير والأدب، توفي سنة ٦٦٦ هـ. ينظر: الزركلي، الأعلام، ٥٥/٦.

(٢) الزبيدي، تاج العروس، ٤٩١/١٦.

(٣) ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ٦٠٧/١.

(٤) ينظر: ابن الأثير، البدیع في علم العربية، ٤٧٦/١.

(٥) البيت من الطويل، للنّابغة الذبياني، ينظر: ديوان النّابغة الذبياني، ص ٢٨، وابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، كتاب الألفاظ، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط ١، (دم، مكتبة لبنان، ١٩٩٨م)، ص ٣٧٣. البيت من قصيدة يعتذر فيها النابغة للنعمان بن المنذر، ويمدحه ويقول: إنّه لن يكون لك صاحب إذا كنت ستحاسب كلّ من يخطئ؛ لأنّه لا أحد مهذب أو كامل في أخلاقه أبداً. والبيت الذي قبله:

فَأِنَّكَ شَمْسٌ وَالْمُلُوكُ كَوَاكِبٌ      إِذَا طَلَعَتْ لَمْ يَبْدُ مِنْهُنَّ كَوَكَبٌ      ينظر: ديوان النّابغة، ص ٢٨.

اللغة: مستبِق: استبقيت عفوت عن ذنبه. شعث: الشعث انتشار الأمر. المهذب: المخلص من العيوب. قوله:

(أَيُّ الرَّجَالِ الْمُهْدَبُ): يُضْرَبُ مَثَلًا لِلرَّجُلِ يُؤْمَرُ بِاحْتِمَالِ إِخْوَانِهِ عَلَى مَا فِيهِمْ مِنْ خَطِيئَةٍ عَيْبٍ يُدْمُونُ بِهِ.

ينظر: الفراهيدي، العين، مادة: "بقي"، ٢٣٠/٥، و"شعث"، ٢٤٤/١، و"هذب"، ٤٠/٤، وأبو منصور

الأزهري، تهذيب اللغة، مادة: "بقي"، ٢٦١/٩، و"شعث"، ٢٥٩/١، و"هذب"، ١٤٤/٦.

الشاهد في البيت قوله: (وَأَسْتَبِمُسْتَبِقٍ أَخًا)، زيدت الباء في خبر (ليس)، وهو قوله: (بمستبق)، والنَّفْيُ بـ(ليس) فيه معنى الاستقبال، دلَّ عليه معنى البيت.

وقد تزايد الباء في اسم (ليس) إذا تأخَّر إلى موضع الخبر، وهذه الزيادة تُقَوِّي الحكمَ المستفادَ من الجملة وتؤكدُه<sup>(١)</sup>، كقول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

أَلَيْسَ عَجِيبًا بِأَنَّ الْفَتَى      يُصَابُ بِبَعْضِ الَّذِي فِي يَدَيْهِ

ذكر أبو حَيَّان أَنَّ الباء دخلت على اسم (ليس)، وإنما موضعها الخبر، والهمزة تفيد التقرير<sup>(٣)</sup>.

(ليس) فعل ماضٍ، و(عجيبًا) خبر (ليس) مقدَّم، و(بأنَّ الفتى) اسم (ليس) اتصلت به الباء.

الشاهد قوله: (بأنَّ الفتى) الباء حرف جرّ زيد في اسم (ليس) المؤخَّر.

(١) خالد الأزهرى، التصريح على التوضيح، ٢٧٢/١، والنَّجَّار، ضياء السَّالِك، ٢٦٨/١.

(٢) البيت من المتقارب لمحمود الورَّاق، ينظر: ديوان محمود الورَّاق، تحقيق: أ.د. وليد قصاب، ط١، (عجمان: مؤسسة الفنون، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م)، ص ٢٣٩، والجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، البيان والتبيين، د.ب. (بيروت: دار ومكتبة الهلال، ١٤٢٣هـ)، ١٣٤/٣، والمبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٣، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م)، ١٢٩/٢، وابن عبد ربه، أحمد بن محمد الأندلسي، العقد الفريد، ط١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٤هـ) ٣٦١/٢، وأبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم، الأمالي، تحقيق: محمد عبدالجواد الأصمعي، ط٢، (دم. دار الكتب المصرية، ١٣٤٤هـ - ١٩٢٦م)، ١٠٩/١، والرَّاغِب الأصفهاني، الحسين بن محمد، محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، ط١، (بيروت: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، ١٤٢٠هـ)، ٣٥٦/٢.

(٣) أبو حَيَّان، البحر المحيط، ١٣١/٢.

## المطلب الثاني تقديم خبر (ليس)

لا بد من معرفة أنّ للخبر مع (ليس) ثلاثة أحوال:  
الأولى: أن يتأخر الخبر عن الفعل (ليس) واسمها، وهذا هو الأصل ولا خلاف فيه.  
الثانية: أن يتقدم الخبر على (ليس) واسمها، وهذه الحالة وقع فيها خلاف بين  
النحاة من حيث الجواز والمنع.  
الثالثة: أن يتوسط الخبر بين (ليس) واسمها، وهذه الحالة وقع فيها خلاف أيضاً،  
ولكنه أخف من الحالة التي قبله.

ومن خلال أحوال الخبر السابقة تبين للباحث أن ثمة خلافاً وقع بين النحاة في  
الحالتين الثانية والثالثة من حيث تقديم خبر (ليس) عليها وعلى اسمها، قال ابن  
يعيش: "وأما (ليس)، ففيها خلاف، فمنهم من يُغلب عليها جانب الحرّفية، فيُجرّيها  
مجرى (ما) النافية، فلا يُجيز تقديم خبرها على اسمها، ولا عليها، لا يقولون:  
(ليس قائماً زيدٌ، ولا قائماً ليس زيدٌ)، وعليه حمل سيبويه قولهم: (ليس الطيبُ إلاّ  
المسكُ)، و(ليس خلقَ الله أشعرَ منه)، أجزاها مجرى (ما)، ومنهم من أجاز تقديم  
خبرها عليها (نفسها)، نحو: (قائماً ليس زيدٌ)"<sup>(١)</sup>.

والخلاف السابق يكون في غير (ليس) الاستثنائية؛ لأنها لا يتقدّم عليها الخبر  
إجماعاً<sup>(٢)</sup>، قال المرادي: "ينبغي أن يكون الخلاف في غير (ليس) المستثنى بها،  
بل ينبغي أن يُمنع التقديم فيها قولاً واحداً"<sup>(٣)</sup>.

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ٣٦٩/٤.

(٢) ينظر: ابن الصبان، حاشية الصبان، ٣٤٥/١.

(٣) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، ٤٩٨/١.

## وفي تقديم خبر (ليس) مسألتان:

### المسألة الأولى: تقديم خبر (ليس) عليها:

اختلف النحاة في مسألة تقديم خبر (ليس) عليها، إلى فريقين:

الفريق الأول: ذهب إلى جواز تقديم خبر (ليس) عليها، وهم جمهور البصريين<sup>(١)</sup>. واختلف النقل عن سيبويه، فنسب قوم إليه جواز التقديم، ونسب قوم المنع<sup>(٢)</sup>، وحكى أبو سعيد السيرافي: أن سيبويه يجيز تقديم الخبر على (ليس)<sup>(٣)</sup>، وذكر ابن الوراق: أن سيبويه نص على جواز تقديم خبر (ليس) عليها، ووجه جوازه أن (ليس) فعل في نفسها، وإنما منعت من التصرف؛ للاستغناء عن نفي الزمان الماضي بغيرها<sup>(٤)</sup>، ونسب الجواز إلى سيبويه ابن يعيش<sup>(٥)</sup>، وابن الناظم<sup>(٦)</sup>، وأبو حيان<sup>(٧)</sup>، وقيل: هذا غير صحيح؛ لأنه لا يوجد نص عن سيبويه في ذلك<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر: أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، ص ١١٧، والعكبري، التبيين عن مذاهب النحويين، ص ٣١٥.

(٢) ينظر: ابن هشام، عبدالله بن يوسف بن أحمد، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط ١١، (القاهرة، ١٣٨٣هـ)، ص ١٣٣، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٢٧٨/١.

(٣) ينظر: أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٣٠٠/١.

(٤) ينظر: ابن الوراق، علل النحو، ص ٢٥٣-٢٥٤.

(٥) ابن يعيش، شرح المفصل، ٣٦٩/٤ - ٣٧٠.

(٦) ابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ص ٩٧.

اسمه: محمد بن محمد بن عبدالله بن مالك الطائي، ابن ناظم (الألفية)، من أهل دمشق مولدًا ووفاء، سكن بعلبك مدة، له مصنّفات، منها: (شرح الألفية) يعرف بشرح ابن الناظم، و(المصباح) في المعاني والبيان، و(روض الأذهان) في المعاني، توفي سنة ٦٨٦. ينظر: الزركلي، الأعلام، ٣١/٧.

(٧) أبو حيان، البحر المحيط، ١٢٧/٦.

(٨) ينظر: الشرجي الزبيدي، عبداللطيف، انتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تحقيق: د. طارق الجنابي، ط ١، (بيروت: عالم الكتب؛ ومكتبة النهضة العربية، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م)، ص ١٢٣.



ونُسِبَ جواز التقديم إلى الفرّاء، وهو كوفي<sup>(١)</sup>، وذهب إلى جواز التقديم أيضاً أبو علي الفارسي<sup>(٢)</sup>، ونُسِبَ الجواز إلى ابن بزّهان<sup>(٣)</sup>، والزّمخشري<sup>(٤)</sup>، وتبعهم ابن معطي<sup>(٥)</sup> في قوله: "أمّا (ليس) فيجوز تقدّم خبرها على اسمها، وعليها في الأشهر"<sup>(٦)</sup>.

### واحتجّ المجيزون لتقديم خبر (ليس) عليها بأوجه:

أحدها: احتجوا بالنصّ، وهو قول الله تعالى: ﴿وَلَيْنَ آخَرْنَا عَنْهُمْ الْعَذَابَ إِلَى أُمَّةٍ مَّعْدُودَةٍ لَّيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُ ۗ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [هود: ٨]. الشاهد قوله: "يومَ يأتيهم ليس مصروفًا عنهم"، (ليس) تدلُّ على نفي المستقبل<sup>(٧)</sup>.

- (١) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٣٦٩/٤-٣٧٠، وأبو حيّان، ارتشاف الضرب، ١١٧٢/٣.
- (٢) ينظر: أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، الإيضاح العُضدي، تحقيق: د. حسن شانلي فرهور، ط١، (د.م، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م)، ١٠١.
- (٣) عبدالواحد بن علي بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم بن بزّهان، صاحب العربية، واللغة، والتواريخ، وأيام العرب، قرأ على عبدالسلام البصري، وسمع من ابن بطة كثيراً وصحبه، وكان حنبلياً، ثم صار حنفيّاً، توفي ببغداد سنة ٤٥٦هـ. ينظر: ابن شاکر، محمد بن شاکر بن أحمد، فوات الوفيات، تحقيق: إحسان عباس، ط١، (بيروت: دار صادر، ١٩٧٤م)، ٤١٤/٢-٤١٥.
- (٤) ينظر: العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين البغدادي، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، د.ب.ط، (د.م، عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ب.ط)، ٦٩٠/٢.
- (٥) يحيى بن عبدالمعطي بن عبدالنور الزواوي، مولده بالمغرب سنة ٥٦٤هـ، له مصنفات، منها: (الدرّة الألفية في علم العربية) في النحو، و(المثلث) في اللغة، توفي بالقاهرة سنة ٦٢٨هـ. ينظر: القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، ٤٤/٤، والزركلي، الأعلام، ١٥٥/٨.
- (٦) ابن معطي، يحيى بن عبدالمعطي المغربي، الفصول الخمسون، تحقيق: محمود محمد الطناحي، د.ب.ط، (د.م، عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ب.ط)، ص ١٨١.
- (٧) ينظر: الرضي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ١٠٤٦/٢.

قوله: (يوم يأتيهم) معمول لقوله: (مصروفًا)، تقدّم معمول المنصوب (يوم) على (ليس)، واسمها ضمير مستتر فيها يعود على العذاب، (ومصروفًا) خبرها، وتقديم معمول لا يصحُّ إلا حيث يصحُّ تقديم عامله؛ لأنَّ معمول تابع للعامل، ولا يقع التابع في موضع لا يقع فيه المتبوع، فلولا أنَّ الخبر، وهو قوله: (مصروفًا) يجوز تقديمه على (ليس)، لما جاز تقديم معموله عليها<sup>(١)</sup>؛ لِمَا عَلِمَ مِنْ أَنَّ تقديم معمول يُؤزِن بجواز تقديم العامل<sup>(٢)</sup>.

حُجَّتْهُم أَنَّ معمول لا يقع إلا حيث يقع العامل، وبما أنَّ قوله: (يوم) معمول قوله: (مصروفًا) تقدّم على (ليس)، فإنَّ تقديم الخبر وهو العامل أولى من تقديم معمول.

**ثانيها:** احتجوا بأنه كما جاز تقديم خبر (ليس) على اسمها، جاز تقديم خبرها عليها كـ(كان)<sup>(٣)</sup>، مثال ذلك قولك: (ليس جالسًا زيدٌ)، تقدّم المنصوب، وهو قوله: (جالسًا) على المرفوع (زيد)، فكذلك يجوز تقديم المنصوب عليها، وهو قوله: (جالسًا)، فتقول: (جالسًا ليس زيدٌ).

**ثالثها:** احتجوا بالمعنى في أنَّ (ليس) فعل في نفسها، وإنما مُنِعَ مجيء المضارع منه؛ للاستغناء عنه بلفظ الماضي، وهذا المعنى لا ينقص حكمها، وصار كـ(يدع)، و(يذر)، لِمَا مُنِعَ منهما لفظ الماضي استغناء عنه بـ(تَرَكَ)، لم يُنْقِصْ من حكم عملهما<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين، ص ٣١٦، وابن يعيش، شرح المفصل، ٣٧٠/٤، وابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ص ٩٧، وخالد الأزهرى، شرح التصريح، ٢٤٥/١.

(٢) ينظر: ابن الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ٣٤٥/١.

(٣) ينظر: أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، ص ١١٧، والعكبري، اللباب، ١٦٩/١.

(٤) ينظر: ابن يعيش، مرجع سابق، ٣٧٠/٤.

رابعها: احتجوا بأن (ليس) مخالفة لـ(ما) في تقديم الاسم على الخبر، فكذلك لا يُستبعد أن تخالفها في تقديم الخبر عليها، وتلحق بأخواتها<sup>(١)</sup>.

الفريق الثاني: ذهب إلى أنه لا يجوز تقديم خبر (ليس) عليها، وهم الكوفيون وبعض البصريين<sup>(٢)</sup>.

وذكر ابن جني: أن أبا العباس المبرّد أنكر جواز تقديم خبر (ليس) عليها<sup>(٣)</sup>. وحكى أبو منصور الأزهري أن ابن كيسان منع التقديم، وذلك بقوله: "ولا يجوز أن تُقدّم خبرها عليها؛ لأنها لا تنصرف"<sup>(٤)</sup>، ونُسب المنع أيضًا إلى ابن السّراج، وابن دُرستويّه، وهو الصحيح على رأي ابن هشام<sup>(٥)</sup>.

ونُسب المنع أيضًا إلى الزّجاج<sup>(٦)</sup>، وأبي سعيد السّيرافي، وأبي علي الفارسي في الحليّيات، والجرجاني<sup>(٧)</sup>، والسّهيلي، وأكثر المتأخرين<sup>(٨)</sup>. وبالرّجوع إلى كتاب (المقتصد في شرح الإيضاح) للجرجاني وجَدَ الباحث: قوله: "اعلم أن الشيخ

(١) ينظر: الجرجاني، أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، د.ط، (الجمهورية العراقية: دار الرشيد، ١٩٨٢م)، ٤٠٨/١.

(٢) ينظر: أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، ص ١١٧، والعكبري، التبيين عن مذاهب النحويين، ص ٣١٥، وابن هشام، شرح قطر الندى، ص ١٣٢-١٣٣.

(٣) ينظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، الخصائص، تحقيق: محمد علي النّجار، ط ١، (بيروت- لبنان: عالم الكتب، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م)، ص ١٦٨.

(٤) ينظر: أبو منصور الأزهري، تهذيب اللغة، مادة: "ليس"، ٥١/١٣.

(٥) ابن هشام، مرجع سابق، ص ١٣٣.

(٦) إبراهيم بن السّري، أبو إسحاق الزّجاج، له تصانيف، منها: (معاني القرآن، وشرح إعرابه، والاشتقاق، والأنواء)، توفي سنة ٣١٦هـ، وقيل: توفي قبل ذلك. ينظر: التنوخي، تاريخ العلماء النحويين، ص ٣٨-٣٩.

(٧) عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني، أبو بكر، ولد سنة ٤٧١هـ، واضع أصول البلاغة، أخذ النّحو عن ابن أخت الفارسي، له مصنّفات، منها: (أسرار البلاغة، والعوامل المائة، والعُمدَة في التصريف)، مات سنة ٤٧١هـ وقيل: سنة ٤٧٤هـ. ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، ١٠٦/٢، والزركلي، الأعلام، ٤٨/٤-٤٩.

(٨) ينظر: أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ١١٧١/٣، والمرادي، توضيح المقاصد والمسالك، ٤٩٧/١.

أبا علي جَوَزَ تقديم خبر (ليس) على (ليس) والاختيار المذهب الثاني"<sup>(١)</sup>.

أي: أن أبا علي يُرَجِّحُ الجواز، والجرجاني يمنع تقديم خبر (ليس) عليها. ويدلُّ على منع التقديم أيضاً قوله: "فهذه الأفعال مقسّمة إلى قسمين: أحدهما: ما يجوز فيه تقديم المنصوب على المرفوع وعلى الفعل، وذلك: كان، وصار، وأمسى، وأصبح، وظلّ، وبات. والقسم الثاني: ما يجوز فيه تقديم المنصوب على المرفوع فقط، وذلك: ما زال، وما برح، وما انفك، وما دام، وليس فاعرفه"<sup>(٢)</sup>.

واختار أبو البركات الأنباري المنع؛ لأنّ (ليس) فعل لا يتصرّف<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن مالك: "ومنعُ سبقِ خبرِ لَيْسَ اصْطَفِي"<sup>(٤)</sup>، أي: المختار عنده هو منع تقديم خبر (ليس) عليها<sup>(٥)</sup>.

وقال أبو حيّان: "وما أظنُّ العربَ فاهتَ بمثل: قائماً لستُ، ولا قائمِينَ لسنا، ولا خارجِينَ لسنا"<sup>(٦)</sup>.

وقال ابن منظور: "ولا يجوز تقديم خبرها عليها كما جاز في أخواتها، لا تقول: محسناً ليس زيداً"<sup>(٧)</sup> ومَنَعَ مَجْمَعُ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ بالقاهرة تقديم خبر (ليس) عليها<sup>(٨)</sup>.

(١) الجرجاني، عبدالقاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، ٤٠٨/١.

(٢) المرجع السابق، ٤٠٩/١.

(٣) ينظر: أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، ص ١١٧.

(٤) ابن مالك، محمد بن عبدالله، ألفية ابن مالك، دبط، (دم، دار التعاون، دبت)، ص ١٩.

(٥) ينظر: المكودي، عبدالرحمن بن علي، شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف،

تحقيق: د. عبدالحاميد هندراوي، دبط، (بيروت - لبنان: المكتبة العصرية، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م)، ص ٥٧.

(٦) أبو حيّان، النُّكْتُ الحِسانُ، ص ٧١.

(٧) ابن منظور، لسان العرب، مادة: "ليس"، ٢١٢/٦.

(٨) مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، مادة: "ليس"، ٨٤٩/٢.

### واحتج المانعون لتقديم خبر (ليس) عليها بأوجه:

**أحدها:** أن (ليس) غير متصرفة فلا تجري مجرى الفعل المتصرف<sup>(١)</sup>، أي: أن (ليس) لا تجري كما أجريت (كان)؛ لأن (كان) متصرفة، يجوز فيها ما لا يجوز في (ليس)، ومنها جواز تقديم الخبر على (كان)، نحو: (قائمًا كان زيدًا)، وامتناع التقديم في (ليس)، فلا يجوز أن نقول: (قائمًا ليس زيدًا).

**ثانيها:** "أن (ليس) فعلٌ لفظيٌّ جامدٌ، قويُّ الشبه بالحرف فلم يقوَ قوَّة أخواته، وجاز تقديم الخبر فيه على الاسم إذ كان فعلًا في الجملة، فحاله متوسطة بين (كان) وبين (ما)"<sup>(٢)</sup>.

ويرى الباحث أن حجة المانعين هنا من عدم تقديم خبر (ليس) عليها، أنهم قاسوها على (ما)؛ لأنهما يتشابهان في المعنى والعمل، فأما المعنى فإنهما تنفيان الحال، وأما العمل فإنهما ترفعان المبتدأ وتنصبان الخبر، و(ما) لا تتصرف، ولا يصحُّ تقديم خبرها عليها، لذا وجب أن تكون (ليس) كأختها في عدم التصرف، وفي عدم تقديم خبرها عليها.

**ثالثها:** أنها أشبهت (عسى) من حيث الجمود فقاسوها عليها، وخبر (عسى) لا يتقدّم عليها باتفاق، فكذلك (ليس)<sup>(٣)</sup>، وقاسوها على نِعَمَ وبِئْسَ وفعل التعجب<sup>(٤)</sup>.  
والصحيح أن بين (ليس) وبين هذه الأفعال اختلافًا، حيث نُقل أن أبا سعيد السيرافي قال: "بين ليس وفعل التعجب ونِعَمَ وبِئْسَ فرق؛ لأنَّ ليس تدخل على الأسماء كُلِّها: مُظهِرِها، ومُضَمِّرِها، ومعرِفِها، ونَكِرِها، ويتقدّم خبرها على

(١) ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، ١٧١/٢، والمكودي، شرح المكودي على الألفية، ص ٥٧.

(٢) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ١٦٨/١-١٦٩.

(٣) ينظر: ابن هشام، شرح قطر الندى، ص ١٣٣، وخالد الأزهرى، شرح التصريح، ٢٤٥/١.

(٤) ينظر: ابن النّاطم، شرح ابن النّاطم على ألفية ابن مالك، ص ٩٧.

اسمها، ونِعْمَ وَبِئْسَ لا يتصلُّ بهما ضميرُ المتكلم، ولا العلم، وفعل التعجب يلزم طريقة واحدة، ولا يكون فاعله إلا ضميراً، فكانت ليس أقوى منها" (١).

رابعها: قالوا: بأنَّ المعمول في قول المولى عزَّ وجلَّ: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [هود: ٨]. قوله: (يوم) وهو ظرف، والظرف يتسع فيه ما لا يتسع في غيره (٢).

وقالوا: "بأنَّ (يوم) معمول لمحذوف، تقديره: (يعرفون يوم يأتيهم)، و(ليس مصروفًا) جملة حالية مؤكدة أو مستأنفة، أو بأنَّ (يوم) في محلِّ رفعٍ على الابتداء، وبُنِيَ على الفتح لإضافته إلى جملة (يأتيهم)، و(ليس مصروفًا) خبره" (٣). "وحكى أبو البقاء عن بعضهم أنَّ العامل في (يوم يأتيهم) محذوف، تقديره: أي: (لا يُصرفُ عنهم العذابُ يومَ يأتيهم)، ودلَّ على هذا المحذوف سياقُ الكلام" (٤).

خامسها: أنَّ القاعدة التي تقول: إنَّ تقديم المعمول يُؤنِّب بتقديم العامل منخرمة؛ لأنَّ هناك مواضع يتقدَّم فيها المعمول ولا يتقدَّم فيها العامل، كقوله سبحانه وتعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى: ٩]، وقوله: ﴿وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ [الضحى: ١٠]. في الآية الأولى: (اليتيم) معمول منصوب بالفعل (تقهر)، وفي الآية الثانية: (السائل) معمول منصوب بالفعل (تنهر)، وقد تقدَّم المعمولان على (لا) الناهية، ولا يتقدَّم العامل، وهو المجزوم بـ(لا) الناهية (٥).

(١) ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، ٣٥٢/١.

(٢) ينظر: خالد الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، ٢٤٥/١.

(٣) المرجع السابق، ٢٤٥/١.

(٤) السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، الدرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، د. ط، (دمشق، دار القلم، د. ط)، ٢٩٢/٦.

(٥) ينظر: المرجع السابق، ٢٩٢/٦.

سادسها: ذكر ابن هشام أنه لم يُسمع مثل: (ذاهبًا لست) <sup>(١)</sup>. أي: لم تصل إليه شواهد يتقدّم فيها خبر (ليس) عليها.

وهنا تساؤل: هل ورد هذا التقديم في دواوين العرب؟

الإجابة عن هذا السؤال تُعرف من خلال تتبع كلام العرب وأشعارهم، قال أبو حيان: "وقد تتبعتُ جملة من دواوين العرب فلم أظفرُ بتقدّم خبر (ليس) عليها، ولا بمعموله، إلا ما دلّ عليه ظاهر هذه الآية، وقول الشاعر:  
فيأبى فما يزدادُ إلا لجاجَةً      وكنتُ أبيضًا في الخفا لستُ أقدمُ" <sup>(٢)</sup>.

يقصد بالآية قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨].

وبالنسبة للبيت فلم يعثر الباحث - من خلال بحثه - على أحد نصّ عليه، أو استشهد به قبل أبي حيان، والشاهد من البيت قوله: (في الخفا لستُ أقدمُ)، حيث قدّم قوله: (في الخفا) - وهو معمول الخبر (أقدمُ) - على (ليس)، وتقدّم المعمول دليل على تقدّم العامل.

وقال ابن عقيل: "ولم يرِدْ من لسان العرب تقدّم خبرها عليها، وإنما ورد من لسانهم ما ظاهره تقدّم معمول خبرها عليها، كقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨]، وبهذا استدللّ من أجاز تقديم خبرها عليها، وتقريره أنّ (يوم يأتِيهِم) معمول الخبر الذي هو (مصروفًا)، وقد تقدّم على (ليس)، قال: ولا يتقدّم المعمول إلا حيث يتقدّم العامل" <sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: ابن هشام، شرح قطر الندى، ص ١٣٣.

(٢) البيت من الطويل، بلا نسبة، ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، ١٢٧/٦، والسمين الحلبي، الدرّ المصون، ٢٩٢/٦.

اللغة: لجاجَةً، أي: تمادى، ينظر: الفارابي، معجم ديوان الأدب، باب: "فَعَلَ يَفْعَلُ"، ١٣٨/٣.

(٣) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٢٧٨/١.

تبين ممّا سبق أنّ القائلين بجواز تقديم خبر (ليس) عليها هم: جمهور البصريين، وسيبويه مُخْتَلَف فيه، ويرجع سبب الاختلاف؛ لعدم وجود نصّ صريح من سيبويه على ذلك، وقال بالجواز: الفراء من الكوفيين، وأبو علي الفارسي في الإيضاح، وتبعهم ابن برّهان، والزمخشري، وأبو البقاء العكبري، وابن معطي، وقد احتجوا بحجج، منها: أنّ تقديم المعمول يُؤدّن بجواز تقديم العامل.

أمّا القائلون بمنع تقديم خبر (ليس) عليها فهم: الكوفيون، وبعض البصريين، والمبرد، وابن كيسان، والزجاج، وابن السّراج، وابن دُرُسْتُوِيَه، وأبو سعيد السّيرافي، وأبو علي الفارسي في (الحليّات)، وعبدالقاهر الجرجاني، وأبو البركات الأنباري وابن مالك، وابن منظور، وابن هشام، وعلى هذا سار مَجْمَعُ اللغة العربيّة في القاهرة، وقد احتجوا بحجج، منها: أنّه ليس في ألسنة العرب ولا في دواوينهم تقديم خبر (ليس) عليها.

والذي يراه الباحث أنّه لا يجوز أن يتقدّم خبر (ليس) عليها؛ لعدم ورود شاهد صريح بذلك، لا من القرآن، ولا من السّنة، ولا من كلام العرب وأشعارهم، ولأنّها غير متصرّفة في نفسها، فهي في منزلة بين (كان) و(ما)، فشابهت (كان) في جواز تقديم الخبر على الاسم، وشابهت (ما) في عدم جواز تقديم الخبر عليها.



### المسألة الثانية: تقديم خبر (ليس) على اسمها:

وقع خلافٌ بين النُّحاة في هذه المسألة، فمنهم مَنْ يرى جواز تقديم خبر (ليس) على اسمها، ومنهم من يرى عدم الجواز، قال العكبري: "فأمَّا (ليس) فاتفقوا على جواز تقديم خبرها على اسمها"<sup>(١)</sup>.

وذكر ابن يعيش أنَّ (ليس) فيها خلاف، فمنهم من يجيز تقديم خبرها على اسمها، ومنهم مَنْ لا يجيز؛ لأنَّه يُغَلَّب عليها جانب الحرفية، فيُجرىها مجرى (ما) النَّافية، ونسب إلى أبي سعيد السِّيرافي، وأبي علي الفارسي أنَّهما يقولان: "لا خلاف في تقديم الخبر على اسمها، إنَّما الخلاف في تقديم الخبر عليها"<sup>(٢)</sup>.

وأجاز ابن مالك تقديم خبر (ليس) على اسمها، وذكر (أي: ابن مالك) أنَّ ابن معطي ضَمَّن ألفيته مَنعَ توسيط خبر (ليس)، وليس له في ذلك متبوع، بل هو مخالفٌ للمسموع والمقيس؛ فأمَّا المقيس فلأنَّ توسيط خبر (ليس) جائز بإجماع<sup>(٣)</sup>، وأمَّا المسموع فستأتي شواهد.

وقال أبو حيَّان: "وأمَّا توسيط خبر (ليس) فثابتٌ من كلام العرب، فلا التفات لمن منع ذلك، ودعوى الفارسي، وابن الدهان، وابن عصفور وابن مالك الإجماع على جواز توسيط خبر (ليس) ليست بصحيحة، بل ذَكَرَ الخلافَ فيها ابنُ دُرُسْتَوِيه"<sup>(٤)</sup>، وذهب - أي: ابن دُرُسْتَوِيه - إلى المنع تشبيهاً لها ب(ما)؛ لأنَّ (ما) لا يجوز توسيط خبرها<sup>(٥)</sup>.

(١) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ١/١٦٨.

(٢) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٤/٣٦٩ - ٣٧٠.

(٣) ينظر: ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، ١/٣٤٩.

(٤) أبو حيَّان، ارتشاف الضرب، ٣/١١٦٩.

(٥) أبو حيَّان، البحر المحيط، ٢/١٣١.

وقال ابن عقيل: "نقل صاحب الإرشاد خلافاً في جواز تقديم خبر (ليس) على اسمها، والصَّواب جوازه"<sup>(١)</sup>. المقصود بصاحب الإرشاد هو ابن دُرستويه.

### أدلة القائلين بجواز تقديم خبر (ليس) على اسمها:

استدلَّ القائلون بجواز تقديم خبر (ليس) على اسمها بقراءة حمزة<sup>(٢)</sup>، وحفص<sup>(٣)</sup> في قول الله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ﴾ [البقرة: ١٧٧]. بنصب (البر)، والباقون بالرفع<sup>(٤)</sup>.

فأمَّا قراءة النَّصب في قوله: (البرِّ)، فهي الشَّاهد من الآية، على أنَّه خبر (ليس) مقدَّم، و(أن تولوا) في تأويل مصدر اسمها، ورُجِّحتْ هذه القراءة بأنَّ المصدر المؤول أعرف من المحلَّى بالألف واللام؛ لأنَّه يشبه الضمير، من حيث إنَّه لا يُوصَف، ولا يُوصَف به، والأعرف ينبغي أن يُجعل الاسم وغير الأعرف الخبر، وتقديم خبر (ليس) على اسمها قليل، حتى زعم جماعة منعه، ولكنَّ زعمهم محجوجٌ بهذه القراءة المتواترة<sup>(٥)</sup>.

(١) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٢٧٣/١.

(٢) حمزة بن حبيب بن عمار، أبو عمار التيمي الكوفي الزيات أحد القراء السبعة مولى آل عكرمة بن ربعي، قرأ على الأعمش، وجماعة، وحدث عن الحكم، وجماعة، وهو إمام الكسائي في الهمز والإدغام، توفي سنة ١٥٦هـ. ينظر: الصفدي، الوافي بالوفيات، ١٣/١٠٥-١٠٦.

(٣) حفص بن سليمان بن المغيرة، أبو عمر، ولد سنة ٩٠هـ، قارئ أهل الكوفة، نزل بغداد، وجاور بمكة، وكان أعلم أصحاب عاصم بقراءته، توفي سنة ١٨٠هـ. ينظر: الزركلي، الأعلام، ٢/٢٦٤.

(٤) ينظر: ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، شرح طيبة النشر في القراءات العشر، تحقيق: الشيخ أنس مهرة، دط، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م)، ص ١٩٢.

(٥) ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون، ٢/٢٤٤-٢٤٥، وابن عادل الحلبي، عمر بن علي الدمشقي النعماني، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود؛ والشيخ علي محمد معوض، ط ١، (بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م)، ٣/١٩١.

وأما قراءة الرَّفَع فهي قراءة الجمهور، برفع (البر) على أنه اسم (ليس)، و(أن تولوا) خبرها في تأويل مصدر، أي: (ليس البرُّ توليتكم)، ورُجِّحت هذه القراءة؛ من حيث إنه ولي الفعل مرفوعه - وهو الاسم- قبل منصوبه الخبر<sup>(١)</sup>.  
 وقرأ أُبَيُّ بن كعب<sup>(٢)</sup>، وابن مسعود<sup>(٣)</sup> - رضي الله عنهما - (ليس البرُّ بأن تولوا)، بزيادة الباء في الخبر المنفي بـ(ليس) ولا يجوز في البرِّ - هاهنا - إلا الرَّفَع<sup>(٤)</sup>.  
 فعلى هذه القراءة يكون (البرُّ) اسم (ليس)، و(بأن تولوا) الباء زائدة للتوكيد في خبر (ليس) لا محلَّ لها من الإعراب، و(أن) حرف مصدري ونصب واستقبال مبني على السُّكُون لا محلَّ له من الإعراب، و(تولوا) فعل مضارع منصوب بـ(أن) وعلامة نصبه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، و(واو الجماعة) ضمير متَّصل في محلِّ رفع فاعل، و(أن) المتَّصلة بالباء الزائدة والفعل في تأويل مصدر في محلِّ نصب خبر (ليس).

- (١) ينظر: السَّمِين الحَلْبِي، الدر المصون، ٢٤٤/٢، وابن عادل الحنبلي، اللباب، ١٩١/٣.  
 (٢) أُبَيُّ بن كعب بن قيس، أبو المنذر الأنصاري - رضي الله عنه- أقرأ هذه الأمة، عرض القرآن على النبي - صلى الله عليه وسلم- وأخذ عنه القراءة ابن عَبَّاس، وغيره، شهد بدرًا والمشاهد كلها، توفي بالمدينة سنة ١٩ هـ، أو ٢٠ هـ، أو ٢٢ هـ. ينظر: الذهبي، محمد بن أحمد، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، ط١، (دم، دار الكتب العلمية، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م)، ص ١٣-١٤.  
 (٣) عبدالله بن مسعود بن غافل بن حبيب - رضي الله عنه- من السَّابِقِينَ الأوَّلِينَ، ومن مهاجرة الحبشة، شهد بدرًا، وكان أحد من جمع القرآن على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم- وأقرأه، قرأ عليه علقمة، ومسروق، وطائفة، مات بالمدينة في آخر سنة ٣٢ هـ. ينظر: المرجع السَّابِق، ص ١٤-١٧.  
 (٤) ينظر: النَّحَّاس، إعراب القرآن، ٢٧٩/١، وابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، (دم، وزارة الأوقاف، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م)، ١١٧/١، والثعلبي، أحمد بن محمد، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق: ابن عاشور، ط١، (بيروت - لبنان: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م)، ٤٩/٢، وابن عطية، عبدالحق بن غالب، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبدالسلام عبدالشافي، ط١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢ هـ)، ٢٤٣/١، والسيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر، الدرُّ المنثور، دبط، (بيروت: دار الفكر، دت)، ٤١١/١.

وَيُقَوِّي قِرَاءَةَ الرَّفْعِ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا  
وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَىٰ وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا﴾ [البقرة: ١٨٩]، أَنَّ الْبَاءَ مَعَ الْخَبْرِ  
إِجْمَاعٌ، وَلَا يَجُوزُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ إِلَّا رَفْعُ الْاسْمِ، فَحَمَلَ رَفْعَ الْأَوَّلِ عَلَى الثَّانِي أَوْلى  
مِنْ مَخَالَفَتِهِ لَهُ، وَكَذَلِكَ هُوَ فِي مَصْحَفِ أَبِي بِنِ كَعْبٍ، وَابْنِ مَسْعُودٍ - رَضِيَ اللَّهُ  
عَنْهُمَا - مَعَ زِيَادَةِ الْبَاءِ فِي الْخَبْرِ فِي (لَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَوْلُوا)، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْقُرَّاءِ،  
وَالْقِرَاءَتَانِ حَسَنَتَانِ (١).

"فِيُحْمَلُ النَّفْيُ لِلْبِرِّ عَلَى نَفْيِ مَجْمُوعِ الْبِرِّ، لَا عَلَى نَفْيِ أَصْلِهِ، أَي: لَيْسَ الْبِرُّ  
كُلُّهُ هُوَ هَذَا، وَلَكِنَّ الْبِرَّ هُوَ مَا ذُكِرَ، وَيُحْمَلُ عَلَى نَفْيِ أَصْلِ الْبِرِّ؛ لِأَنَّ اسْتِقْبَالَ  
الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ بَعْدَ النِّسْخِ كَانَ إِثْمًا وَفَجُورًا، فَلَا يُعَدُّ فِي الْبِرِّ، أَوْ لِأَنَّ اسْتِقْبَالَ  
الْقِبْلَةِ لَا يَكُونُ بَرًّا إِذَا لَمْ تَقَارَنَهُ مَعْرِفَةُ اللَّهِ تَعَالَى، وَإِنَّمَا يَكُونُ بَرًّا مَعَ الْإِيمَانِ وَتِلْكَ  
الشَّرَائِطُ" (٢).

وَاسْتَدْلُوا عَلَى جَوَازِ تَقْدِيمِ خَبَرِ (لَيْسَ) عَلَى اسْمِهَا بِقَوْلِ الشَّاعِرِ (٣):

سَلِي إِنْ جَهَلْتَ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمْ      فَلَيْسَ سِوَاءَ عَالِمٍ وَجَهْلٍ

الشَّاهِدُ: (فَلَيْسَ سِوَاءَ عَالِمٍ وَجَهْلٍ) قَدَّمَ خَبَرَ (لَيْسَ) الْمَنْصُوبَ، وَهُوَ قَوْلُهُ: (سِوَاءَ)  
عَلَى اسْمِهَا، وَهُوَ قَوْلُهُ: (عَالِمٍ)، فَدَلَّ عَلَى جَوَازِ تَقْدِيمِ خَبَرِ (لَيْسَ) عَلَى اسْمِهَا.

(١) يَنْظُرُ: الْقُرْطُبِيُّ، مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، الْجَامِعُ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ، تَحْقِيقٌ: أَحْمَدُ الْبِرْدُونِيُّ؛ وَإِبْرَاهِيمُ  
أَطْفِيشٌ، ط ٢، (القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م)، ٢٣٨/٢.

(٢) أَبُو حَيَّانٍ، الْبَحْرُ الْمَحِيطُ، ١٣٣/٢.

(٣) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ، لِلْسَّمَّوَالِ بْنِ عَادِيَاءِ الْغَسَانِيِّ، دِيْوَانُ السَّمَّوَالِ، تَحْقِيقٌ: عَيْسَى سَابَا، د.ط. (بيروت:  
مكتبة صادر، ١٩٥١م)، ص ١٤، وَقِيلَ: لِلْجَلَّاحِ الْحَارِثِيِّ، يَنْظُرُ: ابْنُ هِشَامٍ، تَخْلِيصُ الشَّوَاهِدِ وَتَخْلِيصُ  
الْفَوَائِدِ، ٢٣٧/١، وَبِلا نِسْبَةٍ، يَنْظُرُ: ابْنُ مَالِكٍ، شَرْحُ تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ، ٣٤٩/١، وَأَبُو حَيَّانٍ، مَرْجِعُ سَابِقٍ،  
١٣١/٢، وَالسَّمِينُ الْحَلْبِيُّ، الدَّرُّ الْمَصُونُ، ٢٤٥/٢، وَابْنُ عَقِيلٍ، شَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ، ٢٧٣/١.

ومنه قول الشاعر<sup>(١)</sup>:

أَلَيْسَ عَظِيمًا أَنْ تُلِمَّ مُلَمَّةٌ      وَلَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْخُطُوبِ مُعَوَّلٌ  
يكثر وقوع (ليس) بعد الاستفهام<sup>(٢)</sup>. "و(أليس) يقرر به في الواجب الواقع، و(أنْ تُلِمَّ) في موضع الرَّفْع بـ(ليس)"<sup>(٣)</sup>، و(عَظِيمًا) خبرها.  
الشاهد: (أَلَيْسَ عَظِيمًا أَنْ تُلِمَّ)، تقدّم خبر (ليس)، وهو قوله: (عَظِيمًا) على اسمها (أَنْ تُلِمَّ) في تأويل مصدر.

والذي خلصت إليه دراسة هذه المسألة أَنَّ النُّحَاة انقسموا في تقديم خبر (ليس) على اسمها، إلى ثلاثة أقسام:  
القسم الأول: يرى منع التّقديم، وهما: ابن دُرُسْتُوِيَه، وابن معطي.  
القسم الثاني: يرى الاتفاق والإجماع على جواز التّقديم، وهم: أبو سعيد السّيرافي، وأبو علي، وابن الدهان، والعُكْبَرِي، وابن عصفور، وابن مالك.

(١) البيت من الطويل، لعروة بن الورد العبسي، ينظر: المرزوقي، أحمد بن محمد الأصفهاني، شرح ديوان الحماسة، تحقيق: غريد الشيخ، ط١، (بيروت- لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م)، ص ٨٢١، والتبريزي، يحيى بن علي الشيباني، شرح ديوان الحماسة، دط، (بيروت: دار القلم، د.ت)، ٣٠/٢، وابن حمدون، محمد بن الحسن، التذكرة الحمدونية، ط١، (بيروت: دار صادر، ١٤١٧هـ)، ١١٨/٨.

وبلا نسبة، ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، ١٣١/٢، والسمين الحلبي، الدرُّ المصون، ٢٤٥/٢، وابن هشام، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ٢٣٧/١، وابن عادل الحنبلي، اللباب في علوم الكتاب، ١٩١/٣.  
وورد البيت (وليس عظيمًا)، ينظر: أبو منصور الثعالبي، عبد الملك بن محمد، المنتحل، حققه: الشيخ أحمد أبو علي، دط، (الإسكندرية: المطبعة التجارية عزروزي، وجاويش، ١٣١٩هـ - ١٩٠١م)، ١٦٨/١.  
(٢) ينظر: هارون، عبدالسلام محمد، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، ط٥، (القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م)، ص ٤١.

(٣) المرزوقي، مرجع سابق، ص ٨٢٢. المعنى: أليس عيبًا ألا يكون المُعَوَّل علينا في وقت النوازل.

**القسم الثالث:** وقف موقفاً وسطاً فحكى عن الخلاف مع أخذه بجواز التّقديم، وهم: ابن يعيش، وأبو حيّان، وابن عقيل.

والذي يراه الباحث أنّه يجوز تقديم خبر (ليس) على اسمها؛ وذلك للأسباب الآتية:

**أولاً:** لمجيئه في كلام العرب.

**ثانياً:** لصحة القراءة السابقة، وتواترها.

**ثالثاً:** لوروده في أشعار العرب.

## المطلب الثالث

### العطف على خبر (ليس)

في هذا المطلب جُمعَ شتات ما تفرَّق في كتب النُّحاة عن العطف على خبر (ليس)، وذلك من خلال تناول خمس مسائل، هي:

مسألة: العطف على خبر (ليس) المجرور بالباء الزائدة.

مسألة: العطف على خبر (ليس) الصَّالِح لدخول الباء الزائدة.

مسألة: العطف على خبر (ليس) المنصوب الرَّافِع السَّبَبِي أو الأجنبي.

مسألة: العطف على خبر (ليس) المجرور بالباء الرَّافِع السَّبَبِي أو الأجنبي.

مسألة: عطف خبر (ليس) الضمير على الضمير.

#### المسألة الأولى: العطف على خبر (ليس) المجرورِ بالباء الزائدة:

المعطوف على خبر (ليس) المجرور بالباء الزائدة، يجوز فيه ثلاثة أوجه:

**الوجه الأوَّل:** جرُّ المعطوف حملاً على اللفظ - وهو المختار<sup>(١)</sup> - مثل: (ليس المتعلِّمُ ببخيلٍ ولا كريمٍ)، (كريمٍ) معطوف على (بخيلٍ) مجرور مثله.

**الوجه الثاني:** نصبه على المحلِّ<sup>(٢)</sup>، نحو: (ليس المتعلِّمُ ببخيلٍ ولا كريمًا)، (كريمًا) معطوف على (بخيلٍ) منصوب على المحلِّ؛ لأنَّ الأصل في خبر (ليس) أن يكون منصوبًا.

**الوجه الثالث:** جواز الأمرين<sup>(٣)</sup>. أي: جواز جرِّ المعطوف على اللفظ، وجواز نصبه على المحلِّ، ففي المثال السابق يجوز أن يقال: (ليس المتعلِّمُ ببخيلٍ ولا كريمٍ)، ويجوز أن يقال: (ليس المتعلِّمُ ببخيلٍ ولا كريمًا).

(١) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٤٢٦/١.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ٤٢٦/١.

(٣) ينظر: ابن الأثير، البديع في علم العربية، ٤٧٧/١.

قال سيبويه: "وذلك قولك: (ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلاً)، و(ما زيد بأخيك ولا صاحبك)، والوجه فيه الجرُّ؛ لأنك تريدُ أن تُشركَ بينَ الخبرين، وليس ينقضُ إجراؤه عليه المعنى، وأن يكونَ آخره على أوله أولى؛ ليكونَ حالهما في الباءِ سواء كحالهما في غير الباءِ مع قُربه منه"<sup>(١)</sup>.

وقال أبو سعيد السِّيرافي مُوضِّحاً ما قاله سيبويه: "معنى ذلك أنك إذا قلت: (ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلاً)، جاز النَّصبُ في (بخيل)، والجرُّ أيضاً، غير أنَّ الجرَّ أجود؛ لأنَّ معناهما واحد، ولفظ الخبر مطابق للفظ الأوَّل، وإذا تطابق اللفظان مع تساوي المعنيين كان أفصح من تخالف اللفظين، والعرب تختار مطابقة الألفاظ، وتحرص عليها، وتختار حمل الشيء على ما يجاوره، حتَّى قالوا: (جُرُّ ضَبِّ خَرِبٍ) فجرُّوا خَرِباً، وهو نعتٌ للجحر لمجاورة الضَّبِّ، فكذلك إذا قلت: (ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلٍ)، فأقرب الأسماء من (بخيلٍ) هو اسم مجرور، والحمل عليه أولى من النَّصب على المعنى؛ إذ كان معنى النَّصبِ والجرِّ واحداً"<sup>(٢)</sup>.

واستشهد سيبويه وغيره من النُّحاة على جواز نصب المعطوف على خبر (ليس) المجرور بقول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشْرٌ فَأَسْجِحُ      فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا

(١) سيبويه، الكتاب، ٦٦/١.

(٢) أبو سعيد السِّيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٣٤٥/١.

(٣) البيت من الوافر، لعقبة بن هُبَيْرَةَ الأَسدي، ينظر: سيبويه، مرجع سابق، ٦٧/١، وأبو سعيد السِّيرافي، مرجع سابق، ٣٤٥/١، ويوسف السِّيرافي، شرح أبيات سيبويه، ١٩٩/١، والبغدادي، خزانة الأدب، ٢٦٠/٢. وبلا نسبة، ينظر: الفراهيدي، الجمل، ص ١٠١، والميرد، المقتضب، ١١٢/٤.

اللغة: أسجح: ارفق علينا فلسنا بجبال ولا حديد فنصبر على ما تفعله بنا. ينظر: يوسف السِّيرافي، مرجع سابق، ١٩٩/١. معاوي: هو معاوية بن أبي سفيان - رضي الله عنهما - حذفت التاء؛ لترخيم المنادى. والشاعر يشكو إلى معاوية ظلم العمال ويطلب الرفق والتسهيل.



الشاهد: (فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا)، نصب قوله: (الحديدا) عطفًا على موضع الباء في خبر (ليس)، وهو قوله: (بالجبال).

قال الخليل: "نصب الحديد على موضع الجبال؛ لأنَّ موضعها النَّصْب، وإنَّما انخفض بالباء الزَّائِدَة وليس للباء موضعٌ في الإعراب كأنَّه قال: (فلسنا الجبالَ ولا الحديدَا)"<sup>(١)</sup>. وذكر هذا المبرِّد<sup>(٢)</sup>، ويرى أبو البركات الأنباري أنَّ من زعم أنَّ الرواية (ولا الحديد) بالخفض فقد أخطأ<sup>(٣)</sup>.

من خلال كلام النُّحاة السَّابِق تبيِّن أنَّ الشاهد من البيت هو قوله: (فلسنا بالجبالِ ولا الحديدَا)، حيث عطف قوله: (الحديدا) على محلِّ خبر (ليس) وهو قوله: (بالجبال)؛ لأنَّ محلَّه النَّصْب، والباء زائدة فيه، ولو لم تدخل عليه لم يُخَلِّ بالمعنى وكان منصوبًا، ومَنْ جرَّ (الحديد) على اللفظ جاز له ذلك.

#### المسألة الثانية: العطف على الخبر الصَّالِح لدخول الباء الزَّائِدَة:

المعطوف على خبر (ليس) المنصوب يجوز فيه: النَّصْب على اللفظ وعلى الموضع، وقد يُجرُّ؛ وذلك لكثرة دخول الباء الزائدة على خبر (ليس)، قال ابن مالك: "وقد يجرُّ المعطوف على الخبر الصَّالِح للباء مع سقوطها، ويُنْدَرُ ذلك مع غير (ليس)، و(ما)"<sup>(٤)</sup>.

ما ذكره من جواز جرِّ المعطوف على خبر (ليس) الصَّالِح لدخول الباء، هو ما يُعرف عند النُّحاة بالعطف على توهم زيادة الباء.

(١) الفراهيدي، الجميل، ص ١٠١.

(٢) المبرِّد، المقتضب، ٣٧١/٤.

(٣) ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف، ٢٧١/١.

(٤) ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، ٣٨٥/١.

وقال أيضًا: "لَمَّا كَثُرَ دَخُولُ الْبَاءِ عَلَى خَبْرٍ (ليس)، وَخَبْرٍ (ما) جاز للمتكلم أن يَجْرَّ المعطوف بعدهما على الخبر المنصوب"<sup>(١)</sup>.

وذكر عباس حسن أن أكثر النحاة يُجيزون النَّصْبَ وَالْجَرَ مع عدم وجود الباء الزائدة<sup>(٢)</sup>.

ومنه قول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

مَشَائِمٌ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً      وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيِّنٍ غُرَابُهَا  
رُوي البيت: (ولا ناعبٍ)، وروي: (ولا ناعبًا).

الإعراب: (ليسوا) (ليس) فعل ماض ناقص جامد يدلُّ على النَّفْيِ، و(الواو) ضمير متَّصل مبني على السكون في محلِّ رفع اسمها، و(مصلحين) خبر (ليس) منصوب وعلامة نصبه الياء؛ لأنَّه جمعُ مذكر سالم، و(عشيرة) مفعول به منصوب لاسم الفاعل مصلحين، و(الواو) حرف عطف، و(لا) حرف نفي، و(ناعب) اسم معطوف مجرور وعلامة جرّه الكسرة.

(١) ابن مالك، شرح التسهيل، ٣٨٥/١.

(٢) ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ٦٠٩/١.

(٣) البيت من الطويل، للأحوص، أو الأخوص الرياحي، ينظر: سيبويه، الكتاب، ١٦٥/١، ٣٠٦، وأبو

البركات الأنباري، الإنصاف، ١٥٧/١، وابن يعيش، شرح المفصل، ٤٤٧/١.

وقيل: للفرزدق، ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢٩/٣، وأبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، ط١، (د.م)، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، ١٥١/٢.

وبلا نسبة، ينظر: الفراهيدي، الجمل، ص ١٥١، وابن السكيت، يعقوب بن إسحاق، إصلاح المنطق، تحقيق: محمد مرعب، ط١، (د.م)، دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، باب: "ما يُهمز ممَّا

تركت العامة همزه"، ص ١١٦، وابن جني، الخصائص، ٣٥٦/٢.

اللغة: الشُّومُ: خلاف اليُمن. ورجل مشُومٌ على قومه، والجمع مشائِمٌ. والنعب: صوت الغراب، والنَّاعِب:

الغراب. ينظر: يوسف السيرافي، شرح أبيات سيبويه، ٥٥/١، وابن منظور، لسان العرب، مادة: "شأم"،

٣١٤/١٢. المعنى: يصف قومًا بأنهم شؤم، وليسوا بمصلحين، ولا يصيح غرابهم إلا بالبين وهو الفراق.

الشاهد قوله: (أيسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ)، ذكر أبو سعيد السيرافي أنه خفض (ناعب)؛ لأنه يجوز قول: (ليسوا بمصلحين)، تقع الباء بكثرة في خبر (ليس)، فحملها في الخفض على ما كان يُستعمل<sup>(١)</sup>.

وقيل: جر (ناعب) بالعطف على معنى (الباء)؛ لأنَّ معناه: (بمصلحين)، الشاعر توهمَّ دخول الباء على (مصلحين)، فعطف عليها<sup>(٢)</sup>.  
وذكر أبو البركات الأنباري أنَّ جرَّ (ولا ناعبٍ) فيه توهمُّ، والوجه أن يقول: بالنَّصب (ولا ناعبًا)<sup>(٣)</sup>.

وقال السيوطي: "جر (ناعبٍ) على تقدير: (ليسوا بمصلحين)، ففي هذا بدع من الاعتبار أن يُطرح الشيء مع وجوده ثمَّ يُعتبر مع عدمه"<sup>(٤)</sup>.  
وقيل: "هذا نادرٌ، ولا يُقاسُ عليه"<sup>(٥)</sup>.

والذي يراه الباحث جواز نصب المعطوف على الخبر المنصوب (مصلحين) على اللفظ، وعلى الموضع (ولا ناعبًا)، ويجوز أن يكون مجرورًا توهمًا على دخول الباء (ولا ناعبٍ)؛ لورود البيت بكلا الوجهين، أي: ورد البيت بالعطف على اللفظ (ولا ناعبٍ)، وورده بالعطف على الموضع (ولا ناعبًا).

(١) ينظر: أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٢/٢٠١.

(٢) ينظر: الحريري، القاسم بن علي البصري، درة الغواص في أوام الخواص، تحقيق: عرفات مطرجي، ط١، (بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤١٨هـ-١٩٩٨هـ)، ص٥٨، والقيسي، أبو علي الحسن بن عبدالله، إيضاح شواهد الإيضاح، تحقيق: د. محمد الدعجاني، ط١، (بيروت - لبنان: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م)، ٢/٨٦٦.

(٣) ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف، ١/١٥٧ و ٢/٤٦٠.

(٤) السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، الألغاز النحوية وهو الكتاب المسمى (الطراز في الألغاز)، دط، (د.م، المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٣م)، ص٨٥.

(٥) أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، ص١٢٦.

**المسألة الثالثة: العطف على خبر (ليس) المنصوب الرافع السببي أو الأجنبي:**  
إذا وقع بعد معمولي (ليس) عاطف يليه وصفٌ بعده سببي، فلك في الوصف ثلاثة أوجه، هي:

**الأول:** أن تجعل الوصف منصوبًا، ويُرفع به السببي، نحو: (ليس زيدٌ قائمًا ولا ذاهبًا أبوه).

**الثاني:** أن يكون الوصف مجرورًا، ويُرفع به السببي، نحو: (ليس زيدٌ قائمًا ولا ذاهبٍ أبوه).

**الثالث:** أن يُرفعا على أنهما مبتدأ وخبر، فتقول: (ليس زيدٌ قائمًا ولا ذاهبٌ أبوه)<sup>(١)</sup>، (ذاهبٌ) خبرٌ مقدّمٌ، و(أبوه) مبتدأٌ مؤخرٌ.

#### وإن جاء بعد الوصف أجنبيٌّ جاز فيه وجهان:

**الوجه الأول:** رفع الأجنبي عطفًا على الاسم ونصب الوصف عطفًا على الخبر، نحو: (ليس زيدٌ قائمًا ولا ذاهبًا عمرو).

**الوجه الثاني:** جعلهما مبتدأً وخبرًا، نحو: (ليس زيدٌ قائمًا ولا ذاهبٌ عمرو)<sup>(٢)</sup>.

وخلاصة القول في هذه المسألة أن الوصف المعطوف بعد معمولي (ليس) الواقع بعده سببي يجوز أن يكون منصوبًا ويجوز أن يكون مجرورًا مع رفعهما السببي، ويجوز أن يُرفعا على أن الوصف خبرٌ مقدّمٌ وما بعده مبتدأٌ مؤخرٌ. أمّا الأجنبي الواقع بعد الوصف فإنه يجوز أن يكون معطوفًا على اسم (ليس)، وخبره على خبر (ليس)، ويجوز جعلهما مبتدأً وخبرًا.

(١) ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ١٢٥٠/٣.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ١٢٥٠/٣.

السببي هنا: "ماله صلة وارتباط بالوصف، كقرابة، أو صداقة، أو عمل، أو شيء مُتّصل به، ويربط بينهما الضمير ونحوه ممّا يعود على ذلك الوصف". ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ٦١١/١.

**المسألة الرابعة: العطف على خبر (ليس) المجرور بالباء الرَّافع السببي أو الأجنبي:**

العطف على خبر (ليس) المجرور بالباء، نحو: (ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٍ أبوه) يجوز فيه ثلاثة أوجه:

**الوجه الأوّل:** الخفض على اللفظ فيرتفع (أبوه) بالفاعلية، نحو: (ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٍ أبوه)<sup>(١)</sup>.

قال ابن مالك: "إن كان خبر (ليس) مجرورًا بالباء جاز جرُّ الوصف المذكور بباءٍ مقدّرة مدلول عليها بالمتقدّمة، وهو كثيرٌ في الكلام"<sup>(٢)</sup>.

**الوجه الثاني: النَّصب،** نحو: (ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدًا أبوه). ويكون ذلك على ضربين:

**الضرب الأوّل:** أن يكون قوله: (قاعدًا) خبرًا مقدّمًا معطوفًا على الخبر (بقائمٍ)، و(أبوه) معطوف على اسم (ليس) الذي هو (زيدٌ).

**الضرب الثاني:** أن يكون قوله: (قاعدًا) معطوفًا على موضع (بقائمٍ)، و(أبوه) مرفوع بالفاعلية<sup>(٣)</sup>.

**الوجه الثالث: الرَّفع** على أن يكون الوصف خبرًا مقدّمًا، وما بعده (أبوه) مبتدأ<sup>(٤)</sup>.

**فإن كان موضع (أبوه) أجنبيًا،** كقولك: عمرو وشبهه، امتنع الخفض، وجاز النَّصب خاصة على الضرب الأوّل، والرَّفع جائز على أن يكون مبتدأ وخبرًا<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، ٦٨٩/٢.

(٢) ابن مالك، شرح التسهيل، ٣٨٧/١.

(٣) ينظر: ابن الحاجب، مرجع سابق، ٦٨٩/٢.

(٤) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٤٢٦/١.

(٥) ينظر: ابن الحاجب، مرجع سابق، ٦٩٠/٢.

مثال ذلك: (ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٌ عمرو)، يجوز فيه النَّصْب والرَّفْع. تقول في النَّصْب: (ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدًا عمرو)، (قاعدًا) منصوب على أنه خبرٌ مُقَدَّمٌ معطوف على الخبر الذي هو (بقائمٍ) وذلك باعتبار أن جملة: (ولا قاعدًا عمرو) معطوفة على جملة (ليس زيدٌ بقائمٍ)، فيعطف مبتدأ الجملة الثانية على اسم (ليس)، ويعطف الخبر على خبر (ليس).

وتقول في الرَّفْع: (ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٌ عمرو)، على أن قولك: (قاعدٌ) خبرٌ مُقَدَّمٌ، و(عمرو) مبتدأ مؤخرٌ. ومنه قول الشاعر<sup>(١)</sup>:

فَلَيْسَ بِأَيِّكَ مَنُوهَةٌ      وَلَا قَاصِرٌ عَنَّاكَ مَأْمُورُهُا  
رُويَ البيت برفع (قاصر) عند سيبويه<sup>(٢)</sup>، والمبرد<sup>(٣)</sup>.  
ورُويَ بجره عند ابن السَّرَّاج<sup>(٤)</sup>، وابن مالك<sup>(٥)</sup>.  
ورُويَ (قاصراً) بالنَّصْب<sup>(٦)</sup>.

(١) البيت من المتقارب، للأعور الشَّني، ينظر: سيبويه، الكتاب، ٦٤/١، وابن السَّرَّاج، الأصول في النحو، ٦٩/٢، وأبو سعيد السَّيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٣٣٧/١، ويوسف السَّيرافي، شرح أبيات سيبويه، ١٦٢/١.

وبلا نسبة، ينظر: المبرد، المقتضب، ١٩٦/٤، والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ٤٣٤/١، وابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، ٦٧٩/٢، وابن مالك، شرح التسهيل، ٣٨١/١ - ٣٨٧، والسَّمين الحلبي، أحمد بن يوسف، عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، (د.م. دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م)، ١٢٠/٣.

(٢) ينظر: سيبويه، مرجع سابق، ٦٤/١.

(٣) ينظر: المبرد، مرجع سابق، ١٩٦/٤.

(٤) ينظر: ابن السَّرَّاج، مرجع سابق، ٦٩/٢.

(٥) ينظر: ابن مالك، مرجع سابق، ٣٨٧/١.

(٦) ينظر: السخاوي، سفر السعادة، ٦٤١/٢.

وفي قوله: (ولا قاصر عنك مأمورها) ثلاثة أوجه:

الأول: بالجرّ، وذكر المبرّد أنّ سيبويه يُجيز جرّ (قاصر)<sup>(١)</sup>.

وذكر يوسف السّيرافي أنّ هذا الوجه يُجيزه بعضُ النَّاسِ، وبعضهم ياباه<sup>(٢)</sup>.

الثاني: بالرفع (قاصر) على أنّه خبرٌ مقدّم، و(مأمورها) مبتدأ مؤخر<sup>(٣)</sup>.

الثالث: بالنّصب (قاصراً) عطفاً على موضع خبر (ليس) (بأتيك)، و(مأمورها) معطوف على اسم (ليس)، الذي هو (منهئها)<sup>(٤)</sup>.

و(ليس) في هذا البيت تدلُّ على نفي المستقبل<sup>(٥)</sup>.

اتضح للباحث - من خلال دراسة هذه المسألة - أنّ العطف على خبر (ليس)

المجرور بالباء الرّافع السببي يجوز فيه ثلاثة أوجه، هي:

جرّ الوصف على اللفظ، ونصبه، ورفع، مع رفع السببي في كلّ هذه الأوجه.

فإذا كان الذي يلي الوصف أجنبياً فإنّه يجوز فيه وجهان: نصب الوصف،

ورفعه.

(١) ينظر: المبرّد، المقتضب، ١٩٦/٤.

(٢) ينظر: يوسف السّيرافي، شرح أبيات سيبويه، ١٦٣/١.

(٣) ينظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ٤٣٥/١.

(٤) ينظر: المرجع السابق، ٤٣٥/١.

(٥) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣٨٠/١ - ٣٨١.

### المسألة الخامسة: عطف خبر (ليس) الضمير على الضمير:

قد يأتي خبر (ليس) ضميراً، ومعطوفه ضمير، كقول الشاعر<sup>(١)</sup>:

لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّاهَا      هَا وَلَا نَخْشَى رَقِيْبَا  
وَيُرْوَى (وإيّاك)<sup>(٢)</sup>.

الشاهد: (ليس إِيَّايَ وإِيَّاهَا).

وَلَمْ يَقُلْ: "لَيْسَنِي وَلَيْسَكَ، وهو جائزٌ، إِلَّا أَنَّ الْمَنْفَصِلَ أَجُود"<sup>(٣)</sup>.

(ليس) فعل ماض ناقص مبني على الفتح يدلُّ على النَّفْيِ، واسمها ضمير مستتر جوازاً، تقديره: (هو)، و(إيأي) ضمير منفصل مبني على الفتح في محلِّ نصب خبر (ليس)، و(الواو) حرف عطف مبني على الفتح لا محلَّ له من الإعراب، و(إيَّاهَا) ضمير منفصل مبني على السكون في محلِّ نصب معطوف على (إيأي).

وفي هذا البيت شاهدان:

الشاهد الأوَّل: مجيء خبر (ليس) ضميراً منفصلاً، وهو قوله: (إيأي).

الشاهد الثاني: جواز عطف الضمير على الضمير الواقع خبراً لـ(ليس).

(١) البيت من مجزوء الرمل، لعمر بن أبي ربيعة، ينظر: ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق: فايز محمد،

ط٢، (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م)، ص٧٩.

(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣٥٨/٢، وابن السَّراج، الأصول في النحو، ١١٨/٢ و٢٨٩، وأبو سعيد

السَّيرافي، شرح كتاب سيبويه، ١١٤/٣ و١١٨، والسخاوي، سفر السعادة، ٣٥٣/١، وابن يعيش، شرح

المفصل، ٣٢٣/٢، وابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، ٤٠٦/٢، وصاحب حماة، الكناش، ٢٥٢/١، وناظر

الجيش، تمهيد القواعد، ٢٤٤٠/٥.

(٣) الرُّبَيْدِي، تاج العروس، مادة: "ليس"، ٤٩١/١٦.



### المبحث الثالث

(ليس) في القرآن الكريم، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مجيء خبر (ليس) جاراً ومجروراً.

المطلب الثاني: زيادة بعض حروف الجرّ في خبر (ليس).

المطلب الثالث: خبر (ليس) المفرد.

## المطلب الأول

### مجيء خبر (ليس) جارًا ومجرورًا

ورد خبر (ليس) جارًا ومجرورًا في عدة مواضع من كتاب الله - عزَّ وجلَّ - وذلك على صورتين:

**الصورة الأولى:** أن يأتي الجارُّ والمجرور خبرًا بعد اسم (ليس)، وهذا هو الأصل، وذلك على النحو التالي:

**أولاً:** أن يكون الجارُّ والمجرور خبرًا بعد اسم (ليس) الظاهر المعرّف بـ(ال)، وقد ورد ذلك في أربعة مواضع في ثلاث آيات<sup>(١)</sup>، منها قوله سبحانه وتعالى:

﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ الْتَّصْرَىٰ عَلَىٰ شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصْرَىٰ لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ [البقرة: ١١٣].

(ليست) فعل ماض ناقص جامد يفيد النفي، والتاء للتأنيث، و(النَّصَارَى) اسم مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر، و(على شيءٍ) جارٌّ ومجرورٌ متعلقان بمحذوف خبر (ليس). ونظيرتها: (ليست اليهودُ على شيءٍ).

قال أبو حيان: "(على شيءٍ) في موضع خبر (ليس)، ويُحتمل أن يكون المعنى: على شيءٍ يُعتدُّ به في الدّين، فيكون من باب حذف الصفة"<sup>(٢)</sup>.

وقد يكون النّفي على سبيل المبالغة<sup>(٣)</sup> "فإذا نفى إطلاق الشيء على ما هم

(١) المواضع التي وردت فيها، هي: سورة [البقرة: ١١٣] وفيها موضعان، و[آل عمران: ٣٦]، و[النساء: ١٨].

(٢) أبو حيان، البحر المحيط، ٥٦٥/١.

(٣) ينظر: عزيمة، محمد عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دط، (القاهرة: دار الحديث، دت)، ٣٩٣/١٠.

عليه، مع أن الشيء يُطلق على المعدوم عند بعضهم كان ذلك مبالغة في عدم الاعتداد به" (١).

فكل طائفة من الحاضرين في زمن الرسول - صلى الله عليه وسلم - وهم (اليهود) و(النصارى) تنفي الخير عن الأخرى، ويتضمن ذلك إثباته لنفسها (٢).

ثانياً: أن يكون الجارُّ والمجرورُ خبراً بعد اسم (ليس) الضمير المتصل، وهو (تاء الخطاب) حيث ورد في ثلاثة مواضع (٣)، منها:

قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [المائدة: ٦٨]. (لستم) التاء ضمير متصل في محل رفع اسم (ليس)، (على شيء) جارٌّ ومجرورٌ متعلقان بمحذوف خبر (ليس).

"ومعنى (لستم على شيء): نفي أن يكونوا مُتصفيين بشيء من التدين والتقوى؛

لأنَّ خَوْضَ الرَّسُولِ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي أَمْرِ الدِّينِ وَالْهُدَىٰ وَالتَّقْوَىٰ... وَالشَّيْءُ اسْمٌ لِكُلِّ مَوْجُودٍ، فَهُوَ اسْمٌ مَتَوَعِّلٌ فِي التَّنْكِيرِ صَادِقٌ بِالْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ، وَيُبَيِّنُهُ السِّيَاقُ أَوْ الْقَرَأَنُ. فَالْمُرَادُ هُنَا شَيْءٌ مِنْ أُمُورِ الْكِتَابِ، وَلَمَّا وَقَعَ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ اسْتَفِيدَ نَفْيُ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ أَقْلٌ حَظٌّ مِنَ الدِّينِ وَالتَّقْوَىٰ مَا دَامُوا لَمْ يَبْلُغُوا الْغَايَةَ الَّتِي ذُكِرَتْ، وَهِيَ أَنْ يُقِيمُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَالْقُرْآنَ" (٤).

الشاهد: مجيء خبر (ليس) جاراً ومجروراً بعد اسم (ليس) المتصل.

(١) ابن عادل الحنبلي، الباب في علوم الكتاب، ٤٠٢/٢.

(٢) ينظر: القنوجي، محمد صديق خان، فتح البيان في مقاصد القرآن، تحقيق: عبدالله بن إبراهيم الأنصاري، د.ط، (صيда - بيروت: المكتبة العصرية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م)، ٢٥٥/١.

(٣) الآيات التي وردت فيها، هي: سورة [المائدة: ٦٨]، و[الأنعام: ١٥٩]، و[الأحزاب: ٣٢].

(٤) ابن عاشور، محمد الطاهر التونسي، التحرير والتنوير، د.ط، (تونس: الدار التونسية، ١٩٨٤هـ)،

ثالثاً: أن يكون الجارُّ والمجرورُ خبراً بعد اسم (ليس) المستتر (هو)، حيث ورد في خمسة مواضع من كتاب الله - عزَّ وجلَّ<sup>(١)</sup> - منها:

قوله سبحانه: ﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ﴾ [البقرة: ٢٤٩].  
الشاهد: (فليس منِّي)، اسم (ليس) ضمير مستتر جوازاً، تقديره: (هو) يعود على (مَنْ)، وقوله (مِنِّي) (مِنْ) حرف جرٌّ، و(الياء) ضمير متَّصل في محلِّ جرٍّ، والجارُّ والمجرورُ متعلقان بمحذوف خبر (ليس)<sup>(٢)</sup>.

في هذه الآية يخبر الله تعالى عن طالوت (ملك بني إسرائيل) حين خرج في جنوده ومَنْ أطاعه من ملأ بني إسرائيل أنه قال: (إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ)، يعني: مبتليكم بنهر الشريعة المشهور الواقع بين الأردن وفلسطين، (فمن شَرِبَ منه فليس منِّي) أي: فلا يصحبي اليوم، (ومَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ)، أي: فلا بأس عليه<sup>(٣)</sup>.

وقيل: معنى (فليس منِّي)، أي: ليس من ولايتي<sup>(٤)</sup>، وصحابتي<sup>(٥)</sup>.

(١) الآيات التي وردت فيها، هي: سورة [البقرة: ٢٤٩]، و[آل عمران: ٢٨، و١٦٧]، و[هود: ٤٦]، و[الفتح: ١١].

(٢) ينظر: صافي، محمود عبدالرحيم، الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه، ط٤، (دمشق: دار الرشيد، وبيروت: مؤسسة الإيمان، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م)، ٨/٣.

(٣) ينظر: ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي سلامة، ط٢، (دم، دار طيبة، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م)، ٦٦٨/١.

(٤) ينظر: الماوردي، علي بن محمد البصري البغدادي، النكت والعيون، تحقيق: السيد بن عبدالمقصود، دط، (بيروت- لبنان: دار الكتب العلمية، دت)، ٣١٧/١.

(٥) ينظر: السمعاني، منصور بن محمد بن عبدالجبار، تفسير القرآن، تحقيق: ياسر بن إبراهيم؛ وغنيم بن عباس، ط١، (الرياض - السعودية: دار الوطن، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م)، ٢٥٢/١.

وقال فخر الدين الرازي: "فليس منّي كالزجر، يعني ليس من أهل ديني وطاعتي" (١).

ومنها قوله سبحانه: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاتُ﴾ [آل عمران: ٢٨]. الشاهد: (فليس من الله في شيء).

اسم (ليس) ضمير مستتر جوازاً، تقديره: (هو) يعود على اسم الشرط (مَنْ)، و(من الله) جارٌّ ومجرور متعلقان بمحذوف حال من (شيء)، وكان في الأصل صفة؛ لأنّ نعت النكرة إذا تقدّم عليها صار حالاً (٢)، (في شيء) جارٌّ ومجرور متعلقان بمحذوف خبر (ليس).

الصورة الثانية: أن يأتي الجارُّ والمجرور خبراً مقدّماً على اسم (ليس)، وذلك على أربعة أوجه:

الوجه الأوّل: ورود الجارِّ والمجرور خبراً مقدّماً على اسم (ليس) النكرة، وذلك في ثلاثة وأربعين موضعاً (٣)، منها:

قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨].

(١) فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ٦/٥١٠. اسمه: محمد بن عمر بن الحسن التيمي البكري، أبو

عبدالله، فخر الدين الرازي، الإمام المفسر، توفي سنة ٦٠٦ هـ. ينظر: الزركلي، الأعلام، ٦/٣١٣.

(٢) ينظر: ياقوت، محمود سليمان، إعراب القرآن الكريم، دط، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، دبت)، ٥٧٨/٢.

(٣) المواضع التي وردت فيها، هي: سورة [البقرة: ١٩٨، ٢٨١]، و[آل عمران: ٦٦، ٧٥، ١٢٨]، و[النساء: ١٠١، ١٧٦]، و[المائدة: ٩٣]، و[الأنعام: ٥١، ٧٠]، و[الأعراف: ٦١، ٦٧]، و[التوبة: ٩١]، و[هود: ٤٦، ٤٧، ٧٨]، و[الحجر: ٤٢]، و[النحل: ٩٩]، و[الإسراء: ٣٦، ٦٥]، و[الحج: ٧١]، و[النور: ١٥، ٢٩، ٥٨، ٦٠، ٦١] فيها موضعان، و[العنكبوت: ٨، ٦٨]، و[الأحزاب: ٥]، و[لقمان: ١٥]، و[الزمر: ٣٢، ٦٠]، و[غافر: ٤٢، ٤٣]، و[الزخرف: ٥١]، و[الأحقاف: ٣٢]، و[الفتح: ١٧]، و[النجم: ٥٨]، و[الواقعة: ٢]، و[الحاقة: ٣٥]، و[المعارج: ٢]، و[الغاشية: ٦].

الشاهد قوله: (ليس عليكم جناح)، (عليكم) جارٌّ ومجرورٌ متعلقان بمحذوف خبر مقدم، و(جناح) اسم (ليس) مؤخر.

المعنى: لستم تأثمون أن تبتغوا، أي: في أن تبتغوا<sup>(١)</sup>، فيه ترخيص لمن أراد التجارة وهو حاجٌّ، وأنه لا يأثم إذا ابتغى فضلاً، أي: رزقاً مع تأديته لفرضه<sup>(٢)</sup>.  
وجه الاستشهاد: مجيء خبر ليس (عليكم) مقدّماً على اسمها (جناح).

**الوجه الثاني:** ورود الجارِّ والمجرور خبراً مقدّماً على اسم (ليس) المعرّف ب(ال)، وذلك في موضع واحد، هو قوله تعالى:

﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا النَّارُ﴾ [هود: ١٦].

الشاهد: (ليس لهم في الآخرة إلا النار).

(لهم) جارٌّ ومجرورٌ متعلقان بمحذوف خبر مقدم ل(ليس)، و(في الآخرة) جارٌّ ومجرورٌ متعلقان بحال من النار، و(إلا) أداة حصر، و(النار) اسم ليس مؤخر<sup>(٣)</sup>.  
"إلا النار استثناء مفرغ من (ليس لهم)، أي: ليس لهم شيء مما يُعطاه الناس في الآخرة إلا النار، وهذا يدلُّ على الخلود في النار فيدلُّ على أن هؤلاء كفّار"<sup>(٤)</sup>.

**الوجه الثالث:** ورود الجارِّ والمجرور خبراً مقدّماً على اسم (ليس) المعرّف بالإضافة، وذلك في موضع واحد، هو قوله سبحانه وتعالى:

﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٧٢].

(١) ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٢٧١/١.

(٢) ينظر: الشوكاني، محمد بن علي، فتح القدير، اعتنى به وراجع أصوله: يوسف الغوش، ط٢، (بيروت - لبنان: دار المعرفة، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م)، ص ١٣٠.

(٣) ينظر: درويش، محيي الدين بن أحمد مصطفى، إعراب القرآن وبيانه، ط٤، (حمص - سورية: دار الإرشاد للشؤون الجامعية، ودمشق، وبيروت: دار اليمامة، ودار ابن كثير، ١٤١٥هـ)، ٣٢٦/٤.

(٤) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ٢٥/١٢.

الشَّاهد: (ليس عليك هداهم)، (عليك) جارٌّ ومجرورٌ متعلقان بمحذوف خبر مقدَّم، و(هدى) اسم (ليس) مؤخَّر مضاف، و(هم) ضمير مُتَّصِل في محلِّ جرٍّ بالإضافة. وجه الاستشهاد: مجيء خبر ليس (عليك) مقدَّمًا على اسمها (هدى).

والمراد بالآية: "ليس عليك توفيقهم وتأبيدهم، ولكن الله يؤيِّد ويوفِّق لذلك من يشاء، فعَلَّقه على من يشاء، فدَلَّ على أنه على غير عملٍ سبق منهم"<sup>(١)</sup>.

فائدة: كان الرسول - صلى الله عليه وسلم - يأمر بالألَّا يُتَّصَدَّقُ إِلَّا على المسلمين، حتى نزلت هذه الآية: (ليس عليك هداهم)<sup>(٢)</sup>، وعندئذ جاز التَّصَدِّقُ على غير المسلمين فكان ذلك رحمة من الله للعالمين.

**الوجه الرَّابِع:** ورود الجارِّ والمجرورِ خبرًا مقدَّمًا على اسم (ليس) المؤوَّل في موضع واحد، هو قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: ٣٩]. (للإنسان) جارٌّ ومجرورٌ متعلقان بمحذوف خبر مقدَّم لـ(ليس)، و(إلَّا) أداة حصر، و(ما) مصدرية، و(سعى) فعل ماضٍ، والمصدر المؤوَّل من (ما) المصدرية والفعل (سعى) اسم (ليس) مؤخَّر<sup>(٣)</sup>، ويصحُّ أن تكون (ما) موصولة<sup>(٤)</sup>. "وتعريف الإنسان تعريف الجنس، ووقوعه في سياق النَّفي يفيد العموم، والمعنى: لا يختصُّ به إلَّا ما سعاها، والسعي: العمل والاكتساب، وأصل السَّعي: المشي، فأُطلق على العمل مجازًا مرسلًا، أو كناية"<sup>(٥)</sup>.

(١) العمراني، يحيى بن أبي الخير بن سالم، الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار، تحقيق: سعود الخلف، ط١، (الرياض- السعودية: أضواء السلف، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م)، ٢٨٧/١.

(٢) ينظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ٧٠٤/١.

(٣) ينظر: درويش، إعراب القرآن وبيانه، ٣٦٦/٩.

(٤) ينظر: الشَّهاب الخفاجي، أحمد بن محمد بن عمر، حاشية الشَّهاب على تفسير البيضاوي، المُسمَّاة:

عناية القاضي وكفاية الرَّاظي على تفسير البيضاوي، د.ط، (بيروت: دار صادر، د.ت)، ١١٥/٨.

(٥) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ١٣٢/٢٧.

وخلصه ما توصل إليه الباحث من تتبع مواضع (ليس) التي يكون خبرها جارًا ومجرورًا في القرآن الكريم أنها وردت في ثمان وخمسين آية، وذلك في صورتين:

**الصورة الأولى:** مجيء الجارِّ والمجرور خبرًا بعد اسم (ليس) في اثنتي عشرة آية.

**الصورة الثانية:** تقدّم خبرُ (ليس) الجارِّ والمجرور على اسمها في ست وأربعين آية.



## المطلب الثاني

### زيادة بعض حروف الجرِّ في خبر (ليس)

أولاً: زيادة الباء في خبر (ليس):

تُزاد الباء بكثرة إذا اقترنت بخبر (ليس) النَّافية، قال ابن مالك: "وتُزاد الباء كثيراً في الخبر المنفي بـ(ليس)"<sup>(١)</sup>. وقد وردت في عدَّة مواضع من كتاب الله - عزَّ وجلَّ - وذلك على الصور الآتية:

**الصورة الأولى:** أن تأتي الباء الزائدة في الخبر المنفي بعد اسم (ليس) الظاهر، وذلك في ثمانية مواضع، منها: خمسة مواضع اسم (ليس) فيها هو لفظ الجلالة (الله)<sup>(٢)</sup>، وثلاثة مواضع اسم (ليس) فيها معرَّف بـ(ال)<sup>(٣)</sup>.

من أمثلة هذا الوجه قوله سبحانه: ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَىٰ وَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا﴾ [البقرة: ١٨٩].  
 (البرُّ) اسم (ليس) معرَّف بـ(ال)، ولا يجوز فيه إلا الرَّفْع؛ لدخول الباء في الخبر<sup>(٤)</sup>، (بأن تأتوا) الباء زائدة في خبر (ليس)<sup>(٥)</sup>، والمصدر المؤوَّل (أن تأتوا) في محلِّ جرٍّ بالحرف الزائد (وهو المحلُّ القريب)، وفي محلِّ نصب خبر (ليس)، (وهو المحلُّ البعيد)<sup>(٦)</sup>.

(١) ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ١٢٣٨/٣.

(٢) المواضع هي: سورة [الأنعام: ٥٣]، و[العنكبوت: ١٠]، و[الزُّمَر: ٣٦، ٣٧]، و[التين: ٨].

(٣) المواضع هي: سورة [البقرة: ١٧٧] على قراءة أبي بن كعب وابن مسعود، (سبق الحديث عنها ص ٩٢)، وآية [١٨٩]، و[هود: ٨١].

(٤) ينظر: مكي القيسي، أبو محمد بن أبي طالب حَمُوش، مُشكِّلُ إعراب القرآن، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط ٢، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ)، ١٢٣/١.

(٥) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، ٢٣٩/٢.

(٦) ينظر: صافي، الجدول في إعراب القرآن، ٣٨٦/١.

معنى الآية: نُهُوا أَنْ يَدْخُلُوا الْبُيُوتَ مِنْ فَتْحَاتِ ظُهُورِهَا، وَأَمَرُوا أَنْ يَدْخُلُوا مِنْ أَبْوَابِهَا<sup>(١)</sup>. وفي ذلك أمر بإتيان كلِّ أمرٍ من أمور الدنيا أو الدين من وجهه المشروع الصحيح، واجتناب التسوُّر وإتيان الخطأ.

**الصورة الثانية:** أن تأتي الباء الزائدة في الخبر بعد اسم (ليس) الضمير المتَّصل، حيث ورد في ستة مواضع، منها: ثلاثة مواضع اسم (ليس) فيها هو (تاء الخطاب)<sup>(٢)</sup>، وموضعان اسم (ليس) فيهما (تاء الفاعل)<sup>(٣)</sup>، وموضع واحد اسم (ليس) فيها (واو الجماعة)<sup>(٤)</sup>.

من أمثلة هذا الوجه قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ

بِرَازِقِينَ﴾ [الحجر: ٢٠].

(لَسْتُمْ) فعل ماض ناقص، والضمير المتَّصل (تاء الخطاب) في محلِّ رفع اسم (ليس)، (له) جارٌّ ومجرورٌ متعلقان بما بعدهما، (برازقين) الباء حرف جرٌّ زائد للتأكيد، والجارُّ والمجرور متعلقان بمحذوف خبر (ليس).

ومعنى الآية كما قال ابن جرير الطبري: "(ومن لستم له برازقين) من العبيد، والإماء، والدَّواب، والأنعام، فمعنى ذلك: وجعلنا لكم فيها معاش، والعبيد، والإماء، والدَّواب، والأنعام، وإذا كان ذلك كذلك، حسن أن تُوضع حينئذٍ مكان العبيد، والإماء، والدَّواب (مَنْ)، وذلك أنَّ العرب تفعل ذلك إذا أرادت الخبر عن البهائم معها بنو آدم"<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: الطبري، جامع البيان، ٥٥٧/٣.

(٢) المواضع التي وردت فيها، هي: سورة [البقرة: ٢٦٧]، و[الحجر: ٢٠]، و[الغاشية: ٢٢].

(٣) الموضعان في: سورة [الأنعام: ٦٦]، و[الأعراف: ١٧٢].

(٤) الموضع في سورة [الأنعام: ٨٩].

(٥) ينظر: الطبري، مرجع سابق، ٨٢/١٧.

وقال الزجاج: "وفي التفسير أن (من لستم له برازقين) الدواب والأنعام، وقيل في بعض التفسير الوحوش، والنحويون يذهبون إلى أن (من) لا يكاد أن يكون لغير ما يعقل، وقد قال عز وجل: ﴿فَمِنْهُمْ مَّن يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَّن يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَّن يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾ [النور: ٤٥]، فجاءت (من) لغير الناس إذ وُصف غير

الناس بصفاتهم، كما جاءت الواو لغير الناس في قوله: ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [يس: ٤٠]. والأجود - والله أعلم - أن يكون (من) هاهنا أعني (ومن لستم له برازقين) يُراد بها العبيد، والأنعام، والدواب فيكون المعنى جعلنا لكم فيها معاش، وجعلنا لكم العبيد، والدواب، والأنعام، وكُفِيتُم مؤونة أرزاقها<sup>(١)</sup>؛ لأنه إذا اجتمع من يعقل وهو العبيد، وما لا يعقل وهو الدواب، غلب من يعقل<sup>(٢)</sup>.

وفي الآية "نفي أن يكونوا رازقيه؛ لأن الرزق الإطعام، ومصدر رزقه الرزق - بفتح الراء - وأما الرزق - بكسر الراء - فهو الاسم وهو القوت"<sup>(٣)</sup>.  
**الصورة الثالثة:** أن تأتي الباء الزائدة في الخبر بعد اسم (ليس) المستتر، حيث ورد في ثمانية مواضع<sup>(٤)</sup>، منها قوله تعالى:

﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [آل عمران: ١٨٢].

(ليس) تدلُّ على الاستمرار<sup>(٥)</sup>، وهي فعل ماضٍ، واسمها (هو) مستتر جوازاً، وبظلام الباء حرف جر زائد، وظلام اسم مجرور لفظاً في محل نصب خبر ليس.

(١) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ١٧٧/٣.

(٢) ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ١٣/١٠.

(٣) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ٣٥/١٤.

(٤) المواضع التي وردت فيها، هي: سورة [آل عمران: ١٨٢]، و[النساء: ١٢٣]، و[المائدة: ١١٦]،

و[الأنعام: ١٢٢]، و[الأنفال: ٥١]، و[الحج: ١٠]، و[الأحقاف: ٣٢]، و[المجادلة: ١٠].

(٥) ينظر: السامرائي، فاضل صالح، معاني النحو، ط ١، (عمّان - الأردن: دار الفكر، ١٤٢٠هـ -

وجه الاستشهاد: مجيء الباء زائدة في خبر (ليس) بعد اسمها المستتر.  
قوله: (ذلك) إشارة إلى العذاب بما قدمت أيديكم من قتل الأنبياء، وسائر معاصيكم، وعبر بالأيدي عن الأنفس؛ لأن أكثر الأعمال بها، (وأن الله ليس بظلام للعبيد) نفى الظلم يستلزم العدل المقتضي إثابة المحسن ومعاقبة المسيء<sup>(١)</sup>.

**الصورة الرابعة:** أن تأتي الباء الزائدة في الخبر بعد اسم (ليس) الذي يدل على الإشارة، وقد ورد ذلك في ثلاثة مواضع<sup>(٢)</sup>، منها قوله تعالى:

﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ قَالَ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَىٰ وَرَبِّنَا﴾ [الأنعام: ٣٠].

الشاهد قوله: (أليس هذا بالحق)، الهمزة للاستفهام التوبيخي الإنكاري، و(ليس) فعل ماض، و(هذا) اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع اسم (ليس)، والباء حرف جر زائد، و(الحق) اسم مجرور بالباء لفظاً منصوب محلاً على أنه خبر (ليس)<sup>(٣)</sup>.

قوله: (أليس هذا بالحق) فيه تقرير وتوبيخ، أي: أليس هذا البعث كائنًا موجودًا؟! (قالوا بلى وربنا)<sup>(٤)</sup>.

**الصورة الخامسة:** أن تأتي الباء الزائدة في الخبر بعد اسم (ليس) الموصول، حيث وردت في آية واحدة هي قوله تعالى: ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَدِيرٍ عَلَىٰ أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ بَلَىٰ وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ﴾ [يس: ٨١]. في الآية قراءتان:

(١) ينظر: البيضاوي، ناصر الدين عبدالله بن عمر الشيرازي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق: محمد عبدالرحمن المرعشلي، ط١، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤١٨هـ)، ٥٢/٢.

(٢) المواضع التي وردت فيها، هي: سورة [الأنعام: ٣٠]، و[الأحقاف: ٣٤]، و[القيامة: ٤٠].

(٣) ينظر: درويش، إعراب القرآن وبيانه، ٩٤/٣.

(٤) ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٤١١/٦. (وقفوا) أي: حبسوا (على ربهم) أي: على ما يكون من أمر الله فيهم، وقيل: (على) بمعنى (عند) أي: عند ملائكته وجزائه. ينظر: نفس المصدر، ٩٤/٣.

**القراءة الأولى:** (أوليسَ الذي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ)، (بِقَادِرٍ) دخلت الباء الزائدة على اسم الفاعل، وهذه القراءة قرأ بها عامة القراء<sup>(١)</sup>.

**القراءة الثانية:** (أوليس الذي خلق السموات والأرض يَقْدِرُ)، قرأ بها سلام<sup>(٢)</sup> أبو المنذر<sup>(٣)</sup>، ورويس<sup>(٤)</sup> بالياء المفتوحة بدل الباء، وإسكان القاف، وحذف الألف، وضمّ الرّاء (يَقْدِرُ) على أنه فعل مضارع<sup>(٥)</sup>.

اسم (ليس) في القراءتين هو الاسم الموصول (الذي)، وجملة (خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ) صلة الموصول لا محلّ لها، و(بِقَادِرٍ) في القراءة الأولى جارٌّ ومجرورٌ متعلقان بمحذوف خبر (ليس)، وجملة (يقدر) في القراءة الثانية خبر (ليس).

قوله: (ليس): "الهمزة للإنكار والنفي، والواو للعطف على مقدّر يقتضيه المقام، أي: أليس الذي أنشأها أول مرة، وجعل لهم من الشجر الأخضر ناراً، وخلق السموات والأرض مع كبير جرمهما بقادرٍ على أن يخلق مثلهم في الصغر بالنسبة إليهما"<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: ابن عادل الحنبلي، اللباب في علوم الكتاب، ٢٦٧/١٦.

(٢) سلام بن سليمان أبو المنذر المزني، قارئ الكوفة المعروف بالخراساني، كان فصيحاً نحوياً، قرأ على عاصم بن أبي النجود، وأبي عمرو بن العلاء، وآخرين، وتلمذ عليه عدد كثير، منهم: يعقوب الحضرمي، توفي سنة ١٧١هـ. ينظر: محيسن، معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ، ٢٧٢/١ - ٢٧٣.

(٣) ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، ٤/٤٦٤.

(٤) محمد بن المتوكل البصري، المعروف برويس، من علماء الطبقة السادسة، تلقى القراءة عن علماء عصره، وفي مقدمتهم: يعقوب الحضرمي، ولا زالت قراءة رويس يتلقاها المسلمون بالرضا والقبول حتى الآن، توفي بالبصرة سنة ٢٣٨هـ. ينظر: محيسن، مرجع سابق، ٢٤٨/١ - ٢٤٩.

(٥) ينظر: ابن الوجيه الواسطي، عبدالله بن عبدالمؤمن، الكنز في القراءات العشر، تحقيق: د. خالد المشهداني، ط ١، (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م)، ٢/٦٢١.

(٦) أبو السعود، العمادي محمد بن محمد بن مصطفى، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (تفسير أبي السعود)، د. ط، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د. ت)، ٧/١٨٢.

## ثانياً: زيادة الكاف في خبر (ليس):

تزداد (الكاف) في خبر (ليس)، وتكون مؤكّدة بمنزلة الباء في خبر (ليس) كما ذكر ابن جني<sup>(١)</sup>، ولم ترد هذه الكاف مزيدةً في خبر (ليس) في القرآن الكريم إلا في آية واحدة، هي قوله سبحانه وتعالى:

﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

الكاف في الآية زائدة<sup>(٢)</sup> مؤكّدة<sup>(٣)</sup>.

"وشيء اسم (ليس) وكمثله الخبر"<sup>(٤)</sup>.

الشاهد: (ليس كمثله) الكاف زائدة في خبر (ليس)؛ لتأكيد نفي المثل.

والمعنى: ليس كشيء، وليس مثله شيء؛ لأنه لا مثل له ولا نظير<sup>(٥)</sup>.

وفي الآية دلالة نفي أن يكون شيء من المخلوقات مثلاً لله سبحانه وتعالى<sup>(٦)</sup>.

أي: "ليس يشبهه - تعالى- ولا يماثله شيء من مخلوقاته، لا في ذاته، ولا في أسمائه، ولا في صفاته، ولا في أفعاله؛ لأنّ أسمائه كلها حسنى، وصفاته صفة كمالٍ وعظمة، وأفعاله- تعالى- أوجد بها المخلوقات العظيمة من غير مشارك،

(١) ينظر: ابن جني، سرُّ صناعة الإعراب، ٣٠٠/١.

(٢) ينظر: المبرّد، المقتضب، ٤١٨/٤، وابن السّراج، الأصول في النحو، ٢٩٤/١، والثعالبي، أبو منصور عبدالمكّ بن محمد، فقه اللغة وسرُّ العربية، تحقيق: عبدالرزاق المهدي، ط ١، (د.م، إحياء التراث العربي، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م)، ص ٢٤٤، وأبو البركات الأنباري، أسرار العربية، ص ١٩٦.

(٣) ينظر: المبرّد، مرجع سابق، ٤١٨/٤، والهروي، أبو عبيد أحمد بن محمد، الغريبين في القرآن والحديث، تحقيق: أحمد فريد، ط ١، (السعودية: مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م)، ٦/١٧٢٥.

(٤) ينظر: مكي القيسي، مشكل إعراب القرآن، ٦٤٥/٢.

(٥) ينظر: الطبري، جامع البيان، ٤٧٠/١٦، والزجاجي، حروف المعاني والصفات، ص ٤٠، وأبو البركات الأنباري، مرجع سابق، ص ١٩٦.

(٦) ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، ٤٧/٢٥.

فليس كمثل شيء، لانفرادِهِ وتَوْحُّدِهِ بالكمال مِنْ كُلِّ وَجْهِ"<sup>(١)</sup>.  
وحيث إنَّ الكاف حرف تشبيه فإنَّ إضافتها إلى (مِثْل) الذي يفيد الشبيه تقوية  
للمعنى وذلك للإمعان في نفي الشريك والمثيل.

والذي خلصت إليه دراسة هذا المطلب أنَّ الباء الزائدة المقترنة بخبر (ليس)  
المنفي في القرآن الكريم قد وردت في ست وعشرين آية، وذلك على الصور  
الآتية:

**الصورة الأولى:** ورودها بعد اسم (ليس) الظاهر في ثمان آيات.

**الصورة الثانية:** ورودها بعد اسم (ليس) الضمير المتصل في ستة مواضع.

**الصورة الثالثة:** ورودها بعد اسم (ليس) المستتر في ثمان آيات، والضمير  
المستتر فيها (هو).

**الصورة الرابعة:** ورودها بعد اسم (ليس) الذي يدلُّ على الإشارة في ثلاث آيات.

**الصورة الخامسة:** ورودها بعد اسم (ليس) الموصول (الذي) في آية واحدة.

وأما زيادة الكاف في خبر (ليس) المنفي فلم ترد في القرآن الكريم إلا في آية  
واحدة.

(١) السعدي، عبدالرحمن بن ناصر بن عبدالله، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تحقيق:

عبدالرحمن بن معلا اللويحق، ط ١، (دم، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م)، ص ٧٥٤.

قول المؤلف: (وصفاته صفة كمال). قال محقق الكتاب: "كذا في النسختين ولعلَّ الصواب: (صفات).

قوله تعالى: {وَهُوَ السَّمِيعُ} لجميع الأصوات باختلاف اللغات، {الْبَصِيرُ} يرى دبيب النملة السوداء، في  
الليلة الظلماء، على الصخرة الصماء، ويرى سريان القوت في أعضاء الحيوانات الصغيرة جدًّا، وسريان  
الماء في الأغصان الدقيقة. وهذه الآية ونحوها، دليل على مذهب أهل السنة والجماعة في إثبات الصفات،  
ونفي مماثلة المخلوقات. وفيها ردُّ على المشبهة في قوله: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} وعلى المعطلة في قوله:

{وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ}. ينظر: المرجع السابق، ص ٧٥٤.

## المطلب الثالث

### خبر (ليس) المفرد

ورد خبر (ليس) مفردًا في القرآن الكريم في خمس آيات<sup>(١)</sup>، منها:

قوله سبحانه: ﴿لَيْسُوا سَوَاءً مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ عَاتَاءً

الَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ﴾ [آل عمران: ١١٣].

(ليسوا) واو الجماعة اسم (ليس)، و(سواءً) خبرها، والواو في (ليسوا) تعود على أهل الكتاب المتقدم ذكرهم، والمعنى: أنهم منقسمون إلى مؤمن وكافر فانتهى استواؤهم<sup>(٢)</sup>.

الشاهد: مجيء خبر (ليس) مفردًا، وهو قوله: (سواءً).

ومنها قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَسْتَ مُرْسَلًا﴾ [الرعد: ٤٣].

الشاهد: (لست مرسلًا)، اسم (ليس) الضمير المتصل (التاء)، و(مرسلًا) خبرها. قوله: (ويقول الذين كفروا لست مرسلًا): "قاله رؤساء اليهود، وصيغة الاستقبال؛ لاستحضار صورة كلمتهم الشنعاء تعجيبًا منها، أو للدلالة على تجدد ذلك واستمراره منهم"<sup>(٣)</sup>.

وقيل: هم مشركو العرب، ومعنى: (لست مرسلًا)، "أي: لست بنبي ولا رسول، وإنما أنت مُنْقَوْلٌ"<sup>(٤)</sup>.

وجه الاستشهاد: مجيء خبر (ليس) مفردًا، وهو قوله: (مرسلًا).

(١) الآيات هي: سورة [البقرة: ١٧٧]، و[آل عمران: ١١٣]، و[النساء: ٩٤]، و[هود: ٨]، و[الرعد: ٤٣].

(٢) ينظر: السَّمِين الحَلْبِي، الدُّرُّ المَصُون، ٣/٣٥٤.

(٣) أبو السُّعُود، إرشاد العقل السليم، ٥/٢٩.

(٤) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٩/٣٣٥.



من خلال ما سبق عرضه عن (ليس) في القرآن الكريم توصل الباحث إلى أنها وردت في تسعة وثمانين موضعًا، هي:

اسم السورة	رقم الآية
البقرة	١١٣ فيها موضعان، ١٧٧، ١٨٩، ١٩٨، ٢٤٩، ٢٦٧، ٢٧٢، ٢٨١
آل عمران	٢٨، ٣٦، ٦٦، ٧٥، ١١٣، ١٢٨، ١٦٧، ١٨٢
النساء	١٨، ٩٤، ١٠١، ١٢٣، ١٧٦
المائدة	٦٨، ٩٣، ١١٦
الأنعام	٣٠، ٥١، ٥٣، ٦٦، ٧٠، ٨٩، ١٢٢، ١٥٩
الأعراف	٦١، ٦٧، ١٧٢
الأنفال	٥١
التوبة	٩١
هود	٨، ١٦، ٤٦ فيها موضعان، ٤٧، ٧٨، ٨١
الرعد	٤٣
الحجر	٢٠، ٤٢
النحل	٩٩
الإسراء	٣٦، ٦٥
الحج	١٠، ٧١
النور	١٥، ٢٩، ٥٨، ٦٠، ٦١ فيها موضعان
العنكبوت	٨، ١٠، ٦٨
لقمان	١٥
الأحزاب	٥، ٣٢
يس	٨١
الزمر	٣٢، ٣٦، ٣٧، ٦٠
غافر	٤٢، ٤٣
الشورى	١١

٥١	الرَّخْرُفُ
٣٢ فيها موضعان، ٣٤	الأحقاف
١٧، ١١	الفتح
٥٨، ٣٩	النجم
٢	الواقعة
١٠	المجادلة
٣٥	الحاقة
٢	المعارج
٤٠	القيامة
٢٢، ٦	الغاشية
٨	التين

## الفصل الثَّاني

(ما) النَّافِيَةُ الْعَامِلَةُ عَمَلِ (لَيْسَ)، وَفِيهِ ثَلَاثَةٌ مَبَاحِثُ:

المبحث الأول: (ما) النَّافِيَةُ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ.

المبحث الثاني: خبر (ما) فِي كِتَابِ النُّحَاةِ.

المبحث الثالث: (ما) النَّافِيَةُ الْعَامِلَةُ عَمَلِ (لَيْسَ) فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ.

## المبحث الأول

(ما) النّافية في النّحو العربي، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: معنى (ما) النّافية، وأوجه الشبه والاختلاف بينها وبين (ليس).

المطلب الثاني: (ما) بين الإعمال والإهمال.

المطلب الثالث: شروط إعمال (ما) عمل (ليس).

## المطلب الأوّل

معنى (ما) النافية، وأوجه الشبه والاختلاف بينها وبين (ليس)

معنى (ما) النافية:

(ما) النافية: هي (ما) الحرفية التي لها صدر الكلام، تدخل على الجملة الاسمية فتكون مهملة عند بني تميم، وعاملة كـ(ليس) عند أهل الحجاز. وهي تدلُّ على النفي في اللغتين، قال سيبويه: "وأما (ما) فهي نفي لقوله: هو يفعل إذا كان في حال الفعل، فتقول: ما يفعل، وتكون بمنزلة (ليس) في المعنى، تقول: عبدُ الله منطلقٌ، فتقول: ما عبدُ الله منطلقٌ أو منطلقًا، فتنتفي بهذا اللفظ كما تقول: ليس عبدُ الله منطلقًا"<sup>(١)</sup>.

و(ما) تنفي الحال، وما لم يتوقع عند المبرّد<sup>(٢)</sup>.

وللحال عند أبي علي الفارسي<sup>(٣)</sup> وابن جنّي<sup>(٤)</sup>.

وللحال، ولنفي الماضي المقرّب من الحال عند الزمخشري<sup>(٥)</sup>.

وقال الزركشي: "قال ابن الحاجب: <sup>(٦)</sup> هي لنفي الحال في اللغتين: الحجازية،

(١) سيبويه، الكتاب، ٢٢١/٤.

(٢) ينظر: المبرّد، المقتضب، ١٨٨/٤.

(٣) ينظر: أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، المسائل المشكّلة، تحقيق: د. يحيى مراد، ط ١، بيروت- لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م، ص ٢٤١.

(٤) ينظر: ابن جنّي، الخصائص، ١٦٨/١.

(٥) ينظر: الزمخشري، المفصل، ص ٣١٠.

(٦) عثمان بن عمر، المعروف بابن الحاجب، كردي الأصل، ولد في أسنا من صعيد مصر سنة ٥٧٠ هـ، نشأ في القاهرة، وسكن دمشق، وكان أبوه حاجبًا فعُرف به، من تصانيفه: (الكافية في النحو، والشافية في الصرف، والأمالى النحوية)، مات بالإسكندرية سنة ٦٤٦ هـ. ينظر: الزركلي، الأعلام، ٢١١/٤.

والتيمية، نحو: ما زيدٌ منطلقًا ومنطلقٌ، ولهذا جعلها سيبويه في النَّفي جوابًا لـ(قد) في الإثبات، ولا ريب أن (قد) للتقريب من الحال، فلذلك جعل جوابًا لها في النَّفي. قال: ويجوز أن تُستعمل للنَّفي في الماضي والمستقبل عند قيام القرائن، قال تعالى حكاية عن الكفار:

﴿وَمَا نَحْنُ بِمُنشِرِينَ﴾ [الدخان: ٣٥]، ﴿وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾ [الأنعام: ٢٩]، وفي

الماضي، نحو: ﴿مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾ [المائدة: ١٩] <sup>(١)</sup>.

(ما) في الآيتين: الأولى، والثانية تدلُّ على نفي المستقبل؛ لأنَّ البعث والنشور لم يحصل بعد، وفي الآية الثالثة تدلُّ على نفي الماضي؛ لدلالة الفعل (جاء) على

وحكى أبو حيان أنَّ أبا علي أجاز (ما زيدٌ ضربته)، على أن تكون (ما) حجازية، وبين أنَّ النَّفي في الحال إنما هو إذا لم يكن الخبر مقرونًا بزمانٍ مخصوصٍ فيحمل حينها على الحال <sup>(٢)</sup>.

وقال ابن مالك: "زَعَمَ قومٌ من النحويين أنَّ (ليس)، و(ما) مخصوصان بنفي ما في الحال، والصحيح أنَّهما ينفيان ما في الحال، وما في الماضي، وما في الاستقبال"، ثم ذكر أدلةً على استقبال المنفي بـ(ما)، منها قوله سبحانه:

﴿وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحَّزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ﴾ [البقرة: ٩٦] <sup>(٣)</sup>.

الشاهد: (وما هو بمزحزحه من العذاب أن يُعَمَّرَ)، (ما) نافية تدلُّ على الاستقبال، (هو) ضمير يعود على (أحدهم)، (بمزحزحه) الباء زائدة تدلُّ على استغراق النَّفي

(١) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ٢٨٨/٤.

(٢) ينظر: أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل، ٣٠٥/٤.

(٣) ينظر: ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، ٣٨٠/١-٣٨١.

والزحزحة تدلُّ على المعاناة في الإبعاد والإخراج من المكان الذي حلَّ فيه، والمعنى: وما هو بمُبعدهِ تَعْمِيرُهُ عن العذاب، وأكَّد سبحانه النَّفْيَ بإعادة الضمير، وبالباء، وبكلمة مزحزح<sup>(١)</sup>.

وللضمير (هو) في هذه الآية خمسة أقوال ذكرها أبو حيَّان، ملخصها:  
الأوَّل: أنَّ الضمير عائِدٌ على (أحدهم).

الثاني: يعود على المصدر المفهوم من قوله: (لو يُعَمَّر).

الثالث: يعود على ما بعده من قوله: (أَنْ يُعَمَّر).

الرَّابع: قيل: (هو) ضمير الشأن.

الخامس: قيل: عماد.

وأظهر هذه الأقوال عنده هو عودة الضمير على (أحدهم)، وفيه وجهان:  
الوجه الأوَّل: أنَّ يكون (هو) اسم (ما) الحجازية، و(بمزحزحه) في موضع نصب خبر (ما)، وعلى ذلك ينبغي أن يُحمل ما ورد في القرآن من ذلك، و(أَنْ يُعَمَّر) فاعل بمزحزحه، أي: (وَمَا أَحَدُهُمْ مُزَحَّزِحُهُ مِنَ الْعَذَابِ تَعْمِيرُهُ).

الوجه الثاني: أنَّ تكون (ما) تميمية، ويكون (هو) مبتدأ، و(بمزحزحه) الخبر<sup>(٢)</sup>.

فأمَّا اختيار أبي حيَّان عودة الضمير على (أحدهم)، فهو الذي تطمئن إليه النفس، ويدلُّ عليه سياق الآية.

وأمَّا الوجه المختار عنده فهو الأوَّل، وهو ما يراه الباحث؛ لأنَّ القرآن نزل بلغة الحجاز، ولظهور النَّصْب في القرآن الكريم، كما في قوله تعالى:

﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ۖ إِنَّ أُمَّهَاتُهُمْ ﴾ [المجادلة: ٢].

(١) ينظر: أبو زهرة، محمد بن أحمد، زهرة التفاسير، دبط، (دم، دار الفكر العربي، دبت)، ٣٢٥/١.

(٢) ينظر: أبو حيَّان، البحر المحيط، ٥٠٥/١-٥٠٦.

ومن أدلة استقبال النَّفي بـ(ما) قول الشاعر<sup>(١)</sup>:

وَمَا الدُّنْيَا بِبَاقِيَةٍ لِحَيٍّ وَلَا حَيٌّ عَلَى الدُّنْيَا بِبَاقٍ

الشاهد قوله: (وَمَا الدُّنْيَا بِبَاقِيَةٍ لِحَيٍّ)، (ما) حرف نفي يدلُّ على الاستقبال.

(ما) تصلح أن تكون عاملة، و(الدُّنيا) اسمها، و(بباقية) الباء حرف جرٌّ زائد،

و(بباقية) اسم مجرور، والجارُّ والمجرورُ في محلِّ نصب خبر (ما) الحجازية.

وتصلح أن تكون (ما) تميمية مهملة، و(الدُّنيا) مبتدأ، و(بباقية) جارٌّ ومجرورٌ

في محلِّ رفع خبر المبتدأ.

**أوجه الشبه والاختلاف بين (ما) النافية و(ليس):**

**(ما) النَّافِيَةُ مَشْبَهَةٌ بـ(ليس) فِي وَجْهِهِ:**

أولاً: أَنَّهُمَا تَنْفِيَانِ الْحَالِ وَالْمَاضِيِ وَالْمُسْتَقْبَلِ<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: أَنَّهُمَا تَدْخُلَانِ عَلَى الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَةِ الْمَكُونَةِ مِنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ:

"مَنْ شَبَّهَ (ما) بـ(ليس) فنصب بها، فلدخولها على المبتدأ والخبر كما أن (ليس)

كذلك، ولأنها نفي الحال كـ(ليس)"<sup>(٣)</sup>.

(١) البيت من الوافر، لخالد بن الطِّفَّانِ الدَّارِمِي، والبيت له روايتان: الأولى: روي بالواو (وما الدنيا)،

والثانية: روي بالفاء (فما الدنيا)، ينظر: المستعصي، محمد بن أيدير، الدر الفريد وبيت القصيد، تحقيق:

د. كامل الجبوري، ط ١، (بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م)، ٩٠/٨.

وروي بلا نسبة عند ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، ٣٨٢/١، وناظر الجيش، تمهيد القواعد، ١٢٣٧/٣.

المعنى: الدنيا لن تبقى لأحد و كل شيء مصيره الموت. و نسبه الزمخشري لنهشل بن حري، وروايته

فيه: وما الدنيا بباقية لحي ولا حي على الحدّثان باقي، ينظر: الزمخشري، محمود، ربيع الأبرار

ونصوص الأخيار، ط ١، (بيروت: مؤسسة الأعلمي، ١٤١٢هـ)، ٣٨/١.

(٢) ينظر: أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل، ٣٠٥/٤.

(٣) أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبدالغفار، المسائل البصريّات، تحقيق: د. محمد الشاطر،

ط ١، (دم، مطبعة المدني، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م)، ٦٤٦/١.



ثالثاً: دخول الباء الزائدة بكثرة في خبريهما<sup>(١)</sup>.

رابعاً: انتقاض النفي بدخول (إلا) قبل خبريهما<sup>(٢)</sup>.

خامساً: عدم التصرف فيهما.

### وتفترقان في وجوه:

الأول: أن (ليس) تعمل مع انتقاض نفيها بـ(إلا)؛ لأنها أصل، وأمّا (ما) فإنّها لا تعمل إذا انتقض نفيها بـ(إلا)؛ لزوال شبهها بـ(ليس)<sup>(٣)</sup>.

الثاني: (ما) لا تحمل الضمير، كما تحمله (ليس)، فلا يقال: (زيدٌ ما قائماً)، كما يقال: (زيدٌ ليس قائماً)<sup>(٤)</sup>.

في المثال الثاني ضمير مستتر، تقديره: (هو) يعود على (زيد)، بخلاف المثال الأول فإنه لا يصلح لذلك.

الثالث: (ما) حرف بلا خلاف، وأمّا (ليس) ففيها خلاف من حيث الفعلية والحرفية.

الرابع: (ما) تعمل عمل (ليس) بشروط، وأمّا (ليس) فإنّها تعمل مطلقاً بلا شروط.

(١) ينظر: العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين، ص ٣٢٤.

(٢) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٢٦٨/١.

(٣) ينظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ١٧٥/١.

(٤) ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، ٣٦/٤.

## المطلب الثاني

### (ما) بين الأعمال والإهمال

(ما) النَّافِيَةُ الدَّاخِلَةُ عَلَى الْجُمْلَةِ الاسْمِيَةِ إِمَّا أَنْ تَكُونَ عَامِلَةً عَمَلٍ (لَيْسَ)، فَتَرْفَعُ الْمَبْتَدَأَ وَيُسَمَّى اسْمَهَا، وَتَنْصَبُ الْخَبَرَ وَيُسَمَّى خَبَرَهَا، أَوْ تَكُونَ مَهْمَلَةً غَيْرَ عَامِلَةٍ، وَيَكُونُ الْأَسْمَانُ بَعْدَهَا مَرْفُوعَيْنِ عَلَى أَنْهُمَا مَبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ.

وقد أشار النُّحَاةُ إِلَى إِعْمَالِ (مَا) وَإِهْمَالِهَا فِي لُغَاتِ الْعَرَبِ مُسْتَشْهِدِينَ بِمَا وَرَدَ عَنْهُمْ، قَالَ سَبْيَوِيهِ: "وَأَمَّا بَنُو تَمِيمٍ فَيُجْرُونَهَا مَجْرَى (أَمَّا، وَهَلْ)، أَي: لَا يُعْمَلُونَهَا فِي شَيْءٍ وَهُوَ الْقِيَاسُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِفَعْلٍ، وَلَيْسَ (مَا) كـ(لَيْسَ)، وَلَا يَكُونُ فِيهَا إِضْمَارٌ، وَأَمَّا أَهْلُ الْحِجَازِ فَيُشَبِّهُونَهَا بِ(لَيْسَ) إِذْ كَانَ مَعْنَاهَا كَمَعْنَاهَا"<sup>(١)</sup>.

وذكر أبو حيان أنَّ (ما) النَّافِيَةُ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْجُمْلَةِ الاسْمِيَةِ، فَفِيهَا لُغَتَانِ: الْأُولَى: لُغَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَحَكَى أَنَّ الْكَسَائِيَّ أَشَارَ إِلَى أَنَّ تَهَامَةَ يُعْمَلُونَ (مَا) النَّافِيَةَ، أَي: يَرْفَعُونَ الْأَسْمَ، وَيَنْصَبُونَ الْخَبَرَ.

الثَّانِيَةُ: لُغَةُ بَنِي تَمِيمٍ، وَحَكَى أَنَّ سَبْيَوِيهِ، وَالْفَرَّاءَ، وَالْكَسَائِيَّ يَنْسَبُونَ هَذِهِ اللَّغَةَ إِلَى نَجْدٍ، وَهَمْ يُهْمَلُونَ (مَا)، وَيَرْفَعُونَ الْأَسْمِينَ بَعْدَهَا عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ<sup>(٢)</sup>.

وقال الجَوْهَرِيُّ<sup>(٣)</sup>: "فَإِنْ جَعَلْتَهَا حَرْفَ نَفْيٍ لَمْ تَعْمَلْهَا فِي لُغَةِ أَهْلِ نَجْدٍ؛ لِأَنَّهَا دَوَّارَةٌ، وَهُوَ الْقِيَاسُ، وَأَعْمَلْتَهَا عَلَى لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ تَشْبِيهًا بِ(لَيْسَ)، تَقُولُ: مَا زَيْدٌ

(١) سَبْيَوِيهِ، الْكِتَابُ، ٥٧/١.

(٢) يَنْظُرُ: أَبُو حَيَّانَ، ارْتِشَافُ الضَّرْبِ، ١١٩٧/٣.

(٣) إِسْمَاعِيلُ بْنُ حَمَادِ الْجَوْهَرِيِّ، أَبُو نَصْرِ الْفَارَابِيِّ، كَانَ إِمَامًا فِي اللَّغَةِ وَالْأَدَبِ، أَشْهَرُ كَتَبِهِ: (الصَّحَاحُ)، وَلَهُ كِتَابٌ فِي الْعُرُوضِ، وَمَقْدَمَةٌ فِي النَّحْوِ، أَصْلُهُ مِنْ فَرَابٍ مِنْ بِلَادِ التُّرْكِ، وَدَخَلَ الْعِرَاقَ صَغِيرًا، وَسَافَرَ إِلَى الْحِجَازِ، وَبِلَادِ رِبْعَةَ وَمَضَرَ، ثُمَّ عَادَ إِلَى خِرَاسَانَ وَنَزَلَ الدَّامَغَانَ، ثُمَّ أَقَامَ فِي نَيْسَابُورَ، مَاتَ سَنَةَ ٣٩٣ هـ. يَنْظُرُ: السِّيَوطِيُّ، بَغِيَّةُ الْوَعَاةِ، ٤٤٦/١-٤٤٧، وَالزَّرْكَلِيُّ الْأَعْلَامُ، ٣١٣/١.

خارجاً"<sup>(١)</sup>.

و(ما) التميمية أقوى قياساً من (ما) الحجازية، قال ابن جني: "وكأن بني تميم لما رأوها حرفاً داخلاً بمعناه على الجملة المستقلة بنفسها، ومباشرة لكل واحد من جزأيه، كقولك: (ما زيد أخوك)، و(ما قام زيد)، أجروها مجرى (هل)، ألا تراها داخلة على الجملة لمعنى النفي دخول (هل) عليها للاستفهام، ولذلك كانت عند سيبويه لغة التميميين أقوى قياساً من لغة الحجازيين"<sup>(٢)</sup>.

وذكر ابن جني في موضع آخر كلاماً موافقاً لسيبويه في كون التميمية أقوى قياساً؛ لدخولها على الكلام مباشرة ك(هل)، ولكن عند الاستعمال فالوجه أن تحمله على ما كثر استعماله، واللغة الحجازية هي الأكثر استعمالاً، وبها نزل القرآن إلا إذا التبس عليك فيها لبس من تقديم خبر أو نقض نفي لجأت إذ ذاك إلى التميمية<sup>(٣)</sup>.

فالقياص ألا تعمل (ما) النافية؛ لأنها غير مختصة ك(هل)، ولهذا لم يعملها بنو تميم، وإنما عملها أهل الحجاز<sup>(٤)</sup>، وعلة إعمالهم ل(ما) النافية عمل (ليس) هي المشابهة، والمثبت لإعمالهم هو الاستقراء، إذ لا قياس مع النص<sup>(٥)</sup>.

وما يُمَيِّزُ (ما) الحجازية عن (ما) التميمية أن الخبر في الحجازية منصوب، بينما هو في التميمية مرفوع، والقرآن جاء على لغة أهل الحجاز<sup>(٦)</sup>.

(١) الجوهرى، الصحاح، مادة: "ما"، ٢٥٥٥/٦.

(٢) ابن جني، الخصائص، ١٦٨/١.

(٣) ينظر: المرجع السابق، ١٢٦/١.

(٤) ينظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ١٧٥/١.

(٥) ينظر: الصبان، حاشية الصبان، ٣٦٣/١.

(٦) ينظر: الصالح، د. صبحي إبراهيم، دراسات في فقه اللغة، ط ١، (د.م، دار العلم للملايين، ١٣٧٩ هـ -

١٩٦٠ م)، ص ٧٤.

ولا يجوز أن يلي (ما) الحجازية منصوب بغيرها؛ لشبهها بـ(ليس)، وبالنسبة لـ(ما) التميمية فجائز أن تقول: (ما زيدًا أنا ضاربٌ؛ لأنهم لا يُعملونها فتصير بمنزلة قولك في المبتدأ: (زيدًا أنا ضاربٌ)<sup>(١)</sup>.

واختلف النُّحاة في عمل (ما) الحجازية، وذلك على النحو الآتي:  
البصريون يُعملونها في الجزأين، والكوفيون يُعملونها في المبتدأ فقط، وينصبون الخبر على إسقاط الخافض<sup>(٢)</sup>.

قال الشَّاطِبي<sup>(٣)</sup>: "والأصحُّ ما ذَهَبَ إليه النَّاطِمُ والبصريون؛ لأنَّ الشبه الحاصل بين (ما وليس) إذا كان مَتَمِّكًا فلا مانع من إعطائه حَقَّهُ من الإعمال، كما أنَّ كان وأخواتها لَمَّا أشبهت الفعل المتعدِّي أُعطيَت عمله كله بحقِّ ذلك الشَّبَه، وكذلك اسم الفاعل لم يُنْتَقَصْ مِنْ عَمَلِ فعله الذي أشبهه شيئًا، بل عَمَلُهُ تامًّا، إعمالًا للشبه الحاصل بينهما"<sup>(٤)</sup>.

أي: أنَّ الصحيح ما ذهب إليه النَّاطِمُ (ابن مالك) والبصريون من كون (ما) تعمل في الجزأين، فترفع المبتدأ ويسمَّى اسمها، وتنصب الخبر ويسمَّى خبرها.  
"وإعمال (ما) عمل (ليس) هي اللغة القُدَمَى الحجازية، وبها ورد القرآن"<sup>(٥)</sup>،

حتى زَعَمَ بعضُ النحويين أنَّهم لم يجدوا شاهدًا على نصب الخبر في أشعار

(١) أبو سعيد السِّيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٣٥٢/١ - ٣٥٣.

(٢) ابن طولون، شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، ٢٢١/١.

(٣) إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي، المعروف بالشَّاطِبي، أصولي حافظ، من أهل غرناطة، له مصنفات، منها: (أصول النحو، وشرح الألفية)، توفي سنة ٧٩٠. ينظر: الزركلي، الأعلام، ٧٥/١.

(٤) الشَّاطِبي، المقاصد الشَّافِية، ٢١٨/٢.

(٥) الزمخشري، الكشَّاف، ٤٦٦/٢. قال سيبويه: "الحجازية: هي اللغة الأولى القدمى". ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢٧٨/٣.

الحجازيين غير قول الشاعر<sup>(١)</sup>:

وَأَنَا النَّذِيرُ بِحَرَّةٍ مُسَوَّدَةٍ      تَصِلُ الْجِيُوشُ إِلَيْكُمْ أَقْوَادَهَا  
أَبْنَاؤُهَا مُتَكَنِّفُونَ أَبَاهُمْ      حَنَفُوا الصُّدُورِ وَمَا هُمْ أَوْلَادَهَا

الشاهد: (ما هم أولادها)، حيث رفعت (ما) النافية الاسم الذي هو الضمير المنفصل (هم)، ونصبت الخبر (أولادها) على لغة أهل الحجاز.

ودخول همزة الاستفهام على (ما) الحجازية لا تبطل عملها، قال السيوطي: "وإذا دخلت همزة الاستفهام على (ما) الحجازية لم تُغَيَّرْها عن العمل، نحو: أما زيدٌ قائماً، كما تقول: ألسنت قائماً"<sup>(٢)</sup>.

من خلال ما سبق تبين أن (ما) النافية في لغة أهل الحجاز وتهامة تعمل في الجملة الاسمية، فترفع المبتدأ ويُسمَّى اسمها، وتنصب الخبر ويُسمَّى خبرها، ولا تعمل شيئاً في لغة بني تميم وأهل نجد، والاسم بعدها يكون مرفوعاً على الابتداء، وما بعده خبره.

(١) البيت من الكامل، بلا نسبة، ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، ٢٧١/٦، والسمين الحلبي، الدُّرُّ المصون، ١٢٣/١، وابن عادل الحنبلي، اللباب في علوم الكتاب، ٣٣٢/١، والألوسي، شهاب الدين محمود بن عبدالله، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عبدالباري عطية، ١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ)، ٤٢٢/٦، وروي: وأنا النذير إليكم مسودة يصل الأعم...، ينظر: أبو الحسن البصري، صدر الدين علي بن أبي الفرج، الحماسة البصرية، تحقيق: د. عادل سليمان إسماعيل، ١، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م)، ٢٧٢/١.

اللغة: النذير: صار مثلاً لكل شيء يخاف مفاجئته؛ لأنَّ الرَّجُلَ إذا رأى الغارة قد فجنتهم وأراد إنذار قومه تجرّد من ثيابه، وأشار بها؛ ليعلم أن قد فجنتهم الغارة، حتى صار من أمثال العرب في الإنذار: (أنا النذير العريان). والحرة: الأرض ذات الحجارة السود. والحنق: شدة الاغتيال. ينظر: أبو منصور الأزهري، تهذيب اللغة، مادة: "ذرن"، ٣٠٤/١٤، ومادة: "حر"، ٢٧٦/٣، ومادة: "حقن"، ٤٣/٤.

المعنى: إني أنذركم بكتيبة جماعاتها كثيرة، ملتقون حول قائدكم، صدورهم فيها غيظ.

(٢) السيوطي، همع الهوامع، ٣٩٣/١.

## المطلب الثالث

### شروط إعمال (ما) عمل (ليس)

تعمل (ما) النافية عمل (ليس) بالشروط الآتية:

**الشَّرْطُ الأوَّلُ:** ألا يقترن اسمها بـ(إن) الزائدة، فإن اقترن بها بطل عملها<sup>(١)</sup> وجوبًا عند البصريين<sup>(٢)</sup>.

قال سيبويه: "وأما (إن) مع (ما) في لغة أهل الحجاز فهي بمنزلة (ما) في قولك: (إنما) الثقيلة، تجعلها من حروف الابتداء، وتمنعها أن تكون من حروف (ليس) وبمنزلتها"<sup>(٣)</sup>.

وقال المبرِّد: "وتكون (إن) زائدة في قولك: (ما إن زيد منطلقاً)، فيمتنع ما بها من النَّصْب الذي كان في قولك: (ما زيد منطلقاً)"<sup>(٤)</sup>.

وذكر أبو علي الفارسي أنها زائدة كافة في النَّفي كـ(ما) في (إنما)<sup>(٥)</sup>.

أي: أن مجيء (إن) بعد (ما) الحجازية يكفُّها عن العمل كما كَفَّتْ (ما) (إن) عن العمل، كقوله سبحانه: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠].

اقترنت (ما) بـ(إن) في قوله: (إنما) فكفَّتها عن العمل، و(المؤمنون) مبتدأ، و(إخوة) خبره، فكذاك دخول (إن) على (ما) يكفُّها عن العمل، ويكون ما بعدها مبتدأً وخبرًا.

(١) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ٢٤٦/١، وأبو حيَّان، ارتشاف الضرب، ١٢٠٠/٣، والجوهرى، شرح شذور الذهب، ٣٧٩/١.

(٢) ينظر: خالد الأزهرى، شرح التصريح، ٢٦١/١.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٢٢١/٤.

(٤) المبرِّد، المقتضب، ٥١/١.

(٥) ينظر: أبو علي الفارسي، المسائل البصريات، ٦٥١/١.

ونقل ابن عصفور عن الكسائي والفرّاء القول بعدم جواز النَّصْب، ولا الجرّ بالباء إذا جيء بـ(إن) بعد (ما)<sup>(١)</sup>.

ونقل المرادي أنّ ابن مالك ذكّر بأنّ زيادة (إن) بعد (ما) يبطل عملها بلا خلاف، وليس كما ذكر؛ لأنّه حكى أنّ الكوفيين أجازوا النَّصْب<sup>(٢)</sup>.  
أي: أنّ ابن مالك يرى اتفاق النُّحاة على بطلان عمل (ما) الحجازية إذا زيدت بعدها (إن)، والأمر خلاف ما ذكر، بل وقع فيها خلافاً من حيث الأعمال والإهمال ولكلّ أدلته.

واستشهدوا على عدم الأعمال بقول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

وَمَا إِنْ طَبْنَا جُبْنَ وَلَكِنْ مَنَائِنَا وَدَوْلَةَ آخِرِينَ  
(ما) نافية مهملة، (إن) زائدة كَفَّتْ (ما) عن العمل، (طَبْنَا) (طب) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، و(نا) ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة، و(جبنا) خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

(١) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ١٢٠٠/٣.

(٢) ينظر: المرادي، الجنى الداني، ص ٣٢٧.

(٣) البيت من الوافر، لفرّوة بن مسيك المرادي، ينظر: سيبويه، الكتاب، ١٥٣/٣، وابن السّراج، الأصول في النحو، ٢٣٦/١، والمرادي، مرجع سابق، ص ٣٢٧.

وروي البيت: (فما إن) لفرّوة عند يوسف السّيرافي، شرح أبيات سيبويه، ١١٣/٢ - ١١٤، وابن منظور،

لسان العرب، مادة: "طبيب"، ٥٥٤/١، وبلا نسبة عند المبرّد، المقتضب، ٥١/١

المعنى: ليست العادة أنّ يغلبنا الناس، بل العادة أنّ نغلبهم، ولكن هذه الواقعة هُزمتنا فيها؛ لأنّ مناينا حضرت وقُدرت الدولة لغيرنا، فلم يمكننا دفعهم، و(منايانا) مرفوع بإضمار فعل معناه: ولكن قدرت منايانا ودولة قوم آخرين. ينظر: يوسف السّيرافي، مرجع سابق، ١١٤/٢.

ويجوز أن يكون معنى (ما طبنا): ما دهرنا وشأننا، أو أن يكون معناه: شهوتنا. ينظر: ابن سيده، المحكم، ١٣٥/٩. والطب في البيت بمعنى العلة والسبب، ينظر: الشنقيطي، الدرر اللوامع، ٢٤١/١.

الشاهد: (مَا إِنْ طُبْنَا جُبْنَا) إلغاء عمل (ما)؛ لوقوع (إِنْ) الزائدة بعدها.

و استشهدوا أيضًا بقول الشاعر<sup>(١)</sup>:

بِنِي غَدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ      وَلَا صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْخَزْفُ  
رُوي (ذهبٌ) بالرفع، ورُوي (ذهبًا) بالنصب.

فأما الرفع فهي رواية الجمهور على أَنَّ (ما) مهملة؛ لوقوع (إِنْ) الزائدة بعدها<sup>(٢)</sup>.

الشاهد: (مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ).

(ما) نافية مهملة، و(إِنْ) نافية زيدة للتأكيد، وكَفَّتْ (ما) عن العمل، و(أنتم) ضمير منفصل مبني، وحرّك بالضم في محلّ رفع مبتدأ، و(ذهبٌ) خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة، و(ولا صريف) معطوف على (ذهب)<sup>(٣)</sup>.

وجه الاستشهاد: إلغاء عمل (ما) النافية؛ لوقوع (إِنْ) الزائدة الكافة بعدها.

(١) البيت من البسيط، مجهول القائل، ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣٧٠/١، والجوّجري، شرح شذور الذهب، ٣٧٩/١، وخالد الأزهرى، شرح التصريح، ٢٦١/١، والسيوطي، همع الهوامع، ٣٩١/١، والأشموني، منهج السالك، ١٢١/١، والزبيدي، تاج العروس، مادة: "خزف"، ١٩٨/٢٣.

اللغة: الصريف: الفضة. ينظر: أبو منصور لأزهري، تهذيب اللغة، مادة: "صرف"، ١١٤/١٢. والخزف: كل ما عمل من طين وشوي بالنار حتى يكون فخارًا. ينظر: الزبيدي، مرجع سابق، مادة: "خزف"، ١٩٨/٢٣.

بني غدانة: حي من بني يربوع، و(بني) منادى مضاف، و(بني) منادى مضاف، و(يا بني غدانة). ينظر: العيني، المقاصد النحوية، ٦٣٥/٢.

(٢) ينظر: الدرّة، محمد علي طه، فتح القريب المّجيب إعراب شواهد مغني اللبيب، راجعه: محيي الدين الدرويش، ط٢، (د.م، مطبعة الأندلس، دبت)، ٤٥/١.

(٣) ينظر: العيني، مرجع سابق، ٦٣٦/٢.



وأما رواية النَّصْب فقد استشهد بها مَنْ أجاز النَّصْب، وهي رواية يعقوب بن السَّكِّيت<sup>(١)</sup> للبيت: (ما إنْ أنتمُ ذهبًا ولا صريفًا) بالنَّصْب على أَنْ (إنْ) نافية مؤكدة لـ(ما)، وليست بزائدة<sup>(٢)</sup>.

فعلى تخريج الكوفيين تكون (إنْ) بعد (ما) نافية مؤكدة وليست زائدة، و(ما) نافية عاملة عمل (ليس)، و(أنتم) ضمير منفصل مبني على السكون في محلِّ رفع اسم (ما)، و(ذهبًا) خبر (ما) منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

والذي يراه الباحث أنَّ مجيء (إنْ) الزَّائدة بعد (ما) النَّافية يكفُّها عن العمل؛ لمشابتها (ليس) في العمل، فكما أنَّ (ليس) لا يقترن اسمها بـ(إنْ) فكذلك (ما)، ولا يصحُّ أنْ يُقال بأنَّ (إنْ) نافية؛ لأنَّ نفي النَّفي إيجاب، وعلى هذا فالذي يترجَّح أنَّ (ما) مهمله لا عمل لها، و(إنْ) زائدة كافَّة.

(١) يعقوب بن إسحاق بن السكيت، راوية ثقة، عالم بنحو الكوفيين، وعلم القرآن، واللغة، والشعر، أخذ عن البصريين والكوفيين كالفراء، وأبي عمرو الشيباني، والأثرم، وابن الأعرابي، وله تصانيف كثيرة في النحو، ومعاني الشعر، وتفسير دواوين العرب، وكان مؤدبًا لأولاد المتوكل، توفي سنة ٢٤٤هـ. ينظر: الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ٢٠٢-٢٠٤، والسيوطي، بغية الوعاة، ٣٤٩/٢.

(٢) ينظر: الجوّجري، شرح شذور الذهب، ٣٧٩/١، والسيوطي، همع الهوامع، ٣٩١/١.

الشرط الثاني: ألا ينتقض نفي خبر (ما) بـ(إلا)<sup>(١)</sup>، فإن انتقض بطل عملها،  
ووجب الرفع<sup>(٢)</sup> مطلقاً عند جمهور البصريين<sup>(٣)</sup>.

قال المبرّد: "وأما نقض الخبر فقولك: (ما زيدٌ إلا منطلقٌ)؛ لأنك نفيت عنه كلّ  
شيء إلا الانطلاق فلم تصلح (ما) أن تكون عاملةً في نقض النفي"<sup>(٤)</sup>.  
وذكر ابن جنّي أنّ الخبر المنفي إذا انتقض بـ(إلا) لم يجز فيه إلا الرفع في اللغتين  
جميعاً<sup>(٥)</sup>.

ونُسب إلى النحاس عدم الخلاف في رفع (ما زيدٌ إلا أخوك)<sup>(٦)</sup>.  
ونُقِل عن الكسائي والفرّاء وهما كوفيان أنه إذا دخلت (إلا) على الخبر، لم  
يجز نصبه، ولا جرّه بالباء<sup>(٧)</sup>.  
ونُسب إلى الفرّاء أيضاً إجازة النصب إذا كان الخبر وصفاً، نحو: (ما أنت إلا  
راكباً)<sup>(٨)</sup>.

"فإن قيل: فلم بطل عملها في لغة أهل الحجاز إذا فصلت بين اسمها وخبرها  
بـ(إلا)؟ قيل: لأنّ (ما) إنّما عملت؛ لأنها أشبهت (ليس) من جهة المعنى وهو النفي،  
و(إلا) تبطل معنى النفي فتزول المشابهة، وإذا زالت المشابهة وجب ألا تعمل"<sup>(٩)</sup>.

(١) ينظر: ابن الحاجب، عثمان بن عمر، شرح المقدّمة الكافية في الإعراب، تحقيق: د. جمال عبدالعاطي،  
ط١، (السعودية- مكة المكرمة- الرياض: مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م)، ٥٨٣/٢.

(٢) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ٢٤٨/١، وخالد الأزهرى، شرح التصريح، ٢٦٢/١.

(٣) ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون، ٤٨٨/١.

(٤) المبرّد، المقتضب، ١٩٠/٤.

(٥) ينظر: ابن جنّي، اللع في العربية، ص ٤٠.

(٦) ينظر: السمين الحلبي، مرجع سابق، ٤٨٩/١.

(٧) أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ١٢٠٠/٣.

(٨) ينظر: المرجع السابق، ١١٩٩/٣، وخالد الأزهرى، مرجع سابق، ٢٦٣/١.

(٩) أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، ص ١٢٠.

وقال أبو حيان: "وإن كان الثاني مُنْزَلًا مُنْزِلَةً الأَوَّل، نحو: ما زيدٌ إلا زهيرٌ، فلا يجوز فيه عند الجمهور إلا الرَّفْع، وأجاز الكوفيون فيه النَّصْب، فإن قلت: ما زيدٌ إلا لحبثه، وما زيدٌ إلا عيناه، فالرَّفْع عند البصريين، وأجاز الكوفيون في هذا النَّصْب"<sup>(١)</sup>.

واستشهد النُّحاة على انتقاض نفي (ما) بـ(إلا) بشواهد، منها:

قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ [آل عمران: ١٤٤].  
ذكر النَّحَّاس بطلان عمل (ما) النَّافِيَةِ في هذه الآية؛ لانتقاض نفيها بـ(إلا)،  
و(محمدٌ) مبتدأ، و(رسولٌ) خبره<sup>(٢)</sup>.

وُنُقِلَ أَنَّ يونس<sup>(٣)</sup>، والشلوبين أجازا إعمالها بالنَّصْب مطلقاً<sup>(٤)</sup>.

وذهب إلى الجواز أيضاً ابن مالك<sup>(٥)</sup> مستشهداً بقول الشاعر<sup>(٦)</sup>:

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَدَّبًا  
وجه الاستشهاد: نصب قوله: (مَنْجُونًا)، و(مُعَدَّبًا) على أنَّهما خبران لـ(ما)،

(١) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ١١٩٩/٣.

(٢) ينظر: النَّحَّاس، إعراب القرآن، ٤٠٩/١.

(٣) يونس بن حبيب الضبي، أعجمي الأصل، مولده سنة ٩٠هـ أو ٩٤هـ، من أصحاب أبي عمرو بن العلاء، له قياس في النحو، أخذ عنه سيبويه، والكسائي، والفراء، وغيرهم، إمام نحاة البصرة في عصره، مات سنة ١٨٢هـ، وقيل: ١٨٣هـ. ينظر: أبو سعيد السِّيرافي، أخبار النحويين البصريين، ص ٢٨، والسيوطي، بغية الوعاة، ٣٦٥/٢، والزركلي، الأعلام، ٢٦١/٨.

(٤) ينظر: ابن عادل الحنبلي، اللباب في علوم الكتاب، ٢٥٧/٢، والسيوطي، همع الهوامع، ٣٩٠/١، والصَّبَّان، حاشية الصبان، ٣٦٦/١.

(٥) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣٧٤/١.

(٦) البيت من الطويل، مجهول القائل، ينظر: ابن مالك، المرجع السَّابِق، ٣٧٤/١، وابن هشام، أوضح المسالك، ٢٤٨/١، والعيني، المقاصد النحوية، ٦٣٦/٢، والأشموني، منهج السالك، ١٢١/١.

اللغة: المنجنون: الدُّولاب التي يستقى عليها. ينظر: الجوهري، الصحاح، مادة: "منجن"، ٢٢٠١/٦.

وهما بعد (إلّا) فجعلوا (ما) في قوله: (ما الدهر إلّا مَنجُونًا)، وفي قوله: (ما صاحبُ الحاجاتِ إلّا مُعَدَّبًا) عاملة عمل (ليس).

وذكر العكبري أنّ في البيت وجهين:

**أحدهما:** أنّ المنصوب مفعول به، تقديره: إلّا يشبه منجونا، وإلّا يشبه معدّبًا والخبر محذوف.

**ثانيهما:** "أنّ (مَنجُونًا)، و(مُعَدَّبًا) منصوبان نصب المصادر، ونائبان عن فعل، تقديره: إلّا يدورُ دورانًا وإلّا يُعَدَّبُ تعذيبًا"<sup>(١)</sup>.

وذكر ابن مالك أنّ بعضهم تكلف في توجيهه بأن قال: (مَنجُونًا) منصوب نصب المصدر الذي يستغنى به عن خبر المبتدأ المقصود حصر خبره، والتقدير: (وما الدهرُ إلّا يدورُ بأهله دوران مَنجُون)، أي: دولا ب، حذف الفعل (يدور)، ثمّ حذف المضاف (دوران)، وأقيم المضاف إليه مقامه، وهو (مَنجُون)، وهذا تكلفٌ لا حاجة إليه، والأولى جعل (مَنجُونًا)، و(مُعَدَّبًا) خبرين لـ(ما) منصوبين بها إلحاقًا لها بـ(ليس) في نقض النفي كما ألحقت بها في عدم النقص<sup>(٢)</sup>.

وقال الشاطبي: "هذا شاذٌ يُحفظ ولا يُقاس عليه"<sup>(٣)</sup>.

وذكر العيني<sup>(٤)</sup> أنّ بعضهم منع الاحتجاج بهذا البيت؛ لأنّ قائله مجهول<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ١٧٦/١.

(٢) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣٧٤/١. (لم يذكر ابن مالك أسماء من منعه، وإنّما قال: بعضهم).

(٣) الشاطبي، المقاصد الشافية، ٢٢١/٢.

(٤) محمود بن أحمد، بدر الدين العيني، ولد سنة ٧٦٢هـ بعنتاب، كان حافظًا للغة؛ له مصنفات، منها:

(شرح البخاري، وطبقات الشعراء) مات سنة ٨٥٥هـ. ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، ٢٧٥/٢-٢٧٦.

(٥) ينظر: العيني، المقاصد النحوية، ٦٣٦/٢. (لم يذكر العيني أسماء من منعه، وإنّما قال: بعضهم).

واستشهد ابن مالك ببيت يرى أنه أقوى من البيت الأوّل، واستشهد به أيضًا غيره، وهو قول الشاعر<sup>(١)</sup>:

وَمَا حَقُّ الَّذِي يَعْتُو نَهَارًا وَيَسْرِقُ لَيْلَهُ إِلَّا نَكَالًا  
(ما) نافية عاملة عمل (ليس)، و(حقُّ) اسمها، و(نكالا) خبرها.

وجه الاستشهاد: هو إعمال (ما) الحجازية عمل (ليس) رغم انتقاض نفيها بـ(إلا).

وخلاصة دراسة هذا الشرط أنه إذا انتقض نفيها بطل عملها عند عامة النحاة، وجاز إعمالها عند قلةٍ منهم، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: وجوب الرّفْع مطلقاً في الخبر المنتقض نفيه بـ(إلا) عند جمهور النحاة.

ثانياً: النّصب مطلقاً عند يونس والشلوبين، وذهب ابن مالك إلى الجواز.

ثالثاً: جواز النّصب إذا كان الخبرُ وصفاً عند الفراء.

رابعاً: جواز النّصب عند الكوفيين إن كان الثاني مُنزلاً منزلة الأوّل.

والذي يراه الباحث أنه ينتقض نفي (ما) بـ(إلا)؛ لأنّ القرآن جاء صريحاً بذلك كقوله تعالى في الآية السابقة: (وما محمّدٌ إلا رسولٌ)، وورود إعمالها قليلاً شاذّاً، ولا يُقاس عليه.

(١) البيت من الوافر، لمغلس بن لقيط الأسدي، ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣٧٤/١، وابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ١٠٤/١، والمرادي، الجنى الداني، ص ٣٢٥، وأبو حيّان، التذليل والتكميل، ٢٧٣/٤، وشُرّاب، محمد بن محمد حسن، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، ط ١، (بيروت - لبنان: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٧ م)، ٣٣٠/٢.

اللغة: يعثو: يفسد، والنكال: العقوبة والعبرة. ينظر: أبو منصور الأزهري، تهذيب اللغة، مادة: "عثا"، ٩٦/٣، و"نكل"، ١٣٨/١٠.

الشرط الثالث: ألا يتقدّم خبرها على اسمها، فلو تقدّم بطل عملها، ووجب الرفع<sup>(١)</sup>، عند الجمهور<sup>(٢)</sup>.

وإنما يبطل عملها بتقديم الخبر؛ لأنّ (ما) فرع، والتّقديم فرع عمل، فلا يجمع بين فرعين، ولأنّ التقديم تصرف، ولا تصرف لـ(ما)<sup>(٣)</sup>.

وذكر ابن عصفور أنّ الكسائي لا يُجيز نصب خبر (ما) إذا تقدّم على اسمها، وأنّ نسبة جوازه إلى سيبويه باطلة<sup>(٤)</sup>.

واختلف النقل عن الفراء، فنقل عنه أنّه أجاز نصب الخبر المقدّم، ونقل ابن عصفور أنّه لا يُجيزه<sup>(٥)</sup>.

و أجاز الأخفش نصب الخبر المقدّم إذا سبق الاسم بـ(إلا)، نحو: (ما قائماً إلا زيدٌ)، ومنعه البصريون، وخرّج ذلك ابن مالك على أنّ قوله: (إلا زيدٌ)، بدل من اسم (ما) المحذوف، والتقدير: (ما أحدٌ قائماً إلا زيدٌ)، وأغنى البديل عن اسم (ما) المحذوف<sup>(٦)</sup>.

فإنّ أدخلت الباء على الخبر جاز التّقديم عند البصريين، نحو: (ما بقائم زيدٌ)، ومنعه الكوفيون على اللغتين مطلقاً، وذكر ابن عصفور عن الفراء إجازة ذلك<sup>(٧)</sup>.  
"فإن فصلت بين (ما) والمجرور بالباء بمجرور متعلق به جاز عند الكسائي، والفراء، نحو: (ما إليك بقاصد زيدٌ)، و(ما فيك براغب عمرو)، وإذا طرحت الباء

(١) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٣٠٤/١، وخالد الأزهرى، شرح التصريح، ٢٦٤/١.

(٢) ينظر: المرادي، الجنى الداني، ص ٣٢٣.

(٣) ينظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ١٧٦/١.

(٤) ينظر: أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ١١٩٨/٣.

(٥) ينظر: المرادي، مرجع سابق، ص ٣٢٤.

(٦) ينظر: أبو حيّان، مرجع سابق، ١١٩٨/٣.

(٧) ينظر: المرجع السابق، ١١٩٨/٣.

رفعت، وهذا النَّقْلُ مخالفٌ لما قبله" (١).

فإن كان الخبرُ المقدَّمُ ظرفاً، نحو: (ما عندك عمرو)، أو جاراً ومجروراً، نحو: (ما في الدار زيدٌ) فقد اختلف النَّحاة في (ما) من حيث الإعمال والإهمال، فمن جعلها عاملة قال إنَّ الظرف والجارَّ والمجرور في موضع نصب، ومَنْ أهملها قال إنَّهما في موضع رفع على أنَّهما خبران للمبتدأ الذي يليهما (٢).

وذهب الأخفش إلى الجواز، وكذلك الجمهور (٣).

وبيَّن المرادي أنَّ بعض النحويين فصلَّ في هذا الشرط، وذلك بقوله: "وذهب بعض النحويين إلى تفصيل، فقال: إنَّ كان خبر (ما) ظرفاً، أو جاراً ومجروراً، جاز توسُّطه، مع بقاء العمل، ويحكم على محلَّهما بالنَّصب، وإنَّ كان غير ذلك لم يَجْزُ" (٤).

واستدلَّ المانعون بالمثل المنقول عن بعض العرب: (مَا مُسِيءٌ مَنْ أَعْتَبَ)، أي: مَنْ رجع عن الذَّنْبِ والإساءة فكأنَّه لم يسيء (٥).

(ما) حرف نفي مهمل، و(مُسيءٌ) خبر مقدَّم مرفوع، و(مَنْ) اسم موصول مبني على السكون في محلِّ رفع مبتدأ مؤخَّر، وجملة (أعتب) صلة الموصول لا محلَّ لها من الإعراب.

وجه الاستشهاد: عدم إعمال (ما)؛ وذلك لتقدُّم الخبر (مُسيء) على المبتدأ (مَنْ).

(١) أبو حيَّان، ارتشاف الضرب، ١١٩٨/٣.

(٢) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٣٠٥/١.

(٣) ينظر: أبو حيَّان، مرجع سابق، ١١٩٨/٣.

(٤) المرادي، الجنى الداني، ص ٣٢٤.

(٥) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة: "عتب"، ٥٧٨/١، وابن هشام، أوضح المسالك، ٢٥٠/١،

وابن عاشور، التحرير والتنوير، ٢٧٤/٢٤.

واستدلوا بقول الشاعر<sup>(١)</sup>:

وَمَا خُذَلُّ قَوْمِي فَأَخْضَعَ لِلْعِدَا  
وَلَكِنْ إِذَا أَدْعَوْهُمْ فَهُمْ هُمْ  
الشَّاهد: (مَا خُذَلُّ قَوْمِي).

(ما) نافية مهملة، و(خُذَلُّ) خبر مقدّم مرفوع، و(قَوْمِي) قوم: مبتدأ مؤخر<sup>(٢)</sup> مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدّرة منع من ظهورها اشتغال المحلّ بحركة المناسبة، و(قوم) مضاف، والياء في محلّ جرّ بالإضافة. وجه الاستشهاد: إبطال عمل (ما)؛ لتقدّم الخبر (خُذَلُّ) على المبتدأ (قومي).

وفيه من أجاز نصب الخبر إذا تقدّم على الاسم، من ذلك ما أورده المرادي عن الجرمي<sup>(٣)</sup> أنّه قال: "إنّ لغة وحكى ما مسيئاً من أعتب"<sup>(٤)</sup>. قوله: (ما مسيئاً من أعتب)، (ما) نافية عاملة عمل (ليس)، و(مسيئاً) خبر (ما) منصوب مقدّم على اسمها، و(من) اسم موصول في محلّ رفع اسم (ما) مؤخر.

وجه الاستشهاد: إعمال (ما) رغم تقدّم الخبر على الاسم.

(١) البيت من الطويل، مجهول القائل، ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣٧٠/١، والأشموني، منهج

السالك، ١٢٢/١، وخالد الأزهرى، شرح التصريح، ٢٦٤/١.

اللغة: خذل: "تركك نصره أخيك". ينظر: أبو منصور الأزهرى، تهذيب اللغة، مادة: "خذل"، ١٤٠/٧. المعنى: إذا دعا قومه لنصرته فلن يدعوهم يذل ويستسلم، بل هم على أتم الاستعداد لنصرته متى دعاهم.

(٢) ينظر: خالد الأزهرى، مرجع سابق، ٢٦٤/١.

(٣) أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي البصري، مولى جرم بن زبان، كان عالماً بالنحو، واللغة، والفقه، صحيح الاعتقاد، قدم بغداد، وأخذ النحو عن الأخفش، ويونس، واللغة عن الأصمعي، وأبي عبيدة، وحدّث عنه المبرّد، وانتهى إليه علم النحو في زمانه، وله تصانيف، منها: (التنبيه، وكتاب العروض، ومختصر في النحو)، مات سنة ٢٢٥هـ. ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، ٨/٢.

(٤) ينظر: المرادي، الجنى الداني، ص ٣٢٣.



و استدللّ المجيزون أيضًا بقول الفرزدق<sup>(١)</sup>:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ      إِذْ هُمْ قَرِيشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشْرٌ

(ما) نافية عاملة، و(مِثْلُهُمْ) خبرها منصوب مقدّم، و(بَشْرٌ) اسمها مؤخر مرفوع.

وجه الاستشهاد: إعمال (ما) عمل (ليس) رغم تقدّم خبرها على اسمها.

قال سيبويه: "وهذا لا يكاد يُعْرَف"<sup>(٢)</sup>، أي: لا يكاد يعرف إعمال (ما) مع

تقديم خبرها على اسمها<sup>(٣)</sup>.

وقال المبرّد: "فالرّفَع الوجه وقد نصبه بعض النحويين وذهب إلى أنّه خبر

مقدّم، وهذا خطأ فاحش وغلط بيّن، ولكن نصبه يجوز على أن تجعله نعتًا مقدّمًا

وتضمّر الخبر فتنصبه على الحال"<sup>(٤)</sup>.

أي: أنّ الوجه الصحيح عند المبرّد هو رفع (مثلهم)، وأنّ من نصب (مثلهم)

على أنّه خبر مقدّم فقد أخطأ، ولكن يجوز نصبه على أنّه حال، والخبر محذوف.

وذكر العكبري أربعة أوجه لهذا البيت:

**أحدها:** أنّ الفرزدق لَحَنَ فيه؛ لأنّ لغته تميمية، والتميميون لا ينصبون الخبر،

(١) هَمَّام بن غالب التَّمِيمِي، قال عنه يونس: "لولا شعر الفرزدق لذهب ثلث لغة العرب"، أسنّ الفرزدق

حتى قارب المائة فأصابته الدبيلة وهو بالبادية، فقدم به إلى البصرة؛ ليتطبّب، فمات في مرضه ذلك سنة

١١٠هـ، ومات في هذه السنة جرير، والحسن البصري، وابن سيرين، فقالت امرأة من البصرة: كيف يفلح

بلد مات فقيهاه، وشاعراه في سنة؟ ينظر: ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ٦/٢٧٨٥-٢٧٨٨.

البيت من البسيط، للفرزدق، هَمَّام بن غالب بن صعصعة، ديوان الفرزدق، تحقيق: علي فاعور، ط١،

(بيروت- لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م)، ص ١٦٧.

مدح الفرزدق بهذه الأبيات عمر بن عبدالعزيز بعد توليه المدينة، وذكر أنّه أعاد لأهل المدينة والقرشيين ما

كانوا فيه زمن مروان من خير وخصب وسعة. ينظر: يوسف السّيرافي، شرح أبيات سيبويه، ١/١١٣.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١/٦٠.

(٣) ينظر: يوسف السّيرافي، مرجع سابق، ١/١١٣.

(٤) المبرّد، المقتضب، ٤/١٩١-١٩٢.

ولكن ظنَّ أنَّ الحجازيين ينصبونه مؤخرًا ومقدّمًا فنصبه.

**ثانيها:** أنها لغة ضعيفة.

**ثالثها:** أنه حال، تقديره: (إذ ما في الدنيا بشرٌ مثلهم)؛ لأنه في الأصل نكرة صفة

لبشر فُدِّمَ، ونَعَتْ النُّكْرَةَ إذا تقدّم عليها انتصب على الحال، وهذا ضعيف.

**رابعها:** أنه ظرف، تقديره: (وإذ ما مكانهم بشرٌ)، أي: في مثل حالهم<sup>(١)</sup>، فيكون

على هذا التقدير ظرف مكان.

**ووجه خامس،** وهو أن (مثلهم) ظرف زمان، تقديره: (وإذ هم في زمان ما في

مثل حالهم)<sup>(٢)</sup>.

**ووجه سادس،** وهو أن (مثلهم) مبتدأ؛ ولكنه بُني على الفتح؛ لإبهامه مع إضافته

للمبني، ونظيره<sup>(٣)</sup> قوله سبحانه:

﴿ إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَّا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ ﴾ [الذاريات: ٢٣].

فُرِي (مثل) بالرفع على أنه نعتٌ للحقّ، ذكره الفراء<sup>(٤)</sup>، وهي قراءة حمزة،

والكسائي، وشعبة<sup>(٥)</sup> عن عاصم<sup>(٦)</sup>، وقرأ الباقر (مثل) بالنصب<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ١٧٦/١-١٧٧.

(٢) ينظر: خالد الأزهرى، شرح التصريح، ٢٦٥/١.

(٣) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ٢٥٣/١.

(٤) ينظر: الفراء، معاني القرآن، ٨٥/٣.

(٥) شعبة بن عياش بن سالم الأزدي الكوفي الخياط، أبو بكر، ولد سنة ٩٥ هـ، من القراء المشهورين، كان عالمًا فقيهاً في الدين، توفي في الكوفة سنة ١٩٣ هـ. ينظر: الزركلي، الأعلام، ١٦٥/٣.

(٦) عاصم بن أبي النجود الكوفي الأسدي، أبو بكر، أحد القراء السبعة، تابعي، ولد بالكوفة، كان ثقة في القراءات، صدوقاً في الحديث، مات سنة ١٢٧ هـ. ينظر: المرجع السابق، ٢٤٨/٣.

(٧) ينظر: ابن القاصح، علي بن عثمان العنري، سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي، راجعه:

علي الضباع، ط٣، (مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م)، ص ٣٥٥.

وذكر أبو منصور الأزهري أن في قوله: (مثل) بالنَّصْب وجهين:  
 الأوَّل: أن يكون في موضع رفع، إلاَّ أنه لَمَّا أُضِيفَ إلى (ما) وهو حرف غير  
 مُتَمَكِّن فُتِحَ.

الثَّاني: أن يكون منصوبًا على التَّوكِيدِ.

والمعنى: إنَّه لِحَقُّ حَقًّا مِثْلَ نَطَقِكُمْ، يعنى: أرزاق العباد، ونزولها من السماء<sup>(١)</sup>.

والذي يراه الباحث أنه إذا تقدَّم خبر (ما) على اسمها فالرَّفْع أولى، ومن نصب  
 على لغة من يقول: "ما مسيئًا من أعتب" فلا حرج، وهو قليل، وأمَّا البيت الذي  
 ذكره الفرزدق فلا يكاد يُعرف كما قال سيبويه، وفيه تأويلات حَذْفُهَا خَيْرٌ مِنْ  
 تَرْكِهَا، من ذلك ما ذكره العكبري بأنَّ الفرزدق ظنَّ أنَّ الحجازيين ينصبون الخبر  
 مقدَّمًا ومؤخَّرًا فنصبه، ولو كان الأمر كما قال لشنَّع العرب على الفرزدق تغييره  
 للغة؛ لأنَّ العربي بسليقته وطبيعته لا يتحدَّث بغير لغته.

وبالنسبة لتقدُّم الخبر إن كان ظرفًا، أو جارًّا ومجرورًا، فيرى الباحث جواز  
 النَّصْب؛ لأنَّه يُتَوَسَّعُ فيهما ما لا يُتَوَسَّعُ في غيرهما.

(١) ينظر: أبو منصور الأزهري، محمد بن أحمد، معاني القراءات، ط ١، (المملكة العربية السعودية:

جامعة الملك سعود، مركز البحوث في كلية الآداب، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م)، ٣/٣٠.

الشَّرْطُ الرَّابِعُ: أَلَّا يَتَقَدَّمَ مَعْمُولُ خَبَرِهَا عَلَى اسْمِهَا، فَإِنْ تَقَدَّمَ بَطَلَ عَمَلُهَا<sup>(١)</sup>، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ<sup>(٢)</sup>:

وَقَالُوا تَعَرَّفُهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مَنِيٍّ وَمَا كُلُّ مَنْ وَاقِيَ مَنِيٍّ أَنَا عَارِفٌ  
رُويَ الْبَيْتَ بِنَصْبِ كَلِمَةِ (كُلِّ)، وَبَرَفْعِهَا.

فَأَمَّا رِوَايَةُ النَّصْبِ فَذَكَرَ سَيَّبُويهِ أَنَّهَا لُغَةٌ تَمِيمٌ، وَأَمَّا رِوَايَةُ الرَّفْعِ فَذَكَرَ أَنَّهَا لُغَةٌ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَهِيَ الْأَحْسَنُ عِنْدَهُ، قَالَ سَيَّبُويهِ: "وَقَالَ بَعْضُهُمْ: (وَمَا كُلُّ مَنْ وَاقِيَ مَنِيٍّ أَنَا عَارِفٌ) لَزِمَ اللَّغَةَ الْحِجَازِيَّةَ فَرَفَعَ، كَأَنَّهُ قَالَ: لَيْسَ عَبْدُ اللَّهِ أَنَا عَارِفٌ، فَأَضْمَرَ الْهَاءَ فِي عَارِفٍ، وَكَانَ الْوَجْهُ (عَارِفُهُ) حَيْثُ لَمْ يَعْمَلْ (عَارِفٌ) فِي (كُلِّ)، وَكَانَ هَذَا أَحْسَنَ مِنَ التَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ"<sup>(٣)</sup>.

قَالَ أَبُو سَعِيدِ السَّيْرَافِيِّ: "يَعْنِي: أَنَّ رَفَعَ (كُلِّ) بِ(مَا) عَلَى لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَإِضْمَارِ الْهَاءِ فِي خَبَرِهَا أَحْسَنَ مِنْ أَنْ يَنْصَبَ (كُلًّا) بِ(عَارِفٍ) فِي لُغَتِهِمْ"<sup>(٤)</sup>.

(١) يَنْظُرُ: ابْنُ هِشَامٍ، أَوْضَحَ الْمَسَالِكَ، ٢٥٣/١، وَخَالِدُ الْأَزْهَرِيُّ، شَرَحَ التَّصْرِيحَ، ٢٦٦/١.

(٢) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ، لِمِزَاحِمِ بْنِ الْحَارِثِ الْعَقِيلِيِّ، يَنْظُرُ: سَيَّبُويهِ، الْكِتَابُ، ٧٢/١ وَ ١٤٦، وَأَبُو سَعِيدِ السَّيْرَافِيِّ، شَرَحَ كِتَابَ سَيَّبُويهِ، ٣٥٣/١، وَ ٤/٢، وَيُوسُفُ السَّيْرَافِيِّ، شَرَحَ أُبْيَاتَ سَيَّبُويهِ، ٣٤/١، وَابْنُ مَالِكٍ، شَرَحَ التَّسْهِيلَ، ٣٧٠/١.

وَرُويَ الْبَيْتَ: فَقَالُوا... بِلا نِسْبَةٍ، يَنْظُرُ: أَبُو بَكْرٍ الْأَنْبَارِيُّ، مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ، الْمَذْكَرُ وَالْمُونِثُ، تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ عَبْدِ الْخَالِقِ عَضِيمَةَ، دَبَطَ، (مِصْرُ: وَزَارَةُ الْأَوْقَافِ - الْمَجْلِسُ الْأَعْلَى لِلشُّؤُونِ الْإِسْلَامِيَّةِ - لَجْنَةُ إِحْيَاءِ التَّرَاثِ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م)، ٣١/٢.

الْأَصْلُ: مَا أَنَا عَارِفٌ كُلِّ مَنْ وَاقِيَ مَنِيٍّ، وَتَعَرَّفُهَا: فَعَلَ أَمْرًا، أَيُّ: تَطَلَّبَ مَعْرِفَتَهَا، وَ(الْمَنَازِلُ) مَفْعُولٌ فِيهِ، وَذَلِكَ أَنَّ مِزَاحِمًا لَمَّا اجْتَمَعَ بِمَحْبُوبَتِهِ فِي الْحَجِّ تَمَّ فَقْدُهَا فَسَأَلَ عَنْهَا، فَقَالُوا لَهُ: تَعَرَّفُهَا فِي مَنَازِلِ الْحَجِّ مِنْ مَنِيٍّ، فَقَالَ: أَنَا لَا أَعْرِفُ كُلَّ مَنْ وَاقِيَ مَنِيٍّ حَتَّى أَسْأَلَهُ عَنْهَا. يَنْظُرُ: خَالِدُ الْأَزْهَرِيُّ، مَرْجِعٌ سَابِقٌ، ٢٦٦/١.

(الْمَنَازِلُ): "نَصَبَ عَلَى الظَّرْفِ، أَيُّ: فِي الْمَنَازِلِ، وَالْأَصْحَحُ أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِنِزْعِ الْخَافِضِ لَا عَلَى الظَّرْفِ؛ لِأَنَّهُ مَخْتَصٌّ". يَنْظُرُ: الْعَيْنِيُّ، الْمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّةُ، ٦٤٠/٢.

(٣) يَنْظُرُ: سَيَّبُويهِ، مَرْجِعٌ سَابِقٌ، ٧٢/١.

(٤) أَبُو سَعِيدِ السَّيْرَافِيِّ، مَرْجِعٌ سَابِقٌ، ٤/٢.

وقال يوسف السِّيرافي: "وهذا الإنشاد على مذهب بني تميم، جعل (أنا) مبتدأ، و(عارف) خبره، و(كلّ) منصوب بـ(عارف)، وأمّا أهل الحجاز فإنّهم يعملون (ما) في (كل) ويرفعون (كل) بها، ويجعلون قوله: (أنا عارف) جملة في موضع الخبر، ويعود إلى اسم (ما) الضمير المحذوف، يريد: أنا عارفه"<sup>(١)</sup>.

أي: أنّ أهل الحجاز يجعلون كلمة (كل) المرفوعة اسمًا لـ(ما)، وجملة (أنا عارف) خبرها، والتقدير: (أنا عارفه).

وجه الاستشهاد: إهمال (ما) النافية؛ لأنّ معمول الخبر (كل) تقدّم على الاسم وليس ظرفًا ولا جارًّا ومجرورًا، وإنّما هو مفعول به منصوب لاسم الفاعل (عارف)، وذلك في رواية النّصب على لغة بني تميم، والوجه الآخر للغة أهل الحجاز.

فلو كان معمول الخبر ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا لم يبطل عمل (ما)<sup>(٢)</sup>، كقول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

بِأَهْبَةِ حَزْمٍ لَدَّ وَإِنْ كُنْتَ أَمِنًا      فَمَا كُلَّ حِينٍ مِّنْ تُوَالِيٍّ مُّوَالِيًّا

الشاهد من البيت قوله: (فَمَا كُلَّ حِينٍ مِّنْ تُوَالِيٍّ مُّوَالِيًّا).

قوله: (فما) الفاء للتعليل، و(ما) نافية بمعنى (ليس)، و(كل) معمول الخبر ظرف زمان منصوب بـ(مواليًا)، و(كل) مضاف، و(حين) مضاف إليه، و(مَنْ)

(١) يوسف السِّيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٣٤/١.

(٢) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣٧٠/١.

(٣) البيت من الطويل، بلا نسبة، ينظر: العيني، المقاصد النحوية، ٦٤٢/٢، وخالد الأزهرى، شرح التصريح، ٢٦٦/١، والأشموني، منهج السالك، ١٢٢/١.

اللغة: الأهبة: العدة، تأهّب: استعدّ. والحزم: صَبَطَ الرجل أمره. ينظر: أبو منصور الأزهرى، تهذيب اللغة، مادة: "حزم"، ٢١٨/٤، وابن منظور، لسان العرب، مادة: "أهب"، ٢١٧/١.

المعنى: تمسكّ بالحزم، وإن كنت آمنًا واثقًا، فليس كل من تواليه وتصادقه يكون مواليًا ومخلصًا لك.

موصولة في محلّ رفع اسم (ما)، وجملة (توالي) صلتها، و(مواليًا) خبرها<sup>(١)</sup>.  
وجه الاستشهاد: إعمال (ما) عمل (ليس) رغم تقدّم معمول الخبر (كل حين)  
على الاسم؛ لكونه ظرفًا، والأصل (فما منّ توالي مواليًا كلّ حين).

مما سبق تبين أنّ للبيت الأوّل روايتين:

**الأولى:** رواية النّصب، وهي الشّاهد من البيت، حيث أهملت (ما) النّافية العاملة  
عمل (ليس)؛ لأنّ معمول الخبر (كل) تقدّم على الاسم وليس ظرفًا ولا جارًا  
ومجرورًا، وإنّما هو مفعول به منصوب لاسم الفاعل (عارف)، و(أنا) مبتدأ،  
و(عارف) خبره.

**الثّانية:** رواية الرّفْع، وحينئذ يكون لـ(ما) وجهان:

**الوجه الأوّل:** أن تكون (ما) عاملة عمل (ليس)، و(كلُّ) اسمها، وجملة (أنا  
عارف) في محلّ نصب خبرها.

**الوجه الثّاني:** أن تكون (ما) ملغاة، و(كلُّ) مبتدأ، وجملة (أنا عارف) خبر.  
وفي كلا الوجهين عائد محذوف يربط بين الاسم والخبر، أو بين المبتدأ والخبر،  
تقديره: (ما كلُّ منّ وافى منّي أنا عارفه).

أمّا البيت الثّاني فهو شاهد على إعمال (ما) مع تقدّم معمول الخبر (كلّ حين)  
على الاسم، لأنّ معمول ظرف.

(١) ينظر: العيني، المقاصد النحوية، ٦٤٢/٢-٦٤٣.

**الشرط الخامس:** ألا تتكرر (ما) النافية فإن تكررت بطل عملها؛ لأن كلمة (ما) الأولى نافية، والثانية نافية نفت النفي فبقي إثباتاً، نحو: (ما ما زيد قائم)<sup>(١)</sup> هنا وجب الرفع عند عامة النحويين، وأجاز جماعة من الكوفيين النصب<sup>(٢)</sup>، والبصري يأباه<sup>(٣)</sup>. أي: يأبى نصب الخبر.

وذكر أبو علي الفارسي أنه حكى له أن بعض الكوفيين أدخل النفي على النفي ونصب، نحو: (ما ما زيد قائماً)، وهذا لا يجوز؛ لأن النفي قد انتقض، فكما لا يجوز ذلك مع (إلا)، فكذلك لا يجوز مع (ما)<sup>(٤)</sup>.

وذكر المرادي أن ابن مالك صرح بعملها في هذه الصورة، ولم يحك في ذلك خلافاً، مستنداً<sup>(٥)</sup> بقول الرّاجز<sup>(٦)</sup>:

لَا يُنْسِكُ الْأَسَى تَأْسِيًا فَمَا مَ مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ مُعْتَصِمًا

الشاهد قوله: (فَمَا مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ مُعْتَصِمًا)، ذكر ابن مالك أن الشاعر كرر (ما) النافية توكيداً وأبقى عملها<sup>(٧)</sup>. وعلى هذا تكون (ما) الأولى حجازية أكّدت ب(ما).

(١) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٣٠٦/١.

(٢) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ١٢٠٠/٣.

(٣) ينظر: أبو حيان، التذليل والتكميل، ٢٦٠/٤.

(٤) ينظر: أبو علي الفارسي، المسائل البصريّة، ٦٥٥/١.

(٥) ينظر: المرادي، الجنى الداني، ص ٣٢٨.

(٦) البيت من الرجز، بلا نسبة، ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣٧١/١، وأبو حيان، التذليل والتكميل، ٢٦١/٤، والمرادي، مرجع سابق، ص ٣٢٨، والأشموني، منهج السالك، ٤١٠/٢، والبغدادي، خزنة الأدب، ١٢٠/٤.

قوله: (لا ينسك) (لا) ناهية جازمة، (ينسك) فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة، و(الكاف) ضمير متصل في محل نصب مفعول به، و(الأسى) فاعله، و(تأسيًا) مفعول ثان لينسك.

**اللغة:** الأسى: الحزن. تأسيًا: أراد به الصبر، والافتداء بغيره من الصابرين. حمام: الموت. ينظر: العيني، المقاصد النحوية، ١٥٩٧/٤.

(٧) ينظر: ابن مالك، مرجع سابق، ٣٧١/١.

قوله: (فما) الفاء للتعليل، و(ما) الأولى نافية حجازية بمعنى ليس، و(أحد) اسمها، و(معتصمًا) خبرها، و(ما) الثانية تكررت للتأكيد، و(من حمام) جارٌّ ومجرورٌ متعلقان بقوله: (معتصمًا)<sup>(١)</sup>. والمعنى: لا ينسك الحزن على من مات حسن التأسّي بالصابرين؛ لأنّه لا أحد معصوم عن الموت<sup>(٢)</sup>.

والذي يطمئنُّ إليه الباحث أنّه إذا كانت (ما) الأولى نافية، و(ما) الثانية مكرّرة للنّفي فالرّفْع أولى؛ لأنّ نفي النّفي إثبات.  
وأما إذا كانت (ما) الأولى نافية، و(ما) الثانية مؤكّدة للأولى، فالنّصب أولى؛ لعدم انتقاض النّفي.

(١) ينظر: العيني، المقاصد النحوية، ١٥٩٧/٤.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ١٥٩٧/٤.



الشرط السادس: أَلَّا يُبَدَّلَ من خبرها بدلٌ مصحوب بـ(إلَّا)<sup>(١)</sup>، فإن أُبدل بطل عملها، نحو: (ما زيدٌ بشيءٍ إلَّا شيءٌ لا يُعْبَأُ به)، قوله: (بشيء) في موضع رفع خبر للمبتدأ (زيد)، ولا يجوز أن يكون في موضع نصبٍ خبراً لـ(ما)، وأجازه قوم كما ذكر ابن عقيل<sup>(٢)</sup>.

قال سيبويه: "ومثل ذلك: (ما أنتَ بشيءٍ إلَّا شيءٌ لا يُعْبَأُ به)، من قَبْلِ أَنْ (بشيء) في موضع رفع في لغة بني تميم، فلَمَّا قُبِحَ أَنْ تحمله على الباء صار كأنه بدل من اسم مرفوع، و(بشيء) في لغة أهل الحجاز في موضع منصوب، ولكنك إذا قلت: (ما أنتَ بِشيءٍ إلَّا شيءٌ لا يُعْبَأُ به)، استوت اللُغتان، فصارت (ما) على أقيس الوجهين؛ لأنك إذا قلت: (ما أنتَ بِشيءٍ إلَّا شيءٌ لا يُعْبَأُ به) فكأنك قلت: (ما أنتَ إلَّا شيءٌ لا يُعْبَأُ به)"<sup>(٣)</sup>.

وذكر ابن عقيل أن كلام سيبويه في هذه المسألة محتمل لقولين: القول باشتراط أَلَّا يبدل من خبرها موجب، والقول بعدم اشتراط ذلك؛ لأنَّه قال: "استوت اللُغتان" يعني الحجازية والتميمية، واختلف شَرَّاحُ الكتاب فيه، "فقال قوم: هو راجع إلى الاسم الواقع قبل (إلَّا)، والمراد أنَّه لا عمل لـ(ما) فيه، فاستوت اللُغتان في أنَّه مرفوع، وهؤلاء هم الذين شَرَطُوا في إعمال (ما) أَلَّا يُبَدَّلَ من خبرها مُوجِبَ، وقال قوم: هو راجع إلى الاسم الواقع بعد (إلَّا)، والمراد أنَّه يكون مرفوعاً سواء جعلت (ما) حجازية، أو تميمية وهؤلاء هم الذين لم يشترطوا في إعمال (ما) أَلَّا يُبَدَّلَ من خبرها مُوجِبَ"<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ١٢٠١/٣.

(٢) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٣٠٦/١ - ٣٠٧.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٣١٦/٢.

(٤) ينظر: ابن عقيل، مرجع سابق، ٣٠٦/١ - ٣٠٧.

ونُسب إلى الصَّفَّار<sup>(١)</sup> جواز نصب الخبر، ورفع ما بعد (إلَّا) على أنه بدل من  
الموضع<sup>(٢)</sup>. وقيل: جواز الرَّفْع والنَّصْب في (شيء) الواقع بعد (إلَّا). فَأَمَّا النَّصْب  
فَعَلَى أَحَدِ وَجْهَيْنِ:

الأوَّل: على الاستثناء، سواء أكانت (ما) عاملة، أم مهملة.

الثَّاني: على أنه بدل من (شيء) المجرور بالباء الزائدة، بشرط أن تكون (ما)  
عاملة<sup>(٣)</sup>. وَأَمَّا الرَّفْعُ فَعَلَى أَحَدِ وَجْهَيْنِ:

الأوَّل: أن يكون ما بعد (إلَّا) خبرًا لمبتدأ محذوف، تقديره: (إلَّا هو شيءٌ لا يُعبأ  
به)، سواء أَعْمَلْتَ (ما)، أم أَهْمَلْتَهَا.

الثَّاني: أن يكون شيء الثَّاني بدلًا من شيء الأوَّل، بشرط أن تكون (ما) مهملة<sup>(٤)</sup>.  
وذكر ناظر الجيش<sup>(٥)</sup> أن الإبدال المقترن بـ(إلَّا) متوقفٌ على المُبْدَل منه،  
وهو الخبر فإذا كان المبدل منه مرفوعًا أبدلنا، وإذا كان منصوبًا لا يجوز الإبدال؛  
لأنَّ النَّصْب مع البديل المقترن بـ(إلَّا) لا يجتمعان<sup>(٦)</sup>.

فإذا استوفت (ما) هذه الشروط عملت عمل (ليس) سواء أكان اسمها وخبرها  
نكرتين، أو معرفتين، أو كان الاسم معرفة، والخبر نكرة<sup>(٧)</sup>.

(١) القاسم بن علي الأنصاري البطليوسي، أبو القاسم الصَّفَّار، صَحِبَ ابن عصفور والشلوبين، و(شرح  
كتاب سيويه)، مات بعد ٦٣٠هـ. ينظر: الفيروز آبادي، البلغة، ص ٢٣٥.

(٢) ينظر: المرادي، الجنى الداني، ص ٣٢٩.

(٣) ينظر: المرجع السابق، ص ٣٢٩.

(٤) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٣٠٧/١. (منقول من حاشية شرح ابن عقيل).

(٥) محمد بن يوسف بن أحمد بن عبدالدائم الحلبي، المشهور بـ(ناظر الجيش)، ولد سنة ٦٩٧هـ، لازم  
مجموعة، منهم: أبو حيَّان، مات سنة ٧٧٨هـ. ينظر: السيوطي، بغية الرعاة، ٢٧٥/١ - ٢٧٦.

(٦) ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ١١٩٨/٣.

(٧) ينظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ١٠٥.

## المبحث الثاني

خبر (ما) في كتب النُّحاة، وفيه مطلبان:

المطلب الأوَّل: العطف على خبر (ما).

المطلب الثاني: زيادة الباء في خبر (ما).

## المطلب الأوّل

### العطف على خبر (ما)

في هذا المطلب مسألتان:

**المسألة الأولى:** العطف بحرف يقتضي الإثبات، مثل: (بلْ)، و(لكنْ) على خبر (ما).

**المسألة الثانية:** العطف بحرف لا يقتضي الإثبات، كـ(الواو)، و(الفاء)، ونحوهما على خبر (ما).

**المسألة الأولى:**

**العطف بحرف يقتضي الإثبات، مثل: (بلْ)، و(لكنْ) على خبر (ما):**

إذا عطف على خبر (ما) بحرف عطف موجب، مثل: (بلْ)، و(لكنْ)، كقولك: (ما أنت مخالفًا بلْ طائعٌ)، و(ما زيدٌ قائمًا بلْ قاعدٌ) بطل عملها في المعطوف؛ لبطلان النَّفي الذي هو سبب عملها، ووجب الرَّفع حملاً على محلّ خبر (ما) من حيث هو خبر المبتدأ في الأصل<sup>(١)</sup>، ولم يجز نصبه؛ لأنّه موجب<sup>(٢)</sup>.

قال أبو حيّان: "ورفع الاسم بعد (بلْ) في قولهم: (ما زيدٌ قائمًا بلْ قاعدٌ) أورده سيبويه سماعًا عن العرب، وعلّل رفعه بنقض النَّفي"<sup>(٣)</sup>.

وتقاس (لكنْ) على (بلْ)، قال أبو علي الفارسي: "وقياس (لكنْ) الخفيفة أنْ

تكون مثل: (بلْ)، تقول: ما زيدٌ قاعدًا لكنْ قائمٌ"<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: صاحب حماة، الكناش، ٢١٣/١.

(٢) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ٢٥٠/١.

(٣) أبو حيّان، التنزيل والتكميل، ٢٧٥/٤.

(٤) أبو علي الفارسي، الإيضاح العُضدي، ١١٠/١ - ١١١.

وقال ابن مالك: "إذا عطف على خبر (ما) المنصوب بـ(بل)، و(لكن) لم يجز في المعطوف إلا الرّفع، كقولك: (ما زيدٌ قائماً بل قاعدٌ، وما خالدٌ مقيماً بل ضاعنٌ)، وإنما لم يجز هاهنا في المعطوف إلا الرّفع؛ لأنّه بمنزلة الموجب بالاً" (١) وقال (٢):

وَرَفَعَ مَعْطُوفٍ بَلَكِنْ أَوْ بِلْ مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا الزَّمَّ حَيْثُ حَلَّ

قال المرادي: "واعلم أنّ النّاطمَ تجوّزَ في تسمية ما بعد (بل) ولكنّ) معطوفاً، وليس هو بمعطوف، بل هو خبر مبتدأ، و(بل) ولكنّ) حرفاً ابتداءً" (٣).

وذكر ابن عقيل أنّه يفهم من تخصيص ابن مالك وجوب الرّفع في المعطوف على خبر (ما) الواقع بعد (بل)، و(لكن) أنّه لا يجب الرّفع إذا وقع العطف بعد غيرهما (٤).

وقد يأتي المعطوف على خبر (ما) بـ(بل)، و(لكن) منصوباً عند بعض النّحاة، قال الشّاطبي: "ويلزم في هذين الحرفين النّصب بعدهما على رأيين: أحدهما: رأي يونس الحاكي نصب الخبر بعد إلا، فيقول على قياس ذلك: (ما زيدٌ قائماً بل قاعدًا)، و(ما زيدٌ قائماً لكن قاعدًا).

والثاني: رأي المبرّد، وهو مختصّ بـ(بل)؛ إذ يقول فيما بعد (بل): إنّهُ محتمل لتسلط النّفي عليه، فيقول: (ما زيدٌ قائماً بل قاعدًا)، على معنى: (بل ما هو قاعدًا)، والعرب لا تقول هذا، فهو حُجّةٌ عليهما فيما ذهباً إليه" (٥).

والذي يراه الباحث أنّ (بل)، و(لكن) حرفاً ابتداءً، وما وليهما لا يكون إلا مرفوعاً؛ لعدم ورود شواهد من كلام العرب تدلّ على نصب ما وليهما.

(١) ابن مالك، شرح التسهيل، ٣٧٤/١.

(٢) ابن مالك، ألفية ابن مالك، ص ٢٠.

(٣) المرادي، توضيح المقاصد، ٥٠٨/١.

(٤) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٣٠٨/١.

(٥) الشّاطبي، المقاصد الشّافية، ٢٣١/٢.

المسألة الثانية: العطف بحرف لا يقتضي الإثبات كـ(الواو)، و(الفاء)، ونحوهما على خبر (ما)، وفيه ثلاث مسائل:

الأولى: العطف على خبر (ما) المنصوب الصَّالِح لدخول الباء الزائدة:

ذكر أبو حيان أنَّ هذه المسألة مختلفٌ فيها، فذهب عامة النحويين إلى عدم جواز جرِّ المعطوف على الخبر الصَّالِح لدخول الباء الزائدة، وما ورد منه فهو محمولٌ على التَّوهم، والعطف على التَّوهم عندهم لا يقاس، وذكر أنَّ أبا جعفر النَّحاس حكى عن سيبويه، والكسائي أنَّهما أجازا خفض المعطوف على خبر (ما)، نحو: (ما زيدٌ منطلقًا ولا خارجٌ) (١).

وذكر ابن مالك جواز جرِّ المعطوف بعد خبر (ما) المنصوب الصَّالِح لدخول الباء؛ لكثرة دخول الباء على خبر (ما)، مستشهدًا بقول الشاعر (٢):

مَا الْحَازِمُ الشَّهْمُ مِقْدَامًا وَلَا بَطْلٌ      إِنَّ لَمْ يَكُنْ لِلْهَوَى بِالْعَقْلِ غَلَابًا  
كأنه قال: (ما الحازم بمقدامٍ ولا بطلٍ) (٣).

(ما) نافية حجازية مبنية على السكون لا محلَّ لها من الإعراب، و(الحازم) اسمها مرفوع، و(مقدامًا) خبر (ما) منصوب، و(الواو) حرف عطف مبني على الفتح لا محلَّ له من الإعراب، و(لا) حرف نفي مبني على السكون لا محلَّ له، و(بطلٍ) اسم معطوف على مجرور على التَّوهم.

(١) ينظر: أبو حيان، التذليل والتكميل، ٣١٦/٤.

(٢) البيت من البسيط، بلا نسبة، ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣٨٥/١-٣٨٦، وناظر الجيش، تمهيد القواعد، ١٢٤٥/٣، وروي البيت (بالحق) مكان (بالعقل) عند ابن هشام، مغني اللبيب، ٥٤٩/٢، والسيوطي، شرح شواهد المغني، ٨٦٩/٢.

المعنى: الحازم الشهم لا يكون شجاعًا مقدامًا حتى يغلب عقله هواه.

(٣) ينظر: ابن مالك، مرجع سابق، ٣٨٦/١.

الشَّاهِد فِي الْبَيْتِ: (مَا الْحَازِمُ الشَّهْمُ مَقْدَامًا وَلَا بَطْلِي)، حَيْثُ عَطَفَ قَوْلَهُ: (بَطْلِي) بِالْجُرِّ عَلَى الْخَبْرِ الْمَنْصُوبِ (مَقْدَامًا)؛ لِتَوْهَمِ زِيَادَةِ الْبَاءِ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْبَاءَ تَزَادَ بِكَثْرَةٍ فِي خَبَرِ (مَا) الْحَاجِزِيَّةِ.

وإِنَّمَا ذَكَرَ ابْنَ مَالِكٍ الْعَطْفَ عَلَى الْخَبْرِ الصَّالِحِ لِدُخُولِ الْبَاءِ؛ احْتِرَازًا مِنْ الْخَبْرِ الَّذِي لَا يَصْلِحُ لِدُخُولِ الْبَاءِ، نَحْوُ: (مَا زَيْدٌ يَرْكَبُ وَلَا ذَاهِبٌ)، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ جُرُّ (ذَاهِبٌ)؛ لِأَنَّ (يَرْكَبُ) لَا يَصْلِحُ لِدُخُولِ الْبَاءِ<sup>(١)</sup>.

### الثَّانِيَّةُ: الْعَطْفُ عَلَى خَبَرِ (مَا) الْمَجْرُورِ الرَّافِعِ السَّبْبِيِّ:

الْعَطْفُ عَلَى خَبَرِ (مَا) الْمَجْرُورِ، نَحْوُ: (مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ وَلَا قَاعِدٌ أَبُوهُ)، ذَكَرَ الشَّاطِبِيُّ أَنَّهُ يَجُوزُ فِي الْوَصْفِ - وَهُوَ قَوْلُهُ: (قَاعِدٌ) - ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ: **الْوَجْهَ الْأَوَّلُ: الرَّفْعُ، وَلَهُ صَوْرَتَانِ:**

**الأوَّلَى:** أَنْ يَكُونَ (أَبُوهُ) مَبْتَدَأً مُؤَخَّرًا مَرْفُوعًا، وَ(قَاعِدٌ) خَبِيرًا مَقْدَمًا مَرْفُوعًا.  
**الثَّانِيَّةُ:** أَنْ يَكُونَ (قَاعِدٌ) مَبْتَدَأً مَرْفُوعًا، وَ(أَبُوهُ) فَاعِلًا بِهِ سَدًّا مَسَدَّ الْخَبْرِ.  
**الْوَجْهَ الثَّانِي:** النَّصْبُ عَلَى مَوْضِعِ الْبَاءِ، فَتَقُولُ: (مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ وَلَا قَاعِدًا أَبُوهُ).  
**الْوَجْهَ الثَّلَاثُ:** الْجُرُّ عَلَى اللَّفْظِ، (وَلَا قَاعِدٌ)<sup>(٢)</sup>.

### الثَّالِثَةُ: الْعَطْفُ عَلَى خَبَرِ (مَا) الْمَنْصُوبِ الرَّافِعِ السَّبْبِيِّ أَوْ الْأَجْنَبِيِّ:

إِنْ جَاءَ بَعْدَ الْعَاطِفِ الَّذِي لَا يَوْجِبُ وَصْفًا بَعْدَهُ سَبْبِي، فَلِكِ فِي الْوَصْفِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ، ذَكَرَهَا أَبُو حَيَّانَ، هِيَ: **الأوَّلُ:** أَنْ تَنْصَبَ الْوَصْفَ، وَتَرْفَعُ بِهِ السَّبْبِيَّ، نَحْوُ: (مَا زَيْدٌ قَائِمًا وَلَا قَاعِدًا أَخُوهُ).

(١) يَنْظُرُ: أَبُو حَيَّانَ، التَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ، ٤/٣١٦-٣١٧.

(٢) يَنْظُرُ: الشَّاطِبِيُّ، الْمَقَاصِدُ الشَّاطِبِيَّةُ، ٢/٢٣٣.

**الثاني:** أن ترفع الوصف، وله حالتان:

**الحالة الأولى:** أن يكون الوصف خبراً مقدّماً للاسم بعده، نحو: (ما زيدٌ قائماً ولا قاعدٌ أخوه).

**الحالة الثانية:** أن يكون الوصف مبتدأ مرفوعاً به الاسم، مستغنى به عن الخبر فتقول: (ما زيدٌ قائماً ولا قاعدٌ أخوه).

**الثالث:** الجرُّ عند مَنْ أجازَه، نحو: (ما زيدٌ قائماً، ولا قاعدٍ)، (قاعد) معطوف مجرور<sup>(١)</sup>.

وذكر عبّاس حسن أن أكثر النُّحاة يقولون: "إنَّ العطف عند عدم وجود باء الجرِّ الزائدة في الخبر كالعطف مع وجودها، فيجوز النَّصب في المعطوف تبعاً للنَّصب اللفظي في الخبر المعطوف عليه، كما يجوز الجرُّ في المعطوف تبعاً لتوهمهم الجرِّ في الخبر المعطوف عليه، وافترضهم أن ذلك الخبر مجرورٌ بالباء الزائدة؛ مع أنَّها غير موجودة في الكلام"<sup>(٢)</sup>.

**وإن ولي الوصف أجنبيٌّ، ففي الوصف وجهان:**

**الوجه الأوَّل:** أن يكون الوصف مرفوعاً، نحو: (ما زيدٌ منطلقاً ولا قائمٌ عمرو)، برفع (قائم) على أنه خبرٌ مقدّمٌ، فكأنك قلت: (وما قائمٌ عمرو)<sup>(٣)</sup>.

قال ناظر الجيش: "وهو مذهب البصريين، وهذا الذي تقتضيه القواعد"<sup>(٤)</sup>.

**الوجه الثاني:** أن يكون الوصف منصوباً، وهذا أجازَه الكسائيُّ، والفرّاء محتجين بما حُكي عن العرب: (ما زيدٌ قائماً فمتخلفاً أحدٌ)، والمعنى: أنه إذا قام لم يتخلف

(١) ينظر: أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ١٢٠٣/٣.

(٢) عبّاس حسن، النُّحو الوافي، ٦١١/١.

(٣) ينظر: المبرّد، المقتضب، ١٩٣/٤.

(٤) ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ١٢٥٤/٣.



أحد<sup>(١)</sup>. قوله: (متخلفًا) معطوف على الخبر (قائمًا) منصوب مثله.  
وقال عباس حسن في موضع آخر: "فالأحسن في إعراب الوصف في هذه الحالة أن يكون خبرًا مقدّمًا، والمرفوع بعده مبتدأ، والجملة معطوفة على الجملة التي قبلها، فالعطف عطف جمل"<sup>(٢)</sup>.

ومنه قول الفرزدق<sup>(٣)</sup>:

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنُ بِتَارِكِ حَقِّهِ      وَلَا مُنْسِيَّ عَمْرُوٍّ وَلَا مُتَيْسِّرُ

الشاهد قوله: (ولا مُنْسِيَّ عَمْرُوٍّ وَلَا مُتَيْسِّرُ)، يجب رفع المعطوف على خبر (ما)؛ لأنّ مرفوعه (عمرؤ) أجنبي، أي: أنّ عمرًا غير معنٍ فهو أجنبي عنه.

يتضح من هذه المسألة أنّ الوصفَ المعطوفَ على خبر (ما) الواقع بعده سببي يجوز أن يكون منصوبًا، ويجوز أن يكون مرفوعًا، ويجوز أن يكون مجرورًا. وإذا وقع بعده أجنبي فإنّه يجوز رفعه عند البصريين، ويجوز نصبه عند الكوفيين، وعلى هذا يجري الحكم في سائر حروف العطف.

(١) ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ١٢٥٥/٣.

(٢) عبّاس حسن، النحو الوافي، ٦١٣/١.

(٣) البيت من الطويل، للفرزدق، وله روايتان:

الأولى: (ولا منسئ معن)، ينظر: ديوان الفرزدق، ص ٢٧٠، وسبويه، الكتاب، ٦٣/١.

والرّواية الثانية: (ولا منسئ عمرؤ)، ينظر: ناظر الجيش، مرجع سابق، ١٢٥٣/٣.

اللغة: المنسئ: المؤخر. يقول: هو لا يؤخر المطالبة بحقه. ولا متيسر: أي: لا يتيسر ويتساهل على من يقتضيه بل يتعسر. ينظر: يوسف السّيرافي، شرح أبيات سبويه، ١٣١/١.

## المطلب الثاني

### زيادة الباء في خبر (ما)

اختلف النحاة في زيادة الباء في خبر (ما) التميمية، واتفقوا على زيادتها في الحجازية، وذلك على النحو الآتي:

الباء لا تزداد في خبر المبتدأ بعد (ما) التميمية، وإنما هو خاص بخبر (ما) الحجازية، وقد نسب هذا القول إلى ابن السراج، وأبي علي الفارسي في أحد قوليه<sup>(١)</sup>.

وبالبحث لم يهتد الباحث إلى قول واضح لابن السراج في هذه المسألة، وأقرب ما وُجد لابن السراج قوله: "فقد بان أن في (ما) ثلاث لغات: ما زيدٌ قائمًا وما زيدٌ بقائمٍ وما زيدٌ قائمٌ، والقرآن جاء بالنصب وبالباء"<sup>(٢)</sup>، ليس في قوله تصريح بزيادة الباء في خبر (ما) الحجازية دون التميمية.

وقال أبو علي: "وتدخل في خبرها الباء أيضًا على لغة أهل الحجاز كما تدخل في (ليس) في نحو: (ليس زيدٌ بقائم)، وكذلك قولهم: (ما زيدٌ بقائم)، وقال تعالى: ﴿وَمَا هُمْ مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾ [الحجر: ٤٨]"<sup>(٣)</sup>. خصَّ دخول الباء على خبر (ما) الحجازية دون التميمية.

وتبعهما الزمخشري بقوله: "ودخول الباء في الخبر، نحو قولك: ما زيدٌ بمنطلقٍ، إنما يصحُّ على لغة أهل الحجاز؛ لأنك لا تقول: زيدٌ بمنطلقٍ"<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ١٢٢٠/٣، والسَّمِين الحلبِي، الدُّرُّ المصُون، ١٢٢/١-١٢٣.

(٢) ابن السراج، الأصول في النحو، ٩٥/١.

(٣) أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، المسائل الشيرازيات، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط١، (الرياض - السعودية: كنوز إشبيلية، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م)، ٥٠٢/٢.

(٤) الزمخشري، المفصل، ص ٩٨.

وذكر ابن عطية<sup>(١)</sup> أنَّ الباء قد تجيء شاذةً مع (ما) التميمية<sup>(٢)</sup>.

وقال الفرّاء: "﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ [يوسف: ٣١]، نصبت (بشرا)؛ لأنَّ الباء قد استعملت فيه، فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء، فلمَّا حذفوها أحبُّوا أن يكون لها أثر فيما خرجت منه فنصبوا على ذلك ألا ترى أنَّ كلَّ ما في القرآن أتى بالباء إلا هذا، وقوله: ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ [المجادلة: ٢]، وأمَّا أهل نجد فيتكلمون بالباء وغير الباء فإذا أسقطوها رفعوا، وهو أقوى الوجهين في العربية"<sup>(٣)</sup>.

ونُسب إلى ابن خروف<sup>(٤)</sup> قوله: "إنَّ بني تميم يرفعون ما بعدها بالابتداء والخبر، ويدخلون الباء في الخبر لتأكيد النفي"<sup>(٥)</sup>.

ويرى أبو حيَّان أنَّ الصحيح هو جواز دخول الباء في الخبر المنفي بعد (ما) التميمية، وأنَّ وروده كثيرٌ جدًّا في نثرهم، ونظمهم، مسترشدًا بما نصَّ عليه سيبويه والفرّاء<sup>(٦)</sup>.

وذكر ابن مالك ثلاثة وجوه تُثبتُ زيادة الباء في الخبر المنفي بعد (ما) التميمية، هي:

(١) عبدالحق بن أبي بكر بن غالب بن عبدالرحمن بن عطية الغرناطي، ولد سنة ٤٨١ هـ، عالم بالتفسير والحديث والفقهاء، والنحو واللغة والأدب، روى عن أبيه، ألَّفَ كتابه (الوجيز في التفسير)، توفي سنة ٥٤١ هـ، وقيل: ٥٤٦ هـ. ينظر: حاجي خليفة، مصطفى بن عبدالله كاتب جلبي، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دط، (بغداد: مكتبة المثنى، ١٩٤١م)، ١٦١٣/٢، والزركلي، الأعلام، ٢٨٢/٣.

(٢) ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، ١٦٧/١.

(٣) الفرّاء، معاني القرآن، ٤٢/٢.

(٤) علي بن محمد الحضرمي، المشهور بابن خروف، من إشبيلية، ونسبته إلى حضرموت، عالم بالعربية، وله كتب، منها: (شرح كتاب سيبويه سماه تنقيح الأبواب في شرح غوامض الكتاب، وشرح الجمل للزجاجي)، توفي بإشبيلية سنة ٦٠٩ هـ. ينظر: الزركلي، مرجع سابق، ٣٣٠/٤.

(٥) البغدادي، خزانة الأدب، ١٤١-١٤٢.

(٦) ينظر: أبو حيَّان، ارتشاف الضرب، ١٢٢٠/٣-١٢٢١.

أولاً: أن دخول الباء في أشعار بني تميم ورد كثيراً<sup>(١)</sup>.

ومنه قول الفرزدق<sup>(٢)</sup>:

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنُ بِتَارِكِ حَقِّهِ      وَلَا مُنْسِيٍّ مَعْنُ وَلَا مُتَيْسِّرُ

الشاهد قوله: (مَا مَعْنُ بِتَارِكِ)، (ما) نافية مهملة؛ لأنَّ قائلها تميمي، و(معن) مبتدأ مرفوع، و(بتارك) الباء حرف جرّ زائد، و(تارك) اسم مجرور بالباء، والجارُّ والمجرور في محلِّ رفع خبر المبتدأ.

وجه الاستشهاد: جواز زيادة الباء في الخبر المنفي بعد (ما) التميمية.

ثانياً: أن الباء إنما دخلت على الخبر بعد (ما)؛ لكونه منفيّاً لا لكونه منصوباً بدليل دخولها في نحو: (لَمْ أَكُنْ بِقَائِمٍ)، وامتناعها في: (كنت قائماً)، وإذا ثبت أن المسوّغ لدخولها هو النَّفْيُ، فلا فرق بين منفيٍّ منصوب المحلِّ، ومنفيٍّ مرفوع المحلِّ.

ثالثاً: أن الباء قد ثبت دخولها بعد بطلان (إن)، فكما أنها تدخل على الخبر المرفوع بوجود (إن) بعد (ما)، فكذلك تدخل عليه دون وجود (إن)<sup>(٣)</sup>.  
واستدلّ عليه ابن مالك بقول الشاعر<sup>(٤)</sup>:

لَعَمْرُكَ مَا إِنْ أَبُو مَالِكٍ      بِوَاهٍ وَلَا بِضَعِيفٍ قِوَاهُ

الشاهد قوله: (ما إن أبو مالكٍ بواه)، (ما) نافية غير عاملة لدخول (إن) الزائدة، و(أبو مالك)، (أبو) مبتدأ مرفوع، و(أبو) مضاف، و(مالك) مضاف إليه،

(١) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٤٣٦/١.

(٢) البيت من الطويل للفرزدق، (سبق تخريجه في المطلب الأوّل ص ١٦٢).

(٣) ينظر: ابن مالك، مرجع سابق، ٤٣٦/١-٤٣٧.

(٤) البيت من المتقارب، للمتخلّ، واسمه مالك بن عويمر من قصيدة يرثي فيها أباه، ينظر: ديوان

الهدليين، ٢٩/٢.

اللغة: واهٍ ضَعْفٌ. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة: "وَهْيَ"، ٤١٧/١٥.

المعنى: الشاعر يحلف أن أباه ليس ضعيفاً، بل كان قوياً شجاعاً.

و(بِوَاهِ) الباء حرف جرّ زائد، و(وَإِ) اسم مجرور بالباء، والجارُّ والمجرورُ في محلِّ رفع خبر المبتدأ.

وجه الاستشهاد: دخول الباء في قوله: (بِوَاهِ)، وهذا يدلُّ على أنّه لا يشترط لدخولها على الخبر كون (ما) تميمية، أو حجازية.

فإن قيل: فلم دخلتِ الباء في خبر (ما)، نحو: (ما زيدٌ بقائم)؟ قيل: لوجهين:  
الأول: أنّها دخلت لتوكيد النفي.

الثاني: أن يُقدَّر أنّها جواب لمن قال: (إنّ زيدًا لقائم) فدخلت الباء في خبرها، فهي تقابل اللام في خبر إنَّ<sup>(١)</sup>.

وذكر البصريون أنّ الباء إنّما زيدت بكثرة في خبر (ما)؛ لرفع توهم الإثبات؛ لأنّ السامع قد لا يسمعُ أوّل الكلام، وعند الكوفيين زيدت لتأكيد النفي<sup>(٢)</sup>.

خلاصة هذا المطلب أنّ النحويين متفقون على جواز دخول الباء في خبر (ما) الحجازية، ومختلفون في جواز دخولها على الخبر المنفي بعد (ما) التميمية من عدمه، وذلك على النحو الآتي:

**الفريق الأول:** ينفي دخول الباء في الخبر المنفي بعد (ما) التميمية، وهم: ابن السراج، وأبو علي الفارسي في أحد قوليه، والزّمخشري.

**الفريق الثاني:** يرى أنّها قد تأتي شاذّةً مع التميمية، وهذا رأي ابن عطية.

**الفريق الثالث:** يرى جواز دخول الباء على الخبر الواقع بعد (ما) التميمية، منهم: سيويه، والفرّاء، وابن خروف، وابن مالك، وأبو حيّان.

(١) ينظر: أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، ص ١٢٠.

(٢) ينظر: خالد الأزهرى، شرح التصريح، ٢٧٢/١.

والذي يراه الباحث هو جواز دخول الباء على خبر المبتدأ الواقع بعد (ما) التميمية، بدليل ما أنشده الفرزدق، وهو تميمي، وللجوه الثلاثة التي ذكرها ابن مالك لإثبات زيادة الباء في خبر (ما) عند بني تميم، وبالنسبة لـ(ما) الحجازية فالنحويون متفقون على دخول الباء على خبرها.

### المبحث الثالث

(ما) النافية العاملة عمل (ليس) في القرآن الكريم، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: مجيء خبر (ما) مفردًا منصوبًا.

المطلب الثاني: زيادة الباء في خبر (ما).

المطلب الثالث: مجيء خبر (ما) جملة فعلية.

المطلب الرابع: مجيء خبر (ما) جارًا ومجرورًا.

## المطلب الأول

### مجيء خبر (ما) مفردًا منصوبًا

ورد خبر (ما) الحجازية في القرآن الكريم عدة مرّات، فتارةً يكون مفردًا منصوبًا، وتارةً يكون متّصلًا بالباء الزائدة، وتارةً يكون جملة فعلية، وتارةً يكون جازًا ومجرورًا.

وما تمّ تناوله في هذا المطلب هو خبر (ما) المفرد، وذلك في الآيات الآتية:

قال سبحانه وتعالى: ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ [يوسف: ٣١].

في الآية أربع قراءات:

**القراءة الأولى:** (مَا هَذَا بَشَرًا)، وهي قراءة عامة قرأها الأمصار<sup>(١)</sup>.

(ما) نافية عاملة عمل (ليس)، و(هذا) اسم إشارة مبني على السكون في محلّ رفع اسم (ما)، و(بشراً) خبرها منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

وجه الاستشهاد: مجيء خبر (ما) مفردًا منصوبًا على لغة أهل الحجاز.

وذكر الزّجاج بأنّ الخليل، وسيبويه، وجميع النّحويين يزعمون أنّ قوله:

(بشراً) منصوب خبر (ما) النّافية الحجازية التي بمعنى (ليس)<sup>(٢)</sup>.

واستشهد ابن هشام بهذه الآية على إعمال (ما) النّافية في الاسم والخبر

المختلفين<sup>(٣)</sup>.

أي: أنّ اسم (ما) الحجازية (هذا) معرفة، وخبرها (بشراً) نكرة.

وهنا نفى النّسوة أن يكون يوسف من البشر؛ لأنّه لم يُعهد مثاله فيهنّ، وجعلنه

(١) ينظر: الطبري، جامع البيان، ٨٤/١٦.

(٢) ينظر: الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه، ١٠٧/٣ - ١٠٨.

(٣) ينظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ١٠٥.



من الملائكة<sup>(١)</sup>. وهذا فيه مبالغة في وصف الحسن والجمال الذي أعطاه الله تعالى ليوسف عليه السلام<sup>(٢)</sup>.

واستعمل (إن) بعد (ما)؛ لأنَّ (إن) تُستعمل كثيراً في الإنكار، وهي أكد في النَّفي من (ما)، ولذا لمَّا أريد إثبات صورة المَلَك ليوسف - وهو أمرٌ في حاجة إلى توكيد في النَّفي والإثبات - قال (إن هذا إلا مَلَكٌ كَرِيمٌ)<sup>(٣)</sup>.

**القراءة الثانية:** (ما هذا بشرٌ) بالرفع على لغة بني تميم<sup>(٤)</sup>، وهي قراءة ابن مسعود<sup>(٥)</sup>، والأعمش<sup>(٦)</sup>، وأهل نجد<sup>(٧)</sup>.

### وهنا تساؤل أيهما أقوى الرفع أم النصب؟

قال الزَّجاج: "وزعم بعضهم أنَّ الرفع في قولك: (مَا هَذَا بَشَرًا) أقوى الوجهين، وهذا غلط؛ لأنَّ كتاب الله، ولغة رسول الله أقوى الأشياء، وأقوى اللغات، ولغة بني تميم: (ما هذا بشرٌ)، ولا تجوز القراءة بها إلا برواية صحيحة"<sup>(٨)</sup>. وقال ابن عطية: "ونصب (البشر) من قوله: (ما هذا بشرًا) هو على لغة الحجاز شُبَّهت (ما) بـ(ليس)، وأمَّا تميم فترفع، ولم يُقرأ به"<sup>(٩)</sup>.

(١) ينظر: أبو السُّعود، إرشاد العقل السليم، ٢٧٢/٤.

(٢) ينظر: ابن جُزَي الكَلْبِي، محمد الغرناطي، التسهيل لعلوم التنزيل، تحقيق: د. عبدالله الخالدي، ط١، بيروت: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، ١٤١٦هـ، ٣٨٦/١.

(٣) ينظر: السامرائي، معاني النحو، ٢٥٧/١.

(٤) ينظر: أبو السُّعود، مرجع سابق، ٢٧٢/٤.

(٥) ينظر: فخر الدِّين الرَّازِي، مفاتيح الغيب، ٤٥٠/١٨.

(٦) سليمان بن مهران، الملقب بالأعمش، تابعي مشهور، أصله من بلاد الرِّي، ولد في الكوفة سنة ٦١هـ، كان عالمًا بالقرآن، والحديث، والفرائض، توفي بالكوفة سنة ١٤٨هـ. ينظر: الزركلي، الأعلام، ١٣٥/٣.

(٧) ينظر: الثَّعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، ٢١٩/٥.

(٨) الزَّجاج، معاني القرآن وإعرابه، ١٠٨/٣.

(٩) ابن عطية، المحرر الوجيز، ٢٤٠/٣.

**القراءة الثالثة:** (ما هذا بِشِرِّي) ذكرها أبو الفتح ابن جنِّي، وهي قراءة الحسن<sup>(١)</sup>، وأبي الحويرث الحنفي<sup>(٢)</sup> بكسر الباء والشين<sup>(٣)</sup>، ونُسب إليهما كسر لام (مَلِك)<sup>(٤)</sup>. ومعنى هذه القراءة عند الزَّمخشري، وأبي حَيَّان: ما يوسف بعبدٍ مملوكٍ لئيم إنْ هو إِلَّا مَلَكٌ كريمٌ<sup>(٥)</sup>، وقيل معناه: ما هذا بِمُشْتَرِي<sup>(٦)</sup>. قال الزَّجاج: "وهذه القراءة ليست بشيء"<sup>(٧)</sup>.

**القراءة الرَّابِعة:** (ما هذا بِشِرَاءٍ) رُويت هذه القراءة عن ابن مسعود بهمزة مخفوضة منوَّنة بعد مد<sup>(٨)</sup>.

والقراءة المعتبرة هي القراءة الأولى، وهي لغة أهل الحجاز، قال أبو سعيد السيرافي: "وهذه اللغة إنَّما هي لغة أهل الحجاز، وبها نزل القرآن، وهو قوله

(١) الحسن بن يسار البصري، أبو سعيد، تابعي، ولد بالمدينة سنة ٢١ هـ، وشبَّ في كنف علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - ثمَّ سكن البصرة حتى صار إمامهم، كان غاية في الفصاحة، تتصبب الحكمة من فيه، توفي بالبصرة سنة ١١٠ هـ. ينظر: الزركلي، الأعلام، ٢٢٦/٢.

(٢) لم يجد الباحث له ترجمة في كتب التراجم، ولا في كتب التفاسير المحققة التي ذكرت هذه القراءة، قال أكرم الأثري: "أبو الحويرث الحنفي، من السادسة، أو الخامسة، لم أعرفه، ولم أجد له ترجمة، وقد أغفله الشيخ شاكر قبلي، ولم أفهم له في التفسير على غير هذا الأثر، ولم يتعرض الشيخ التركي في تحقيقه لتفسير الطُّبري لترجمته بشيء". ينظر: الأثري، أكرم بن محمد زيادة الفالوجي، المعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطُّبري، د.ط، (الأردن: الدار الأثرية؛ والقاهرة: دار ابن عفان، د.ت)، ٦٩٦/٢.

(٣) ينظر: ابن جنِّي، المحتسب، ٣٤٢/١.

(٤) ينظر: السَّمين الحلبي، الدُّرُّ المصون، ٤٩٠/٦.

(٥) ينظر: الزَّمخشري، الكشَّاف، ٤٦٦/٢، وأبو حَيَّان، البحر المحيط، ٢٧١/٦.

(٦) ينظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ٣٨٦/٤.

(٧) الزَّجاج، معاني القرآن وإعرابه، ١٠٧/٣.

(٨) ينظر: ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، ٤٣٧/٢.

تعالى: (ما هذا بَشْرًا) (١).

وقال فخر الدين الرازي: "والقراءةُ المعتبرةُ هي الأولى لموافقتها المصحف" (٢).  
وقال الزمخشري: "والقراءة هي الأولى؛ لموافقتها المصحف، ومطابقة بَشْرٍ  
لِمَلِكٍ" (٣). وهي الشاهد من القراءات السابقة.

والذي خلصت إليه دراسة هذه الآية أن القراءة المعتبرة هي القراءة الأولى،  
وهي قراءة النَّصْب؛ لنزول القرآن الكريم بها، ولأنَّ القراء المشهورين الذين ذاع  
صيتهم في الأمصار قرؤوا بها.

ومنها قوله تعالى: ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ ﴾ [المجادلة: ٢].  
الشاهد قوله: (ما هنَّ أمهاتهم)، (ما نافية تدلُّ على الحقيقة غير مقيدة بزمن) (٤).  
والمعنى: (لَسَنَّ مِنْ أُمَّهَاتِهِمْ) (٥).

وردت لهذه الآية ثلاث قراءات:

**القراءة الأولى:** (ما هنَّ بأمهاتهم) بزيادة الباء، قرأ بها عبدالله بن مسعود (٦).  
**القراءة الثانية:** (ما هنَّ أمهاتهم) بالرفع، وهذه القراءة رواها المفضل (٧) عن

(١) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٣٢٤/١.

(٢) فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ٤٥٠/١٨.

(٣) الزمخشري، الكشاف، ٤٦٦/٢.

(٤) ينظر: السامرائي، معاني النحو، ١٩١/٤.

(٥) ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ١٣٤/٥.

(٦) ينظر: الفراء، معاني القرآن، ١٣٩/٣.

(٧) المفضل بن محمد الضبي الكوفي المقرئ، قرأ على عاصم بن بهدلة، وتصدر للإقراء، وحدث عن  
سماك بن حرب، وأبي إسحاق، وعاصم، وغيرهم، وروى عنه أبو الحسن المدائني، توفي سنة ١٦٨ هـ.

ينظر: الذهبي، معرفة القراء الكبار، ص ٧٩.

عاصم، وهي لغة بني تميم<sup>(١)</sup>، وأهل نجد<sup>(٢)</sup>.

**القراءة الثالثة:** (ما هنَّ أمهاتهم)، قرأ بها سائرُ القرّاء، وهي لغة أهل الحجاز، وتُسمّى اللغة العالية؛ لأنّ القرآن نزل بلغتهم، وخفضت التّاء في (أمهاتهم) رغم وقوعها خبراً لـ(ما)؛ لأنّها تاء الجماعة<sup>(٣)</sup>، فهي في موضع نصب.

والشّاهد من هذه القراءات هي القراءة الثّالثة (ما هنَّ أمهاتهم)؛ لأنّ (ما) نافية مشبهة بـ(ليس) نصبت الخبر<sup>(٤)</sup> الذي هو (أمهاتهم) على لغة أهل الحجاز<sup>(٥)</sup>.  
واستشهد ابن هشام بهذه الآية على إعمال (ما) الحجازية في الاسم والخبر المعرفتين<sup>(٦)</sup>، فـ(هنَّ) اسم (ما) معرفة، والخبر (أمهاتهم) معرفة أيضاً.

وفي الآية فائدة دلالية، وهي أنّه لمّا أراد الله الإنكار على هؤلاء الرّجال الذين ظاهروا نساءهم وجعلوهنّ كأمهاتهم، استخدم حرف النّفي (إنّ)؛ لأنّه أراد أن يُرجعهم إلى حقيقة كائنهم جهلوها، فقال مُنكراً عليهم: (إنّ أمهاتهم) إلّا اللّائي ولدنهم<sup>(٧)</sup>.

وقال أبو حيّان: "ولمّا كان معنى كظهر أمّي كأمّي في التحريم، ولا يُراد خصوصية الظهر الذي هو من الجسد، جاء النّفي بقوله: ما هنَّ أمهاتهم، ثمّ أكّد ذلك بقوله: (إنّ أمهاتهم) أي: حقيقة، إلّا اللّائي ولدنهم، وألحق بهنّ في التحريم

(١) ينظر: الأزهري، معاني القراءات، ٥٨/٣.

(٢) ينظر: الفراء، معاني القرآن، ١٣٩/٣.

(٣) ينظر: الأزهري، مرجع سابق، ٥٨/٣.

(٤) ينظر: النّحاس، إعراب القرآن، ٣٧٢/٤.

(٥) ينظر: العكبري، التّبيان في إعراب القرآن، ١٢١٢/٢.

(٦) ينظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ١٠٥.

(٧) ينظر: السّامرائي، معاني النّحو، ٢٥٨/١.

أمهات الرِّضَاع، وأمَّهات المؤمنين أزواج الرِّسُول - صلى الله عليه وسلم-  
والزوجات لسنن بأمهاتٍ حقيقة، ولا ملحقات بهنَّ" (١).

والذي توصل إليه الباحث أنَّ (ما) النّافية في هذه الآية يجوز فيها الوجهان:  
الإعمال على لغة أهل الحجاز في قراءة النّصب، والإهمال على لغة بني تميم في  
قراءة الرّفْع، والإعمال أولى؛ لأنّ جمهور القرّاء قرؤوا بها وعلموها ونشروها  
في الأمصار، وتلقّاها النّاسُ عنهم بالقبول.

ومنها قوله تعالى: ﴿فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٧].

ذكر ابن هشام أنّ (ما) في الآية حجازية دخلت على نكرتين، هما (أحد) اسم  
(ما)، و(حاجزين) خبرها (٢).

وقال ناظر الجيش: "ف(حاجزين) خبر (ما)، وهو منصوب فثبت أنّها حجازية،  
وقد فصل بينهما وبين اسمها بالمجرور الذي هو (منكم)" (٣).

قوله: (فما) الفاء عاطفة، و(ما) نافية حجازية، و(منكم) الجارُّ والمجرور  
حال، وكان في الأصل صفة لـ(أحدٍ) فلمّا تقدّم صار حالاً، و(مِنْ أَحَدٍ) مِنْ حرف  
جرٌّ زائدٌ مبني على السكون لا محلّ له من الإعراب، و(أَحَدٍ) مجرور لفظاً  
مرفوع محلاً على أنّه اسم (ما)، و(عنه) جارٌّ ومجرورٌ متعلقان بحاجزين،  
و(حاجزين) خبر (ما) (٤).

(١) أبو حيّان، البحر المحيط، ١٠/١٢١.

(٢) ينظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ١٠٥.

(٣) ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٣/١٢٠٧.

(٤) ينظر: درويش، إعراب القرآن وبيانه، ١٠/٢٠٦.

وقيل: (حاجزين) نعت لأحد، حيث قال به مجموعة من النحويين، منهم: الزجاج<sup>(١)</sup>، ومكي بن أبي طالب القيسي؛ لأنه بمعنى الجماعة، فحُمِلَ النُّعْتُ عَلَى المعنى فُجِّعَ<sup>(٢)</sup>، ونُسبَ إِلَى الحَوْفِيِّ<sup>(٣)</sup>.  
وتبعهم الزَّمخْشَرِيُّ<sup>(٤)</sup>، وابن يَعِيشَ<sup>(٥)</sup>.

وقال أبو حَيَّان: "الظاهر في (حاجزين) أن يكون خبراً لـ(ما) على لغة الحجاز؛ لأنَّ (حاجزين) هو محط الفائدة... وإذا كان (حاجزين) نعتاً فـ(مِنْ أَحَدٍ) مبتدأ، والخبر (منكم)، ويضعف هذا القول؛ لأنَّ النَّفْيَ يتسلط على الخبر، وهو كينونته منكم، فلا يتسلط على الحجز، وإذا كان (حاجزين) خبراً، تسلط النَّفْيُ عليه وصار المعنى: ما أحد منكم يحجزه عن ما يريد به من ذلك"<sup>(٦)</sup>.

وهذا القول احتمله ابن هشام، ولكن يظهر من كلامه أنه يُرَجِّحُ أن يكون (حاجزين) خبر (ما) الحجازية كما في قوله: "ولم يقع في القرآن إعمال (ما)

(١) ينظر: الزَّجَّاجُ، معاني القرآن وإعرابه، ٢١٨/٥.

(٢) ينظر: مكي القيسي، مُشْكَلُ إعراب القرآن، ٧٥٥/٢.

هو مكي بن أبي طالب حموش، أبو محمد القيسي النحوي المقرئ، ولد سنة ٣٥٥ هـ، أصله من القيروان، وسكن قرطبة، وسمع بمكة، ومصر من أبي الطيب عبدالمنعم بن غلبون، وقرأ عليه القرآن، كان من أهل التبحر في علوم القرآن، والعربية، صنَّف: (إعراب القرآن، والموجز في القراءات، والهداية في التفسير)، وغيرها، مات سنة ٤٣٧ هـ. ينظر: السُّيُوطِيُّ، بغية الوعاة، ٤١١/١-٤١٣.

(٣) ينظر: أبو حَيَّان، البحر المحيط، ٢٦٧/١٠.

الحوفي هو: أبو الحسن علي بن إبراهيم بن سعيد الحوفي، من العلماء بالنحو، واللغة، والتفسير، من الحوف بمصر، أخذ عن أبي بكر الأدفوي، من كتبه: (البرهان في تفسير القرآن، و الموضح في النَّحو، ومختصر كتاب العين)، توفي سنة ٤٣٠ هـ. ينظر: السُّيُوطِيُّ، مرجع سابق، ١٤٠/٢، والزركلي، الأعلام، ٢٥٠/٤.

(٤) ينظر: الزَّمخْشَرِيُّ، الكشَّاف، ٦٠٧/٤، وأبو حَيَّان، مرجع سابق، ٢٦٧/١٠.

(٥) ينظر: ابن يَعِيشَ، شرح المفصل، ٢٤/٤.

(٦) أبو حَيَّان، مرجع سابق، ٢٦٦-٢٦٧/١٠.

صريحًا في غير هذه المواضع الثلاثة على الاحتمال المذكور في الثاني وإعمالها لغة أهل الحجاز" (١).

والمقصود أن إعمال (ما) جاء صريحًا في الآيتين السابقتين قبل هذه الآية، بالإضافة إلى هذه الآية، مع احتمالية أن يكون قوله: (حاجزين) نعتًا لـ(أحد). وجوز العكبري الأمرين (٢).

والمعنى: فما منكم قومٌ يحجزون عنه؛ لأنَّ قوله: (أحد) في معنى جميع (٣). أي: لا يستطيع أحد منكم في هذه الحال أن يمنع عنه عذابنا وتكليفنا (٤). وزيدت (من) لتأكيد النفي (٥).

مما سبق يتبين أن خبر (ما) المفرد المنصوب ورد في القرآن الكريم في ثلاث آيات، فأما الآيتان الأولى والثانية فاتفق النحاة على ورود الخبر فيهما مفردًا منصوبًا.

وأما الآية الثالثة فالنحاة لهم رأيان في (حاجزين)، فمنهم من يرى أنها نعت لـ(أحد)، وهم: الزجاج، والحوفي، ومكي القيسي، والزّمخشري، وابن يعيش. ومن النحاة من يرى أنها خبر لـ(ما) الحجازية، وهم: أبو حيّان، وابن هشام، وناظر الجيش.

وهناك من جوز الأمرين، وهو أبو البقاء العكبري، وهذا ما يراه الباحث.

(١) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ١٠٥.

(٢) ينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ١٢٣٨/٢.

(٣) ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٢٧٦/١٨.

(٤) ينظر: ابن الخطيب، محمد محمد عبد اللطيف، أوضّح التفاسير، ط ٦، (المطبعة المصرية ومكتبتها، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م)، ص ٧٠٧.

(٥) ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، ١٤٧/٢٩.

## المطلب الثاني

### زيادة الباء في خبر (ما)

تزداد الباء بكثرة إذا اقترنت بخبر (ما) النافية في القرآن الكريم، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: أن تأتي الباء الزائدة في الخبر المنفي بعد اسم (ما) الظاهر، وذلك في سبعة عشر موضعاً<sup>(١)</sup>، منها قوله تعالى:

﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٧٤]. الشاهد: (وما الله بغافل).

قوله: (بغافل) في موضع نصب على لغة أهل الحجاز، قال النحاس: "(وما الله بغافل) في موضع نصب على لغة أهل الحجاز والباء توكيد"<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن عطية: "(بغافل) في موضع نصب خبر (ما)؛ لأنها الحجازية، يُقوِّي ذلك دخول الباء في الخبر"<sup>(٣)</sup>.

ويصلح أن تكون (بغافل) في موضع رفع على لغة أهل تميم<sup>(٤)</sup>.

وفي الآية وعيد وتهديد لمن قست قلوبهم من مخالفة الله بأن الله ليس بغافل عن أعمالهم، بل هو يحصيها عليهم، وفي (ما) دلالة عن نفي الله عن نفسه الغفلة<sup>(٥)</sup>.

(١) المواضع التي وردت فيها، هي: سورة [البقرة: ٧٤، ٨٥، ١٤٠، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٩]، و[آل عمران: ٩٩]، و[الأنعام: ١٣٢]، و[هود: ٨٩، ٩٧، ١٢٣]، و[يوسف: ٣١] على قراءة الحسن وأبي الحويرث (ما هذا بشرى)، وقراءة ابن مسعود (ما هذا بشرى)، و[١٠٣]، و[النمل: ٩٣]، و[سبأ: ٣٧]، و[فصلت: ٤٦]، و[التكوير: ٢٢].

(٢) النحاس، إعراب القرآن، ٢٣٩/١.

(٣) ابن عطية، المحرر الوجيز، ١٦٧/١.

(٤) ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٤٦٦/١.

(٥) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، ٤٣١/١.



ومنها قوله سبحانه: ﴿وَمَا بَعْضُهُمْ بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ١٤٥].

الشاهد: (وما بعضهم بتابع).

جملة (وما بعضهم بتابع) معطوفة على الجملة التي قبلها (ما أنت بتابع)، و(ما) تحتل الوجهين: الحجازية، والتميمية، فعلى الوجه الأول (بعض) اسم (ما) مرفوع، وبعض مضاف، و(هم) ضمير منفصل مبني على السكون في محل جرّ بالإضافة، و(بتابع) الباء حرف جرّ زائد، و(تابع) اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه خبر (ما).

وعلى الوجه الثاني (بعض) مبتدأ مرفوع، وبعض مضاف، و(هم) في محلّ جرّ بالإضافة، و(بتابع) الباء حرف جرّ زائد، و(تابع) اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه خبر (ما).

المعنى: وما اليهود بمُتجهةٍ إلى قبلة النصارى فنتبعها، ولا النصارى بمُتجهةٍ إلى قبلة اليهود فنتبعها، أي: أنّ اليهود والنصارى لا يجتمعان على قبلة واحدة<sup>(١)</sup>، والضمير في (بعضهم) يعود على أهل الكتاب<sup>(٢)</sup>.

وفي هذه الجملة تأنيسٌ للنبي - صلى الله عليه وسلم - بأنّ الخلاف هو دأبهم وشنشنتهم، فقديمًا خالفت النصارى قبلة اليهود مع أنّ شريعة اليهود هي أصل النصرية<sup>(٣)</sup>.

ثانيًا: أنّ تأتي الباء الزائدة في الخبر المنفي بعد اسم (ما) الضمير المنفصل، وذلك في الصور الآتية:

(١) ينظر: الطبري، جامع البيان، ١٨٥/٣ - ١٨٦.

(٢) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، ٢٩/٢.

(٣) ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، ٣٧/٢.

الصورة الأولى: مجيء الخبر المنفي المتصل بالباء الزائدة بعد اسم (ما) المتكلم، وذلك في حالتين:

الحالة الأولى: ورود الخبر المنفي المزيد بالباء بعد ضمير المتكلم (أنا)، وذلك في ثمانية مواضع<sup>(١)</sup>، منها قوله سبحانه وتعالى:

﴿لَئِن بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَنَّكَ﴾ [المائدة: ٢٨].  
الشاهد: (ما أنا بباسط).

(ما) نافية حجازية تعمل عمل (ليس)، و(أنا) ضمير منفصل مبني على السكون في محلّ رفع اسمها، والباء حرف جرّ زائد، و(باسط) اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنّه خبر (ما)<sup>(٢)</sup>.

ويجوز أن تكون (ما) تميمية، و(أنا) في محلّ رفع مبتدأ، والباء حرف جرّ زائد، و(باسط) اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنّه خبر المبتدأ.

المعنى: لا أبسط يدي إليك لقتلك، وإنما أبسطها؛ لغرض الدّفع، وجاء الشرط (بَسَطتَ) بلفظ الفعل، والجزاء (باسط) بلفظ اسم الفاعل؛ ليفيد تحرّزه من هذا الوصف الشنيع، ولذلك أكّد النفي بالباء<sup>(٣)</sup>.

قوله: (ما أنا بباسط)، تدلّ على تبريه عن مقدمات القتل فضلاً عنه، ولذلك لم يقل: (ما أنا بقاتل)، وإنما قال: (ما أنا بباسط)، وإنّ بسطها، فالنفي للقيد، يعني: إنّ بسطها فللدفع لا للقتل<sup>(٤)</sup>.

(١) المواضع التي وردت فيها، هي: سورة [المائدة: ٢٨]، و[الأنعام: ١٠٤]، و[يونس: ١٠٨]، و[هود: ٢٩]، [٨٦]، و[إبراهيم: ٢٢]، و[الشعراء: ١١٤]، و[ق: ٢٩].

(٢) ينظر: درويش، إعراب القرآن وبيانه، ٤٥٢/٢.

(٣) ينظر: فخر الدّين الرّازي، مفاتيح الغيب، ٣٣٩/١١-٣٤٠.

(٤) ينظر: الشّهاب الخفاجي، حاشية الشّهاب على تفسير البيضاوي، ٢٣٣/٣-٢٣٤.

**الحالة الثانية:** ورود الخبر المنفي المزيد بالباء بعد ضمير المتكلمين (نحن)، وذلك في ستة عشر موضعاً<sup>(١)</sup>، منها قوله سبحانه:

﴿وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾ [الأنعام: ٢٩].

(ما) حجازية نافية تعمل عمل (ليس)، و(نحن) ضمير منفصل مبني على الضمّ في محلّ رفع اسم (ما)، والباء حرف جرّ زائد، و(مبعوثين) اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنّه خبر (ما).

ويجوز أن تكون (ما) تميمية، والضمير (نحن) في محلّ رفع مبتدأ، والباء حرف جرّ زائد، و(مبعوثين) اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنّه خبر المبتدأ. و(ما) تدلّ على نفي البعث، قال أبو حيّان: "لَمَّا دَلَّ الْكَلَامُ عَلَى نَفْيِ الْبَعْثِ بِمَا تَضْمَنَهُ مِنَ الْحَصْرِ صَرَّحُوا بِالنَّفْيِ الْمَحْضِ الدَّالِّ عَلَى عَدَمِ الْبَعْثِ بِالْمَنْطُوقِ، وَأَكَّدُوا ذَلِكَ بِالْبَاءِ الدَّاخِلَةِ فِي الْخَبَرِ عَلَى سَبِيلِ الْمَبَالِغَةِ فِي الْإِنْكَارِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ فِي مَشْرُوكِي الْعَرَبِ وَمَنْ وَافَقَهُمْ فِي إِنْكَارِ الْبَعْثِ"<sup>(٢)</sup>.

**الصورة الثانية:** مجيء الخبر المنفي المتّصل بالباء الزائدة بعد اسم (ما) المخاطب، وذلك في شكلين:

**الشكل الأوّل:** ورود الخبر المنفي المزيد بالباء بعد الضمير المخاطب للمفرد المذكر (أنت)، وذلك في ثلاثة عشر موضعاً<sup>(٣)</sup>، منها قوله تعالى:

(١) المواضع التي وردت فيها، هي: سورة [الأنعام: ٢٩]، و[الأعراف: ١٣٢]، و[يونس: ٧٨]، و[هود: ٥٣] فيها شاهدان]، وسورة [يوسف: ٤٤]، و[المؤمنون: ٣٧، ٣٨]، و[الشعراء: ١٣٨]، و[سبأ: ٣٥]، و[الصافات: ٥٨، ٥٩]، و[الدخان: ٣٥]، و[الجاثية: ٣٢]، و[الواقعة: ٦٠]، و[المعارج: ٤١].

(٢) أبو حيّان، البحر المحيط، ٤/٤٨٠.

(٣) المواضع التي وردت فيها، هي: سورة [البقرة: ١٤٥]، و[الأنعام: ١٠٧]، و[هود: ٩١]، و[يوسف: ١٧]، و[النمل: ٨١]، و[الروم: ٥٣]، و[فاطر: ٢٢]، و[الزّمر: ٤١]، و[الشورى: ٦]، و[ق: ٤٥]، و[الذاريات: ٥٤]، و[الطور: ٢٩]، و[القلم: ٢].

﴿وَلَيْنَ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ وَمَا أَنْتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٥]. الشَّاهد: (وما أنت بتابع قبلتهم).

قُرِئَتْ: (بتابع قبلتهم) بالتنوين، وهي القراءة المشهورة، وذكر أبو حيان أنها قُرِئَتْ (بتابع قبلتهم) بإضافة (تابع) إلى قبلتهم دون أن ينسبها إلى أحد، وكلا القراءتين فصيح<sup>(١)</sup>.

قوله: (وما أنت بتابع قبلتهم)، (ما) نافية تحتل وجهين:

**الوجه الأول:** أن تكون (ما) حجازية، ويكون الضمير المخاطب (أنت) مرفوعاً بها، و(بتابع) الباء حرف جر زائد، و(تابع) اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه خبر (ما).

**الوجه الثاني:** أن تكون (ما) تميمية، ويكون الضمير المخاطب (أنت) مرفوعاً بالابتداء، و(تابع) في محل رفع<sup>(٢)</sup> خبر.

المعنى: وما لك من سبيل يا محمد إلى أتباع قبلتهم؛ لأن اليهود تستقبل بيت المقدس بصلاتها، والنصارى تستقبل المشرق، فالزم قبلك التي أمرت بالتوجه إليها<sup>(٣)</sup>.

وفي الآية تنزيه للنبي - صلى الله عليه وسلم - وتعريض لهم باليأس من رجوع المؤمنين إلى استقبال بيت المقدس<sup>(٤)</sup>.

وأفرد القبلة، وإن كانت مثناة؛ لأن اليهود والنصارى اشتركتا في كونهما باطلتين، وهذه الجملة الاسمية أبلغ في النفي من حيث إنها تكررت فيها الاسم

(١) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، ٢٩/٢.

(٢) ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون، ١٦٥/٢.

(٣) ينظر: الطبري، جامع البيان، ١٨٥/٣.

(٤) ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، ٣٦/٢-٣٧.

مرتين، ومن حيث أكد النفي بالباء في قوله: (بتابع)<sup>(١)</sup>.  
 أي: أن جملة (وما أنت بتابع قبلتهم)، أبلغ في النفي من قوله: (ما تبعوا قبلك)؛ وذلك لكونها اسمية تكرر فيها الاسم، ونفيها مؤكّد بالباء الزائدة.

ومنها قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِهَدَى الْعُمَى عَنْ ضَلَّاتِهِمْ﴾ [النمل: ٨١].  
 الشاهد: (وما أنت بهادي العمي).

(ما) حجازية، و(أنت) ضمير منفصل في محلّ رفع اسم (ما)، و (بهادي) الباء حرف جرّ زائد، و(هادي) اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنّه خبر (ما)، و(هادي) مضاف، و(العمي) مضاف إليه مجرور<sup>(٢)</sup>.  
 ويحتمل أن تكون (ما) تميمية، و(أنت) في محلّ رفع مبتدأ، و (بهادي) الباء حرف جرّ زائد، و(هادي) اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنّه خبر المبتدأ.

وفي هذه الآية أربعة أوجه من القراءات:

الوجه الأوّل: قرأ المدنيون، وعاصم، وأبو عمرو، والكسائي (وَمَا أَنْتَ بِهَادِي الْعُمَى)<sup>(٣)</sup>، وهي قراءة عامة قرأها المدينة، والبصرة، وبعض الكوفيين، وذلك بإضافة (بهادي) إلى (العمي)<sup>(٤)</sup>، والوقوف بالياء على قوله: (بهادي)، وهي ثابتة في المصحف<sup>(٥)</sup>.

والمعنى على هذا الوجه: لست يا محمد بهادٍ من أعماه الله عن الحق<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: أبو حيّان، البحر المحيط، ٢٨/٢.

(٢) ينظر: درويش، إعراب القرآن وبيانه، ٢٥٥/٧.

(٣) ينظر: النحاس، إعراب القرآن، ٢٢٠/٣.

(٤) ينظر: الطبري، جامع البيان، ٤٩٥/١٩.

(٥) ينظر: الأزهرى، معاني القراءات، ٢٤٦/٢.

(٦) ينظر: الطبري، مرجع سابق، ٤٩٥/١٩.

الوجه الثاني: قرأ الأعمش، وابن وثَّاب<sup>(١)</sup>، وحمزة، وطلحة<sup>(٢)</sup>، وابن يَعْمُر<sup>(٣)</sup> (وَمَا أَنْتَ تَهْدِي الْعُمِّيَّ)، (تهدي) بالتاء، ونصب (العُمِّي) على أنه مفعولٌ به<sup>(٤)</sup>، وهي قراءة عامة قرَّاء الكوفة<sup>(٥)</sup>، والوقف على (تهدي) بالياء<sup>(٦)</sup>.

الضمير (أنت) يرتفع بـ(ما) الحجازية، وجملة (تهدي) في موضع نصب خبرها<sup>(٧)</sup>.

والمعنى على هذه القراءة: "ما أنت يا محمد تهدي الذين عميت بصائرهم عن آياتنا، ولكن عليك الدعاء، ويهدي الله مَنْ يشاء"<sup>(٨)</sup>.

قال الطبري: "القول في ذلك عندي أنهما قراءتان متقاربتا المعنى مشهورتان في قرَّاء الأمصار، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب"<sup>(٩)</sup>.

(١) يحيى بن وثَّاب الأسدي بالولاء، إمام أهل الكوفة في القرآن، تابعي ثقة، قليل الحديث، من أكابر القراء، توفي سنة ١٠٣ هـ. ينظر: الزركلي، الأعلام، ١٧٦/٨.

(٢) طَلْحَة بن مُصَرِّف بن كعب الهمداني اليامي، قرأ أهل الكوفة في عصره، وكان يُسمَّى (سيد القراء)، ومن رجال الحديث الثقات، ومن أهل الورع، والنسك، توفي سنة ١١٢ هـ. ينظر: المرجع السابق، ٢٣٠/٣.

(٣) يحيى بن يعمر البصري، أبو سليمان، أحد أئمة التابعين، قاضي مرو، وشيخ القراء والنحاة، أخذ القراءة عن ابن عمر، وابن عباس- رضي الله عنهما- وأبي الأسود الدؤلي، وقرأ عليه عبدالله بن أبي إسحاق، وأبو عمرو بن العلاء، وحدث عنه عبدالله بن بريدة، وقتادة، توفي قبل سنة ٩٠ هـ. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٤٤١/٤-٤٤٣، ومحيسن، محمد محمد سالم، معجم حُفَاط القرآن عبر التاريخ، ط١، (بيروت: دار الجيل، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م)، ٦٢٦/١-٦٢٧.

(٤) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، ٢٦٨/٨.

(٥) ينظر: الطبري، جامع البيان، ٤٩٥/١٩.

(٦) ينظر: ابن سعدان، محمد بن سعدان الكوفي الضَّرِير، الوقف والابتداء في كتاب الله عزَّ وجلَّ، تحقيق: محمد خليل الزروق، ط١، (دبي: مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م)، ص ١٥٥.

(٧) ينظر: أبو زرعة ابن زنجلة، عبدالرحمن بن محمد، حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، د.ط، (دم، دار الرسالة، د.ت)، ص ٥٣٧.

(٨) الأزهرى، معاني القراءات، ٢٤٦/٢.

(٩) الطبري، مرجع سابق، ٤٩٥/١٩.

**الوجه الثالث:** أجاز الفراء<sup>(١)</sup>، والزجاج<sup>(٢)</sup> "وما أنت بهاد العمي"<sup>(٣)</sup>، وهي قراءة يحيى بن الحارث<sup>(٣)</sup>، وأبي حيوة<sup>(٤)</sup> بتنوين (هاد)<sup>(٥)</sup>.

قال الزجاج: "فأمّا الوجهان الأوّلان فجيّدان في القراءة، وقد قرئ بهما جميعاً، والوجه الثالث يجوز في العربية، فإنّ ثبتت به رواية وإلا لم يُقرأ به، ولا أعلم أحدًا قرأ به"<sup>(٦)</sup>.

**الوجه الرابع:** قرأ عبدالله بن مسعود (وما إن تهدي)، بزيادة (إن) بعد (ما) للتوكيد، وهي كافة لـ(ما) عن العمل<sup>(٧)</sup>.

وهنا فائدة ذكرها السيوطي عن الشيخ تاج الدين ابن مكتوم<sup>(٨)</sup> أنّه قال: "لم تقع (ما) في القرآن إلا على لغة الحجاز، خلا حرفاً واحداً، وهو: (وما أنت بهادي العمي عن ضلالتهم) على قراءة حمزة، فإنّها هنا على لغة تميم"<sup>(٩)</sup>.

(١) ينظر: الفراء، معاني القرآن، ٣٠٠/٢.

(٢) ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ١٢٩/٤.

(٣) يحيى بن الحارث الذمري، قليل الحديث، كان عالمًا بالقراءة في دهره، يُقرأ عليه القرآن، مات سنة ١٤٥ هـ في خلافة أبي جعفر، وهو ابن سبعين سنة. ينظر: ابن سعد، محمد بن سعد، الطبقات الكبرى، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، ط١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م)، ٣٢١/٧.

(٤) شريح بن يزيد أبو حيوة الحضرمي الحمصي، صاحب القراءة الشاذة، ومُقرئ الشام، ذكره ابن جبان في اللغات، روى عن الكسائي قراءته، وعن غيره، وروى عنه القراءة ابنه حيوة، وغيره، توفي سنة ٢٠٣ هـ. ينظر: ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، غاية النهاية في طبقات القراء، تحقيق: برجستراسر، ط١، (بيروت- لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م)، ٣٢٥/١.

(٥) ينظر: أبو حيّان، البحر المحيط، ٢٦٨/٨.

(٦) الزجاج، مرجع سابق، ١٢٩/٤.

(٧) ينظر: الفراء، مرجع سابق، ٣٠٠/٢، والنحاس، إعراب القرآن، ٢٢١/٣.

(٨) أحمد بن عبدالقادر بن أحمد بن مكتوم القيسي، عالم بالترجم، مصري، له معرفة بالتفسير، وفقه الحنفية، وله كتب، منها: (التذكرة)، توفي بالقاهرة سنة ٧٤٩ هـ. ينظر: الزركلي، الأعلام، ١٥٣/١.

(٩) السيوطي، الأشباه والنظائر، ١٢١/٣ - ١٢٢.

والصَّحِيحُ أَنْ قِرَاءَةَ حَمْزَةٍ (تَهْدِي) تَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ حِجَازِيَّةً، وَتَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ تَمِيمِيَّةً، وَالْأَوَّلَى حَمَلَهَا عَلَى الْحِجَازِيَّةِ؛ لِنَزُولِ الْقُرْآنِ بِهَا، وَظُهُورِ أَثَرِهَا فِي الْمَفْرَدِ<sup>(١)</sup>.

وَقَدْ أَفْضَتِ دِرَاسَةُ هَذِهِ الْآيَةِ إِلَى أَنَّ الْقِرَاءَةَ بِالْوَجْهِينِ الْأَوَّلَيْنِ هِيَ الْأَوَّلَى؛ لِثَبُوتِ الْقِرَاءَتَيْنِ، وَانْتِشَارِهِمَا بَيْنَ قُرَّاءِ الْأَمْصَارِ.

وَمِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِهَدِي الْعُمِيِّ عَنِ ضَلَالَتِهِمْ﴾ [الرُّوم: ٥٣].  
قَرَأَ حَمْزَةً (وَمَا أَنْتَ تَهْدِي الْعُمِيِّ) بِالنَّاءِ وَإِظْهَارِ الْيَاءِ فِي الْوَقْفِ عَلَى (تَهْدِي)، وَنَصَبِ (الْعُمِيِّ)؛ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ<sup>(٢)</sup>.

وَنُقِلَ أَنَّ الْكِسَائِيَّ قَالَ: "مَنْ قَرَأَهَا (تَهْدِي الْعُمِيِّ) وَقَفَ عَلَى الْيَاءِ"<sup>(٣)</sup>.  
وَقَالَ أَبُو بَكْرِ الْأَنْبَارِيُّ: "يَجُوزُ عِنْدِي لِمَنْ قَرَأَهَا (تَهْدِي الْعُمِيِّ) أَنْ يَقِفَ (تَهْدِي) بِغَيْرِ يَاءٍ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ تَكْتَفِي بِالْكَسْرَةِ مِنَ الْيَاءِ فَتَحذفُهَا"<sup>(٤)</sup>.

**الشَّكْلُ الثَّانِي:** وَرُودُ الْخَبَرِ الْمَنْفِيِّ الْمَزِيدِ بِالْيَاءِ بَعْدَ الضَّمِيرِ الْمَخَاطَبِ لْجَمَاعَةِ الذُّكُورِ (أَنْتُمْ)، وَذَلِكَ فِي ثَمَانِيَةِ مَوَاضِعَ<sup>(٥)</sup>، مِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى:

﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ﴾ [الْأَنْعَام: ١٣٤].

**الشَّاهِد:** (وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ)، (مَا) نَافِيَةٌ حِجَازِيَّةٌ، وَ(أَنْتُمْ) ضَمِيرٌ مَنفَصِلٌ فِي مَحَلِّ

(١) يَنْظُرُ: عَضِيمَةٌ، دِرَاسَاتٌ لِأَسْلُوبِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، ١١٧/٣.

(٢) يَنْظُرُ: الْأَزْهَرِيُّ، مَعَانِي الْقِرَاءَاتِ، ٢٦٧/٢، وَ ٢٤٦/٢، وَابْنُ الْجَزَرِيِّ، شَرْحُ طَيْبَةِ النَّشْرِ، ص ٢٩١.

(٣) أَبُو بَكْرٍ الْأَنْبَارِيُّ، مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ بْنِ بَشَارٍ، إِيضَاحُ الْوَقْفِ وَالْإِبْتِدَاءِ، تَحْقِيقٌ: مَحْيِي الدِّينِ

عَبْدِ الرَّحْمَنِ رَمْضَانَ، دَبَطَ، (دَمَشَقٌ: مَطْبُوعَاتُ مَجْمَعِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م)، ٢٤١/١.

(٤) الْمَرْجِعُ السَّابِقُ، ٢٤٢/١.

(٥) الْمَوَاضِعُ الَّتِي وَرَدَتْ فِيهَا، هِيَ: سُورَةُ [الْأَنْعَام: ١٣٤]، وَ[يُونُس: ٥٣]، وَ[هُود: ٣٣]، وَ[إِبْرَاهِيم: ٢٢]،

وَ[الْحَجَر: ٢٢]، وَ[العنكبوت: ٢٢]، وَ[الصَّافَات: ١٦٢]، وَ[الشُّورَى: ٣١].



رفع اسم (ما)، و(الباء) حرف جرّ زائد، و(معجزين) مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه خبر (ما)، ويحتمل أن تكون (ما) تميمية، و(أنتم) في محلّ رفع مبتدأ، و(الباء) زائدة، و(معجزين) في محلّ رفع خبر المبتدأ.

والمعنى: الذي توعدونه من البعث وما يتفرع عليه من الأمور الهائلة ستقع، وصيغة الاستقبال فيه دلالة على الاستمرار التجديدي لقوله: (لآت)، أي: لواقع لا محالة<sup>(١)</sup>.

ومجيء الجملة الاسمية (أنتم بمعجزين) بعد (ما) النافية، فيه دلالة على دوام انتفاء الإعجاز لا بيان انتفاء دوام الإعجاز، فإنّ الجملة الاسمية كما تدلّ على الدوام والثبوت تدلّ بمعونة المقام إذا دخل عليها حرف النفي على دوام الانتفاء لا على انتفاء الدوام<sup>(٢)</sup>.

**الصورة الثالثة:** مجيء الخبر المنفي المتّصل بالباء الزائدة بعد اسم (ما) الغائب، وذلك في ثلاث حالات:

**الحالة الأولى:** ورود الخبر المنفي المزيد بالباء بعد اسم (ما) الغائب للمفرد المذكر (هو)، وذلك في سبعة مواضع<sup>(٣)</sup>، منها قوله: ﴿وَمَا هُوَ بِبَالِغِهِ﴾ [الرعد: ٤١]. (ما) نافية حجازية، والضمير المنفصل (هو) في محلّ رفع اسم (ما)، و(ببالغه) الباء حرف جرّ زائد، و(بالغه) اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه خبر (ما)<sup>(٤)</sup>، و(بالغ) مضاف، والهاء ضمير متّصل في محلّ جرّ بالإضافة.

(١) ينظر: أبو السعود، إرشاد العقل السليم، ١٨٨/٣.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ١٨٨/٣، وفي نفس الصفحة معنى قوله: (بمعجزين)، أي: بفائتين.

(٣) المواضع التي وردت فيها، هي: سورة [البقرة: ٩٦]، و[الرعد: ٤١]، و[إبراهيم: ١٧]، و[الحاقة: ٤١]، و[التكوير: ٢٤، ٢٥]، و[الطارق: ١٤].

(٤) ينظر: درويش، إعراب القرآن وبيانه، ٩٩/٥.

ويحتمل أن تكون (ما) تميمية، فلا تعمل شيئاً، ويكون (هو) في محلّ رفع مبتدأ، و(بالغ) في محلّ رفع خبر المبتدأ.

وذكر القرطبي أنّ الضمير (هو) كناية عن الماء، أي: وما الماء ببالغ فاه، ويجوز أن يكون الضمير (هو) كناية عن الفم، أي: ما الفم ببالغ الماء<sup>(١)</sup>.

وذكر السمين الحلبي أنّ في الضمير (هو) ثلاثة أوجه:

**أحدها:** أنه ضمير الماء، والهاء في (ببالغه) للفم، أي: وما الماء ببالغ فيه.

**ثانيها:** أنه ضمير الفم، والهاء في (ببالغه) للماء، أي: وما الفم ببالغ الماء.

**ثالثها:** أن يكون ضمير الباسط، والهاء في (ببالغه) للماء، أي: وما باسط كفيه إلى الماء ببالغ الماء<sup>(٢)</sup>.

**الحالة الثانية:** ورود الخبر المنفي المزيد بالباء بعد اسم (ما) الغائب للمفردة المؤنثة (هي)، وذلك في موضعين<sup>(٣)</sup>، منهما قوله تعالى:

﴿فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا جَعَلْنَا عَلَىٰهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ مَّنصُودٍ ﴿٨٣﴾  
مُسَوَّمَةً عِندَ رَبِّكَ وَمَا هِيَ مِنَ الظَّالِمِينَ بَبَعِيدٍ﴾ [هود: ٨٢-٨٣].

الشاهد: (وما هي من الظالمين ببعيد)، (ما) حجازية، و(هي) في محلّ رفع اسم (ما)، و(من الظالمين) جارٌّ ومجرورٌ متعلقان ب(بعيد)، و(الباء) حرف جرّ زائد، و(بعيد) اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنّه خبر (ما)، ولم يُؤنث (بعيد)؛ لأنّه في الأصل نعت لمكان محذوف، تقديره: وما هي بمكان بعيد بل قريب؛ وإمّا لأنّ العقوبة والعقاب شيء واحد؛ وإمّا لتأويل الحجارة بعذاب<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٣٠١/٩.

(٢) ينظر: السمين الحلبي، الدرّ المصون، ٣٥/٧.

(٣) الموضعان وردا في سورة [هود: ٨٣]، و[الأحزاب: ١٣].

(٤) ينظر: درويش، إعراب القرآن وبيانه، ٤٠٨/٤.

ويحتمل أن تكون (ما) تميمية، فلا تعمل شيئاً، وتكون (هي) في محلّ رفع مبتدأ، و(ببعيد) في محلّ رفع خبر.

والمراد بالظالمين في الآية عند أكثر المفسرين هم كفار قريش يُرهبهم الله بها، ويُهددُهم إن لم يتوبوا من شركهم<sup>(١)</sup>.

وقال الزّجاج: "ما هي من ظالمي هذه الأمة ببعيد"<sup>(٢)</sup>.

وفي عودة الضّمير (هي) خلاف، فقيل: "الضّمير للحجارة، فهذا تهديد لهم، أي: ليس الرّمي بالحجارة ببعيد منهم؛ لأجل كفرهم، وقيل: الضّمير للمدائن، فالمعنى ليست ببعيدة منهم أفلا يعتبرون بها"<sup>(٣)</sup>.

**الحالة الثالثة:** ورود الخبر المنفي المزيد بالباء بعد اسم (ما) الغائب لجماعة الذّكور (هم)، وذلك في أحد عشر موضعاً<sup>(٤)</sup>، منها قوله تعالى:

﴿وَمَنْ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللّٰهِ وَيَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨].

الشّاهد: (وما هم بمؤمنين)، (ما) نافية حجازية، والضّمير (هم) في محلّ رفع اسم (ما)، و(بمؤمنين) الباء زائدة، و(مؤمنين) في محلّ نصب خبر (ما).

ويحتمل أن تكون (ما) تميمية، و(هم) في محلّ رفع مبتدأ، و(مؤمنين) في محلّ رفع خبر المبتدأ<sup>(٥)</sup>، والباء زائدة للتوكيد، غير متعلقة بشيء<sup>(٦)</sup>.

والمختار عند أبي حيّان، والسّمين الحلبي في (ما) أن تكون حجازية؛ لنزول

(١) ينظر: الطّبري، جامع البيان، ٤٣٨/١٥، والواحي، الوسيط في تفسير القرآن، ٥٨٥/٢.

(٢) الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٧٢/٣.

(٣) ابن جرّي الكلبي، التسهيل لعلوم التنزيل، ٣٧٦/١.

(٤) المواضع التي وردت فيها، هي: سورة [البقرة: ٨، ١٠٢، ١٦٧]، و[المائدة: ٣٧]، و[الحجر: ٤٨]،

و[النحل: ٤٦]، و[الحج: ٢]، و[العنكبوت: ١٢]، و[الزّمز: ٥١]، و[غافر: ٥٦]، و[الانفطار: ١٦].

(٥) ينظر: السّمين الحلبي، الدرّ المصون، ١٢٢/١.

(٦) ينظر: العكبري، التّبيان في إعراب القرآن، ٢٥/١.

القرآن بلغة الحجاز؛ ولأنَّ الباء تُزاد بكثرة في خبر (ما) الحجازية؛ ولأنَّه لمَّا سقطت الباء صرَّح بالنَّصب في خبر (ما)<sup>(١)</sup>.

وذكر الله الجملة الاسمية (ما هُمْ بِمُؤْمِنِينَ) بعد الجملة الفعلية (آمَنَّا)، ولم تطابقها؛ لأنَّها أبلغ، وأؤكد في نفي الإيمان عنهم مِنْ أَنْ لو قال: (وما آمَنوا)<sup>(٢)</sup>؛ لأنَّ (ما آمَنوا) يكون نفيًا للإيمان الماضي فقط<sup>(٣)</sup>.

ومعنى: (ما هُمْ بِمُؤْمِنِينَ)، أي: ما هم "بمصدقين بالتوحيد ولا بالبعث الذي فيه جزاء الأعمال"<sup>(٤)</sup>.

ومنها قوله تعالى: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٠٢].

الشَّاهد: (ما هم بضارين) بإثبات النون على قراءة الجمهور، وقرأ الأعمش (بضاري به) بحذف النون<sup>(٥)</sup>.

وقال أبو الفتح ابن جني: "هذا من أبعد الشَّاذ؛ أعني: حذف النون هاهنا، وأمثلة ما يقال فيه: أن يكون أراد: (وما هم بضاري أحدٍ)، ثمَّ فصل بين المضاف والمضاف إليه بحرف الجرِّ"<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: أبو حيَّان، البحر المحيط، ٩٠/١، والسَّمين الحلبي، الدُّرُّ المصون، ١٢٣/١.

(٢) ينظر: السُّيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر، معترك الأقران في إعجاز القرآن، ويُسمَّى (إعجاز القرآن ومعترك الأقران)، ط١، (بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م)، ٣٥٧/٢.

(٣) ينظر: أبو حيَّان، مرجع سابق، ٩٠/١.

(٤) مقاتل، أبو الحسن بن سليمان بن بشير الأزدي، تفسير مقاتل بن سليمان، تحقيق: عبدالله محمود شحاتة، ط١، (بيروت: دار إحياء التراث، ١٤٢٣ هـ)، ٨٩/١.

(٥) ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، ١٨٨/١.

(٦) ابن جني، المحتسب، ١٠٣/١.

وحكى ابن عطية في حذف النون قولين:

**القول الأوّل:** حُذِفَتِ النُّونُ لِلتَّخْفِيفِ.

**القول الثّاني:** حُذِفَتِ لِلإِضَافَةِ إِلَى (أحد)، وفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجارّ والمجرور، وهو قوله: (به)<sup>(١)</sup>.

وذكر أبو حيّان أنّ القول الثّاني ليس بجيد؛ لأنّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف، والجارّ والمجرور من ضرائر الشّعْر، والأجود الأوّل؛ لأنّ له نظيراً في نظم العرب ونثرهم، فمن النّثر قول العرب: "قَطَا قَطَا، بِيضُكَ ثِنْتَا، وَبِيضِي مَائِنَا"، بحذف نون قولهم: (ثِنْتَا وَمَائِنَا) يريدون: (ثنتان ومائتان)<sup>(٢)</sup>. وهذا القول عن العرب أورده ابن عصفور، وذكر أنّه ممّا يُعزى إلى كلام البهائم، وأنّه من قول الحَجَلَةِ للقطا<sup>(٣)</sup>.

وأجاز السّمين الحلبي في (ما) وجهين:

**الأوّل:** أن تكون (ما) حجازية، والضمير المنفصل (هم) في محلّ رفع اسمها، و(بضارّين) الباء زائدة، و(ضارين) خبر في موضع نصب.

**الثاني:** أن تكون تميمية، فيكون (هم) مبتدأ، و (بضارين) خبر في موضع رفع<sup>(٤)</sup>. والضمير (هم) يعود على السّحرة، وقيل: على اليهود، وقيل: على الشّياطين، والضمير في (به) يعود على (ما) في قوله: (ما يُفَرِّقُون)، و(مِنْ) حرف جرّ زائد،

(١) ينظر: ابن عطية، المحرّر الوجيز، ١/١٨٨.

(٢) ينظر: أبو حيّان، البحر المحيط، ١/٥٣٣.

(٣) ينظر: ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي، المتع الكبير في التصريف، ط ١، (د.م، مكتبة لبنان: ١٩٩٦م)، ص ٣٣٧.

(٤) ينظر: السّمين الحلبي، الدّر المصون، ٢/٤١.

و(أحد) مفعول به بضارين<sup>(١)</sup>، أي: أن قوله: (أحد) اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه مفعول به.

**ثالثاً:** مجيء الخبر المنفي المتصل بالباء الزائدة بعد اسم (ما) الذي يدلُّ على الإشارة، وذلك في حالتين:

**الحالة الأولى:** ورود الخبر المنفي المزيد بالباء بعد اسم (ما) الذي يدلُّ على الإشارة للمفرد المذكر البعيد (ذلك)، حيث ورد في موضعين<sup>(٢)</sup>، منهما قوله:

﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ ﴿١٩﴾ وَمَا ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ بِعَزِيزٍ ﴿٢٠﴾﴾ [إبراهيم: ١٩-٢٠].

الشاهد قوله: (وما ذلك على الله بعزیز)، (ما) نافية حجازية، و(ذلك)، (ذا) اسم إشارة مبني على السكون في محلِّ رفع اسم (ما)، واللام للبعد، والكاف للخطاب، و(على الله) جارٌّ ومجرورٌ متعلقان (بعزیز) والباء حرف جرٌّ زائد، و(عزیز) اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه خبر (ما).

ويحتمل أن تكون (ما) تميمية، و(ذلك) في محلِّ رفع مبتدأ، و(بعزیز) الباء حرف جرٌّ زائد، و(عزیز) مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه خبر المبتدأ.

"وجملة (وما ذلك على الله بعزیز) عطف على جملة (إن يشأ يذهبكم) مؤكِّدٌ لمضمونها، وإنما سلك بهذا التأكيد مسلك العطف؛ لما فيه من المغايرة للمؤكد في الجملة بأنه يفيد أن هذا المشيء سهلٌ عليه هيِّن" <sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: أبو حيَّان، البحر المحيط، ٥٣٢/١-٥٣٣.

معنى: (إلا بإذن الله)، أي: إلا بعلم الله وتمكينه، وقيل: إلا بقضاء الله سبحانه، وقيل: إلا بتخلية الله بينه وبين ما أراد. ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، ١٨٨/١، وابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ٣٦٤/١.

(٢) الموضعان وردا في سورة [إبراهيم: ٢٠]، و[فاطر: ١٧].

(٣) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ٢١٥/١٣.

معنى: (بعزیز)، أي: "بممتنع"، ينظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ٤٣٢/٢.

**الحالة الثانية:** ورود الخبر المنفي المزيد بالباء بعد اسم (ما) الذي يدلُّ على الإشارة للجمع البعيد (أولئك)، وذلك في موضعين<sup>(١)</sup>، منهما قوله تعالى:

﴿وَكَيْفَ يُحْكَمُونَكَ وَعِنْدَهُمُ التَّورَةُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٤٣].

الشاهد: (وما أولئك بالمؤمنين).

(ما) نافية حجازية، و(أولئك) اسم إشارة في محلِّ رفع اسم (ما)، و(بالمؤمنين) الباء حرف جرٍّ زائد، و(المؤمنين) اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه خبر (ما).

ويحتمل أن تكون (ما) تميمية، و(أولئك) في محلِّ رفع مبتدأ، و(المؤمنين) مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه خبر المبتدأ.

وفي الآية إخبار عن اليهود أنهم لا يؤمنون في المستقبل لا الماضي، وقيل: نفي الإيمان بالتوراة وبموسى عنهم، وقيل: فيه تعجب لتحكيمهم إياك وهم ليسوا بمؤمنين، وإنما قصدهم منافع دنيوية لا اتباع الحق<sup>(٢)</sup>.

وفي وضع اسم الإشارة (أولئك) موضع ضمير (هم) "معنى البعد للإيدان بعد درجتهم في العتو والمكابرة، أي: وما أولئك الموصوفون بما ذُكرَ بالمؤمنين أي: بكتابهم لإعراضهم عنه أولاً، وعن حكمتك الموافق له ثانياً، أو بهما، وقيل: وما أولئك بالكاملين في الإيمان تهكماً بهم"<sup>(٣)</sup>.

(١) الموضوعان وردا في سورة [المائدة: ٤٣]، و[النور: ٤٧].

(٢) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، ٢٦٦/٤.

(٣) أبو السعود، إرشاد العقل السليم، ٤٠/٣.

رابعاً: مجيء الخبر المنفي المتصل بالباء الزائدة بعد اسم (ما) الموصول لجماعة الذكور (الذين)، وذلك في آية واحدة فقط، هي قوله سبحانه وتعالى:

﴿وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ فَمَا الَّذِينَ فُضِّلُوا بِرَادِّي رِزْقِهِمْ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ أَفَبِنِعْمَةِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [النحل: ٧١].  
الشاهد قوله: (فَمَا الَّذِينَ فُضِّلُوا بِرَادِّي).

(ما) نافية حجازية، و(الذين) اسم موصول مبني على الفتح في محل رفع اسم (ما)، وجملة (فُضِّلُوا) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، و(الباء) حرف جر زائد، و(رَادِّي) اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه خبر (ما).  
ويحتمل أن تكون (ما) تميمية، و(الذين) في محل رفع مبتدأ، و(رَادِّي) في محل رفع خبر المبتدأ.

المعنى: "ليسوا برَادِّي رزقهم عليهم حتى يُسُووهم مع أنفسهم"<sup>(١)</sup>.

وخلاصة هذا المطلب أن خبر (ما) المنفي المقترن بالباء الزائدة في القرآن الكريم ورد في سبع وثمانين آية، وذلك على الأوجه الآتية:  
**الوجه الأول:** ورود الباء الزائدة المتصلة بالخبر المنفي بعد اسم (ما) الظاهر في سبع عشرة آية.

**الوجه الثاني:** ورود الباء الزائدة المتصلة بالخبر المنفي بعد اسم (ما) الضمير المنفصل في خمس وستين آية، منها: ثمان آيات اسم (ما) فيها (أنا)، وست عشرة آية اسم (ما) فيها (نحن)، وثلاث عشرة آية اسم (ما) فيها (أنت)، وثمان آيات

(١) الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، د. ط، (بيروت - لبنان: دار الفكر، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م)، ٤١١/٢.

معنى برَادِّي: بمعطي. ينظر: الألويسي، روح المعاني، ٤٢٦/٧.



اسم (ما) فيها (أنتم)، وسبع آيات اسم (ما) فيها (هو)، وأيتان اسم (ما) فيها (هي)، وإحدى عشرة آية اسم (ما) فيها (هم).

**الوجه الثالث:** مجيء الباء الزائدة المتصلة بالخبر المنفي بعد اسم (ما) الذي يدلُّ على الإشارة في أربع آيات، منها: آيتان اسم (ما) فيها (ذلك)، وأيتان اسم (ما) فيها (أولئك).

**الوجه الرابع:** مجيء الباء الزائدة المتصلة بالخبر المنفي بعد اسم (ما) الموصول (الَّذِينَ) في آية واحدة فقط.

## المطلب الثالث

### مجيء خبر (ما) جملة فعلية

ورد خبر (ما) النافية في القرآن الكريم جملة فعلية في خمسة مواضع بقراءات مختلفة، منها قوله تعالى: ﴿ وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعَالَمِينَ ﴾ [آل عمران: ١٠٨].

الشاهد: (وما الله يريد ظلماً)، (الواو) استئنافية لا محل لها من الإعراب، و(ما) حجازية نافية لا محل لها، ويحتمل أن تكون تميمية، و(الله) لفظ الجلالة اسم (ما) الحجازية مرفوع، ويصلح أن يكون مبتدأ إذا كانت (ما) تميمية، و(يُرِيدُ) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر جوازاً، تقديره: (هو) يعود على (الله)، و(ظُلْمًا) مفعول به، والجملة الفعلية في محل نصب خبر (ما) الحجازية، أو في محل رفع خبر المبتدأ إذا كانت (ما) تميمية<sup>(١)</sup>.

وجه الاستشهاد: مجيء خبر (ما) الحجازية جملة فعلية.

والمعنى: الله لا يظلم أحداً، جاء بالمسند فعلاً، وهو قوله: (يريد)؛ لتقوية حكم انتفاء إرادة الظلم من الله للعالمين، ومجيء (ظلمًا) مُنْكَرًا في سياق النفي فيه دلالة على انتفاء جنس الظلم عن أن تتعلق به إرادة الله سبحانه<sup>(٢)</sup>.  
وتقتضي هذه الآية نفي إرادة الظلم من كل وجه، فلا يريد الله أن يظلم العالمين، ولا يريد أن يظلم بعضهم بعضاً<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: الهري، محمد الأمين الشافعي، تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، مراجعة: د. هاشم محمد مهدي، ط١، (بيروت - لبنان: دار طوق النجاة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م)، ٦٨/٥.

(٢) ينظر: ابن عاشور، التَّحْرِيرُ وَالتَّنْوِيرُ، ٤٧/٤.

(٣) ينظر: الجصاص، أحمد بن علي الرَّاظي الحنفي، أحكام القرآن، تحقيق: عبدالسلام شاهين، ط١، (بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م)، ٤٣/٢.

ومنها قوله سبحانه: ﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعِبَادِ﴾ [غافر: ٣١]. تعرب كسابقتها.  
وجه الاستشهاد: وقوع جملة (يريد) الفعلية خبراً لـ(ما) الحجازية.

ومعنى الآية: "أنه لا يعاقبهم حتى يقيم عليهم الحجة"<sup>(١)</sup>، فلا يعذبهم بغير  
ذنب، وهي أبلغ من قوله سبحانه: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَمٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦]، من حيث  
إنَّ المنفي فيه حدوث تعلق إرادته بالظلم<sup>(٢)</sup>؛ و"لأنَّ نفي الإرادة أكد من نفي الفعل،  
وللتكثير الظلم في سياق النَّفي"<sup>(٣)</sup>.

ومنها قوله سبحانه: ﴿لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٥].  
الشاهد: (ما هؤلاء ينطقون).

(ما) حجازية، و(هؤلاء) اسم إشارة مبني على الكسر في محل رفع اسم (ما)،  
و جملة (يَنْطِقُونَ) فعل وفاعل في محل نصب خبر (ما)، والجملة المنفية بأسرها  
سادة مسدّ المفعولين إن كانت (عَلِمْتُمْ) يقينية تتعدى إلى اثنين، ومسدّ مفعول واحد  
إن كانت عرفانية تتعدى إلى واحد، وقد تكون (ما) تميمية<sup>(٤)</sup>، و(هؤلاء) في محل  
رفع مبتدأ، وجملة (ينطقون) في محل رفع خبر.

وفي الآية اعتراف بعجز الآلهة التي يعبدونها عن النطق<sup>(٥)</sup>، ونفي القدرة  
عنها، وأنها لا تصلح للألوهية<sup>(٦)</sup>.

(١) السمعاني، تفسير القرآن، ١٨/٥.

(٢) ينظر: البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ٥٧/٥.

(٣) النيسابوري، نظام الدين الحسن بن محمد، غرائب القرآن و رغائب الفرقان، تحقيق: الشيخ زكريا  
عميرات، ط١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٦هـ)، ٣٥/٦.

(٤) ينظر: ابن عادل الحنبلي، اللباب في علوم الكتاب، ٥٣٦/١٣.

(٥) ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٣٩٧/٣.

(٦) ينظر: الألوسي، روح المعاني، ٦٤/٩.

والمعنى: يا إبراهيم كيف تأمرنا بسؤالهم، وقد علمت أنه ليس من شأنهم النطق، وفيه دلالة على استمرار نفي النطق لا نفي استمراره كما توهمه صيغة المضارع<sup>(١)</sup>.

ومنها قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِهَادِي الْعُمَىٰ عَنْ ضَلَالَتِهِمْ﴾ [النمل: ٨١]، وقوله: ﴿وَمَا أَنْتَ بِهَادِي الْعُمَىٰ عَنْ ضَلَالَتِهِمْ﴾ [الروم: ٥٣]، على قراءة (تَهْدِي الْعُمَىٰ)، والجملة الفعلية (تهدي) خبر (ما)، وقد سبق الحديث عن هاتين الآيتين بالتفصيل في المطلب الثاني<sup>(٢)</sup>.

يتضح مما ذكر من الآيات مجيء خبر (ما) النافية جملة فعلية في خمس آيات من كتاب الله - عز وجل - كل أفعالها مضارعة.

(١) ينظر: أبو السعود، إرشاد العقل السليم، ٧٥/٦.

(٢) سبق تخريج هذه القراءة في ص ١٨٣ - ١٨٥.

## المطلب الرابع

### مجيء خبر (ما) جاراً ومجروراً

ورد خبر (ما) جاراً ومجروراً في عدة مواضع من كتاب الله - عز وجل - وذلك على ثلاثة أنماط:

**النمط الأول:** أن يأتي الخبر المنفي جاراً ومجروراً بعد اسم (ما) الضمير المتكلم (أنا)، وذلك في أربع آيات<sup>(١)</sup>، منها قوله تعالى:

﴿قَدْ ضَلَلْتُ إِذَا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾ [الأنعام: ٥٦]. الشاهد: (وما أنا من المهتدين).  
(ما) نافية حجازية، والضمير المنفصل (أنا) في محل رفع اسم (ما)، و(من المهتدين) جارٌ ومجرورٌ متعلقان بمحذوف خبرها.

ويحتمل أن تكون (ما) تميمية، و(أنا) في محل رفع مبتدأ، و(من المهتدين) جارٌ ومجرورٌ متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ.

قوله: (وما أنا من المهتدين)، جملة اسمية تدلُّ على الثبوت، وأفاد مع ذلك تأكيد الجملة الفعلية (قد ضللت) التي تدلُّ على التجدد، فحصل نفي تجدد الضلال وثبوته<sup>(٢)</sup>، والعدول عن الفعلية إلى الاسمية فيه دلالة على الديمومة والاستمرار<sup>(٣)</sup>.

"وقد أتى بالخبر بالجار والمجرور فقليل: من المهتدين، ولم يقل: وما أنا مهتد؛ لأن المقصود نفي الجملة التي خبرها من المهتدين، فإنَّ التعريف في المهتدين تعريف الجنس، فأخبار المتكلم عن نفسه بأنه من المهتدين يفيد أنه واحد من الفئة

(١) الآيات التي وردت فيها، هي: سورة [الأنعام: ٥٦، ٧٩]، و[يوسف: ١٠٨]، و[ص: ٨٦].

(٢) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، ٥٣٠/٤.

(٣) ينظر: درويش، إعراب القرآن وبيانه، ١٢٧/٣.

التي تُعرفُ عند النَّاسِ بفئة المَهْتَدِينَ، فيفيدُ أَنَّهُ مهْتَدٍ إِفَادَةٌ بِطَرِيقَةٍ تُشْبِهُ طَرِيقَةَ الاستدلال، فهو من قبيل الكناية التي هي إثبات الشيء بإثبات ملزومه، وهي أبلغ من التّصريح<sup>(١)</sup>.

ومنها قوله تعالى: ﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الأَنْعَامُ: ٧٩].  
الشَّاهِدُ: (وما أنا من المشركين).

(ما) حجازية، ويحتمل أن تكون تميمية، وقال النَّحَّاسُ والقرطبي: "اسم (ما) وخبرها"<sup>(٢)</sup>. أي: (ما) عندهما حجازية، والضمير المنفصل (أنا) في محلِّ رفع اسم (ما)، و(من المشركين) جارٌّ ومجرورٌ متعلقان بمحذوف خبر (ما).  
وفي الآية مبالغة في التبرؤ من المشركين؛ لأنَّه نفى نفسه أن يكون منهم<sup>(٣)</sup>.  
"وأفادت جملة (وما أنا من المشركين) تأكيدًا لجملة (إني وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيفًا)، وإنما عطفت؛ لأنَّها قصد منها التبري من أن يكون من المشركين"<sup>(٤)</sup>.

النَّمطُ الثَّانِي: أن يأتي الخبر المنفي جارًّا ومجرورًا بعد اسم (ما) الضمير الغائب (هو)، وذلك في آية واحدة، هي قوله تعالى:

﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلُودُونَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٨].

(١) ابن عاشور، التَّحْرِيرُ وَالتَّنْوِيرُ، ٢٦٣/٧.

(٢) النَّحَّاسُ، إِعْرَابُ الْقُرْآنِ، ١٨/٢، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٢٨/٧.

(٣) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، ٥٦٨/٤.

(٤) ابن عاشور، مرجع سابق، ٣٢٤/٧.

الضمير في (منهم) يعود على أهل الكتاب<sup>(١)</sup>.  
 والمخاطب في قوله: (لتحسبوه) المسلمون دون نبيهم، أو النبي - صلى الله عليه وسلم - والمسلمون في ظن اليهود<sup>(٢)</sup>.  
 وفي الآية شاهدان:

الأول قوله: ﴿لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ﴾.

الثاني قوله: ﴿وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾.

(ما) في الشاهدين نافية حجازية، والضمير المنفصل (هو) في محل رفع اسمها، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر.  
 ويحتمل أن تكون (ما) تميمية، و(هو) في محل رفع مبتدأ، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ.

وكررَ الله سبحانه: (لتحسبوه من الكتاب وما هو من الكتاب)، وقوله: (ويقولون هو من عند الله وما هو من عند الله)، بلفظين مختلفين؛ لأجل التأكيد<sup>(٣)</sup>، وقيل: المغايرة حاصلية، فالحكم الشرعي قد ثبت تارة بالكتاب، وتارة بالسنة، وتارة بالإجماع، وتارة بالقياس، وهي من عند الله وإن لم تكن كلها من الكتاب<sup>(٤)</sup>.  
 وفي الآية نفيان: الأول: (وما هو من الكتاب) نفي خاص، والثاني: (وما هو من عند الله)، نفي عام عطف على الخاص؛ لأن كونه من عند الله أعم من أن يكون في التوراة أو في غيرها<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: الطبري، جامع البيان، ٥٣٥/٦. قوله: يلوون: يُحَرِّفُونَ، والمعنى: وما ذلك الذي لووا به ألسنتهم فحرّفوه وبدّلوه من كتاب الله، ينظر: المرجع السابق، ٥٣٥/٦.

(٢) ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، ٢٩٢/٣.

(٣) ينظر: فخر الدين الرّازي، مفاتيح الغيب، ٢٦٨/٨.

(٤) ينظر: المرجع السابق، ٢٦٨/٨.

(٥) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، ٢٢٨/٣.

وفي قوله: (وما هو من عند الله) ردُّ عليهم في إخبارهم بالكذب، وتأكيده لقوله:  
(وما هو من الكتاب)<sup>(١)</sup>.

وقد جيء بالأفعال المضارعة (يلوون- يقولون) للدلالة على تجدد ذلك وأنه  
دأبهم<sup>(٢)</sup>.

**النَّمط الثالث:** أن يأتي الخبر المنفي جازاً ومجروراً بعد اسم (ما) الضمير الغائب  
(هم)، وذلك في ثلاث آيات<sup>(٣)</sup>، منها قوله تعالى:

﴿وَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ وَمَا هُمْ مِّنكُمْ وَلَكِنَّهُمْ قَوْمٌ يَفْرَقُونَ﴾ [التوبة: ٥٦].  
الشاهد: (وما هم منكم).

(ما) حجازية، والضمير المنفصل (هم) في محلِّ رفع اسم (ما)، و(منكم) جازٌّ  
ومجرورٌ متعلقان بمحذوف خبر (ما).

ويحتمل أن تكون (ما) تميمية، و(هم) في محلِّ رفع مبتدأ، و(منكم) في محلِّ  
رفع خبر المبتدأ.

والآية معطوفة على ما قبلها من أخبار أهل النفاق، وضمائر الجمع فيها عائدة  
إليهم، واختيار صيغة المضارع (يَحْلِفُونَ)، و(يَفْرَقُونَ) للدلالة على التجدد وأنَّ  
ذلك دأب المنافقين<sup>(٤)</sup>.

والمعنى: ليس المنافقون من عداد المؤمنين<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، ٢٢٨/٣.

(٢) ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، ٢٩٢/٣.

(٣) الآيات التي وردت فيها، هي: سورة [التوبة: ٥٦]، و[فصلت: ٢٤]، و[المجادلة: ١٤].

(٤) ينظر: ابن عاشور، مرجع سابق، ٢٢٩/١٠-٢٣٠.

معنى الفرق: الخوف الشديد، ينظر: المرجع السابق، ٢٣٠/١٠.

(٥) ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ١٩٩/٨.



يتبين - ممّا سبق عرضه- أنّ الخبر المنفي بعد (ما) الحجازية ورد جارًّا ومجرورًا في تسعة مواضع من كتاب الله - عزّ وجلّ- وذلك على النحو الآتي:

أولًا: مجيء الجارِّ والمجرور خبرًا منفيًا بعد اسم (ما) المتكلم (أنا) في أربع آيات.

ثانيًا: مجيء الجارِّ والمجرور خبرًا منفيًا بعد اسم (ما) الغائب (هو) مرتين في آية واحدة.

ثالثًا: مجيء الجارِّ والمجرور خبرًا منفيًا بعد اسم (ما) الغائب (هم) في ثلاث آيات.

وخلاصة ما توصل إليه الباحث أنّ (ما) النافية العاملة عمل (ليس) وردت في واحد ومئة موضع من كتاب الله - سبحانه وتعالى- هي:

اسم السورة	رقم الآية
البقرة	٨، ٧٤، ٨٥، ٩٦، ١٠٢، ١٤٠، ١٤٤، ١٤٥، فيها شاهدان، ١٦٧، ١٤٩
آل عمران	٧٨ فيها شاهدان، ٩٩، ١٠٨
المائدة	٢٨، ٣٧، ٤٣
الأنعام	٢٩، ٥٦، ٧٩، ١٠٤، ١٠٧، ١٣٢، ١٣٤
الأعراف	١٣٢
التوبة	٥٦
يونس	٥٣، ٧٨، ١٠٨
هود	٢٩، ٣٣، ٥٣ فيها شاهدان، ٨٣، ٨٦، ٨٩، ٩١، ٩٧، ١٢٣
يوسف	١٧، ٣١، ٤٤، ١٠٣، ١٠٨
الرعد	١٤، ١٧، ٢٠، ٢٢ فيها شاهدان
الحجر	٢٢، ٤٨
النحل	٤٦، ٧١

٦٥	الأنبياء
٢	الحج
٣٨،٣٧	المؤمنون
٤٧	النور
١٣٨،١١٤	الشعراء
٩٣،٨١	النمل
٢٢،١٢	العنكبوت
٥٣	الروم
١٣	الأحزاب
٣٧،٣٥	سبأ
٢٢،١٧	فاطر
١٦٢،٥٩،٥٨	الصفات
٨٦	ص
٥١،٤١	الزمر
٥٦،٣١	غافر
٤٦،٢٤	فصلت
٣١،٦	الشورى
٣٥	الدخان
٣٢	الجاثية
٤٥،٢٩	ق
٥٤	الذاريات
٦٠	الواقعة
٢٩	الطور
١٤،٢	المجادلة

٢	القلم
٤٧،٤١	الحاقة
٤١	المعارج
٢٥،٢٤،٢٢	التكوير
١٦	الانفطار
١٤	الطارق

## الفصل الثالث

(لا)، و(إن)، و(لات) المشبهات بـ(ليس)، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: (لا) النافية العاملة عمل (ليس).

المبحث الثاني: (إن) النافية العاملة عمل (ليس).

المبحث الثالث: (لات) النافية العاملة عمل (ليس).

## المبحث الأوّل

(لا) النَّافِيَةُ الْعَامِلَةَ عَمَلٍ (لَيْسَ)، وَفِيهِ ثَلَاثَةٌ مَطَالِبُ:

المطلب الأوّل: معنى (لا) النَّافِيَةُ، وآراء النُّحَاة فِيهَا.

المطلب الثَّانِي: شروط إعمال (لا) عمل (لَيْسَ).

المطلب الثَّلَاثُ: (لا) الْعَامِلَةَ عَمَلٍ (لَيْسَ) فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ.

## المطلب الأول

### معنى (لا) النافية، وآراء النحاة فيها

تتشابه بعض الحروف في دخولها على الجمل الاسمية ويختلف أثرها، ولا يُفرَّق بينها إلا من خلال المعنى والإعراب، من ذلك: (لا) النافية للجنس، و(لا) النافية العاملة عمل (ليس)، فهذان الحرفان يتشابهان في الكتابة، ولكنهما يختلفان في المعنى والعمل، وهذا ما تمّ بحثه وبيانه في الآتي:

#### معنى (لا) النافية:

(لا) النافية الداخلة على الجملة الاسمية تكون عاملة عمل (إن)، ولا معنى لها إلا نفي الجنس نفيًا عامًا، وتكون غير عاملة، وقد تكون عاملة عمل (ليس)، والأخيرة هي التي تمّ بحثها.

ف(لا) العاملة عمل (ليس) أداة نفي بمعنى (ليس)<sup>(١)</sup>، نفيها مطلق<sup>(٢)</sup>، وقيل: نفيها للحال إذا لم تقترن بها قرينة تصرفها إلى زمن آخر<sup>(٣)</sup>، وتدلُّ على نفي غير العام، أي: نفي الجزء، نحو: (لا رجلٌ في الدارِ ولا امرأةٌ)، وعليه يجوز أن يكون في الدارِ رجلان أو رجال وامرأتان أو نساء، ولا تدلُّ على نفي العام؛ لأنَّ نفي العام نفيٌّ للجنس، و(لا) العاملة عمل (ليس) يُراد بها نفي الواحد، ويجوز أن يراد بها نفي الجميع، فهي تحتل نفي الوحدة، وتحتل نفي الجنس حسب القرينة، فقولك: (لا رجل حاضر)، يصحُّ أن يكون المقصود (ليس أحدٌ من جنس الرجالِ

(١) ينظر: الحميري، شمس العلوم، ٥٩٥٥/٩.

(٢) ينظر: صاحب حماة، الكُنَّاش، ١٥٤/١.

(٣) ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ٦٠١/١.

حاضرًا)، ويصحُّ أن يكون المراد (ليس رجلٌ واحدٌ حاضرًا)، فيحتمل أن يكون هناك رجلان أو أكثر، ولذلك صحَّ أن تقول: (لا رجلٌ حاضرًا، بل رجلان، أو رجال) (١)، إذن (لا) تدلُّ على احتمال أمرين، فإن كان اسمها مفردًا دلَّت على نفي الخبر عن فردٍ واحدٍ، أو نفيه عن كلِّ فردٍ من الأفراد، نحو: (لا رجلٌ غائبًا) تفيد هذه الجملة احتمال أمرين: نفي الغياب عن رجل واحد، ونفيه عن جنس الرِّجل كُله فلا غياب لواحدٍ أو أكثر، ومن أجل أنها تحتمل نفي الخبر عن الفرد الواحد إذا كان اسمها مفردًا سمّيت (لا) التي لنفي الواحد، أو الوحدة (٢).

وإن كان اسمها مثنىً أو جمعًا دلَّت أيضًا على احتمال أمرين: نفي الخبر عن المثنى فقط، أو عن الجمع فقط، ونفيه عن كلِّ فردٍ من أفراد الجنس، نحو: (لا رجلان غائبين، ولا رجالٌ غائبين) يحتمل أمرين: نفي الغياب عن اثنين فقط، أو عن جماعة فقط، ويحتمل أيضًا نفي الغياب عن جنس الرِّجل كُله (٣).

**عملها: وفي إعمال (لا) النَّافية عمل (ليس) أقوال:**

**أحدها: أنها تعمل عمل (ليس) و(ما)، وهذا المشهور (٤)، وهو مذهب الحجازيين (٥)، ونُسب إلى سيبويه، وطائفة من البصريين (٦)، ومنهم: أبو سعيد السيرافي في قوله: "(لا) تعمل الرَّفَع والنَّصَب بمعنى (ليس)" (٧).**

(١) ينظر: الزَّبيدي، تاج العروس، مادة: "لا"، ٤٥٠/٤٠.

(٢) ينظر: عباس حسن، النُّحو الوافي، ٦٠١/١ - ٦٠٢.

(٣) ينظر: المرجع السابق، ٦٠١/١ - ٦٠٢.

(٤) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ٣٩٧/١.

(٥) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٣١٢/١، وخالد الأزهرى، شرح التصريح، ٢٦٧/١.

(٦) ينظر: ابن طولون، شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، ٢٢٥/١.

(٧) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ١٥/٣.

وهي أقلُّ مشابهة لـ(ليس) من (ما)؛ لكون (ما) لنفي الحال كـ(ليس)، و(لا) للنفي المطلق، ولذلك تعمل (ما) في المعرفة والنكرة، و (لا) لا تعمل إلا في النكرة<sup>(١)</sup>.

قال الزمخشري: "ما زيدٌ منطلقاً، ولا رجلٌ أفضلٌ منك، وشبهُهُمَا بـ(ليس) في النفي، والدُّخول على المبتدأ والخبر، إلا أنَّ (ما) أوغل في الشبهِ بها؛ لاختصاصها بنفي الحال، ولذلك كانت داخلة على المعرفة والنكرة جميعاً، فقيل: (ما زيدٌ منطلقاً)، و(ما أحدٌ أفضلٌ منك)، ولم تدخل (لا) إلا على النكرة فقيل: (لا رجلٌ أفضلٌ منك)، وامتنع (لا زيدٌ منطلقاً)، واستعمال (لا) بمعنى (ليس) قليل"<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن يعيش: "وأما (لا) المشبَّهة بـ(ليس) فحكمها حكم (ما) في الشبهِ والإعمال"<sup>(٣)</sup>.

**ثانيها:** أنها لا تعمل أصلاً، ويكون ما بعدها مرفوعاً بالابتداء<sup>(٤)</sup>، وهذا القول نُسب إلى الأخفش، والمبرد<sup>(٥)</sup>، وبني تميم<sup>(٦)</sup>.

وبالبحث وجد الباحث قولاً للمبرد يناقض ما ذُكر سابقاً، قال المبرد: "وقد تجعل (لا) بمنزلة (ليس)؛ لاجتماعهما في المعنى، ولا تعمل إلا في النكرة، فتقول: لا رجلٌ أفضلٌ منك"<sup>(٧)</sup>. المبرد هنا يرى إعمال (لا) كـ(ليس).

(١) ينظر: صاحب حماة، الكُنَّاش، ١٥٤/١.

(٢) الزمخشري، المفصل، ص ٥٥.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ٢٦٩/١.

(٤) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ٣٩٧/١.

(٥) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ١٢٠٨/٣، والمرادي، الجنى الداني، ص ٢٩٣، وخالد الأزهرى،

شرح التصريح، ٢٦٧/١، وابن طولون، شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، ٢٢٥/١.

(٦) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٣١٢/١.

(٧) المبرد، المقتضب، ٣٨٢/٤.



**ثالثها:** أنها أجريت مجرى (ليس) في رفع الاسم، ولا تعمل في الخبر شيئاً<sup>(١)</sup>.  
قال المرادي: "حكى ابن ولاد<sup>(٢)</sup> عن الزجاج أنها أجريت مجرى (ليس) في رفع الاسم خاصة، ولا تعمل في الخبر شيئاً، والسماع المتقدم يرد عليهم"<sup>(٣)</sup>.  
وقال الزجاجي: "وقد يجوز أن تُجرى (لا) مجرى (ليس)، فترفع بعدها الاسم، إلا أنها لا تعمل إلا في النكرات"<sup>(٤)</sup>.

وقال أبو حيان بعد أن أورد مذهب الزجاج: "والصحيح سماع ذلك، لكنه في غاية الشذوذ والقلة"<sup>(٥)</sup>، أي: ورد سماع النصب في خبر (لا) النافية في قول العرب، ولكنه شاذٌ وقليلٌ.

وإذا عطف على خبر (لا) بحرف عطف موجب، بطل عملها في المعطوف؛ لبطلان النفي الذي هو سبب عملها، ووجب الرفع حملاً على محل خبر (لا) من حيث هو خبر المبتدأ في الأصل<sup>(٦)</sup>.

مثال المعطوف على خبر (لا) بحرف عطف موجب قولك: (لا رجلٌ مخالفاً، لكن طائعاً)، في هذا المثال بطل عمل (لا) في المعطوف، وهو (طائع)؛ لأن حرف العطف (لكن) موجب يبطل النفي.

(١) ينظر: السيوطي، مع الهوامع، ٣٩٧/١.

(٢) أحمد بن محمد بن الوليد التميمي المصري، أصله من البصرة، وانتقل جده إلى مصر، وهو نحوي ابن نحوي ابن نحوي، خرج إلى العراق، وسمع من الزجاج وطبقته، ورجع إلى مصر، وأقام بها يفيد ويصنف إلى أن مات سنة ٣٣٢ هـ. ينظر: الفقهي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، ١٣٤-١٣٦.

(٣) المرادي، الجنى الداني، ص ٢٩٣.

(٤) الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق، الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط ١، (بيروت: مؤسسة الرسالة؛ وإربد- الأردن: دار الأمل، ١٤٠٤ هـ- ١٩٨٤ م)، ص ٢٣٧-٢٣٨.

(٥) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ١٢٠٨/٣.

(٦) ينظر: صاحب حماة، الكناش، ٢١٣/١.

وتزاد الباء بقلّة في خبرها<sup>(١)</sup>؛ لتأكيد النّفي<sup>(٢)</sup>، كقول سواد بن قارب - رضي الله عنه-<sup>(٣)</sup>:

وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا دُوَّ شَفَاعَةٍ  
بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ  
الشّاهد قوله: (لَا دُوَّ شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ).

(لا) بمعنى (ليس) حرف مبني على السكون لا محلّ له من الإعراب، و(ذو) اسم (لا) مرفوع وعلامة رفعه الواو؛ لأنّه من الأسماء السّتة، و(ذو) مضاف، و(شفاعاة) في محلّ جرّ بالإضافة، و(بمغن) الباء حرف جرّ زائد، و(مغن) اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنّه خبر (لا)<sup>(٤)</sup>.  
وجه الاستشهاد: دخول الباء الزّائدة على (مغن)، و(مغن) خبر (لا) العاملة عمل (ليس)<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: خالد الأزهرى، شرح التصريح، ٢٧٢/١.

(٢) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٢٦٩/١.

(٣) سواد بن قارب الدوسي أو السدوسي، كاهن شاعر في الجاهلية، صحابي في الإسلام، عاش إلى خلافة عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - مات بالبصرة سنة ١٥هـ. ينظر: ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود؛ وعلى محمد معوض، ط ١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ)، ١٨١/٣، والزركلي، الأعلام، ١٤٤/٣.  
البيت من الطويل، وهو من شواهد ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٤٤٠/١، والمرادي، الجنى الداني، ص ٥٤.

**اللغة:** الفتيل: ما يكون في شق النواة. ينظر: أبو منصور الأزهرى، تهذيب اللغة، مادة: "فتل"، ٢٠٦/١٤.  
**المعنى:** كن لي شفيعاً: يخاطب الرسول- صلى الله عليه وسلم- أي: كن لي شفيعاً يوم لا يغني صاحب الشفاعاة فتياً عن سواد بن قارب، قوله: (فتياً) مفعول به لاسم الفاعل (مغن)، وقوله: (عن سواد بن قارب) أصله: عني، ولكنّه أقام المظهر مقام المضمّر. ينظر: العيني، المقاصد النحوية، ٦٥١/٢.

وقيل: (فتياً) مفعول مطلق. ينظر: خالد الأزهرى، مرجع سابق، ٢٧٣/١.

(٤) ينظر: العيني، مرجع سابق، ٦٥١/٢.

(٥) ينظر: خالد الأزهرى، مرجع سابق، ٢٧٣/١.

(لا) تخالف (ليس) من ثلاث جهات:

ذكر ابن هشام أنّ (لا) تخالف (ليس) من ثلاث جهات، هي:

الأولى: عملها قليل، حتّى ادّعي أنّه ليس بموجود.

الثانية: ذكر خبرها قليل حتّى إنّ الزّجاج لم يظفر به فزعم أنّها تعمل في الاسم دون الخبر، فالخبر عنده مرفوع.

الثالثة: أنّها لا تعمل إلّا في النكرات<sup>(١)</sup>. وهذه المسألة اختلف النحاة فيها، وقد تمّ بسطها في المطلب التالي.

فائدة: إذا دخلت همزة الاستفهام على (لا) النافية بقيت (لا) على ما هي عليه

من العمل، ولم يتغير شيء من أحكامها<sup>(٢)</sup>.

(١) ابن هشام، مغني اللبيب، ٢٦٦/١-٢٦٧.

(٢) عبّاس حسن، النحو الوافي، ٦٠٤/١.

## المطلب الثاني

### شروط إعمال (لا) عمل (ليس)

اشترط النُّحاة لإعمال (لا) عمل (ليس) شروطاً، هي:

**الشَّرْطُ الأوَّل:** ألا يفصل بينها وبين اسمها، فإن فصل بطل عملها وتكررت، قال سيبويه: "واعلم أنك إذا فصلت بين (لا) وبين الاسم بحشو لم يحسن إلا أن تُعيدَ (لا) الثانية؛ لأنه جُعل جواب: أذا عندك أم ذا؟ ولم تُجعل (لا) في هذا الموضع بمنزلة (ليس)؛ وذلك لأنهم جعلوها إذا رُفعت مثلها إذا نُصبت لا تفصل؛ لأنها ليست بفعل، فمما فصل بينه وبين (لا) بحشو قوله جل ثناؤه:

﴿لَا فِيهَا عَوَّلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُزْفُونَ﴾ [الصفات: ٤٧]، ولا يجوز (لا) فيها أحدٌ إلا

ضعيفاً، ولا يحسن (لا) فيك خيراً؛ فإن تكلمت به لم يكن إلا رفعا؛ لأن (لا) لا تعمل إذا فصل بينها وبين الاسم، رافعة ولا ناصبة؛ لما ذكرت لك<sup>(١)</sup>.

وقال المبرّد: "ولا تفصل بينها وبين ما تعمل فيه؛ لأنها تجري رافعة مجراها ناصبة"<sup>(٢)</sup>.

وإذا كان الفاصل معمولاً للخبر، وهو شبه جملة فيجوز، نحو: (لا) في العمل حازمٌ مهملاً<sup>(٣)</sup>.

في هذا المثال جاز إعمالها رغم الفصل بين (لا) النافية، وبين معموليها؛ لأن الفاصل (في العمل) معمول للخبر، وهو شبه جملة.

(١) سيبويه، الكتاب، ٢/٢٩٨-٢٩٩.

(٢) المبرّد، المقتضب، ٤/٣٨٢.

(٣) ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ١/٦٠٣.

**الشَّرْطُ الثَّانِي:** أَلَّا يَقْتَرْنَ خَبَرَهَا الْمَنْفِي بِ(إِلَّا)، فَإِذَا اقْتَرَنَ وَجِبَ رَفْعُهُ، فَلَا يُقَالُ:  
(لَا رَجُلٌ إِلَّا أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ) بِنَصْبِ (أَفْضَلُ)، بَلْ يَجِبُ رَفْعُهُ<sup>(١)</sup>.

**الشَّرْطُ الثَّلَاث:** أَلَّا يَتَقَدَّمَ خَبَرُهَا عَلَى اسْمِهَا، فَلَا يُقَالُ: (لَا قَائِمًا رَجُلٌ)<sup>(٢)</sup>.

**الشَّرْطُ الرَّابِع:** أَلَّا يَتَقَدَّمَ مَعْمُولُ خَبَرُهَا عَلَى اسْمِهَا، إِلَّا إِذَا كَانَ الْمَعْمُولُ ظَرْفًا، أَوْ جَارًا وَمَجْرورًا<sup>(٣)</sup>.

**الشَّرْطُ الْخَامِس:** أَلَّا تَكُونَ نَصًّا فِي نَفْيِ الْجِنْسِ، وَإِنَّمَا تَحْتَمِلُ النَّفْيَ عَنِ الْوَاحِدِ فَقَطْ، وَتَحْتَمِلُ النَّفْيَ عَنِ الْجِنْسِ كُلِّهِ<sup>(٤)</sup>.

**الشَّرْطُ السَّادِس:** عَدَمُ تَكَرُّرِهَا، فَلَا تَعْمَلُ إِذَا كَانَتْ (لَا) الثَّانِيَةَ تَفِيدُ نَفْيًا جَدِيدًا؛ لِأَنَّ نَفْيَ النَّفْيِ إِثْبَاتٌ، نَحْوُ: (لَا لَا مَكَافِحُ مَسْرورٌ)، أَمَّا إِنْ كَانَتْ (لَا) الثَّانِيَةَ - مَعَ قَلَّتَهُ وَضَعْفَهُ - تَوْكِيدًا لِلأُولَى جازَ إِعْمَالُهَا، نَحْوُ: (لَا لَا حَاسِدٌ مُسْتَرِيحًا)، فَ(لَا) الثَّانِيَةَ تَوْكِيدٌ لـ(لَا) الأُولَى الْعَامِلَةَ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ هُوَ الْقَرَائِنُ اللَّفْظِيَّةُ أَوْ الْمَعْنَوِيَّةُ<sup>(٥)</sup>.

**الشَّرْطُ السَّابِع:** أَنْ يَكُونَ الْمَعْمُولَانِ (الاسْمُ وَالْخَبَرُ) نَكْرَتَيْنِ<sup>(٦)</sup>، أَوْ مَا فِي حَكْمِ النَّكْرَةِ كَأَنْ يَكُونَ خَبَرُهَا جُمْلَةً فَعْلِيَّةً أَوْ شَبِهَ جُمْلَةً<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: ابن هشام، شرح قطر الندى، ص ١٤٥، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٣١٦/١.

(٢) ينظر: ابن عقيل، المرجع السابق، ٣١٦/١.

(٣) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ٢٥٣/١.

(٤) ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ٦٠٣/١، و٦٨٧.

(٥) ينظر: المرجع السابق، ٦٠٣/١.

(٦) ينظر: خالد الأزهرى، شرح التصريح، ٢٦٧/١.

(٧) ينظر: عباس حسن، مرجع سابق، ٦٠٢/١.

وقال الزمخشري: "ولم تدخل (لا) إلا على النكرة، فقيل: لا رجلٌ أفضل منك، وامتنع لا زيدٌ منطلقاً، واستعمال (لا) بمعنى (ليس) قليل" (١).  
ومنه قول الشاعر (٢):

تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا      وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا

في البيت شاهدان: الأول: (فلا شيءٌ باقياً)، والثاني: (لا وزرٌ واقياً).

(شيءٌ) اسم (لا)، و(باقياً) خبرها، و(وزرٌ) اسم (لا)، و(واقياً) خبرها (٣).

قال ابن هشام: "وغلط كثير من الناس، فزعموا أنّ العاملة عمل (ليس) لا تكون إلا نافية للوحدة لا غير، ويردُّ عليهم نحو قوله: تعزَّ فلا شيءٌ على الأرض باقياً" (٤).

وقال خالد الأزهري بعد أن أورد البيت السابق: "(لا) نافية للجنس هنا، وهي عاملة عمل (ليس)، وربما ظنَّ كثير أنَّ (لا) العاملة عمل (ليس) لا تكون إلا نافية للوحدة، وليس كذلك نَبَّه عليه في المغني" (٥). يقصد مغني اللبيب لابن هشام.

يتبيّن من البيت أنَّ (لا) نافية بمعنى (ليس)، و(شيءٌ) اسم (لا) مرفوع،

(١) الزمخشري، المفصل، ص ٥٥.

(٢) البيت من الطويل، بلا نسبة، ينظر: ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، ٣٧٦/١، وأبو حيّان، التذييل

والتكميل، ٢٨٢/٤، والمرادي، الجنى الداني، ص ٢٩٢.

اللغة: تعزَّ: تصبّر، والوزر: الملجأ، وقيل: الثقل في الشيء. واقياً: حافظاً. ينظر: أبو منصور الأزهري،

تهذيب اللغة، مادة: "عزا (عزو)"، ٦٣/٣، وابن فارس، أبو الحسين أحمد القزويني الرازي، مقاييس

اللغة، تحقيق: عبدالسلام هارون، دبط، (دم، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م)، مادة: "وزر"، ١٠٨/٦.

المعنى: اصبر وتسلَّ على ما أصابك من المصيبة، فإنه لا يبقى شيء على وجه الأرض، ولا ملجأ يحفظ

الشخص ممّا قضى الله سبحانه وتعالى. ينظر: العيني، المقاصد النحوية، ٦٤٣/٢.

(٣) ينظر: الجوّري، شرح شذور الذهب، ٣٨٠/١.

(٤) ابن هشام، مغني اللبيب، ٢٦٧/١.

(٥) خالد الأزهري، شرح التصريح، ٢٦٨/١.

و(باقياً) خبرها منصوب، وقوله: (ولا وزراً) عطف على قوله: (فلا شيءٌ باقياً)، أي: ليس وزراً، و(وزراً) اسم (لا) مرفوع، و(واقياً) خبرها منصوب. وجه الاستشهاد: إعمال (لا) النافية عمل (ليس) في الموضعين، واسمها وخبرها نكرتان.

والغالب أن يكون خبر (لا) محذوفاً<sup>(١)</sup>، كقول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاخُ  
موطن الشاهد قوله: (لا براخ).

قال أبو سعيد السيرافي: "فجعل (لا) بمنزلة (ليس)، ورفع (براخ) بها، وجعل الخبر محذوفاً، ويجوز أن يكون رفع (براخ) بالابتداء، وحذف الخبر"<sup>(٣)</sup>. وجه الاستشهاد: إعمال (لا) النافية عمل (ليس)، حيث رفع بها الاسم (براخ)، وحذف خبرها.

واختلف في عملها في المعرفة، قال سيبويه: "وإن جعلتها بمنزلة (ليس) كانت حالها كحال (لا) في أنها في موضع ابتداء، وأنها لا تعمل في معرفة"، وقال:

(١) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ٢٥٥/١.

(٢) البيت من الكامل، لسعد بن مالك، ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢٩٦/٢، وابن السراج، الأصول في ٩٦/١، ويوسف السيرافي، شرح أبيات سيبويه، ٢٧/٢. وروي بلا نسبة، ينظر: أبو بكر الأنباري، محمد بن القاسم، الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط١، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م)، ١٣/١، والزمخشري، المفصل، ص ٥٣.

اللغة: صدّ: يقال: "تصدّى فلان بفلان يتصدّى: إذا تعرّض له"، براخ: برح برحاً وبروحاً: زال، والبراح: مصدر قولك برح مكانه، أي: زال عنه، والمقصود: ليس لي براخ. ينظر: أبو منصور الأزهري، تهذيب اللغة، مادة: "صدّ"، ٧٤/١٢، وابن منظور، لسان العرب، مادة: "برّح"، ٤٠٨/٢.

المعنى: "إن أعرض أولاد يشكر وأولاد بني حنيفة عن نيران الحرب فأنا ابن قيس لا براخ لي عن موقفي في الحرب". ينظر: العيني، المقاصد النحوية، ٦٧٣/٢.

(٣) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٣٢٦/١.

"لا يجوز لك أن تعمل (لا) في معرفة، وإنما تعملها في النكرة"، وقال أيضاً: "وقد يجوز في الشعر رفع المعرفة"<sup>(١)</sup>.

وقال المبرّد: "(لا) لا تعمل في معرفة"، وقال أيضاً: "ولا تعمل إلا في نكرة البتة ولو كانت كغيرها من العوامل لعملت في المعرفة كما تعمل في النكرة"<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن السراج: "واعلم أن (لا) إذا جُعِلَتْ كـ(ليس) لم تعمل إلا في نكرة، ولا يفصل بينها وبين ما عملت فيه؛ لأنها تجري رافعة مجراها ناصبة"<sup>(٣)</sup>.

وروى أبو حيان<sup>(٤)</sup>، والمرادي<sup>(٥)</sup>، والعيني<sup>(٦)</sup>، والسيوطي أن ابن جني أجاز إعمالها في المعرفة<sup>(٧)</sup>.

وقال ابن مالك: "وشدّ إعمالها في معرفة"، وقال أيضاً: "ورفعها معرفة نادر"<sup>(٨)</sup>.

وقال ابن هشام: "قيل: وقد تعمل في اسم معرفة"<sup>(٩)</sup>.

وقال العيني: "وقد ذهب إلى الإعمال أبو الفتح وابن الشجري"<sup>(١٠)</sup>.

(١) سيبويه، الكتاب، ٢/٢٩٦-٢٩٨.

(٢) المبرّد، المقتضب، ٤/٣٦٠-٣٦٢، و٣٧٩.

(٣) ابن السراج، الأصول في النحو، ١/٣٩٨.

(٤) ينظر: أبو حيان، التذيل والتكميل، ٤/٢٨٦.

(٥) ينظر: المرادي، الجنى الداني، ص ٢٩٣.

(٦) ينظر: العيني، المقاصد النحوية، ٢/٦٦٧.

(٧) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ١/٣٩٨.

(٨) ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، ١/٣٧٤-٣٧٧.

(٩) ابن هشام، تخليص الشواهد، ص ٢٩٤.

(١٠) العيني، مرجع سابق، ٢/٦٦٧.



واستشهدَ على إعمال (لا) في المعرفة بما أنشده النَّابِغَةُ الجعديُّ<sup>(١)</sup> - رضي الله عنه - في قوله<sup>(٢)</sup>:

و حَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيًّا      سِوَاهَا وَلَا عَنْ حُبِّهَا مُتْرَاخِيًّا  
الشَّاهِدُ: (لا أنا باغيًّا)، (لا) نافية حجازية بمعنى (ليس)، و(أنا) ضمير منفصل في محلِّ رفع اسمها، و(باغيًّا) خبرها منصوب.

وفي البيت شاهد آخر، وهو قوله: (ولا عن حُبِّهَا مُتْرَاخِيًّا)، الواو عاطفة، و(لا) حجازية، واسمها محذوف دلَّ عليه ما قبله، و(في حُبِّهَا) جارٌّ ومجرورٌ متعلقان بـ(متراخيا)، و(متراخيا) خبر (لا) منصوب، ويحتمل أن تكون (لا) زائدة؛ لتأكيد النفي، و(متراخيا) معطوف على (باغيا)<sup>(٣)</sup>.

وجه الاستشهاد: إعمال (لا) بمعنى (ليس) في المعرفة في قوله: (لا أنا باغيًّا)، وهو شاذُّ<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن مالك: "أي: لا أرى باغيًّا، فحذف الفعل، وجعل (باغيًّا) دليلاً عليه، وهو أوَّلَى من جعل (لا) رافعة لـ(أنا) اسمًا، ناصبةً باغيًّا خبرًا، فإنَّ إعمالَ (لا) في معرفة غيرٍ جائزٌ بإجماع"<sup>(٥)</sup>.

(١) أبو ليلى قيس بن عبدالله الجعدي- رضي الله عنه- سمي النابغة؛ لأنَّه قال الشعر في الجاهلية، ثمَّ أقام مدة نحو ثلاثين سنة لا يقول الشعر ثمَّ نبغ فيه فقاله فسمي النابغة، عاش ١٨٠ سنة، وقيل: ٢٤٠. ينظر: ابن الأثير، علي بن أبي الكرم الشيباني، أسد الغابة، دبط، (بيروت: دار الفكر، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م)، ٥١٥/٤.  
(٢) البيت من الطويل، للنابغة الجعدي، قيس بن عبدالله، ينظر: ديوان النَّابِغَةُ الجعدي، تحقيق: د. واضح الصمد، ط١، (بيروت- لبنان: دار صادر، ١٩٩٨ م)، ص ١٨٦.

(٣) ينظر: الدرَّة، فتح القريب المُجيب إعراب شواهد مغني اللبيب، ٣١٧/٢.

(٤) ينظر: العيني، المقاصد النحوية، ٦٦٧/٢.

(٥) ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، ٣٢٥/١ - ٣٢٦.

وذكر ابن الشَّجْري<sup>(١)</sup> أنه وجد بعض النُّحويين يقولون بأنَّ (لا) المشبهة بـ(ليس) إنما ترفع النُّكرات خاصَّةً، كقولك: (لا رجلٌ حاضرًا)، ولم يجيزوا: (لا الرجلُ حاضرًا)، وعلَّوا هذا بأنَّ (لا) ضعيفة في باب العمل؛ لأنَّها إنما تعمل بحكم الشَّبه لا بحكم الأصل في العمل، والنكرة ضعيفة جدًّا، فلذلك لم يعمل العامل الضَّعيف إلا في النُّكرات، ومجيء مرفوع (لا) منكورًا في الشعر القديم هو الأعراف، ثمَّ استدلَّ على رفع (لا) للمعرفة بالبيت السَّابق للنابغة الجعديِّ، ولكن بذكر (مبتغ) مكان (باغيًا)، وذكر أنَّ (لا) الأولى إذا كانت عاملة، فـ(مبتغ) خبرها، وكان حقُّه أن يُنصب، ولكنَّه أسكن الياء في موضع النَّصب، وإنَّ كانت (لا) الأولى مُلغاة فـ(أنا) مبتدأ، و(مبتغ) خبر، ولزِمَ أن تعمل الثَّانية، ويكون اسمها محذوفًا، تقديره: (ولا أنا عن حبِّها متراخيا)، حسن حذفه؛ لتقدُّم ذكره، ثمَّ ذكر أنه وجد بعد انقضاء هذه الأمالي في كتاب عتيق يتضمَّن المختار من شعر الجعديِّ: (لا أنا باغيًا سواها)، وأنَّ هذه الرواية تكفيك تكلف الكلام على (مبتغ)<sup>(٢)</sup>.

(١) أبو السعادات هبة الله بن علي الشريف البغدادي، نُسب إلى بيت الشجري من قبل أمه، أخذ عن ابن طباطبا، والتبريزي، وغيرهما، ثمَّ تفرَّد بالزَّعامة في بغداد، من مصنفاته: (الأمالي، وشرح اللمع لابن جني)، توفي بالكرخ في بغداد سنة ٥٤٢ هـ. ينظر: الطنطاوي، نشأة النحو، ص ١٢٢.

(٢) ينظر: ابن الشجري، أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، أمالي ابن الشجري، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، ط ١، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٣ هـ - ١٩٩١ م)، ١/٤٣٠-٤٣٣.

وسار على الأعمال في المعرفة المتنبي<sup>(١)</sup> في قوله<sup>(٢)</sup>:

إِذَا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلَاصًا مِنَ الْأَذَى فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوبًا وَلَا الْمَالُ بَاقِيًا  
في البيت شاهدان: الأول: (فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوبًا)، والثاني: (وَلَا الْمَالُ بَاقِيًا).  
(لا) بمعنى (ليس)، و(مكسوبًا) خبرها، وإنما دخلت على المعرفة؛  
لتكررها<sup>(٣)</sup>.

وجه الاستشهاد: إعمال (لا) النافية في (الحمد، والمال)، وهما معرفتان،  
ولكنه قليلٌ ونادر.

قال ابن الشجري: "وجاء في شعر أبي الطيب أحمد بن الحسين إعمال (لا) في  
المعرفة، في قوله: ( إذا الجود... )، ووجدتُ أبا الفتح عثمان بن جني غير منكر  
لذلك في تفسيره لشعر المتنبي، ولكنه قال بعد إيراد البيت: شبهه (لا) بـ(ليس)،  
فنصب بها الخبر"<sup>(٤)</sup>.

وذكر ابن مالك أن المتنبي حذا حذو النابغة، وأنَّ القياس على هذا شائع<sup>(٥)</sup>.

(١) أبو الطيب أحمد بن الحسين الجعفي، المعروف بالمتنبي، ولد بالكوفة سنة ٣٠٣ هـ، ونشأ بالشام، وأقام  
بالبادية، وطلب الأدب وعلم العربية، ثم مضى إلى مصر، ومدح بها كافورًا الإخشيدي، ثم خرج من مصر  
وورد العراق، ودخل بغداد وجالس بها أهل الأدب، توفي في خلافة المطيع سنة ٣٥٤ هـ. ينظر: أبو  
البركات الأنباري، نزهة الألباء، ص ٢١٩-٢٢٣.

(٢) البيت من الطويل، للمتنبى، أبي الطيب أحمد بن الحسين ديوان المتنبي، دبط، (بيروت: دار بيروت،  
١٤٠٣ هـ-١٩٨٣ م)، ص ٤٤٢، وهو من شواهد ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، ١/٣٧٧.

معنى البيت: يقول بأنَّ صاحب الجود إذا خالط جوده أذى لم يكسب حمدًا، وكأنَّه لا مال معه. ينظر: ابن  
عدلان، علي بن عدلان الربيعي الموصلي، الانتخاب لكشف الأبيات المشككة الإعراب، تحقيق: د.

حاتم صالح الضامن، ط ٢، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥ هـ-١٩٨٥ م)، ص ٧٧.

(٣) ينظر: ابن عدلان، المرجع السابق، ص ٧٧.

(٤) ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ١/٤٣١.

(٥) ينظر: ابن مالك، مرجع سابق، ١/٣٧٧.

وغلط ابن هشام المتنبي في البيت السابق<sup>(١)</sup>؛ لأنه جعل اسم (لا) معرفة.

ومما استدلوا به على إعمال (لا) في المعرفة قول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

أُنكِرْتُهَا بَعْدَ أَعْوَامٍ مَضَيْنَ لَهَا      لَا الدَّارُ دَارًا وَلَا الجِيرَانُ جِيرَانًا

في البيت شاهدان: الأول: (لَا الدَّارُ دَارًا)، والثاني: (وَلَا الجِيرَانُ جِيرَانًا)، حيث أعمل (لا) النَّافِيَةَ في الموضوعين عمل (ليس) مع أَنَّ اسم (لا) الأُولَى (الدَّار) معرفة، واسم (لا) الثَّانِيَةَ (الجيران) معرفة، وحق اسمها في الموضوعين التَّنْكِير<sup>(٣)</sup>.

ولم يشترط النُّحَاة عدم اقتران اسم (لا) النَّافِيَةَ بِ(إِنْ) الزَّائِدَةَ؛ لِأَنَّ (إِنْ) الزَّائِدَةَ لا تقع بعد (لا) أصلاً<sup>(٤)</sup>.

وأضاف ابن هشام شرطاً في إعمال (لا)، وهو أَنْ يكون في الشَّعْر لا في النَّثْر، فلا يجوز إعمالها في نحو: (لا أحدٌ إِلَّا أفضل منك)<sup>(٥)</sup>.

وقيل: "المعتبر سماعه في كلام العرب نثراً وشعراً"<sup>(٦)</sup>.

والصحيح أنها تعمل في الشَّعْر والنَّثْر<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: ابن هشام، شرح قطر الندى، ص ١٤٥.

(٢) البيت من البسيط، مجهول القائل، ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل، ٢٨٧/٤، وابن هشام، شرح

شذور الذهب، ص ١٠٦، وناظر الجيش، تمهيد القواعد، ١٢٢٢/٣.

المعنى: الشَّاعر يصف داراً كان يلقي أحبابه فيها قبل مضي أعوام بأنه لَمَّا مرَّ بها أنكرها، أي: لم يعرفها؛ لتغيرها، وذهاب علاماتها. ينظر: شُرَّاب، شرح الشواهد الشعرية، ٢١٧/٣.

(٣) ينظر: شُرَّاب، المرجع السابق، ٢١٧/٣.

(٤) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ٢٥٧/١.

(٥) ينظر: ابن هشام، شرح قطر الندى، ص ١٤٥.

(٦) الألويسي، شهاب الدين محمود بن عبدالله الحسيني، حاشية شرح القطر في علم النحو، مراجعة

وتدقيق: فؤاد ناصر، ط ٢، (تركي: نور الصَّبَّاح، ٢٠١١م)، ص ٢٧٧.

(٧) هذا مبين في الآيات التي سيتمُّ بحثها في المطلب الثالث من هذا المبحث ص ٢٢٣.

وخالصة ما سبق أنّ إعمال (لا) النَّافِيَةِ المشبَّهة بـ(ليس) في النِّكَرَاتِ هو الغالب، ولكنَّها قد تعمل في المعارف شذوذاً.

وقال بمنع الإعمال في المعرفة طائفة من النُّحَاة، منهم: سيبويه، ولكنَّه ذكر أنَّه قد يجوز في الشُّعْر رفع المعرفة، وقال بالمنع أيضاً المبرِّد، وابن السَّرَّاج، وابن هشام غلَط المتنبِّي؛ لأنَّه جعل اسم (لا) معرفة.

وأجاز الإعمال طائفة، منهم: ابن جنِّي، وابن الشَّجْرِي.

وطائفة وقع خلط في قولهم بين الإعمال والمنع، منهم: ابن مالك الذي ذكر أنّ (لا) لا تعمل في معرفة إجماعاً، وذكر في موضعٍ آخر أنَّها قد ترفع المعرفة شذوذاً، وأنَّ رفعها للمعرفة نادرٌ، وذكر أنّ المتنبِّي حذا حذو النَّابِغَةِ في الإعمال في المعرفة، والقياس عنده على هذا سائغ.

والذي يراه الباحث أنّ (لا) تعمل في المعرفة، ولكنَّه قليلٌ ونادر، والأولى عدم الإعمال؛ لقلة ورودها عاملة في الأسماء المعرفة.

## المطلب الثالث

### (لا) العاملة عمل (ليس) في القرآن الكريم

وردت (لا) النافية العاملة عمل (ليس) في عدة آيات من كتاب الله - عزَّ وجلَّ - بقراءات مختلفة، كقوله سبحانه:

﴿ذَلِكَ أَلِكْتَبٌ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]. الشاهد: (لا ريب فيه).

ورد هذا التركيب في أربعة عشر موضعًا من كتاب الله تعالى<sup>(١)</sup>. في قوله: (لا ريب) أربع قراءات:

**القراءة الأولى:** قرأ الجمهور (لا ريبَ فيه) بالفتح مبنياً<sup>(٢)</sup>، أي: "لا شكَّ فيه"<sup>(٣)</sup>. وقرأ حمزة (لا ريبَ فيه) بمدّ (لا) النافية؛ لقصد المبالغة في النفي، والباقون بترك زيادة المدّ على أنها لمجرد النفي<sup>(٤)</sup>.

(لا) نافية للجنس عاملة عمل (إنّ)، و(ريبَ) اسمها مبني على الفتح؛ لكونه مفردًا نكرة لا مضافًا ولا شبيهًا به<sup>(٥)</sup>، وخبرها محذوف؛ لظهوره، أي: لا ريبَ موجود<sup>(٦)</sup>.

(١) المواضع التي وردت فيها، هي: سورة [البقرة: ٢]، و[آل عمران: ٩، ٢٥]، و[النساء: ٨٧]، و[الأنعام: ١٢]، و[يونس: ٣٧]، و[الإسراء: ٩٩]، و[الكهف: ٢١]، و[الحج: ٧]، و[السجدة: ٢]، و[غافر: ٥٩]، و[الشورى: ٧]، و[الجاثية: ٢٦، ٣٢].

(٢) ينظر: البناء، أحمد بن محمد الدميّطي، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، تحقيق: أنس مهرة، ط٣، (لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م)، ص ١٦٧.

(٣) الطبري، جامع البيان، ٢٢٨/١.

(٤) فَمَحَاوِي، محمد الصادق، طلائع البشر في توجيه القراءات العشر، ط١، (الإسكندرية، والقاهرة: دار العقيدة، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م)، ص ١٨.

(٥) ينظر: أبو السعود، إرشاد العقل السليم، ٢٤/١.

(٦) ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، ٢٢٣/١.

وهذه القراءة توجب الاستغراق<sup>(١)</sup>.

وفي الآية "نفي الرِّيب بالكلية عن الكتاب، ولو قلت: لا فيه ريب لأوهم أن هناك كتابًا آخر حصل الرِّيبُ فيه"<sup>(٢)</sup>.

**القراءة الثانية:** قرأ الحسن (لا ريبًا) منونًا منصوبًا حيث وقع<sup>(٣)</sup>.

قوله: (ريبًا) مفعول به بفعل مقدر، أي: لا أجد ريبًا فيه، ويجوز أن يكون مصدرًا، أي: لا يرتاب ريبًا فيه<sup>(٤)</sup>.

**القراءة الثالثة:** قرأ زهير الفرُقبي<sup>(٥)</sup> (لا ريبٌ فيه)، بالضمّ والتنوين<sup>(٦)</sup>، قال النَّحاس: "ويجوز (لا ريبٌ فيه) تجعل (لا) بمعنى ليس"<sup>(٧)</sup>.

وذكر العكبري إعرابين لـ(لا) في هذه القراءة:

**أحدهما:** أن تعمل (لا) عمل (ليس)، و(ريبٌ) اسمها، و(فيه) خبرها.

**ثانيهما:** أن تكون (لا) مُلغاة، والقياس فيها، و(ريبٌ) مبتدأ، و(فيه) الخبر<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر: الزمخشري، الكشاف، ٣٥/١.

(٢) فخر الدين الرَّازي، مفاتيح الغيب، ٢٦٦/٢.

(٣) ينظر: البناء، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ص ١٦٧.

(٤) ينظر: العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين البغدادي، إعراب القراءات الشواذ، تحقيق: محمد السيد

أحمد عزوز، ط١، (بيروت- لبنان: عالم الكتب، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م)، ١٠٨/١.

(٥) زهير بن ميمون الهمداني النحوي، المقرئ، من أهل الكوفة، يقال له: الفرقي، ويقال: الفرقي، عالم

بالأنساب والأخبار وأيام الناس، مات سنة ١٥٥هـ. ينظر: ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ٣/١٣٢٨، وبكر

أبو زيد، بكر بن عبدالله، طبقات النسائين، ط١، (الرياض: دار الرشد، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م)، ص ٣٤.

(٦) ينظر: ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البيديع، د.ط،

(القاهرة: مكتبة المتنبي، د.ت)، ص ١٠.

(٧) النحاس، إعراب القرآن، ١٧٩/١.

(٨) ينظر: العكبري، إعراب القراءات الشواذ، ١٠٨/١-١٠٩.

القراءة الرَّابِعة: قرأ أبو الشعثاء<sup>(١)</sup> (لا رَيْبُ فِيهِ)، بالضمِّ من غير تنوين<sup>(٢)</sup>.  
 (لا) بمعنى (ليس)، والفرق بينها وبين قراءة الفتح، أن قراءة الفتح موجب  
 للاستغراق، وهذا مجوِّز له<sup>(٣)</sup>. و(ريبُ) اسمها، و(فيه) خبرها، ولم يُقدِّم الخبر كما  
 قدِّم في قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا عِوَجٌ﴾ [الصفات: ٤٧]؛ لأنَّه لم يقصد تخصيص نفي  
 الريب به من بين سائر الكتب<sup>(٤)</sup>.

وذكر أبو حيَّان أنَّ (لا) تفيد الاستغراق من دلالة المعنى لا من اللفظ؛ لأنَّه لا  
 يريد نفي ريب واحد عنه، ولكن البناء يدلُّ بلفظه على قضية العموم، والرَّفْع لا  
 يدلُّ؛ لأنَّه يحتمل العموم، ويحتمل نفي الوحدة، ولكن سياق الكلام يبين أن المراد  
 العموم، ورفع على أن يكون (ريب) مبتدأ، و(فيه) الخبر، وهذا ضعيف؛ لعدم  
 تكرار (لا)، أو يكون عملها إعمال (ليس)، فيكون (فيه) في موضع نصب على  
 قول الجمهور من أن (لا) إذا عملت عمل (ليس) رفعت الاسم ونصبت الخبر، أو  
 على مذهب من ينسب العمل لها في رفع الاسم خاصة، وحَمَلُ (لا) في قراءة (لا  
 ريبُ) على أنَّها تعمل عمل (ليس) ضعيف؛ لقلة إعمال (لا) عمل (ليس)<sup>(٥)</sup>.

وقال فخر الدِّين الرَّازي: "(لا ريبُ فيه) بالرَّفْع فهو نقيض لقولنا: (ريبُ فيه) وهو  
 يفيد ثبوت فردٍ واحد، فذلك النَّفي يُوجب انتفاء جميع الأفراد؛ ليتحقق التناقض"<sup>(٦)</sup>.

(١) جابر بن زيد الأزدي، المشهور بأبي الشعثاء، مفتي البصرة، مات سنة ١٠٣ هـ. ينظر: ابن سعد،  
 الطبقات الكبرى، ١٣٣/٧-١٣٥.

(٢) ينظر: الزمخشري، الكشاف، ٣٥/١، وأبو حيَّان، البحر المحيط، ٦٢/١، والبيضاوي، أنوار التنزيل  
 وأسرار التأويل، ٣٧/١، وابن عادل الحنبلي، اللباب في علوم الكتاب، ٢٦٩/١.

(٣) ينظر: أبو السَّعود، إرشاد العقل السليم، ٢٤/١.

(٤) ينظر: البيضاوي، مرجع سابق، ٣٧/١.

(٥) ينظر: أبو حيَّان، مرجع سابق، ٦٢/١.

(٦) فخر الدِّين الرَّازي، مفاتيح الغيب، ٢٦٦/٢.



وقال أبو زرعة: "إذا قال: (لا ريبَ فيه) فقد نفى جميع هذا الجنس، وإذا رفع ونوّن فكأنَّ النَّفْيَ لواحد منه، فالفتح أولى؛ لأنَّ النَّفْيَ به أعم" (١).

الشَّاهد من القراءات هي القراءة الثالثة والقراءة الرَّابِعة، وفي (لا) وجهان:  
**الأوّل:** إعمالها عمل (ليس)، و(ريب) اسمها، و(فيه) خبرها.  
**الثَّاني:** إهمالها، و(ريب) مبتدأ، و(فيه) الخبر.  
 والنَّفْيَ بـ(لا) العاملة عمل (ليس) يحتمل نفي الوحدة، ويحتمل نفي العموم.

ومنها قوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٣٨].  
 الشَّاهد: (فلا خوفٌ)، وله نظائر في كتاب الله، حيث ورد في أربعة عشر موضعاً (٢).

وفي الآية ثلاث قراءات:

**القراءة الأولى:** قرأ الجمهور (٣)، (فلا خوفٌ) بالرفع والتنوين (٤).

(لا) عاملة عمل (ليس)، و(خوفٌ) اسمها، و(عليهم) الجارُّ والمجرور في محلِّ نصب خبرها، ويجوز أن تكون (لا) غير عاملة، فيكون (خوفٌ) مبتدأ، والجارُّ والمجرور (عليهم) في محلِّ رفع خبر المبتدأ، وهذا أولى ممَّا قبله لوجهين ذكرهما السَّمين الحلبي، هما:

(١) أبو زرعة، حجة القراءات، ص ١٢٩.

(٢) المواضع التي وردت فيها، هي: سورة [البقرة: ٣٨، ٦٢، ١١٢، ٢٦٢، ٢٧٤، ٢٧٧]، و[آل عمران: ١٧٠]، و[المائدة: ٦٩]، و[الأنعام: ٤٨]، و[الأعراف: ٣٥، ٤٩]، و[يونس: ٦٢]، و[الزُّخْرُف: ٦٨]، و[الأحقاف: ١٣].

(٣) ينظر: فمحاوي، طلائع البشر في توجيه القراءات العشر، ص ٢١.

(٤) ينظر: محسن، محمد محمد سالم، القراءات وأثرها في علوم العربية، ط ١، (القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م)، ١٧٦/٢.

الوجه الأوّل: أنّ إعمالها عمل (ليس) قليل.

الوجه الثاني: أنّ (لا) في الجملة التي بعدها (ولا هم يحزنون) غير عاملة؛ لأنّ (لا) لا تعمل في المعارف<sup>(١)</sup>.

وقال القرطبي: "والاختيار عند النحويين الرّفْع والتنوين على الابتداء؛ لأنّ الثاني معرفة لا يكون فيه إلا الرّفْع؛ لأنّ (لا) لا تعمل في معرفة فاختاروا في الأوّل الرّفْع أيضاً؛ ليكون الكلام من وجه واحد، ويجوز أن تكون (لا) في قولك: (فلا خوف) بمعنى (ليس)"<sup>(٢)</sup>.

القراءة الثانية: قرأ الحسن، وابن أبي إسحاق<sup>(٣)</sup>، والزُّهري<sup>(٤)</sup>، وعيسى بن عمر<sup>(٥)</sup>، ويعقوب<sup>(٦)</sup> (فلا خوف) بفتح الفاء من غير تنوين حيث وقع في القرآن على أنّ (لا) للتبرئة<sup>(٧)</sup>. وهي أبلغ في النفي، ولكنّ الناس رجّحوا قراءة الرّفْع لوجهين: الأوّل: أنّه عطف عليه ما لا يجوز فيه إلا الرّفْع، وهو قوله: (ولا هم)؛

(١) ينظر: السّمين الحلبي، الدرُّ المصون، ٣٠٣/١ - ٣٠٤.

(٢) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٣٢٩/١.

(٣) عبدالله بن أبي إسحاق مولى آل الحضرمي، أوّل من بعج النحو، ومدّ القياس، وشرح العلل، وكان مائلاً إلى القياس في النحو، توفي سنة ١١٧ هـ. ينظر: الرُّبَيْدِي، طبقات النحويين واللغويين، ص ٣١-٣٣.

(٤) أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيدالله بن عبدالله بن شهاب الزُّهري، أحد الفقهاء والمحدثين والأعلام التابعين بالمدينة، رأى عشرة من الصحابة رضوان الله عليهم، روى عنه مالك بن أنس، وسفيان بن عيينة، وسفيان الثوري، وغيرهم، توفي سنة ١٢٤ هـ. ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، ١٧٧/٤ - ١٧٨.

(٥) عيسى بن عمر، بصري ثقة، مولى خالد بن الوليد المخزومي، نزل في ثقيف، وأخذ عن ابن أبي إسحاق، توفي سنة ١٤٩ هـ. ينظر: الرُّبَيْدِي، مرجع سابق، ص ٤٠ - ٤٥.

(٦) يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي، أحد القراء العشرة، إمام أهل البصرة، وكان عالماً بالقرآن والنحو، وغيرهما، مات سنة ٢٠٥ هـ. ينظر: ابن الجزري، غايّة النّهاية في طبقات القراء، ٣٣٦/٢ - ٣٣٨.

(٧) ينظر: القرطبي، مرجع سابق، ٣٢٩/١، وأبو حيّان، البحر المحييط، ٢٧٣/١ - ٢٧٤، والبناء، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ص ١٧٦.

لأنه معرفة، و(لا) لا تعمل في المعارف، فالأولى أن يجعل المعطوف عليه كذلك.  
**الثاني:** من جهة المعنى، وذلك أن البناء يدل على نفي الخوف عنهم بالكلية، وليس  
 المراد ذلك، بل المراد نفيه عنهم في الآخرة<sup>(١)</sup>.

**القراءة الثالثة:** (فلا خوف) قرأ بها ابن محيصن<sup>(٢)</sup> باختلاف عنه بالرّفْع من غير  
 تنوين<sup>(٣)</sup>، والإضافة مقدّرة، أي: خوف شيء<sup>(٤)</sup>.

وروى أبو حيّان أن ابن عطية خرّج قراءة ابن محيصن على أنه من إعمال  
 (لا) عمل (ليس)، وأنه حذف التنوين؛ تخفيفاً لكثرة الاستعمال، والأولى عند أبي  
 حيّان أن يكون مبتدأ حذف تنوينه؛ لكثرة الاستعمال، ويجوز أن يكون عرّي من  
 التنوين؛ لأنه على نية الألف واللّام، فيكون التقدير: (فلا الخوف عليهم)<sup>(٥)</sup>.  
 والخوف يُقصدُ به الفرع ممّا يكون في المستقبل، والظاهر عموم نفي  
 الخوف<sup>(٦)</sup>.

وقال أبو حيّان: "ظاهر الآية عموم نفي الخوف والحزن عنهم، لكن يخص بما بعد  
 الدنيا؛ لأنه في دار الدنيا قد يلحق المؤمن الخوف والحزن، فلا يمكن حمل الآية  
 على ظاهرها من العموم لذلك"<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: ابن عادل الحنبلي، اللباب في علوم الكتاب، ٥٨٤/١.

(٢) محمد بن عبدالرحمن بن محيصن المكي، قارئ أهل مكة، الثقة عالم القراءات والعربية، قرأ القرآن  
 على سعيد بن جبير، ومجاهد، ودرباس، وقرأ عليه عدد كثير، منهم: شبل بن عباد، وأبو عمرو بن العلاء  
 البصري، توفي بمكة سنة ١٢٣ هـ. ينظر: محيسن، معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ، ٥٥٠/١-٥٥١.

(٣) ينظر: أبو حيّان، البحر المحيط، ٢٧٤/١، والألوسي، روح المعاني، ٢٤١/١.

(٤) ينظر: السّمين الحلبي، الدر المصون، ٣٠٤/١.

(٥) ينظر: أبو حيّان، مرجع سابق، ٢٧٤/١.

(٦) ينظر: الشّهَاب الخفاجي، حاشية الشّهَاب على تفسير البيضاوي، ١٤١/٢.

(٧) أبو حيّان، مرجع سابق، ٢٧٥/١.

وقيل: "قرائن الكلام تدلُّ على أنَّ المراد نفيهما في الآخرة لا في الدنيا، ولذلك حكى الله عنهم أنهم قالوا حين دخلوا الجنة:

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزْنَ﴾ [فاطر: ٣٤]"<sup>(١)</sup>.

الشَّاهد ممَّا تمَّ عرضه هو القراءة الأولى (فلا خوفٌ) بالرَّفع مع التَّنوين، والقراءة الثالثة بالرَّفع دون تنوين (فلا خوفٌ)، وخُرَّجت (لا) النَّافية فيهما على وجهين:

الأوَّل: أنَّها تعمل عمل (ليس)، و(خوف) اسمها، و(عليهم) في محلِّ نصب خبرها. الثاني: أنَّها مهملة، و(خوف) مبتدأ، و(عليهم) في محلِّ رفع خبر المبتدأ.

ومنها قوله تعالى: ﴿الْحُجَّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَةٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحُجَّ فَلَا رَفْتٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالَ فِي الْحُجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧]. وردت خمس قراءات للاسم بعد (لا) في هذه الآية:

القراءة الأولى: (فلا رفتٌ ولا فسوقٌ ولا جدالٌ في الحجِّ) بالفتح بغير تنوين وعليه أكثر القراء<sup>(٢)</sup>.

(لا) نافية للجنس مبنية على السكون لا محلًّا لها من الإعراب، و(رفثٌ) اسمها مبني على الفتح في محلِّ نصب، و(الواو) حرف عطف، و(لا فسوقٌ)، و(لا جدالٌ) مثل: (لا رفتٌ)، و(في الحجِّ) جارٌّ ومجرورٌ متعلقان بمحذوف خبر لقوله: (لا جدالٌ)، وخبر (لا) الأولى والثانية محذوف، تقديره: فلا رفتٌ في الحجِّ ولا فسوقٌ في الحجِّ<sup>(٣)</sup>.

(١) ابن عادل الحنبلي، اللباب في علوم الكتاب، ٥٨٥/١.

(٢) ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٤٠٨/٢، وابن الجزري، شرح طيبة النشر، ص ١٧٢.

(٣) ينظر: صافي، الجدول في إعراب القرآن، ٤٠٨/٢.

وقال العكبري: "بالفتح فيهنَّ على أنَّ الجميع اسم (لا) الأولى، و(لا) مكرّرة للتوكيد في المعنى، والخبر (في الحجّ)، ويجوز أن تكون (لا) المكرّرة مستأنفة، فيكون (في الحجّ) خبر (لا جدال)، وخبر (لا) الأولى والثانية محذوف، أي: فلا رفث في الحجّ، ولا فسوق في الحجّ، واستغنى عن ذلك بخبر الأخيرة"<sup>(١)</sup>.

والمراد بالنفي النهي<sup>(٢)</sup>، وقيل: النفي العام من الرفث والفسوق والجدال، وليكون الكلام على نظام واحد في عموم المنفي كلّ<sup>(٣)</sup>.

وقيل: "نفي الرفث والفسوق والجدال نفي الجنس مبالغة في النهي عنها وإبعادها عن الحاجّ، حتى جُعِلَتْ كأنّها قد نهى الحاجّ عنها فانتهى فانفتت أجناسها"<sup>(٤)</sup>.

القراءة الثانية: قرأ ابن كثير<sup>(٥)</sup>، وأبو عمرو، ويعقوب (فلا رفثٌ ولا فسوقٌ ولا جدالٌ في الحجّ) بالضمّ والتّنوين في (فلا رفثٌ ولا فسوقٌ)، وبالفتح دون تنوين في (ولا جدالٌ)<sup>(٦)</sup>.

وجه هذه القراءة: "أنّ (لا) بمعنى (ليس) فارتفع الاسم بعدها؛ لأنّه اسمها، والخبر محذوف، تقديره: فليس رفثٌ ولا فسوقٌ في الحجّ، دلّ عليه (في الحجّ) التّاني الظاهر، وهو خبر (لا جدالٌ)"<sup>(٧)</sup>.

وقال مكي القيسي: "ومن رفع جعل (لا) بمعنى (ليس) وخبر (ليس) محذوف،

(١) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ١٦١/١.

(٢) ينظر: ابن الأثير، البديع في علم العربية، ٦٢٤/١.

(٣) ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٤٠٨/٢.

(٤) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ٢٣٣/٢.

(٥) عبدالله بن كثير، ولد بمكة سنة ٤٥ هـ، أحد القراء السبعة، وهو من الطبقة الثانية من التابعين، له راويان هما: قنبل، والبرّي، توفي بمكة سنة ١٢٠ هـ. ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، ٤١/٣ - ٤٢.

(٦) ينظر: ابن الجزري، شرح طيبة النشر في القراءات العشر، ص ١٧٢.

(٧) القرطبي، مرجع سابق، ٤٠٨/٢.

أي: ليس رَفَتْ فيه<sup>(١)</sup>، وقال أيضًا: "ولا يحسن أن يكون (في الحجّ) الظاهر خبرًا عن الأسماء الثلاثة؛ لأنّ خبر (ليس) منصوب، وخبر (جدال) مرفوع؛ لأنّ (ولا جدال) اسم واحد في موضع رفع بالابتداء، ولا يعمل عاملان في اسم واحد، ولو رفع (ولا جدال) ونون مثل ما قبله لكان (في الحجّ) الظاهر خبرًا عن الثلاثة الأسماء؛ لأنّ الأسماء الثلاثة كلُّ واحد مع (لا) في موضع رفع بالابتداء والعطف، ومنعه الأخفش؛ لأنّه يرى ارتفاع الخبر بعد (لا) الثانية"<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن خالويه: "والحُجَّة لمن رفع (الرَفَتْ)- وهو الجماع- و(الفسوق)- وهو الخروج عن الحدّ- أنّهما قد يكونان في حال من أحوال الحجّ، فجعل (لا) بمعنى ليس فيهما، ونصب (الجدال) في الحجّ على التبرئة؛ لأنّه يريد به المراء والشكّ في تأخيره وتقديمه على ما كانت العرب تعرفه من أفعالها، واختار بعض النحويين الرَفَع في الأوّلين بمعنى فلا يكون ممّن فرض الحجّ رَفَتْ ولا فسوق، ثمّ يبتدئ بنفي الجدال فيه فينصبه ويبنيه، والاختيار في النّفي إذا أُفرد ولم يتكرّر النّصب، وإذا تكرّر استوى فيه الرَفَع والنّصب"<sup>(٣)</sup>.

مما سبق تبين أنّ (لا) في هذه القراءة تكون بمعنى (ليس)، وما بعدها يكون اسمًا لها، والخبر في الاسمين الأوّلين محذوف، تقديره: (في الحجّ) دلّ عليه خبر (لا جدال) الظاهر، وهو قوله: (في الحجّ)، ويصلح أن يكون الخبر محذوفًا، تقديره: (فيه).

(١) مكي القيسي، مُشكّل إعراب القرآن، ١/١٢٤.

(٢) مكي القيسي، أبو محمد بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: د.

محيي الدّين رمضان، ط٣، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م)، ١/٢٨٦.

(٣) ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد، الحجة في القراءات السبع، تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم،

ط٤، (بيروت: دار الشروق، ١٤٠١هـ)، ص ٩٤.

القراءة الثالثة: قرأ أبو جعفر يزيد بن القعقاع<sup>(١)</sup> (فلا رفثٌ ولا فسوقٌ ولا جدالٌ في الحجِّ)، بالرَّفْع مع التَّنوين في الأسماء الثلاثة<sup>(٢)</sup>، ورُويت هذه القراءة عن عاصم عن طريق المفضل<sup>(٣)</sup>.

وخرَّجت (لا) في هذه القراءة على وجهين:

الأوَّل: إهمالها ورفع ما بعدها بالابتداء، وسوَّغ الابتداء بالنكرة تقدُّم النَّفي عليها، و(في الحجِّ) خبر المبتدأ الثالث، وحُذِف خبر الأوَّل والثَّاني؛ لدلالة خبر الثَّالث عليهما، أو يكون خبر المبتدأ الأوَّل، وحُذِف خبر الثَّاني والثَّالث؛ لدلالة خبر الأوَّل عليهما، ويجوز أن يكون (في الحجِّ) خبر الثلاثة، ولا يجوز أن يكون خبر الثَّاني، وحُذِف خبر الأوَّل والثَّالث؛ لقبح هذا التركيب، ولتأديته إلى الفصل.

الثَّاني: إعمالها عمل (ليس)، و(رفث) اسمها، وما بعده عطف عليه، و(في الحجِّ) الخبر على حسب ما تقدَّم من التقادير فيما قبله<sup>(٤)</sup>.

قال أبو حيَّان: "وهذا الوجه جزم به ابن عطية، فقال: و(لا) في معنى (ليس) في قراءة الرَّفْع، وهذا الذي جوَّزه وجزم به ابن عطية ضعيف؛ لأنَّ إعمال (لا) إعمال (ليس) قليلٌ جدًّا"<sup>(٥)</sup>.

(١) يزيد بن القعقاع، أبو جعفر القارئ أحد العشرة، مدني مشهور، رفيع الذكر، قرأ القرآن على موله عبدالله بن عياش، وعلى أبي هريرة، وابن عباس- رضي الله عنهم- وقرأ عليه نافع بن أبي نعيم، وغيره، توفي سنة ١٢٨هـ، وقيل غير ذلك. ينظر: الذهبي، معرفة القراء الكبار، ص ٤٠-٤٢.

(٢) ينظر: النَّحاس، إعراب القرآن، ١/٢٩٤، وابن الجزري، شرح طيبة النشر في القراءات العشر، ص ١٧٢.

(٣) ينظر: أبو حيَّان، البحر المحيط، ٢/٢٨١.

(٤) ينظر: السَّمين الحلبي، الدرُّ المصون، ٢/٣٢٣.

(٥) أبو حيَّان، مرجع سابق، ٢/٢٨١ - ٢٨٢.

**القراءة الرَّابِعة:** قرأ أبو رجاء العطاردي<sup>(١)</sup> (فلا رفثًا ولا فسوقًا ولا جدالًا) بنصب الثلاثة مع التَّنوين<sup>(٢)</sup>.

هذه الأسماء الثلاثة منصوبة على المصادر، والعامل فيها أفعال مقدّرة من لفظها، تقديره: (فلا يرفث رفثًا ولا يفسق فسوقًا ولا يجادل جدالًا)، وحينئذ فلا عمل لـ(لا) فيما بعدها، وإنما هي نافية للجمل المقدّرة، و(في الحجّ) متعلق بأي المصادر الثلاثة شئت، على أنّ المسألة من التنازع، ويمكن أن يقال: إنّ هذه (لا) التي للتبرئة على مذهب من يرى أنّ اسمها معربٌ منصوب، وإثما حُذِفَ تنوينه تخفيفًا<sup>(٣)</sup>.

**القراءة الخامسة:** قرأ عبدالله بن مسعود<sup>(٤)</sup>، والأعمش<sup>(٥)</sup>، (فَلَا رُفُوثٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ)، فكلمة (رفوث) مصدر<sup>(٦)</sup>، أو جمع<sup>(٧)</sup>. يقال في تخريجها ما قيل في تخريج القراءة الثالثة.

(١) عمران بن ملحان، أسلم بعد الفتح، ولم ير النبي- صلى الله عليه وسلم- حدّث عن مجموعة من الصحابة - رضي الله عنهم- منهم: عمر، وعلي، وابن عباس، وتلقن القرآن من أبي موسى الأشعري، وعرضه على ابن عباس، توفي سنة ١٠٠هـ، وقيل غير ذلك. ينظر: الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ١٨٧/٣.

(٢) ينظر: أبو حيّان، البحر المحيط، ٢٨١/٢، والسّمين الحلبي، الدر المصون، ٣٢٣/٢.

(٣) ينظر: السّمين الحلبي، المرجع السّابق، ٣٢٤/٢.

(٤) ينظر: السجستاني، أبو بكر بن أبي داود الأزدي، كتاب المصاحف، تحقيق: محمد بن عبده، ط١، (القاهرة- مصر: الفاروق الحديثة، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م)، ص ١٧٤، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٤٠٧/٢.

(٥) ينظر: أبو حيّان، مرجع سابق، ٢٨١/٢.

(٦) ينظر: العكبري، إعراب القراءات الشّواذ، ٢٣٨/١.

(٧) ينظر: القرطبي، مرجع سابق، ٤٠٧/٢.



وخلاصة القول ورود خمس قراءات لهذه الآية:

**الأولى:** فتح الأسماء الثلاثة (رفثٌ)، و(فسوقٌ)، و(جدالٌ) بلا تنوين.

**الثانية:** رفع (رفثٌ)، و(فسوقٌ) مع التَّنوين، وفتح (جدالٌ) بلا تنوين.

**الثالثة:** رفع الأسماء الثلاثة (رفثٌ)، و(فسوقٌ)، و(جدالٌ) مع التَّنوين.

**الرابعة:** نصب الثلاثة (رفثاً)، و(فسوقاً)، و(جدالاً) مع التَّنوين.

**الخامسة:** قراءة (رفوثٌ) على أنه مصدر، أو جمع، و(فسوقٌ) و(جدالٌ) بالرفع مع التَّنوين في الأسماء الثلاثة.

من القراءات السابقة يتبين أن (لا) تكون نافية للجنس شبيهة بـ(إن) إذا جاءت الأسماء بعدها مفتوحة من غير تنوين، وهذا ما عليه أكثر القراء، أمّا إذا جاءت الأسماء مفتوحة منونة فإنها تنصب على المصدر بأفعال مقدّرة، وحينئذ لا عمل لـ(لا) فيها، وتكون (لا) مهمله والأسماء بعدها مرفوعة على الابتداء، أو عاملة والأسماء بعدها مرفوعة على أنها أسماء لـ(لا) النافية العاملة عمل (ليس)، وهي الشاهد من هذه القراءات.

ومنها قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِي يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفِيعَةٌ ۗ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٤].

الشاهد: (لا بيعٌ فيه ولا خُلَّةٌ ولا شفاعةٌ)، ورد هذا التركيب ونظائره في سبعة مواضع في ثلاث آيات من كتاب الله - عزَّ وجلَّ-<sup>(١)</sup>.

(١) المواضع هي: سورة [البقرة: ٢٥٤، فيها ثلاثة شواهد]، و[إبراهيم: ٣١ فيها شاهدان]، و[الطور: ٢٣ فيها شاهدان].

ولهذا الشاهد قراءتان:

**القراءة الأولى:** قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب (لا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ) بالنَّصْبِ من غير تنوين. قال أبو منصور الأزهري: "من قرأ (لا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ) بالنَّصْبِ فهو على التبرئة"<sup>(١)</sup>.

**القراءة الثانية:** قرأ بقية القراء (لا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ)، بالرَّفْعِ والتَّنْوِينِ<sup>(٢)</sup>.

قال الخليل: "من رفع جعل (لا) في معنى ليس يبيع فيه وليس خلَّةٌ وليس شفاعَةٌ"<sup>(٣)</sup>، وهذا المعنى ذكره أيضاً ابن شقير<sup>(٤)</sup>.

وقال النحاس: "تجعل (لا) بمعنى (ليس) أو بالابتداء، وإن شئت نصبت على التبرئة"<sup>(٥)</sup>.

وقال أبو منصور الأزهري: "من رفع ونون فهي لغة جيدة إذا تكررت (لا)، وإذا لم تتكرر فالاختيار النَّصْبِ، ومعنى الرَّفْعِ: الابتداء وخبره"<sup>(٦)</sup>.

يتبين - ممَّا سبق - أنَّ (لا) إذا رفعت ما بعدها، ففي المرفوع وجهان: الرَّفْعِ بالابتداء، أو على أنه اسم (ليس)، وعلى قراءة النَّصْبِ تكون (لا) للتبرئة.

ولكلِّ قارئٍ حُجَّتُهُ التي يستند إليها من حيث الفتح أو الرَّفْعِ، قال مكِّي القيسي:

(١) ينظر: أبو منصور الأزهري، معاني القراءات، ٢١٦/١.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ٢١٦/١.

(٣) الفراهيدي، الجمل في النحو، ص ٣٢١.

(٤) ينظر: ابن شقير، أبو بكر أحمد بن الحسن، المُحَلَّى (وَجُوهُ النَّصْبِ)، تحقيق: د. فائز فارس، ط ١،

بيروت: مؤسسة الرسالة؛ وإربد- الأردن: دار الأمل، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م)، ص ٢٨٤.

(٥) النحاس، إعراب القرآن، ٣٢٩/١ - ٣٣٠.

(٦) أبو منصور الأزهري، مرجع سابق، ٢١٦/١.

"وَحُجَّةٌ مَنْ فَتَحَ أَنَّهُ أَرَادَ النَّفْيَ الْعَامَ الْمَسْتَعْرَقَ لِجَمِيعِ الْوُجُوهِ مِنْ ذَلِكَ الصَّنْفِ، فَبَنَى (لا) مَعَ مَا بَعْدَهَا عَلَى الْفَتْحِ، وَكَأَنَّهُ جَوَابٌ لِمَنْ قَالَ: هَلْ فِيهِ مِنْ بَيْعٍ؟... فَسَأَلَ سُؤَالَ عَامًّا، وَغَيَّرَ الْأَسْمَ بِدُخُولِ (مِنْ) عَلَيْهِ، فَأَجِيبَ جَوَابًا عَامًّا بِالنَّفْيِ، وَغَيَّرَ الْأَسْمَ بِالْبِنَاءِ، وَ(لا) مَعَ الْأَسْمِ الْمَبْنِيِّ مَعَهَا فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ (فِيهِ). وَحُجَّةٌ مَنْ رَفَعَ أَنَّهُ جَعَلَ (لا) بِمَنْزِلَةِ (لَيْسَ) وَجَعَلَ الْجَوَابَ غَيْرَ عَامٍ وَكَأَنَّهُ جَوَابٌ مَنْ قَالَ: هَلْ فِيهِ بَيْعٌ؟... فَأَتَى الْجَوَابَ غَيْرَ مُغَيَّرٍ عَنِ رَفْعِهِ، وَالْمَرْفُوعَ مُبْتَدَأً، أَوْ اسْمًا (لَيْسَ)، وَ(فِيهِ) الْخَبَرَ، وَالِاخْتِيَارَ الرَّفْعَ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ الْقُرَّاءِ عَلَيْهِ"<sup>(١)</sup>.

وَالْمَعْنَى: "لَا يُبَاعُ أَحَدٌ مِنْ نَفْسِهِ، وَلَا يُفَادَى بِمَالٍ لَوْ بَذَلَهُ، وَلَوْ جَاءَ بِمَلَأِ الْأَرْضِ ذَهَبًا، وَلَا تَنْفَعُهُ خَلَّةٌ أَحَدٌ، يَعْنِي: صِدَاقَتُهُ، بَلْ وَلَا نَسَابَتَهُ... وَلَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ"<sup>(٢)</sup>. (لا) فِي الْآيَةِ تَنْفِي الْبَيْعِ وَالْخَلَّةِ وَالشَّفَاعَةِ.

يَتَّضِحُ - مِمَّا تَمَّ عَرْضُهُ - ثُبُوتُ الْقِرَاءَتَيْنِ، وَلَكِنَّ قِرَاءَةَ الرَّفْعِ مَعَ التَّنْوِينِ هِيَ أَوْجَهُ الْقِرَاءَتَيْنِ؛ لِأَنَّ أَغْلَبَ الْقُرَّاءِ قَرَأُوا بِهَا.

ومنها قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزِعُوا فَلَا فَوْتَ وَأُخِذُوا مِنْ مَكَانٍ

قَرِيبٍ﴾ [سبأ: ٥١].

الشَّاهِدُ: (فلا فوت)، وفيه ثلاث قراءات:

القراءة الأولى: قرأ أبي بن كعب<sup>(٣)</sup> - رضي الله عنه - (فلا فوتَ وأخذُ) بفتح

(فوت) من غير تنوين، ورفع (أخذ) مع التنوين<sup>(٤)</sup>.

(١) مكي القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع، ٣٠٥/١ - ٣٠٦.

(٢) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ٦٧١/١.

(٣) أبي بن كعب بن قيس، صحابي شهد العقبة مع السبعين من الأنصار، من كتَّاب الوحي، وهو أقرأ هذه الأمة، شهد المشاهد كلها مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣٧٨/٣.

(٤) ينظر: السمين الحلبي، الدرُّ المصون، ٢٠٣/٩.

**القراءة الثانية:** قرأ طلحة بن مصرف (فلا فَوْتُ وأَخَذُ) بالرفع والتنوين في (فوت) و(أخذ)<sup>(١)</sup>.

قال العكبري: "قوله تعالى: (فلا فوت) يُقرأ بالرفع والتنوين، وهو مبتدأ، والخبر محذوف، أي: فلا لهم فَوْتُ، أو فلا ثمَّ فَوْتُ"<sup>(٢)</sup>.

ويُرفع (فوت) على أنه اسم (لا) الليسية، ومن رفع (أخذ) رفعه بالابتداء، والخبر محذوف، أي: وأَخَذُ هناك، أو على خبر ابتداء مضمرة، أي: وحالهم أَخَذُ، ويكون من عطف الجمل، عطف جملة مثبتة على جملة منفية<sup>(٣)</sup>.

وذكر أبو الفتح ابن جني في رفع (أخذ) ضربين:

**الأول:** رفعه بفعل مضمرة يدلُّ عليه قوله: (فَلا فَوْتُ)، أي: وأحاط بهم أَخَذُ من مكان قريب، وذكَّرَ القرب؛ لأنه أحجى بتحصيلهم، وإحاطته بهم.

**الثاني:** رفعه على أنه مبتدأ، وخبره محذوف، أي: وهناك أَخَذُ لهم، وإحاطة بهم. ودلَّ على هذا الخبر ما دلَّ على الفعل في القول الأول<sup>(٤)</sup>.

**القراءة الثالثة:** قرأ الباقر (فلا فوت وأخذوا)، (فوت) مبني على الفتح من غير تنوين على التبرئة، وهو الاختيار<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: الهذلي، أبو القاسم يوسف بن علي بن جبارة، الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، تحقيق: جمال الشايب، ط ١، (د.م، مؤسسة سما، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م)، ص ٦٢٣، وابن عطية، المحرر الوجيز، ٤/٤٢٦. قراءة (أخذ) نسبها ابن عطية إلى طلحة، ولم يذكرها الهذلي.

(٢) العكبري، إعراب القراءات الشواذ، ٢/٣٣٩.

(٣) ينظر: السَّمين الحلبي، الدرُّ المصون، ٩/٢٠٣، وابن عادل الحنبلي، اللباب في علوم الكتاب، ٩٠/١٦.

(٤) ينظر: ابن جني، المحتسب، ٢/١٩٦.

(٥) ينظر: الهذلي، مرجع سابق، ص ٦٢٣.

قوله: (تري) خطاب للنبي - صلى الله عليه وسلم- وقيل: لكلِّ مَنْ تَصِحُّ منه الرؤية، مفعوله محذوف، أي: الكفار، أو فزعهم، أو (إذ) على التجوُّز<sup>(١)</sup>، والآية تدلُّ على الاستقبال بدلالة دخول (إذ)<sup>(٢)</sup>.

معنى: (فلا فوت) "أي: فلا مفرَّ لهم، ولا وزر ولا ملجأ"<sup>(٣)</sup>.

من خلال ما عُرِضَ تبين أنَّ الشاهد من القراءات هو القراءة النَّانية (فلا فوت).

ومنها قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ

الْعَلِيمِ﴾ [يس: ٣٨]، لهذه الآية أربع قراءات:

القراءة الأولى: (تجري إلى مستقرِّ لها)<sup>(٤)</sup>.

القراءة الثانية: قرأ ابن مسعود (لَا مُسْتَقَرَّ لَهَا)<sup>(٥)</sup>، اللام نافية للجنس، و(مستقرِّ) اسمها مبني على الفتح، والنفي فيها يدلُّ على انتفاء كلِّ مستقرِّ في الدنيا<sup>(٦)</sup>.

وقال أبو الفتح ابن جني: "ظاهر هذا الموضع ظاهر العموم، ومعناه معنى الخصوص؛ وذلك أنَّ (لا) هذه النافية النَّاصبة للنكرة لا تدخل إلا نفيًا عامًا؛ وذلك

(١) ينظر: الألوسي، روح المعاني، ٣٣٠/١١.

(٢) ينظر: أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، الحجة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي؛ وبشير جويجاني، راجعه ودققه: عبدالعزيز رباح؛ وأحمد يوسف الدقاق، ط٢، (دمشق، وبيروت: دار المأمون للتراث، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م)، ٢٦١/٢.

(٣) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ٥٢٨/٦.

(٤) ينظر: الزمخشري، الكشاف، ١٦/٤، وأبو السُّعود، إرشاد العقل السليم، ١٦٨/٧. ذُكرت القراءة دون ذكر مَنْ قرأ بها.

(٥) ينظر: الزمخشري، المرجع السابق، ١٦/٤.

(٦) ينظر: الألوسي، مرجع سابق، ١٥/١٢.

أنها جواب سؤال عام، فقولك: (لا رجل عندك)، جواب هل من رجلٍ عندك؟ فكما أن قولك: هل من رجلٍ عندك؟ سؤال عام، أي: هل عندك قليل أو كثير من الجنس الذي يقال لواحد رجل؟ فكذلك ظاهر قوله: (لا مُسْتَقَرٌّ لَهَا) نفي أن تستقرَّ أبداً، ونحن نعلم أن السموات إذا زُلْنَ بطل سير الشمس أصلاً، فاستقرت ممّا كانت عليه من السَّير<sup>(١)</sup>. أي: أن العموم في هذه القراءة بمعنى الخصوص.

**القراءة الثالثة:** قرأ ابن أبي عبله<sup>(٢)</sup> (لا مُسْتَقَرٌّ لَهَا) بالرَّفْع مع التَّنوين<sup>(٣)</sup>. هذه القراءة شاهد على أعمال (لا) عمل (ليس)، وذكر الزَّمخشري أن (لا) عاملة بمعنى (ليس)<sup>(٤)</sup>، و(مستقرٌّ) اسمها، و(لها) الجارُّ والمجرورُ في محلِّ نصب خبرها<sup>(٥)</sup>.

ومعنى (لا مستقرٌّ لها)، أي: لا سكون لها فإنها متحرّكة دائماً<sup>(٦)</sup>. ومجيء اسم الإشارة (ذلك) فيه معنى البعد مع قرب العهد بالمشار إليه للإيذان بعلو رتبته وبعد منزلته، وفيه إشارة إلى جريها، أي: ذلك الجري البديع المنطوي على الحكم الرائعة تقدير الغالب بقدرته المحيط علمه بكل شيء<sup>(٧)</sup>.

(١) ابن جني، المحتسب، ٢/٢١٢.

(٢) إبراهيم بن أبي عبله، أبو إسحاق العقيلي الشامي المقدسي، شيخ فلسطين، من بقايا التابعين، ولد بعد الستين، وتوفي سنة ١٥٢هـ. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٦/٣٢٣.

(٣) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، ٩/٦٧، والسَّمين الحلبي، الدرُّ المصون، ٩/٢٦٩، والألوسي، روح المعاني، ١٥/١٢.

(٤) ينظر: الزَّمخشري، الكشاف، ٤/١٦.

(٥) ينظر: السَّمين الحلبي، مرجع سابق، ٩/٢٦٩.

(٦) ينظر: البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ٤/٢٦٨.

(٧) ينظر: أبو السُّعود، إرشاد العقل السليم، ٧/١٦٨.

القراءة الرابعة: (لِمُسْتَقَرٍّ)، اللّام بمعنى إلى، تدلُّ عليه قراءة (إلى مستقرٍّ)<sup>(١)</sup>.  
وقراءة (لمستقرٍّ) هي القراءة المشهورة التي انتشرت في الأمصار، وقرأ بها  
أكثر القراء، وتلقاها النَّاسُ بالقبول.

والشَّاهد من هذه القراءات، هي القراءة الثالثة: (لَا مُسْتَقَرُّ لَهَا)، (لا) نافية  
عاملة عمل (ليس)، و(مستقرٍّ) اسمها، و(لها) الجارُّ والمجرور في محلِّ نصب  
خبرها، ويصلح أن تكون (لا) مَهْمَلَةٌ، و(مستقرٍّ) مبتدأ، و(لها) في محلِّ رفع  
الخبر.

من خلال ما سبق عرضه تبين أنه يجوز في (لا) وجهان:

الأوَّل: إعمالها عمل (ليس).

الثَّاني: إهمالها، وهذا الوجه هو المقدم؛ لعدم وجود خبر منصوب صريح لـ(لا)  
العاملة عمل (ليس) في القرآن الكريم، ولتكرار (لا) في الكثير من هذه الآيات،  
ولقلة إعمالها في الشواهد الشعرية.

وخلاصة دراسة هذه الآيات أن (لا) النَّافِيَةَ التي جاء الاسم بعدها مرفوعاً  
وردت في أربعين موضعاً، وذلك في أربع وثلاثين آية من كتاب الله - عزَّ وجلَّ -  
بقراءات مختلفة، هي:

اسم السورة	رقم الآية
البقرة	٢، ٣٨، ٦٢، ١١٢، ١٩٧، فيها ثلاثة شواهد، ٢٥٤ فيها ثلاثة شواهد، ٢٦٢، ٢٧٤، ٢٧٧
آل عمران	٩، ٢٥، ١٧٠

(١) ينظر: السَّمِين الحَلْبِي، الدُّرُّ المَصُون، ٢٦٩/٩.

النساء	٨٧
المائدة	٦٩
الأنعام	٤٨،١٢
الأعراف	٤٩،٣٥
يونس	٦٢،٣٧
إبراهيم	٣١ فيها شاهدان
الإسراء	٩٩
الكهف	٢١
الحج	٧
السجدة	٢
سبأ	٥١
يس	٣٨
غافر	٥٩
الشورى	٧
الزخرف	٦٨
الجاثية	٣٢،٢٦
الأحقاف	١٣
الطور	٢٣ فيها شاهدان



## المبحث الثاني

(إن) النافية العاملة عمل (ليس)، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف (إن) النافية، وأقوال النحاة فيها إعمالاً وإهمالاً.

المطلب الثاني: شروط إعمال (إن) النافية عمل (ليس).

المطلب الثالث: (إن) النافية العاملة عمل (ليس) في القرآن الكريم.

## المطلب الأوّل

### تعريف (إنّ) النّافية، وأقوال النّحاة فيها إعمالاً وإهمالاً

(إنّ) النّافية حرف من الحروف المشبهة بـ(ليس)، تدخل على الجملة الاسمية فترفع المبتدأ ويسمى اسمها، وتنصب الخبر ويسمى خبرها، وذلك عند من يجيز إعمالها عمل (ليس)؛ لأنّ في إعمالها وإهمالها خلافاً بين النحويين.

#### تعريف (إنّ) النّافية:

(إنّ) النّافية ضربان: عاملة، وغير عاملة، فالعاملة هي التي ترفع الاسم وتنصب الخبر، وغير العاملة كثير وقوعها<sup>(١)</sup>، كقوله سبحانه وتعالى:

﴿إِنِ الْكٰفِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ [الملك: ٢٠].

والعاملة هي التي يتمُّ بحثها في الآتي:

(إنّ) بمعنى (ما)، قال سيبويه: "وتكون في معنى ما"<sup>(٢)</sup>، وقال الزّمخشري: "(إنّ) بمنزلة (ما) في نفي الحال"<sup>(٣)</sup>، وهي عند الإطلاق لنفي الزّمن الحالي<sup>(٤)</sup>، وذلك في حالتها الإعمال والإهمال ما لم تقم قرينة على غيره، نحو: (إنّ الذهبُ رخيصةً)، أو (إنّ الذهبُ رخيصٌ)، فأما قوله: (إنّ الذهبُ رخيصةً)، ف(إنّ) عاملة بمعنى (ما)، و(الذهبُ) اسمها، و(رخيصةً) خبرها، وأما قوله: (إنّ الذهبُ رخيصٌ)، ف(إنّ) حرف نفي مهمل، و(الذهبُ) مبتدأ، و(رخيصٌ) خبر<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: المرادي، الجنى الدّاني، ص ٢٠٩ - ٢١٠.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١٥٢/٣.

(٣) الزّمخشري، المفصل، ص ٣١٢.

(٤) ينظر: الصّبّان، حاشية الصّبّان، ٣٦٣/١.

(٥) ينظر: عبّاس حسن، النّحو الوافي، ٦٠٤/١.

(إن) في المثال الأوّل عاملة، وفي المثال الثّاني مهملة، وهي في المثالين لنفي الزّمن الحالي؛ لعدم وجود قرينة تصرفه إلى غيره.

### أقوال النّحاة في إعمال (إن) النّافية وإهمالها:

اختلف النّحاة في إعمال (إن) النّافية وإهمالها إلى طائفتين:

الطّائفة الأولى: أجازت إعمالها، وهم أكثر الكوفيين<sup>(١)</sup>، وابن السّراج<sup>(٢)</sup>، وأبو الفتح ابن جنّي<sup>(٣)</sup>.

وذكر ابن مالك<sup>(٤)</sup>، وأبو حيّان<sup>(٥)</sup>، والمرادي<sup>(٦)</sup>، وابن عقيل أنّ أبا عليّ أجاز الإعمال<sup>(٧)</sup>. ولكن بالبحث تبين للباحث أنّ أبا عليّ يرى عدم الإعمال، وأنّ (إن) عنده ليست لنفي الحال كـ(ما)، قال أبو عليّ: "من شبّه (ما) بـ(ليس) فنصب بها؛ فلدخولها على المبتدأ والخبر كما أنّ (ليس) كذلك، ولأنّها نفّي الحال كـ(ليس)، ولا يجوز على هذا أن تنصب بـ(إن) كما تنصب بـ(ما) وإن كانت نافية؛ لأنّها ليست لنفي الحال كـ(ما) ... فأما ما يقوله أبو العباس أنّه يُجيز قياساً (إنّ زيداً قائماً) ويقيسه على (لا) فليس بشيء"<sup>(٨)</sup>.

ولعلّ أبا عليّ ذكر الإعمال في موضع آخر لم يطلّع عليه الباحث.

(١) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ١٢٠٧/٣، والمرادي، الجني الدّاني، ص ٢٠٩.

(٢) ينظر: ابن السّراج، الأصول في النّحو، ٢٣٥/١ - ٢٣٦.

(٣) ينظر: ابن جنّي، المحتسب، ٢٧٠/١.

(٤) ينظر: ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، ٣٧٥/١.

(٥) ينظر: أبو حيان، مرجع سابق، ١٢٠٧/٣.

(٦) ينظر: المرادي، مرجع سابق، ص ٢٠٩.

(٧) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٣١٧/١.

(٨) أبو عليّ الفارسي، المسائل البصريّات، ٦٤٦/١ - ٦٥٥.

**الطائفة الثانية:** منعت الأعمال، وهذا منسوب إلى الفرّاء، وأكثر البصريين<sup>(١)</sup>.  
واختلف النّقل عن سيبويه والمبرد<sup>(٢)</sup> من حيث الأعمال والمنع، قال المبرد:  
"تقول: (إن زيد منطلق)، أي: (ما زيد منطلق)، وكان سيبويه لا يرى فيها إلا رفع  
الخبر"<sup>(٣)</sup>، وقال ابن السّراج: "فكان سيبويه لا يرى في (إن) إذا كانت بمعنى (ما)  
إلا رفع الخبر؛ لأنها حرف نفي دخل على ابتداءٍ وخبر"<sup>(٤)</sup>.  
وقال مكّي القيسي: "سيبويه يختار في (إن) المخففة التي بمعنى (ما) رفع الخبر؛  
لأنها أضعف من (ما) والمبرد يجريها مجرى (ما)"<sup>(٥)</sup>.  
وقال الزّمخشري: "ولا يجوز إعمالها عمل (ليس) عند سيبويه وأجازه المبرد"<sup>(٦)</sup>.  
وقال ابن عطية: "وسيبويه يرى أنّ (إن) إذا كانت بمعنى (ما) فإنّها تضعف عن  
رتبة (ما) فيبقى الخبر مرفوعاً، وتكون هي داخلة على الابتداء والخبر لا  
ينصبه... وأبو العباس المبرد يُجيز أن تعمل عمل (ما) في نصب الخبر"<sup>(٧)</sup>.  
وقال ابن الشّجري: "فإذا كانت نافية، فسيبويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر، يقول:  
(إن زيد قائم)، كما تقول: في اللغة التّميميّة (ما زيد قائم)،... وغير سيبويه أعمل  
(إن) على تشبيهها بـ(ليس)، كما استحسن بعض العرب ذلك في (ما)، واحتجّ بأنّه  
لا فرق بين (إن)، و (ما) في المعنى إذ هما لنفي ما في الحال، وتقع بعدهما جملة  
الابتداء، كما تقع بعد (ليس)"<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ١٢٠٧/٣، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٣١٧/١.

(٢) ينظر: المرادي، الجنى الداني، ص ٢٠٩.

(٣) المبرد، المقتضب، ٣٦٢/٢.

(٤) ابن السّراج، الأصول في النّحو، ٢٣٥/١.

(٥) مكّي القيسي، مُشكّل إعراب القرآن، ٣٠٧/١.

(٦) الزّمخشري، المفصل، ص ٣١٢.

(٧) ابن عطية، المحرر الوجيز، ٤٨٩/٢.

(٨) ابن الشّجري، أمالي ابن الشّجري، ١٤٣/٣.

وقال العُكبري: " (إِنْ) بمعنى (ما) لا تعمل عند سيبويه، وتعمل عند المبرّد" (١).  
وقال ابن مالك: "وأكثر النحويين يزعمون أنّ مذهب سيبويه في (إِنْ) النّافية الإهمال، وكلامه مُشعرٌ بأنّ مذهبه فيها الإعمال، وذلك أنّه قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم: "وأما (إِنْ) مع (ما) في لغة أهل الحجاز، فهي بمنزلة (ما) مع (إِنَّ) الثّقيلة تجعلها من حروف الابتداء، وتمنعها أن تكون من حروف (ليس)"  
فعلم بهذه العبارة أنّ في الكلام حروفًا مناسبة لـ(ليس) من جملتها (ما)، ولا شيء من الحروف يصلح لمشاركة (ما) في هذه المناسبة إلاّ (إِنْ) و(لا) فتعيّن كونهما مقصودين، وصرّح أبو العباس المبرّد بإعمال (إِنْ) عمل (ليس)" (٢).  
ونقل أبو حيّان عن السّهيلي أنّ سيبويه أجاز إعمالها، والمبرّد منع ذلك (٣).  
وقال ابن هشام: "وإذا دخلت على الجملة الاسمية لم تعمل عند سيبويه والفراء، وأجاز الكسائي والمبرّد إعمالها عمل (ليس)" (٤).  
و ذكر ابن عقيل أنّ المبرّد يرى الإعمال (٥).

مّمّا سبق يتبين اختلاف النّحاة في النقل عن سيبويه والمبرّد من حيث الإعمال أو الإهمال، وذلك على النحو التّالي:  
أولاً: من نقل عن سيبويه المنع، هم: المبرّد، وابن السّراج، ومكّي القيسي، والزّمخشري، وابن عطية، وابن الشّجري، والعُكبري، ونقل ابن مالك أنّ أكثر

(١) العُكبري، التّبيان في إعراب القرآن، ٦٠٨/١.

(٢) ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، ٣٧٥/١. ما نقله ابن مالك موجود في كتاب سيبويه، وذلك في قوله:

"وأما (إِنْ) مع (ما) في لغة أهل الحجاز، فهي بمنزلة (ما) في قولك: (إنّما) الثّقيلة تجعلها من حروف

الابتداء، وتمنعها أن تكون من حروف (ليس)". ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢٢١/٤.

(٣) ينظر: أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ١٢٠٧/٣.

(٤) ينظر: ابن هشام، معني اللّيب، ٣١/١.

(٥) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٣١٧/١.

النحويين يذكرون بأن سيبويه يرى المنع، وممن نقل المنع أيضاً ابن هشام.

ثانياً: مَنْ نقل الأعمال عن سيبويه، هما: السُّهيلي، وابن مالك.

ثالثاً: مَنْ نقل المنع عن المبرِّد، هو السُّهيلي.

رابعاً: مَنْ نقل الأعمال عن المبرِّد، هم: مكي القيسي، والزَّمخشري، وابن عطية،

والعُكبري، وابن مالك، وابن هشام، وابن عقيل.

ومن خلال البحث عن (إِنْ) النَّافِيَةِ في (الكتاب لسيبويه)، لم يجد الباحث ما

يدلُّ صراحة على قولٍ فصلٍ له من حيث الأعمال أو الإهمال في هذه المسألة،

وأقرب ما وجدته الباحث هو قوله: "وتكون (إِنْ) كـ(ما)، في معنى ليس" (١)،

وقوله: "وتكون في معنى (ما)، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿إِنَّ الْكٰفِرُونَ إِلَّا فِي

عُرُورٍ﴾ [المَلِك: ٢٠]، أي: ما الكافرون إِلَّا في غرور، وتَصْرِفُ الكلام إلى الابتداء،

كما صرفته (ما) إلى الابتداء في قولك: إِنَّمَا، وذلك قولك: ما إِنْ زَيْدٌ ذَاهِبٌ" (٢).

هنا لم يتضح رأي سيبويه إعمالاً أو إهمالاً، والأقرب هو الإهمال؛ قياساً على

إهمال (ما) في لغة تميم.

وأبو سعيد السِّيرافي في شرحه لقول سيبويه السَّابِق لم يتعرَّضْ لـ(إِنْ) النَّافِيَةِ

من حيث الأعمال أو الإهمال، بل لم يزدْ على ما قاله سيبويه (٣).

وأما المبرِّد فمن خلال البحث عن (إِنْ) النَّافِيَةِ في كتابه (المقتضب) وجد

الباحث قوله: "وتكون في معنى (ما)، تقول: (إِنْ زَيْدٌ مَنْطَلِقٌ)، أي: (ما زَيْدٌ

مَنْطَلِقٌ)، وكان سيبويه لا يرى فيها إِلَّا رفع الخبر؛ لأنَّها حرف نفي دخل على

(١) سيبويه، الكتاب، ٢٢٢/٤.

(٢) المرجع السَّابِق، ١٥٢/٣-١٥٣.

(٣) ينظر: أبو سعيد السِّيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٩٨/٥.

ابتداءً وخبره، كما تدخل ألف الاستفهام فلا تغيّره، وذلك كمذهب بني تميم في (ما)، وغيره يُجيز نصب الخبر على التشبيه بـ(ليس)، كما فعل ذلك في (ما)، وهذا هو القول؛ لأنّه لا فصل بينها وبين (ما) في المعنى"<sup>(١)</sup>.

يتضح من قول المبرّد: "وتكون في معنى (ما)، تقول: (إن زيدٌ منطلقٌ)، أي: (ما زيدٌ منطلقٌ)" أنّه يرى الإهمال.

ويتضح من قوله: "وكان سيبويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر"، أنّه يجوز فيها الوجهان: الإعمال والإهمال، وأنّ سيبويه لا يرى إلا الإهمال. ويتضح من قوله: "وغيره يجيز نصب الخبر على التشبيه بـ(ليس)، كما فعل ذلك في (ما)، وهذا هو القول"، أنّ القول عنده هو جواز الإعمال.

ومقتضى النظر أنّ تكون (إن) ملحقة بـ(ليس)، قال ابن مالك: "مقتضى النظر أنّ يكون إلحاق (إن) النافية بـ(ليس) راجحاً على إلحاق (لا)؛ لمشابهتها لها في الدخول على المعرفة، وعلى الظرف والجارّ والمجرور، وعلى المُخَبَّر عنه بمحصور، فيقال: (إن زيدٌ فيها)، و(إن زيدٌ إلا فيها)، و(إن عندكم من سلطان) كما يقال بـ(ما)، ولو استعملت (لا) هذا الاستعمال لم يجز"<sup>(٢)</sup>.

وعملت (إن)؛ لمشابهتها (ليس) في المعنى، ولثبوت السماع بإعمالها على لغة أهل العالية<sup>(٣)</sup>، قال أبو حيان: "والصحيح الإعمال، والدليل على ذلك القياس، والسماع، أمّا القياس فإنّها شاركت (ما) في النفي، وفي دخولها على المعرفة والنكرة، وفي نفي الحال، وأمّا السماع فقول العرب في نثرها وسعة كلامها:

(١) المبرّد، المقتضب، ٣٦٢/٢.

(٢) ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، ٣٧٥/١.

(٣) ينظر: الدماميني، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر، تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد، تحقيق: د.

محمد المفدى، ط١، (د.م)، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، ٢٥٣/٣.

(إِنَّ ذَلِكَ نَافِعَكَ وَلَا ضَارَّكَ، وَإِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ)، بَنَصَب (نَافِعَكَ وَضَارَّكَ وَخَيْرًا)، حَكَى ذَلِكَ الْكَسَائِي عَنْ أَهْلِ الْعَالِيَةِ، وَأَنَّهُ سَمِعَهُمْ يَقُولُونَ ذَلِكَ، وَسَمِعَ أَعْرَابِيًّا يَقُولُ: (إِنَّ قَائِمًا)، فَأَنكَرَهَا عَلَيْهِ، وَظَنَّ الْكَسَائِي أَنَّهَا (إِنَّ) الْمَشْدَدَةَ وَقَعَتْ عَلَى (قَائِمٍ)، قَالَ: فَاسْتَنْبَتَهُ، فَإِذَا هُوَ يَرِيدُ: إِنَّ أَنَا قَائِمًا، فَتَرَكَ الْهَمْزَ، ثُمَّ أَدْخَلَ النُّونَ فِي النُّونِ" (١).

هذه الأقوال استشهد بها بعض النحويين على إعمال (إِنَّ) النَّافِيَةِ عمل (ليس)، وذلك على لغة أهل العالية، منهم: ابن عصفور (٢)، وأبو حيان (٣)، والمرادي (٤).

في قول العرب الأوَّل: (إِنَّ ذَلِكَ نَافِعَكَ)، (إِنَّ) النَّافِيَةِ دَخَلَتْ عَلَى مَعْرِفَتَيْنِ، هُمَا: (ذَلِكَ)، و(نَافِعَكَ)، حَيْثُ رَفَعْتَ (ذَلِكَ) اسْمًا لَهَا، وَنَصَبْتَ (نَافِعَكَ) خَيْرًا لَهَا. وَفِي الْقَوْلِ الثَّانِي: (إِنَّ أَحَدٌ خَيْرًا)، (إِنَّ) النَّافِيَةِ دَخَلَتْ عَلَى نَكْرَتَيْنِ، هُمَا: (أَحَدٌ)، و(خَيْرًا)، حَيْثُ رَفَعْتَ (أَحَدٌ) اسْمًا لَهَا، وَنَصَبْتَ (خَيْرًا) خَيْرًا لَهَا.

ومن شواهد إعمال (إِنَّ) النَّافِيَةِ الْبَيْتَ الَّذِي أَنشَدَهُ الْكَسَائِي، وَلَمْ يَعِزْهُ إِلَى أَحَدٍ (٥)، وَهُوَ قَوْلُ الشَّاعِرِ (٦):

إِنَّ هُوَ مُسْتَوْلِيًّا عَلَى أَحَدٍ  
إِلَّا عَلَى أضعفِ الْمَجَانِينِ

(١) أبو حيان، التذليل والتكميل، ٢٧٧/٤ - ٢٧٨.

(٢) ينظر: ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي، المقرَّب، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود؛ وعلي محمد معوض، ط١، (بيروت- لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م)، ص ١٦٣.

(٣) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ١٢٠٨/٣.

(٤) ينظر: المرادي، الجنى الداني، ص ٢٠٩.

(٥) ينظر: ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، ٣٧٥/١.

(٦) البيت من المنسرح، بلا نسبة، ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٤٤٧/١، وأبو حيان، التذليل والتكميل، ٢٧٩/٤، والمرادي، الجنى الداني، ص ٢٠٩، وابن هشام، تخلص الشواهد، ص ٣٠٦.

المعنى: ليس هذا الإنسان مسيطرًا على أحدٍ إلا على أضعف المجانين.



وذكر ابن مالك أنَّ إنشاد الكسائي لهذا البيت يقوِّي أعمال (إنَّ) النَّافِيَةَ<sup>(١)</sup>.  
 (إنَّ) بمعنى (ليس)، عملت على لغة أهل العالية، وهو نادر، وفي البيت شاهد  
 على أنَّ انتقاض النَّفي بعد الخبر لا يُبطل العمل<sup>(٢)</sup>.  
 الشَّاهد من البيت قوله: (إنَّ هُوَ مُسْتَوْلِيًّا).  
 (إنَّ) نافية مبنية على السُّكون لا محلَّ لها من الإعراب، والضمير المنفصل  
 (هو) مبني على الفتح في محلِّ رفع اسم (إنَّ)، و(مستوليًّا) خبرها منصوب  
 وعلامة نصبه الفتحة الظَّاهرة على آخره.  
 وجه الاستشهاد: أعمال (إنَّ) النَّافِيَةَ عمل (ليس)، حيث رفع بها الاسم (هو)  
 المعرفة، ونصب بها الخبر النكرة (مستوليًّا).

وفي الشَّاهد ردُّ على مَنْ يقول بأنَّ (إنَّ) النَّافِيَةَ لا تعمل في المبتدأ وفي الخبر.  
 وممَّا استشهدوا به على إثبات هذه اللغة قول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

إِنِ الْمَرْءُ مَيِّتًا بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ      وَلَكِنْ بِأَنْ يُنْغَى عَلَيْهِ فَيُخْذَلَا  
 الشَّاهد قوله: (إِنِ الْمَرْءُ مَيِّتًا).

أعمل الشاعر (إنَّ) عمل (ليس)، فرفع بها الاسم، ونصب الخبر<sup>(٤)</sup>.  
 (إنَّ) نافية مبنية على السُّكون لا محلَّ لها من الإعراب، و(المرء) اسمها  
 مرفوع، و(ميتًا) خبرها منصوب.

(١) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٤٤٧/١.

(٢) ينظر: العيني، المقاصد النحوية، ٦٤٩/٢ - ٦٥٠.

(٣) البيت من الطَّويل، وقائله مجهول، ينظر: ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، ٣٧٦/١، وأبو حيَّان، التذييل  
 والتكميل، ٢٧٩/٤، والمرادي، الجنى الدَّاني، ص ٢١٠، وابن هشام، تخلص الشواهد، ص ٣٠٧، وابن  
 عقيل، شرح ابن عقيل، ٣١٨/١، والصَّبَّان، حاشية الصبان، ٣٧٦/١، والبغدادي، خزنة الأدب، ١٦٨/٤.  
 قوله: فيخذل: الألف للإطلاق. (تزداد ألف الإطلاق في آخر البيت الشَّعري المفتوح؛ للمحافظة على الوزن).

(٤) ينظر: العيني، مرجع سابق، ٦٦٨/٢.

ويدلُّ البيت على أنَّ (إنَّ) النَّافية لا تختصُّ بالنَّكرات كما تختصُّ بها (لا)، حيث جاء الاسم ( المرء ) معرفة، والخبر (ميتًا) نكرة، ويدلُّ على أنَّ انتقاض النَّفي بعد الخبر لا يُغيِّرُ في عمل (إنَّ) النَّافية.

والمعنى: ليس المرء ميتًا بانقضاء حياته ولكن إنَّما يموت موتًا حقيقيًا إذا بُغي عليه، فيخذل عن النَّصر والعون<sup>(١)</sup>.

فائدة من قول الشَّاعر: (ميتًا)، "يقال: ميَّت بالتشديد للذي سيموت، وميَّت بالتَّخفيف لمن قد مات"<sup>(٢)</sup>.

من خلال ما سبق إيَّاده تبين أنَّ النُّحاة اختلفوا في (إنَّ) النَّافية من حيث الإعمال والإهمال، والذي يراه الباحث هو جواز الإعمال؛ وذلك لثبوت سماعها نثرًا ونظمًا في لغة أهل العالمة، ومن سمع حجةً على من لم يسمع، وأيضًا؛ لمشابهتها لـ(ما) في النَّفي، ومشاركتها في الدُّخول على المعرفة والنُّكرة.

(١) ينظر: العيني، المقاصد النحوية، ٦٦٨/٢.

(٢) الماوردي، النكت والعيون، ١٢٥/٥.

(ميَّت) بالتشديد للدلالة على من سيموت كقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَمِيَّتُونَ﴾ [الرُّم: ٣٠]، و(ميَّت) بالتَّخفيف للدلالة على من مات كقوله سبحانه: ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾ [الأنعام: ١٢٢].

## المطلب الثاني

### شروط إعمال (إن) النافية عمل (ليس)

اشترط النحويون لإعمال (إن) النافية عمل (ليس) ثلاثة شروط، هي:

**الشرط الأول:** ألا يتقدّم خبرها على اسمها، فإن تقدّم بطل عملها<sup>(١)</sup>، نحو: (إن منطلقاً زيد)<sup>(٢)</sup>، بطل عملها؛ لتقدّم الخبر (منطلق) على الاسم (زيد).

**الشرط الثاني:** ألا يقترن خبرها بـ(إلا)، فإن اقترن بطل عملها<sup>(٣)</sup>، كقوله تعالى:

﴿إِنْ تَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [إبراهيم: ١١]، بطل عملها لانتقاض نفيها<sup>(٤)</sup>.

**الشرط الثالث:** ألا يليها معمول الخبر وليس ظرفاً ولا مجروراً<sup>(٥)</sup>.

ورأى ابن عصفور وقوعها في الشّعْر دون النثر، قال ابن عصفور: "وقد أجروا (إن) النافية في الشّعْر مجرى (ما) في نصب الخبر؛ لشبهها بها... ولا يجوز ذلك في الكلام؛ لأنها غير مختصة"<sup>(٦)</sup>.

ولا يُشترطُ في عملها التأكيد، قال ابن عقيل: "ولا يُشترطُ في اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين، بل تعمل في النكرة والمعرفة، فنقول: (إن رجلاً قائماً)، و(إن

(١) ينظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ١٠٥-١٠٧.

(٢) ينظر: أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ١٢٠٨/٣.

(٣) ينظر: ابن هشام، مرجع سابق، ص ١٠٥-١٠٧.

(٤) ينظر: أبو حيّان، مرجع سابق، ١٢٠٨/٣.

(٥) ينظر: ابن هشام، مرجع سابق، ص ١٠٥-١٠٧.

(٦) ابن عصفور، المقرّب، ص ١٦٣.

قوله: "لأنها غير مختصة"، أي: لا تختص بالدخول على الاسم بل تُنفى بها الجمل الاسمية والفعلية، ينظر:

ابن عصفور، المرجع السابق، ص ١٦٣.

زيدُ القائمِ، و(إنْ زيدٌ قائمًا)"<sup>(١)</sup>.

ولا يُشترط انتفاء وقوع (إنْ) الزائدة بعد (إنْ) النافية العاملة عمل (ليس)؛ لأنَّ  
(إنْ) الزائدة لا تقع بعد (إنْ) النافية<sup>(٢)</sup>.  
فإذا اختلف شرطُ منها بطل عملها.

(١) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٣١٩/١.

(٢) ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ٦٠٤/١.

## المطلب الثالث

### (إن) النافية العاملة عمل (ليس) في القرآن الكريم

وردت (إن) النافية العاملة عمل (ليس) في قراءة شاذة في آية واحدة من كتاب الله - عز وجل - هي قوله:

﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾ [الأعراف: ١٩٤].

في الآية ثلاث قراءات:

**القراءة الأولى:** قرئت بتشديد نون (إن)، ورفع (عباد)، وهذه قراءة الجمهور<sup>(١)</sup>.  
(الذين) اسم موصول مبني على الفتح في محل نصب اسم (إن)، و(عباد) خبر (إن) مرفوع، و(أَمْثَالُكُمْ) نعت له<sup>(٢)</sup>.

**القراءة الثانية:** قرئت بتشديد (إن)، ونصب (عبادًا)، على أنه حال من العائد المحذوف، و(أَمْثَالُكُمْ) بالرّفع على أنه خبر لـ(إن)<sup>(٣)</sup>.

**القراءة الثالثة:** قرئت بتخفيف نون (إن) بمعنى (ما)، وبنصب قوله: (عبادًا وأَمْثَالُكُمْ)<sup>(٤)</sup>، فعلى هذه القراءة تكون (إن) نافية، رفعت (الذين) اسمًا لها، ونصبت (عبادًا) خبرًا لها، و(أَمْثَالُكُمْ) صفة لقوله: (عبادًا)<sup>(٥)</sup>.

وهذه القراءة قرأ بها سعيد بن جبير<sup>(٦)</sup>، وهي الشاهد من هذه القراءات على

(١) ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، ٤٨٨/٢.

(٢) ينظر: النحاس، إعراب القرآن، ١٦٨/٢.

(٣) ينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٦٠٨/١.

(٤) ينظر: ابن عطية، مرجع سابق، ٤٨٩/٢.

(٥) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٤٤٨/١.

(٦) سعيد بن جبير تابعي جليل، مولى لبنني والبة بن الحارث من بني أسد بن خزيمه، قتله الحجاج بن يوسف سنة ٩٤هـ، وعمره ٤٩ سنة. ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٢٦٧/٦ - ٢٧٥.

إعمال (إن) النَّافِيَةِ، وقد ذكرها بعض النحويين والمفسرين، منهم: النَّحَّاس<sup>(١)</sup>، وابن جنبي<sup>(٢)</sup>، ومكي القيسي<sup>(٣)</sup>، وابن عطية<sup>(٤)</sup>، وابن مالك<sup>(٥)</sup>، وابن هشام<sup>(٦)</sup>. وقال أبو حيَّان: "اتَّفَقَ المفسِّرون على تخريج هذه القراءة على أنَّ (إن) هي النَّافِيَةُ أَعْمَلت عمل (ما) الحجازية، فرفعت الاسم ونصبت الخبر"<sup>(٧)</sup>.

(إن) هنا بمنزلة (ما) النَّافِيَةِ، قال أبو الفتح: "ينبغي - والله أعلم - أن تكون (إن) هذه بمنزلة (ما)، فكأنه قال: ما الذين تدعون من دون الله عبادًا أمثالكم، فأعمل (إن) إعمال (ما)، وفيه ضعف؛ لأنَّ (إن) هذه لم تختص بنفي الحاضر اختصاص (ما) به، فتجري مجرى (ليس) في العمل"<sup>(٨)</sup>.

وقال أبو جعفر النَّحَّاس: "هذه القراءة لا ينبغي أن يقرأ بها من ثلاث جهات: إحداهما: أنَّها مخالفة للسَّواد. والثَّانية: أنَّ سيبويه يختار الرِّفْع في خبر (إن) إذا كانت بمعنى (ما)، فيقول: (إن زيدا منطلقاً)؛ لأنَّ عمل (ما) ضعيف، و(إن) بمعناها فهي أضعف منها. والجهة الثالثة: أنَّ الكسائي زعم أنَّ (إن) لا تكاد تأتي في كلام العرب بمعنى (ما) إلا أن يكون بعدها إيجاب"<sup>(٩)</sup>.

(١) ينظر: النَّحَّاس، إعراب القرآن، ١٦٨/٢.

(٢) ينظر: ابن جنبي، المحتسب، ٢٧٠/١.

(٣) ينظر: مكِّي القيسي، مُشكَلُ إعراب القرآن، ٣٠٧/١.

(٤) ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، ٤٨٩/٢.

(٥) ينظر: ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، ٣٧٦/١.

(٦) ينظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ١٠٧.

(٧) أبو حيَّان، البحر المحيط، ٢٥٠/٥.

(٨) ابن جنبي، مرجع سابق، ٢٧٠/١.

(٩) النَّحَّاس، مرجع سابق، ١٦٨/٢ - ١٦٩.

ولأبي حيَّان ردُّ نفيِّس على ما أورده النَّحاس، وذلك بقوله:

"وكلام النَّحاس هذا هو الذي لا ينبغي؛ لأنها قراءة مروية عن تابعيِّ جليل، ولها وجهٌ في العربية، وأمَّا الثَّلاث جهات التي ذكرها فلا يقدح شيءٌ منها في هذه القراءة، أمَّا كونها مخالفةً للسَّواد فهو خلافٌ يسيرٌ جدًّا لا يضرُّ، ولعلَّه كتب المنصوب على لغة ربيعة في الوقف على المنون المنصوب بغير ألف، فلا تكون فيه مخالفةً للسَّواد، وأمَّا ما حُكي عن سيبويه، فقد اختلف الفهم في كلام سيبويه في (إن)، وأمَّا ما حكاه عن الكسائي، فالنَّقل عن الكسائي أنَّه حكى أعمالها وليس بعدها إيجاب، والذي يظهر لي أنَّ هذا التخريج الذي خرَّجوه من أنَّ (إن) للنفي ليس بصحيح؛ لأنَّ قراءة الجمهور تدلُّ على إثبات كون الأصنام عبادًا أمثال عابديها، وهذا التخريج يدلُّ على نفي ذلك فيؤدي إلى عدم مطابقة أحد الخبرين الآخر، وهو لا يجوز بالنسبة إلى الله تعالى" (١).

وردَّ ابن الدَّمَاميني على أبي حيَّان، وعلى من يرى أنَّ هذه القراءة الشَّاذة تخالف القراءة المشهورة، وذلك بقوله: "وتوهم أبو حيَّان وكثيرٌ من تلامذته أنَّ هذه القراءة مخالفةٌ للقراءة المشهورة بتشديد النون ورفع (عباد) و(أمثالكم) إذ مقتضاها إثبات مماثلة المدعوين من دون الله لأولئك المخاطبين، ومقتضى قراءة ابن جبير نفي المماثلة، وليس ما توهموه بصحيح؛ لإمكان جعل المماثلة المثبتة في القراءة المشهورة باعتبار العبودية، أي: أنَّ هؤلاء الذين تدعونهم آلهة مماثلون لكم في كونهم مربوبين متسمين بسمة العبودية لله، والمماثلة المنفية في القراءة الأخرى باعتبار الإنسانية، أي: ليس هؤلاء الذين تدعونهم من دون الله مماثلين لكم فيما اتصفتم به من الإنسانية إذ هم جماد، وأنتم عقلاء فلهم عليهم علوٌّ في المرتبة،

(١) أبو حيَّان، البحر المحيط، ٢٥٠/٥.

فكيف تعبدونهم وتتخذونهم آلهة، وهم دونكم" (١).

وقال أبو الفتح ابن جنّي: "المعنى: إن هؤلاء الذين تدعون من دون الله إنما هي حجارة أو خشب، فهم أقلُّ منكم؛ لأنكم أنتم عقلاء ومخاطبون، فكيف تعبدون ما هو دونكم؟ فإن قلت: ما تصنع بقراءة الجماعة:

﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾ [الأعراف: ١٩٤]؟

فكيف يُثبت في هذه ما نفاه في هذه؟ قيل: يكون تقديره: أنهم مخلوقون كما أنتم أيها العباد مخلوقون، فسمّاهم عبادًا على تشبيههم في خلقهم بالنّاس" (٢).

وقيل: "المعنى بهذه القراءة تحقير شأن الأصنام ونفي مماثلتهم للبشر، بل هم أقلُّ وأحقر إذ هي جمادات لا تفهم ولا تعقل" (٣).

وقيل المراد بالآية: مخاطبة الكفار في تحقير شأن أصنامهم، وقيل: طائفة من خزاعة كانت تعبد الملائكة فأخبرهم الله أنهم عباد أمثالهم لا آلهة (٤).  
وهذه الآية تؤكد لما قبلها في انتفاء كون هذه الأصنام المملوكة المخلوقة الذين تدعونهم وتسمونهم آلهة من دون الله قادرة على نفع أحدٍ أو ضرره (٥).

ودخول (إن) النافية على الاسم الموصول (الذين)، وهو معرفة، وعلى الخبر (عبادًا)، وهو نكرة (٦)، يدلُّ على أنها تدخل على المعرفة، وتدخل على النكرة.

(١) الدماميني، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، ٢٥٤/٣.

(٢) ابن جنّي، المحتسب، ٢٧٠/١.

(٣) ابن عطية، المحرر الوجيز، ٤٨٩/٢، وأبو حيّان، البحر المحيط، ٢٥٠/٥.

(٤) ينظر: ابن عطية، المرجع السابق، ٤٨٨/٢ - ٤٨٩.

(٥) ينظر: أبو حيّان، مرجع سابق، ٢٤٩/٥.

(٦) ينظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ١٠٧.



و(الذين) اسم موصول لا يستعمل في كلام العرب إلا إذا أريد به العاقل وشبهه، وهنا استعمل (الذين)؛ وذلك لتنزيل الأصنام لَمَّا عبدوها منزلة العاقل<sup>(١)</sup>.

والذي يراه الباحث - ممَّا تمَّ عرضه من قراءات هذه الآية- أنَّ قراءة سعيد بن جبير يجوز الاستشهاد بها على إعمال (إنَّ) النَّافِيَةَ عمل (ليس)؛ لثبوتها عن تابعي جليل، ولموافقتها للغة أهل العالية.

(١) ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، ٣٧٠/٧.

### المبحث الثالث

(لات) النَّافِيَةُ الْعَامِلَةَ عَمَلٍ (لَيْسَ)، وَفِيهِ أَرْبَعَةٌ مَطَالِبٌ:

المطلب الأول: معنى (لات)، وأقوال النُّحَاة فِيهَا.

المطلب الثاني: (لات) من حيث البساطة والتركيب.

المطلب الثالث: شروط إعمال (لات)، وإهمالها.

المطلب الرَّابِع: (لات) الْعَامِلَةَ عَمَلٍ (لَيْسَ) فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ.

## المطلب الأوّل

### معنى (لات)، وأقوال النُّحاة فيها

(لات) من الحروف التي اختلف النَّاس في إعمالها وإهمالها، فمنهم من يعملها إعمال (ليس)، ومنهم من يعملها إعمال (إِنَّ)، ومنهم من يهملها، ومنهم من يجرُّ بها، وهي تدلُّ على معنى النَّفي، وهذا ما يتمُّ توضيحه في الآتي:

#### معنى (لات):

(لات) ينفى بها، قال الخليل: "وأما (لات) فإنَّها يُنفى بها كما يُنفى بـ(لا) إلاَّ أنَّها لا تقع إلاَّ على الأزمان"<sup>(١)</sup>.

وحُملت (لات) على (ليس)؛ لاشتراكهما في النَّفي، والنَّفي يكون بـ(لا)<sup>(٢)</sup>، وذكر الجرجاني أنَّ (لا) بمعنى (ليس)، وأنَّ هذا ما عليه الأكثرون<sup>(٣)</sup>، و التاء زائدة؛ للتأنيث، أو للمبالغة في معناها من نفي أو غيره<sup>(٤)</sup> كما في علامة ونسابة، أو ليقوى شبهها بالفعل<sup>(٥)</sup>، أو للتأكيد<sup>(٦)</sup>.

(لات) نفي<sup>(٧)</sup> تدلُّ على الزَّمن الحالي عند الإطلاق<sup>(٨)</sup>.

(١) الفراهيدي، العين، مادة: "لات"، ٣٦٩/٨.

(٢) ينظر: أبو سعيد السِّيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٣٢٥/١.

(٣) ينظر: الجرجاني، أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن، العوامل المائة النُّحوية في أصول علم العربية، شرح الشيخ/ خالد الأزهرى الجرجاوي، تحقيق: د. البدر اوي زهران، ط٢، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٨م)، ص ١٨١.

(٤) ينظر: أبو سعيد السِّيرافي، مرجع سابق، ٣٢٥/١.

(٥) ينظر: الصَّبَّان، حاشية الصبان، ٣٧٨/١.

(٦) ينظر: الزَّمخشرى، الكشاف، ٧١/٤.

(٧) ينظر: المرادي، الجنى الدَّاني، ص ٤٨٥.

(٨) ينظر: عبَّاس حسن، النُّحو الوافي، ٦٠٤/١ - ٦٠٥.

## أقوال النُّحاة في إعمال (لات):

اختلف النُّحاة في إعمال (لات) على أقوال:

الأوَّل: أنَّها لا تعمل شيئاً، فإن كان ما بعدها مرفوعاً فهو مبتدأ حُذِف خبره، وإن كان ما بعدها منصوباً فمفعول لفعل محذوف، وهذا القول نُسب إلى الأَخفش<sup>(١)</sup>.

والمقصود أنَّ (لات) لا تعمل، فإذا وقع بعدها رفع فهو مرفوع على الابتداء، والخبر محذوف، وإذا وقع بعدها نصب، فهو منصوب على إضمار فعل.

الثَّاني: أنَّها تعمل عمل (إنَّ) النَّاسخة، فتنصب الاسم اسماً لها، وترفع الخبر خبراً لها، وهذا القول أيضاً نُسب للأَخفش<sup>(٢)</sup>، ونقل فخرُ الدِّين الرَّازي أنَّ الأَخفش قال: "إنَّها (لا) النَّافية للجنس زيدت عليها التَّاء، وخصَّت بنفي الأحيان"<sup>(٣)</sup>.

الثَّالث: أنَّها تعمل عمل (ليس)، وهذا نسب إلى مجموعة من النُّحاة، منهم: الخليل، وسيبويه<sup>(٤)</sup>.

قال سيبويه: "(لات) إذا لم تُعملها في الأحيان لم تُعملها فيما سواها، فهي معها بمنزلة (ليس)، فإذا جاوزتها فليس لها عمل"<sup>(٥)</sup>.

وقال الفرَّاء: "والكلام أن يُنصب بها؛ لأنَّها في معنى (ليس)"<sup>(٦)</sup>.

وقال ابن السَّرَّاج: "ومِمَّا شُبِّه من الحروف بـ(ليس) (لات)، شُبِّه بها أهلُ الحجاز، وذلك مع الحين خاصة"<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: ابن هشام، معني اللبيب، ٢٨٢/١.

(٢) ينظر: المرجع السَّابق، ٢٨٢/١.

(٣) فخر الدِّين الرَّازي، مفاتيح الغيب، ٣٦٧/٢٦.

(٤) ينظر: المرجع السَّابق، ٣٦٦/٢٦.

(٥) سيبويه، الكتاب، ٣٧٥/٢.

(٦) الفرَّاء، معاني القرآن، ٣٩٧/٢ - ٣٩٨.

(٧) ابن السَّرَّاج، الأصول في النُّحو، ٩٥/١ - ٩٦.

وقال ابن مالك: "ومقتضى النظر أيضًا أن يكون إلحاق (لات) بـ(ليس) راجحًا على إلحاق (ما)، و(إن)، و(لا)؛ لأنَّ اتصال التاء بها جعلها مُختصةً بالاسم، وشبيهة بـ(ليس) في اللفظ، إذ صارت بها على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن كـ(ليس)"<sup>(١)</sup>.

وذكر أبو حيان أنَّ القول بالإعمال هو قول الجمهور<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن عقيل: "ومذهب الجمهور أنَّها تعمل عمل (ليس)، فترفع الاسم وتنصب الخبر"<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن هشام: "وأما (لات) فإنَّ أصلها (لا) ثمَّ زيدت التاء، وعملها واجب"<sup>(٤)</sup>.

الرابع: أنَّها حرفٌ جرٌّ تخفض أسماء الزَّمان، وهو قول بعض الكوفيين<sup>(٥)</sup>، قال الفراء: "ومن العرب من يضيف (لات) فيخفض"<sup>(٦)</sup>.

يتبيَّن من هذا القول أنَّ الفراء ينسب الخفض بـ(لات) إلى قوم من العرب، ولم ينسبه لنفسه، علمًا بأنَّ بعض النُّحاة ينسبونه إليه، كأبي حيان، وابن هشام.

قال أبو حيان: "وزعم الفراء أنَّ (لات) يخفض بها أسماء الزمان"<sup>(٧)</sup>.

وقال ابن هشام: "فزعم الفراء أنَّ (لات) تُستعمل حرفًا جاريًّا لأسماء الزَّمان خاصة كما أنَّ مذ ومنذ كذلك"<sup>(٨)</sup>.

(١) ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، ٣٧٥/١.

(٢) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ١٢١١/٣.

(٣) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٣١٩/١.

(٤) ابن هشام، أوضح المسالك، ٢٥٧/١.

(٥) ينظر: أبو سعيد السِّيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٩٩/١.

(٦) الفراء، معاني القرآن، ٣٩٧/٢ - ٣٩٨.

(٧) أبو حيان، مرجع سابق، ١٢١٢/٣.

(٨) ابن هشام، مغني اللبيب، ٢٨٣/١.

واستشهد على الخفض بـ(لات) بقول الشاعر<sup>(١)</sup>:

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَوَلَاتَ أَوَانَ  
فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ

الشاهد قوله: (وَلَاتَ أَوَانَ)، وفي توجيهه أقوال:

أحدها: أَنَّ (لات) تُستعمل حرف جرٍّ، وهذا القول منسوب إلى الفراء<sup>(٢)</sup>، و نقل

أبو علي عن أبي عمر الجرّمي قال: "(لات) جُعِلَتْ حرفَ جرٍّ"<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو سعيد السيرافي: "وقد زعم بعضهم في (لات أوان)، أَنَّ (لات) جارةٌ

لـ(أوان) بمنزلة حرفٍ من حروف الخفض، وهو قول بعض الكوفيين"<sup>(٤)</sup>.

وفي البيت إشكال، قال أبو علي الفارسي: "وفي هذا إشكال وهو أَنَّ حرف الجرِّ

لا يتعلّق بشيءٍ في هذا البيت، وحروف الجرِّ لا بدُّ لها من أن تتعلّق بشيءٍ"<sup>(٥)</sup>.

ثانيها: خرّج الأخفش (ولات أوان) بالجرِّ على حذف (الحين)، وإضماره،

وإضافته إلى (أوان)<sup>(٦)</sup>. أي: حذف المضاف (حين)، وأبقى المضاف إليه (أوان)

مجورراً على ما كان، وتقديره: (ولات حين أوان).

(١) البيت من الخفيف، لأبي زُبَيْد الطائي، المنذر بن حرمة بن معد يكرب، شعر أبي زُبَيْد الطائي، تحقيق: د. نوري حمودي القيسي، د.ب.ط، (بغداد: مطبعة المعارف، ١٩٦٧م)، ص ٣٠، وهو من شواهد الأَخْفَش الأوسط، أبي الحسن سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، ط ١، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م)، ٤٩٢/٢، والزَّجَّاج، معاني القرآن وإعرابه، ٣٢٠/٤، وابن السَّرَّاج، الأصول في النُّحو، ١٤٣/٢، وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٩٧/١، وابن جنِّي، سر صناعة الإعراب، ١٦٨/٢.

(٢) ينظر: ابن هشام، تَخْلِيصُ الشَّوَاهِدِ، ص ٣٠٥.

(٣) أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، المسائل المنثورة، تحقيق: د. شريف عبدالكريم النجار، ط ١، (عمّان - الأردن: دار عمّار، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م)، ص ١١٣.

(٤) أبو سعيد السيرافي، مرجع سابق، ٩٩/١.

(٥) أبو علي الفارسي، مرجع سابق، ص ١١٣.

(٦) ينظر: الأَخْفَشُ الأوسط، مرجع سابق، ٤٩٢/٢.

وقال الزجاج: "ولات أوانٍ جعله على معنى ( ليس حين أواننا)، فلما حُذِف المضاف بُني على الوقف، ثم كُسِر لالتقاء الساكنين، والكسر شاذٌ شبيهٌ بالخطأ عند البصريين، ولم يرو سيويوه والخليل الكسر، والذي عليه العمل النصب والرفع" (١).

ثالثها: ذكر الزمخشري وجه الكسر في (أوان) بأنه شُبّه بـ(إذ) في قوله: (وأنت إذٍ صحيحٌ)، في أنه زمانٌ قُطِعَ منه المضاف إليه، وعُوِّضَ التَّنوين؛ لأنَّ الأصل: (ولات أوانٍ صلح) (٢).

قوله: (وأنت إذٍ صحيحٌ)، جزء من قول الشاعر (٣):

نَهَيْتُكَ عَنْ طِلَابِكَ أَمْ عَمَّرُوا بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذٍ صَاحِحٌ

التقدير: "وأنت إذٍ نهيْتُكَ عن طِلابها صحيح" (٤).

الشاهد قوله: (إذٍ صحيحٌ) جاء بالتَّنوين في (إذٍ) عوضاً عن الجملة .

رابعها: ذكر ابن النّاطم أنه أراد (ولات أوانٍ صلح)، فقطع (أوان) عن الإضافة في اللفظ، وبنّاها على الكسر؛ تشبيهاً بـ(نزال)، ونوّنها للضرورة (٥).

خامسها: الجرُّ على إضمار (من)، كأنه قال: (ولاتٍ من أوانٍ صلح)، وهذا القول هو الذي ظهر لأبي حيّان في تخريج هذا البيت (٦).

(١) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٣٢١/٤.

(٢) ينظر: الزمخشري، الكشاف، ٧١/٤.

(٣) البيت من الوافر لأبي ذؤيب، والبيت الذي قبله هو:

جَمَالَكَ أَيُّهَا الْقَلْبُ الْفَرِيحُ سَلَّقَى مَنْ تُجِبُّ فَتَسْتَرِيحُ

قوله: جمالك، أي تجمل، بعاقبة، أي: بثبات، ينظر الشعراء الهذليون، ديوان الهذليين، ٦٨/١.

(٤) أبو علي الفارسي، التعلّيق على كتاب سيويوه، ٢٣/١.

(٥) ينظر: ابن النّاطم، شرح ابن النّاطم على ألفية ابن مالك، ص ١٠٨.

(٦) ينظر: أبو حيّان، البحر المحيط، ١٣٧/٩.

الإعراب: (ولات) الواو للحال، و(لات) أداة نفي تعمل عمل (ليس)، واسمها محذوف، و(أوان) خبرها مبني على الكسر في محلّ نصب، وتُؤنّ لأجل الضرورة، واسم (لات) وخبرها في محلّ نصب حال<sup>(١)</sup>.

معنى البيت: "طلب هؤلاء القوم صلحنا، والحال أنّ الأوان ليس أوان صلح، فقلنا لهم: ليسَ الحينَ حينَ بقاء الصُّلح"<sup>(٢)</sup>.

### العطف على خبر (لات):

العطف على خبر (لات) العاملة عمل (ليس) كالعطف على خبر (ما) الحجازية<sup>(٣)</sup>.

فإن كان حرف العطف يقتضي الإيجاب ك(بل، ولكن) تعيّن<sup>(٤)</sup> الرّفْع بعد الإيجاب على أنّه خبر لمبتدأ مُضْمَر، نحو: (لاتَ حينَ قلق بل حينَ صبر، برفع (حين) الثانية، وتقديره: (بل الحينُ حينُ صبر)<sup>(٥)</sup>.

وإن كان حرف العطف لا يقتضي الإيجاب ك(الواو) جاز النّصب والرّفْع بعد الإيجاب، تقول: (رغبت في الراحة أيّامًا، ولات حينَ راحة، وحين استجمام)، بنصب كلمة (حين) المعطوفة، أو رفعها<sup>(٦)</sup>.

### ول(لات) إعرابان:

الأوّل: (لا) نافية تعمل عمل (ليس) مبنية على السكون، و(التاء) للتأنيث اللفظي.

(١) ينظر: شُرّاب، شرح الشّواهد الشعريّة، ٧٣/١.

(٢) العيني، المقاصد النّحوية، ٦٧٦/٢.

(٣) ينظر: ابن عصفور، المقرّب، ص ١٦٢، والسّيوطي، همع الهوامع، ٤٠٣/١.

(٤) ينظر: عبّاس حسن، النّحو الوافي، ٦٠٦/١.

(٥) ينظر: أبو حيّان، التذليل والتكميل، ٢٩٩/٤.

(٦) ينظر: عبّاس حسن، مرجع سابق، ٦٠٦/١.



**الثاني:** (لات) - كُئها- أداة نفي تعمل عمل (ليس)، مبنية على الفتح لا محلّ لها من الإعراب، وهذا أحسن؛ "لأنّ العرب الأوائل نطقوا بكلتا الكلمتين (لا)، و(لات) مستقلة، ولم يذكروا أنّ إحداهما أصل للأخرى، ولم يكن لهم علمٌ بشيءٍ ممّا اصطلح عليه النحاة بعدهم، وبنوا عليه أحكامهم، فالخير ترك الآراء المتشعبة، والاقتصار على اعتبار (لات) كلمة واحدة مبنية على الفتح، معناها: النَّفي، وعملها هو عمل (كان)، و(ليس)"<sup>(١)</sup>.

ممّا سبق يتّضح خلاف النحاة في إعمال (لات) على أربعة مذاهب:

**الأوّل:** أنّها لا تعمل شيئاً؛ فإنّ وليها مرفوعٌ فمبتدأٌ حُذِفَ خبره، وإنّ وليها منصوب فمفعولٌ لفعلٍ محذوف؛ وهذا القول منسوب إلى الأخفش.

**الثاني:** أنّها تعمل عمل (إنّ) النَّاسخة، وهذا القول أيضاً منسوب إلى الأخفش.

**الثالث:** أنّها تعمل عمل (ليس)، وهو قول الجمهور، ومنهم: الخليل، وسيبويه، والفرّاء، وابن مالك، وابن هشام، وهو مذهب أهل الحجاز.

**الرابع:** أنّها حرفٌ جرٌّ تخفض أسماء الزّمان، وهذا القول منسوبٌ إلى الفرّاء، وأبي عمر الجرّمي، وبعض الكوفيين.

وخلاصة القول عند الباحث أنّ الرّاجح هو إعمال (لات) عمل (ليس)؛ وذلك لورودها سماعاً في كتاب الله - عزّ وجلّ- وفي كلام العرب وأشعارهم، وقياساً على (ليس) في مشابهتها لها بالنّفي، وفي أنّها مكوّنة من ثلاثة أحرف أوسطها ساكن، وفي دخول التّاء على آخرها.

(١) ينظر: عبّاس حسن، النحو الوافي، ٦٠٥/١. ورد في الكلام أعلاه (وهذا أحسن)، وهو من قول عبّاس

## المطلب الثاني

### (لات) من حيث البساطة والتركيب

تباينت آراء النحاة في (لات) من حيث البساطة والتركيب، فمن النحويين من ذهب إلى أنها كلمة بسيطة، أي: كلمة واحدة غير مركبة، ومنهم من ذهب إلى أنها كلمة مركبة مكونة من كلمتين، وهناك من يرى أنها كلمة وبعض كلمة، وهذا ما يتم معرفته من خلال عرض آراء النحويين في الآتي:

#### أصل (لات):

اختلف النحاة في أصل (لات) النافية من حيث البساطة والتركيب، وذلك في المذاهب التالية:

**المذهب الأول:** أصلها (لا) النافية ثم زيدت عليها (التاء)، كما زيدت في ثم، ورُبَّ، فقالوا: (ثُمَّتْ)، و(رُبَّتْ)، وهو قول الجمهور<sup>(١)</sup>، منهم: أبو علي الفارسي<sup>(٢)</sup>، والزَّمخشري<sup>(٣)</sup>، وأبو حيان<sup>(٤)</sup>، والمرادي<sup>(٥)</sup>، وابن هشام<sup>(٦)</sup>، وابن عقيل<sup>(٧)</sup>.

وزيادة (التاء) في (لات) أحسن من زيادتها في (ثُمَّتْ)، و(رُبَّتْ)؛ لأنَّ (لا)

(١) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ١٢١٠/٣، والمرادي، الجنى الداني، ص ٤٨٥، والسُّيوطي، همع الهوامع، ٣٩٩/١.

(٢) ينظر: أبو علي الفارسي، التعلية على كتاب سيبويه، ٩٤/١.

(٣) ينظر: الزَّمخشري، الكشاف، ٧١/٤.

(٤) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، ١٣٣/٩.

(٥) ينظر: المرادي، مرجع سابق، ص ٤٨٥.

(٦) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ٢٥٧/١.

(٧) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٣١٩/١.

محمولة على (ليس)، و(ليس) تتصل بها (التاء)<sup>(١)</sup>.

**المذهب الثاني:** أنها مركبة من (لا)، و(التاء) كتركيب (إنما)، وهذا منسوب إلى سيبويه<sup>(٢)</sup>.

**المذهب الثالث:** ذهب بعضهم إلى أنها كلمة واحدة، وذلك على وجهين:

**الوجه الأول:** أنها فعل ماضٍ بمعنى (نقص)، نُفِيَ بها كما نُفِيَ بـ(ليس)<sup>(٣)</sup>، وعليه تكون (لات) ماضي (يليت)، بمعنى (ينقص) استعملت للنفي<sup>(٤)</sup>.

**الوجه الثاني:** أصلها (ليس)، قال أبو بكر العلاف<sup>(٥)</sup>: "أصله (ليس)، فقلبت الياء ألفاً، وأبدل من السين تاء، كما قالوا: نات في ناس"<sup>(٦)</sup>، أي: أن أصل (لات) (ليس) بكسر الياء، فقلبت الياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأبدلت سينها تاءً<sup>(٧)</sup>؛ كراهة أن تلتبس بحرف التمني (ليت)، ونُسب لابن أبي الربيع<sup>(٨)</sup> القول بهذا الوجه أيضاً<sup>(٩)</sup>.

(١) ينظر: خالد الأزهرى، شرح النَّصْرِيح، ٢٦٨/١.

(٢) ينظر: السُّيُوطِي، همع الهوامع، ٣٩٩/١.

(٣) ينظر: أبو حَيَّان، ارتشاف الضرب، ١٢١٠/٣.

(٤) ينظر: خالد الأزهرى، مرجع سابق، ٢٦٩/١.

(٥) الحسن بن علي بن أحمد، المعروف بابن العلاف الضرير النهرواني، شاعر مجيد، حدَّث عن أبي عمر الدوري المقرئ، توفي سنة ٣١٨ هـ، وقيل: ٣١٩ هـ. ينظر ابن خَلَّكَان، وفيات الأعيان، ١٠٧/٢-١١١.

(٦) الرَّاعِب الأصفهاني، الحسين بن محمد، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، ط١، (دمشق، بيروت: دار القلم، دار الشامية، ١٤١٢ هـ)، ص ٧٤٩.

(٧) ينظر: العيني، المقاصد النحوية، ٦٦٩/٢.

(٨) عبدالله بن أحمد بن عبيدالله، أبو الحسين ابن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الإشبيلي، إمام أهل النحو في زمانه، ولد سنة ٥٩٩ هـ، قرأ النحو على الدباج، والشلوبين، وأخذ القراءات، وغيرها، روى عنه جماعة، منهم بالإجازة: أبو حَيَّان، مات سنة ٦٨٨ هـ. ينظر السُّيُوطِي، بغية الوعاة، ١٢٥/٢-١٢٦.

(٩) ينظر: المرادي، الجنى الداني، ص ٤٨٥.

المذهب الرَّابِع: أنَّها كلمة وبعض كلمة<sup>(١)</sup>، من ذلك ما حكاه أبو عبيد<sup>(٢)</sup> عن الأموي<sup>(٣)</sup>، أنَّ (لا) منفصلة، و(التَّاء) متصلة بـ(حين)، وأنها لغة معروفة يزيدون (التَّاء) في (الآن)، وفي (حين)، فيقولون: (تَلان)، و(تحين)<sup>(٤)</sup>، واختار أبو عبيد هذا؛ لأنه وَجَدَ التَّاءَ مُتَّصِلَةً مَعَ حِينَ فِي مِصْحَفِ الْإِمَامِ عِثْمَانَ<sup>(٥)</sup> - رضي الله عنه<sup>(٦)</sup> - وإلى هذا ذهب ابنُ الطَّرَاوَةِ<sup>(٧)</sup>.

أي: ذهب إلى أنَّ التَّاءَ مُتَّصِلَةٌ بِالْحِينَ الَّذِي بَعْدَهَا لَا بِهَا<sup>(٨)</sup>. ونقل الرَّجَاجِي عن بعض البغداديين أنَّهم يقولون: "التَّاءُ تُزَادُ فِي أَوَّلِ (حِينَ) وَفِي أَوَّلِ (أَوَان) وَفِي أَوَّلِ (الآن)، والدَّلِيلُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ (تحين) من غير تَقَدُّمِ (لا)"<sup>(٩)</sup>.

(١) ينظر: ابن هشام، معنى اللبيب، ٢٨٢/١.

(٢) أبو عبيد القاسم بن سلام الخزاعي، من النحويين، ومن العلماء بالكتاب والسنة، وبغريب الحديث، وإعراب القرآن، توفي بمكة سنة ٢٢٤ هـ. ينظر: الزُّبَيْدِي، طبقات النحويين واللغويين، ص ١٩٩ - ٢٠٠.

(٣) عبدالله بن سعيد بن أبان، أبو محمد الأموي، أخذ عن فصحاء الأعراب، من كتبه: (النوادر، ورحل)، كان ثقة حافظاً للأخبار، والشعر، وأيام العرب، روى عنه أبو عبيد، وغيره. ينظر: الزُّبَيْدِي، المرجع السابق، ص ١٩٣، والقفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، ١٢٠/٢.

(٤) ينظر: أبو عبيد، القاسم بن سلام الهروي البغدادي، غريب الحديث، تحقيق: د. محمد عبدالمعيد خان، ط ١، (حيدر آباد- الدكن: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م)، ٤/٢٥٠ - ٢٥١.

(٥) عثمان بن عفان بن أبي العاص القرشي الأموي، ولد بعد الفيل بست سنين، من المبشرين بالجنة، جهز جيش العسرة، واشترى بئر رومة، وأول من هاجر إلى الحبشة، لقب بذي النورين؛ لأنه تزوج ابنتي النبي - صلى الله عليه وسلم - ينظر: ابن حجر العسقلاني، الإصابة، ٣٧٧/٤ - ٣٧٨.

(٦) ينظر: الثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، ١٧٧/٨.

(٧) سليمان بن محمد بن عبدالله السبائي المالقي، أبو الحسين ابن الطَّرَاوَةِ، كان نحويًا ماهرًا، وأديبًا بارعًا، يقرض الشعر ويُنشئ الرسائل، وله آراء في النحو تفرَّد بها، وخالف فيها جمهور النحاة، وألف (الترشيح على النحو)، توفي سنة ٥٢٨ هـ. ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، ٦٠٢/١.

(٨) ينظر: المرادي، الجنى الداني، ص ٤٨٥، والسيوطي، همع الهوامع، ٣٩٩/١.

(٩) الرجاجي، حروف المعاني والصفات، ص ٧٠.

وللطَّبْرِي ردُّ على مذهب أبي عبيد، وذلك في قوله: "وأما زعمه أنه رأى في المصحف الذي يقال له: (الإمام) التَّاء متصلة بحين، فإنَّ الذي جاءت به مصاحف المسلمين في أمصارها هو الحجة على أهل الإسلام، والتَّاء في جميعها منفصلة عن حين، فلذلك اخترنا أن يكون الوقف على الهاء في قوله (ولات حين)"<sup>(١)</sup>.

وردَّ الزَّمخْشَرِي أيضاً بقوله: "وأما قول أبي عبيد: إنَّ التَّاء داخلة على (حين) فلا وجه له، واستشهاده بأنَّ التَّاء ملتزقة بـ(حين) في (الإمام) لا مُتَشَبِّث به، فكم وقعت في المصحف أشياء خارجة عن قياس الخط"<sup>(٢)</sup>.

ومما استشهدوا به على اتصال التَّاء بـ(حين) قول الشَّاعِر<sup>(٣)</sup>:

العَاطِفُونَ تَحِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ      وَالْمُطْعَمُونَ زَمَانَ أَيْنَ الْمُطْعِمِ

الشَّاهد قوله: (العاطفون تحين)، بزيادة التَّاء في أوَّل (حين)، وفيه تخريجات: **الأوَّل**: أنه حَذَفَ (لا)، وأبقى التَّاء في (تحين) دالة عليها، على أنه أراد (لات حين)<sup>(٤)</sup>.

**الثَّاني**: أصلها (العاطفونه)، قال المرادي: "وقيل: أراد (العاطفونه) بهاء السَّكْتِ، ثمَّ أثبتَّها وصلًا، وحركها مبدلةً تاءً، تشبيهاً بهاء التَّانِيثِ، وهذا بعيدٌ جدًّا"<sup>(٥)</sup>.

وقال أبو بكر الأنباري: "وقد كان بعض النُّحَوِيِّين يجعل الهاء موصولة بالنُّونِ، فيقول: (العاطفونه)، وهذا غلطٌ بيِّن؛ لأنَّهم صيَّروا التَّاء هاءً ثمَّ أدخلوها في غير

(١) الطَّبْرِي، جامع البيان في تأويل القرآن، ١٤٨/٢١.

(٢) الزَّمخْشَرِي، الكشاف، ٧٢/٤.

(٣) البيت من الكامل، لَوْجَزَةِ السَّعْدِي. ينظر: أبو بكر الأنباري، المذكر والمؤنث، ١٨٤/١، والنَّحاس،

إعراب القرآن، ٤٥٢/٣، وأبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٨٩/١.

وللبيت روايات أخرى مختلفة. ينظر: يعقوب، المعجم المفصل في شواهد العربية، ١٨٠/٧.

(٤) ينظر: المرادي، الجنى الداني، ص ٤٨٧.

(٥) المرجع السابق، ص ٤٨٧.

موضعها، وذلك أنَّ الهاءَ إنَّما تُقحم على النُّون في مواضع القطع والسُّكوت، فأما مع الاتصال فإنَّه غير موجود، وإنَّما هي (تحين)"<sup>(١)</sup>.

الثَّالث: "أراد: (حينَ لاتَ ما مِن عاطفٍ)، فحذف (حين) مع (لا)، وهذا أولى من قول مَنْ قال: إنَّه أراد (العاطفونه) - بهاء السكت- ثمَّ أثبتها وأبدلها تاء"<sup>(٢)</sup>.

الرَّابع: أنَّ (تحين) لغة معروفة<sup>(٣)</sup>.

الخامس: أنَّ البيتَ شاذُّ لا يُلتفت إليه<sup>(٤)</sup>.

وذكر أبو بكر الأنباري: أنَّ الخليل، وسيبويه، والأخفش، والكسائي، والفرَّاء، وأبا حاتم السجستاني، والمبرد، وغيرهم، يقولون: التاء في (ولات) منقطعة من حاء (حين)<sup>(٥)</sup>.

ويرى الباحث أنَّ ما نقله أبو بكر الأنباري هو ما عليه جمهور النُّحاة، وهو يخالف ما ذهب إليه أبو عبيد، وابن الطرواة، وما نقله الزَّجاجي عن بعض البغداديين.

وخلاصة هذه الدِّراسة أنَّ النُّحاة اختلفوا في (لات) من حيث البساطة والتركيب، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: أنَّ (لات) أصلها (لا) النافية زيدت عليها تاء التانيث، وهذا قول الجمهور، ومنهم: أبو علي، والزَّمخشري، وأبو حيَّان، والمرادي، وابن هشام، وابن عقيل.  
ثانياً: أنَّها مركَّبة من (لا) والتَّاء كـ(إنَّما)، وهذا منسوب إلى سيبويه.

(١) أبو بكر الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، ٢٩٣/١.

(٢) الدَّماميني، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، ٢٦١/٣.

(٣) ينظر: أبو عبيد، غريب الحديث، ٢٥٠/٤.

(٤) ينظر: السَّمين الحلبي، الدرُّ المصون، ٣٤٩/٩.

(٥) ينظر: أبو بكر الأنباري، المذكر والمؤنث، ١٨٣/١.

ثالثاً: أنّها كلمة واحدة، وهي في الأصل فعل ماضٍ بمعنى (نَقَصَ)، أو أصلها (لَيْسَ) بكسر الياء قلبت الياء ألفاً، وأبدلت السين تاءً، وهذا قاله أبو بكر العلاف، ونُسب إلى ابن أبي الربيع.

رابعاً: أنّها كلمة وبعض كلمة، أي: أنّ (لا) النافية كلمة، و(التاء) الزائدة بعض كلمة؛ لأنّها دخلت على ما بعدها، وقد ذهب إلى هذا القول الأموي، وأبو عبيد، وابن الطّراوة، وبعض البغداديين.

والذي يراه الباحث هو قول الجمهور، وهو أنّ أصل (لات) (لا) النافية ثمّ زيدت عليها تاء التانيث كما زيدت في (ثُمَّتْ)، و(رُبَّتْ)؛ لشبهها بالفعل، ولدالاتها على المبالغة في النفي، ولأنّها تدلُّ على التأكيد.

## المطلب الثالث

### شروط إعمال (لات) وإهمالها

(لات) من الحروف المُشَبَّهة بـ(ليس)، ولكي تعمل عملها لا بد من توفر الشرطين الآتيين:

**الشرط الأول:** أن يكون معمولاً لها (الاسم والخبر) اسمين دالّين على الزّمان<sup>(١)</sup>. قال سيبويه: "لا تكون (لات) إلا مع الحين، تُضمَرُ فيها مرفوعاً وتُنصبُ الحين؛ لأنّه مفعول به، ولم تُمكَّنْ تمكّنها، ولم تستعمل إلا مضمراً فيها؛ لأنّها ليست كـ(ليس) في المخاطبة والإخبار عن غائب، تقول: لست ولستِ وليسُوا، وعبداً الله ليس ذاهباً، فتبني على المبتدأ وتضمير فيه، ولا يكون هذا في (لات)، لا تقول: عبداً الله لات منطلقاً، ولا قومك لاتوا منطلقين"<sup>(٢)</sup>.

فأمّا قول سيبويه: "تضمير فيها مرفوعاً"، أي: تضمير في الجملة بعد (لات) مرفوعاً، وهو الحين، ولم تعن الإضمار الذي يكون في الفعل مستكناً، مثل: لست، وزيّدٌ ليس قائماً؛ لأنّ (لات) حرف، والحروف لا يستكن فيها ضمير المرفوع. وأمّا قوله: "تنصب الحين؛ لأنّه مفعول به، ولم تمكَّنْ تمكّنها"، يعني: تنصب الحين؛ لأنّه شبيه بالمفعول به، إذ إنّ خبر (ليس)، إنّما ينصب تشبيهاً بالمفعول به، ولم تمكَّنْ (لات) تمكَّنْ (ليس)، وقوله: "فتبني على المبتدأ وتضمير فيه"، أي: تجعل (عبداً الله) مبتدأ، وتجعل في (ليس) ضميراً منه، وتكون (ليس) وما بعدها خبراً لـ(عبداً الله) مبنياً عليه<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ٢٥٧/١، وخالّد الأزهرى، شرح التصريح، ٢٦٩/١.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٥٧/١.

(٣) ينظر: أبو سعيد السّيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٣٢٥-٣٢٦.



واختلفوا في عملها، هل هو مختصُّ بلفظ الحين، أم يتعدَّى إلى ما رادف الحين من الظروف؟ وذلك على النحو الآتي:

**أولاً:** أنّ عمل (لات) مختصُّ بلفظ الحين، قال سيبويه: "(لات) إذا لم تُعملها في الأحيان لم تُعملها فيما سواها، فهي معها بمنزلة (ليس)، فإذا جاوزتها فليس لها عمل"<sup>(١)</sup>. وقال الأخفش: "ولا تكون (لات) إلا مع (حين)"<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو حيّان: (فمذهب الفرّاء أنّه مختصُّ بالحين، وهو ظاهر كلام سيبويه، فإذا كان الظرف منصوباً، فهو خبرها، والاسم محذوف، وإذا كان مرفوعاً فهو اسمها، وخبرها محذوف، ولم يُسمع بالاسم، والخبر ملفوظاً بهما معاً"<sup>(٣)</sup>.

**ثانياً:** أنّ عملها يتعدَّى إلى ما رادف الحين، قال أبو حيّان: "ذهب الفارسي، وغيره إلى أنّها تعمل في الحين، وفيما رادفه معرفة كان، أو نكرة"<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن هشام: "ولا تعمل إلا في الحين بكثرة، أو السّاعة، أو الأوان بقلة"<sup>(٥)</sup>.

مما تمّ عرضه يتّضح أنّ سيبويه، والأخفش، والفرّاء يرون أنّ عمل (لات) مختصُّ بلفظ الحين، ويرى أبو علي الفارسي، وابن هشام أنّها تعمل في الحين وفيما رادفه.

والصحيح إعمال (لات) في الحين وفيما رادفه من أسماء الأحيان؛ لورودها سماعاً في كتاب الله، وفي أشعار العرب، فمن إعمالها في (الحين) قوله سبحانه:

﴿فَنَادُوا وَّلَاتَ حِينٍ مِّنَاصٍ﴾ [ص: ٣].

(١) سيبويه، الكتاب، ٣٧٥/٢.

(٢) الأخفش الأوسط، معاني القرآن، ٤٩٢/٢.

(٣) أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ١٢١١/٣.

(٤) المرجع السابق، ١٢١١/٣.

(٥) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ١٠٤.

ومثال إعمالها في (الساعة) قول الشاعر<sup>(١)</sup>:

نَدِمَ الْبُعَاةَ وَوَلَاتَ سَاعَةً مَنُودِمٍ      وَالْبَغْيُ مَرْتَعٌ مُبْتَغِيهِ وَخِيمٌ

الشاهد قوله: (ولاتَ سَاعَةً مَنُودِمٍ)، (لات) نافية تعمل عمل (ليس)، واسمها محذوف، و(ساعة) خبرها منصوب، والتقدير: (ولاتَ السَّاعَةُ سَاعَةً نَدِمَ).

وجه الاستشهاد: إعمال (لات) عمل (ليس)، حيث أعملها في لفظٍ مرادفٍ للحين دال على الزَّمان، وهو (ساعة)، وحذفت أحد المعمولين، وهو الاسم.

المعنى: ندموا وقت لا ينفعمهم الندم<sup>(٢)</sup>.

ومثال إعمالها في (أوان) قول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَوَلَاتَ أَوَانٍ      فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ

الشاهد قوله: (ولاتَ أوانٍ)، أعمل (لات) النَّافية في لفظ (الأوان)، وهو من معنى (الحين)، وليس هو لفظه<sup>(٤)</sup>.

الشَّرْطُ الثَّانِي: حَذْفُ أَحَدِ المَعْمُولِينَ، والغالب في المحذوف أن يكون المرفوع، وهو الاسم<sup>(٥)</sup>.

(١) البيت من الكامل، لرجل من طيء. ينظر: ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، ٣٧٧/١.

وقيل: لمحمد بن عيسى التميمي، وقيل: لمهلهل بن مالك الكناني. ينظر: العيني، المقاصد النحوية، ٢٦٨/٢.

وبلا نسبة، ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٤٤٣/١، وابن النَّاظم، شرح ابن النَّاظم على ألفية ابن مالك، ص ١٠٨، وابن الصَّانِع، اللمحة في شرح الملحة، ٤٨٨/١، وأبو حيان، التذليل والتكميل، ٢٩٢/٤، وابن هشام، تخليص الشواهد، ص ٢٩٤، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٣٢٠/١.

(٢) ينظر: العيني، مرجع سابق، ٢٦٩/٢.

(٣) البيت من الخفيف، لأبي زبيد الطائي، (سبق تخريجه في المطلب الأول ص ٢٦٣).

(٤) ينظر: شرَّاب، شرح الشواهد الشعرية، ٧٣/١ - ٧٤.

(٥) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ٢٥٧/١، وخالد الأزهرى، شرح التصريح، ٢٦٩/١.

قال أبو حيان: "ولا يُحفظ من كلام العرب مجيء الاسم بعدها مرفوعاً، والخبر منصوباً مثبتين معاً، بل إن ذكر المنصوب لم يُذكر المرفوع، وإن ذكر المرفوع لم يُذكر المنصوب"<sup>(١)</sup>.

وقال ابن هشام: "ولا يُجمعُ بين جُزأَيْهَا، والأكثر كون المحذوف اسمها"<sup>(٢)</sup>.  
وإذا اختلَّ شرطُ منهما لم تعمل، كقول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

لَهْفِي عَلَيْكَ لِلهْفَةِ مِنْ خَائِفٍ      يَبْغِي جِوَارِكَ حِينَ لَاتٍ مُجِيرُ  
(لات) مهمله؛ لعدم دخولها على الزَّمان، و(مجير) اسم فاعلٍ مِنْ (أجار)، وهو مرفوع على أنه مبتدأ محذوف الخبر، أو على أنه فاعل لفعل محذوف، والتقدير: (حين لات له مجير) على الابتدائية، أو (يحصل له مجير) على الفاعلية<sup>(٤)</sup>.

والمعنى: أتحزَّنُ عليك، وأتأسَّفُ، وأتأسَّرُ؛ لأجل تحزُّن الخائف الذي يطلب جوارك، أي: أمانك<sup>(٥)</sup>.

الشَّاهد قوله: (حين لات مجير)، حيث أهمل (لات) عن العمل؛ لعدم دخولها على الزَّمان<sup>(٦)</sup>، فكلمة (مجير) لا تدلُّ على (الحين)، ولا على ما يرادفه.

من خلال ما تمَّ عرضه تبين للباحث أنَّ (لات) النَّافية تعمل عمل (ليس) إذا استوفت الشرطين السابقين، فإذا اختلَّ شرطُ منهما لم تعمل.

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٢٩٢/٤.

(٢) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ١٠٤.

(٣) البيت من الكامل، لشمرذل الليثي. ينظر: العيني، المقاصد النحوية، ٦٤٤/٢، وخالد الأزهرى، شرح

التصريح، ٢٧٠/١، وقيل: للتميمي. ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، ٢٥٤/٢.

(٤) ينظر: خالد الأزهرى، مرجع سابق، ٢٧٠/١.

(٥) ينظر: الصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان، ٣٧٧/١.

(٦) ينظر: العيني، مرجع سابق، ٦٤٥/٢.

## المطلب الرابع

### (لات) العاملة عمل (ليس) في القرآن الكريم

وردت (لات) النافية في القرآن الكريم مرة واحدة بعدة قراءات، وذلك في قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَنَادُوا وَّلَاتَ حِينٍ مِّنَاصٍ﴾ [ص: ٣].

الشاهد قوله: (ولات حين مناص)، قرئت (ولات) بفتح التاء، وقرئت (ولات) بالضم، وقرئت (ولات) بالكسر، والفتح هو المشهور<sup>(١)</sup>.

قوله: (ولات حين)، فيه ست قراءات:

**القراءة الأولى:** قرأ الجمهور (ولات حين مناص)، بفتح التاء، ونصب النون<sup>(٢)</sup>، ولهذه القراءة توجيهان:

**الأول:** (لات) هي (لا) النافية المشبهة بـ(ليس)، زيدت عليها تاء التانيث للتوكيد<sup>(٣)</sup>، واسمها محذوف، و(حين) خبرها منصوب، أي: (ليس الحين حين مناص)<sup>(٤)</sup>، وهذا الوجه يوافق ما حكي عن سيبويه<sup>(٥)</sup>.

**الثاني:** (لات) تعمل عمل (إن) على ما نُسب إلى الأخفش، و(حين) اسمها منصوب، والخبر محذوف، تقديره: (ولات أرى حين مناص)<sup>(٦)</sup>، يؤكد هذا ما قاله أبو سعيد السيرافي: "فإنما نُصِبَتْ (حين مناص) بعد (لات) عند الأخفش بإضمار فعل كأنه قال: لا أرى حين كذا"<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: المرادي، الجنى الداني، ص ٤٨٩-٤٩٠.

(٢) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، ١٣٦/٩.

(٣) ينظر: الزَّمخشرى، الكشاف، ٧١/٤.

(٤) ينظر: العكبري، إعراب القراءات الشَّواذ، ٣٩٠/٢.

(٥) ينظر: أبو حيان، مرجع سابق، ١٣٦/٩.

(٦) ينظر: المرجع السابق، ١٣٦/٩.

(٧) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٣٢٧/١.

ونقل فخر الدين الرازي قولاً عن الأخفش أنه قال: "إنها (لا) النافية للجنس زيدت عليها التاء، وخصت بنفي الأحيان، و(حين مناص) منصوب بها، كأنك قلت: (ولات حين مناص لهم)، ويرتفع بالابتداء، أي: (ولات حين مناص كائن لهم)"<sup>(١)</sup>.

**القراءة الثانية:** قرأ عيسى بن عمر (ولات حين) بكسر التاء، ونصب نون (حين)<sup>(٢)</sup>. وتوجيه هذه القراءة كسابقها.

**القراءة الثالثة:** قرأ عيسى بن عمر أيضاً (ولات حين) بفتح التاء، ورفع النون<sup>(٣)</sup>.  
**القراءة الرابعة:** قرأ أبو السَّمَل<sup>(٤)</sup> (ولات حين) بضم التاء، ورفع النون<sup>(٥)</sup>، والرفع قليل، وعليه يكون الخبر محذوفاً كما كان الاسم محذوفاً في النصب<sup>(٦)</sup>.

وتوجيه هاتين القراءتين على قول سيبويه يكون (حين) اسم (لات) مرفوع، والخبر محذوف، وعلى قول الأخفش يكون (حين) مبتدأ محذوف الخبر<sup>(٧)</sup>، أي: (ليس حين مناص حاصلًا لهم)، أو (لا حين مناص كائن لهم)<sup>(٨)</sup>.

قال الأخفش: "ورفع بعضهم (ولات حين مناص) فجعله في قوله مثل: (ليس) كأنه قال: (ليس أحد) وأضمر الخبر"<sup>(٩)</sup>.

(١) فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ٣٦٧/٢٦.

(٢) ينظر: السَّمِين الحَلْبِي، الدرُّ المصون، ٣٥٥/٩.

(٣) ينظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، ص ١٣٠.

(٤) قعنب بن أبي قعنب أبو السَّمَل العدوي البصري، له اختيار في القراءة شاذ عن العامة رواه عنه أبو

زيد سعيد بن أوس. ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، ٢٧/٢.

(٥) ينظر: ابن خالويه، مرجع سابق، ص ١٣٠، وأبو حيان، البحر المحيط، ١٣٦/٩.

(٦) ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ١٤٦/١٥.

(٧) ينظر: أبو حيان، مرجع سابق، ١٣٦/٩.

(٨) ينظر: البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ٢٣/٥.

(٩) الأخفش الأوسط، معاني القرآن، ٤٩٢/٢.

القراءة الخامسة: "قرأ عيسى بن عمَر أيضاً (ولاتِ حين)، بكسر التاء، وجرُّ النون" (١).

وخرَّجت هذه القراءة على وجهين:

الأوّل: خرَّج أبو حيَّان قراءة الجرِّ على إضمار (من)، وذلك بقوله: "والذي ظهر لي في تخريج هذه القراءة الشَّاذَّة... في جرِّ ما بعد (لات) أنَّ الجرَّ هو على إضمار (من)، كأنَّه قال: (لاتِ مِنْ حينِ مناص)،... ويكون موضع (مِنْ حينِ مناص) رفعاً على أنَّه اسم (لات) بمعنى (ليس)، كما تقول: (ليسَ مِنْ رجلٍ قائماً)، والخبر محذوف، وهذا على قول سيبويه، أو على أنَّه مبتدأ، والخبر محذوف على قول الأخفش" (٢).

الثاني: أنَّ (لات) تجرُّ الأحيان كما أنَّ (لولا) تجرُّ الضمائر (٣).

من هذه القراءة يتَّضح جواز استعمال (لات) حرف جرٍّ على أنَّها لغة من لغات العرب، ولكنَّ ورودها في لسان العرب قليلٌ شاذٌّ.

القراءة السادسة: قرأ عيسى بن عمَر، وأبو السَّمَّال (ولا تحين)، برفع النون (٤).

معنى الآية: "أي: نادوا واستغاثوا؛ طلباً للنَّجاة، والحال أنَّ ليسَ الحينُ حينَ مناص، أي: فوت ونجاة من ناصه، أي: فاته لا من ناص بمعنى تأخر" (٥).

(١) أبو حيَّان، البحر المحيط، ١٣٦/٩.

(٢) المرجع السابق، ١٣٧/٩.

(٣) ينظر: البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ٢٣/٥.

(٤) ينظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، ص ١٣٠.

(٥) أبو السعود، إرشاد العقل السليم، ٢١٤/٧.

اللغة: "النَّوَص: التأخر في كلام العرب، والبوص: التقدُّم". ينظر: الفراء، معاني القرآن، ٣٩٧/٢.

وفي الوقف على (لات) أربعة مذاهب:

**الأول:** وَقَفَ الجمهور عليها بالتَّاء<sup>(١)</sup>، وهو المشهور عند العرب، وجماهير القرَّاء السَّبعة، وهو مذهب الخليل، وسيبويه، والفرَّاء، والزَّجاج، وابن كيسان<sup>(٢)</sup>. قال الخليل: "ولولا أَنَّ (لات) كُتِبَ في القرآن بالتَّاء لكان الوقوف عليها بالهاء؛ لأنَّها هاء التَّانِيثُ أُثِّتْ بها (لا)"<sup>(٣)</sup>.

وقال الفرَّاء: "أَقِفْ على (لات) بالتَّاء، والكسائي يقف بالهاء"<sup>(٤)</sup>.

وهذه التَّاء نظيرة التَّاء الموجودة في الفعل، قال الزَّجاج: "وهذه التَّاء نظيرة التَّاء في الفعل في قولك: (ذَهَبْتُ وَجَلَسْتُ)، وفي قولك: (رَأَيْتَ زَيْدًا ثُمَّتْ عَمْرًا)، فتاء الحروف بمنزلة تاء الأفعال؛ لأنَّ التَّاء في الموضعين دخلت على ما لا يُعْرَب"<sup>(٥)</sup>.

**الثَّاني:** وَقَفَ الكسائي وحده من القرَّاء السَّبعة عليها بالهاء (ولاه)، ونُسب هذا أيضًا إلى المُبرِّد<sup>(٦)</sup>، ورُوي عن أهل مكة<sup>(٧)</sup>.

**الثَّالث:** كره أبو عمرو الوقوف عليها<sup>(٨)</sup>.

**الرَّابع:** كان أبو عبيد يقف (ولاه)؛ لأنَّ (التَّاء) عنده متصلة بـ(حين)، والابتداء (تحين مناص)<sup>(٩)</sup>.

(١) ينظر: فخر الدِّين الرَّازي، مفاتيح الغيب، ٣٦٧/٢٦.

(٢) ينظر: السَّمِين الحَلبي، الدرُّ المصون، ٣٤٩/٩.

(٣) الفرَّاهيدي، العين، ٣٦٩/٨.

(٤) الفرَّاء، معاني القرآن، ٣٩٨/٢.

(٥) الزَّجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٣٢٠/٤.

(٦) ينظر: المرادي، الجنى الدَّاني، ص ٤٩٠، والسَّمِين الحَلبي، مرجع سابق، ٣٤٩/٩.

(٧) ينظر: الثَّعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، ١٧٧/٨.

(٨) ينظر: أبو بكر الأنباري، المذكر والمؤنث، ١٨٣/١.

(٩) ينظر: المرجع السَّابق، ١٨٣/١.

والذي خلصت إليه دراسة هذه الآية أن قوله: (ولات) تُقرأ بفتح التاء، وضمّها، وكسرّها، والفتح أشهر، وقد تُفصل (لا) وحدها، وتتصل التاء بـ(حين) كما في القراءة السادسة.

وفي قوله: (حين) ثلاث قراءات:

**النَّصْب، والرَّفْع، والجرّ، فأما النَّصْب فعلى ثلاثة أقوال:**

**الأوّل:** أن تكون خبراً لـ(لات) إن كانت عاملة عمل (ليس)، وهو ما يراه الباحث؛ لأنّ أكثر الشواهد تدلُّ عليه، وهو قول الجمهور.

**الثاني:** أن تكون اسماً لـ(إنّ) عند من يرى إعمالها عمل (إنّ).

**الثالث:** أن تكون مفعولاً بفعلٍ محذوف، تقديره: (لا أرى حينَ مناص).

**وأما الرَّفْع فعلى ثلاثة أقوال أيضاً:**

**الأوّل:** على الابتداء.

**الثاني:** على أنه اسم (لات) إن كانت عاملة عمل (ليس).

**الثالث:** على أنه خبر عند من يرى إعمالها عمل (إنّ).

**وأما الجرُّ فعلى قولين:**

**الأوّل:** الجر على إضمار (من).

**الثاني:** على اعتبار أنّ (لات) تجرُّ الأحيان بعدها.

وأشهر هذه القراءات هي قراءة النَّصْب (ولات حين مناص)، بفتح التاء،

ونصب النون، وهي قراءة الجمهور.



## الخاتمة

بعد هذه الرحلة الممتعة في رحاب القرآن الكريم، والقراءات، وكتب التفسير، ومعاني القرآن وأعاريبه، وكتب النحوي، واللغة، ومعجمها، يصل الباحث إلى أهم النتائج التي توصل إليها من خلال دراسته، وهي:

- ١- أنَّ القراءات القرآنية أمدت اللهجات العربية بأسباب الحياة والوجود.
- ٢- أثبت القرآن الكريم أنَّ اللهجات دورًا في إعمال الأحرف المشبهة بـ(ليس) وإهمالها.
- ٣- وجود بعض اللهجات في القرآن الكريم على الرغم من نزوله بلغة قریش.
- ٤- في الآية الواحدة يحتمل الحرف الإعمال والإهمال بحسب اختلاف القراءات، أو التفسير.
- ٥- النفي بـ(ليس) أكثر ما يكون للحال، ويأتي للإطلاق، وقد يدلُّ على الماضي، أو المستقبل إذا وُجدت قرينة تُخصِّصُه بذلك الزَّمن.
- ٦- تزداد الباء بكثرة في خبر (ليس) وفي خبر (ما)، وبقلَّة في خبر (لا).
- ٧- وردت (ليس) في القرآن الكريم في تسعة وثمانين موضعًا، وذلك على النَّحو الآتي:

- أ- ورد خبر (ليس) جارًّا ومجرورًا في ثمان وخمسين آية.
- ب- تقدَّم خبر (ليس) الجارُّ والمجرور على اسمها في ستة وأربعين موضعًا.
- ج- وردت الباء الزَّائدة المتصلة بالخبر المنفي بعد اسم (ليس) الظاهر في ثمان آيات، منها: خمس آيات اسم (ليس) فيها هو لفظ الجلالة (الله)، وثلاث آيات ورد اسمها معرفًّا بـ(ال).

- د- ورد خبر (ليس) المنفي المقترن بالباء الزَّائدة في ست وعشرين آية.

هـ- وردت الكاف مزيدة في خبر (ليس) في آية واحدة.

و- ورد خبر (ليس) مفردًا في خمس آيات.

٨- أكثر الأحرف المشبهة بـ(ليس) ورودًا في القرآن الكريم هو (ما) النَّافِيَّة، حيث وردت في واحد ومئة موضع من كتاب الله - سبحانه وتعالى- وذلك على النحو الآتي:

أ- ورد خبر (ما) المفرد المنصوب في ثلاث آيات.

ب- ورد خبر (ما) النَّافِيَّة جملة فعلية في خمسة مواضع بقراءات مختلفة.

ج- ورد الخبر المنفي بعد (ما) الحجازية جازًا ومجرورًا في تسعة مواضع.

د- وردت الباء الزائدة المقترنة بخبر (ما) النَّافِيَّة في سبعة وثمانين موضعًا.

٩- ندرَ أن يكون اسم (لا) معرفة.

١٠- إعمال (لا) النَّافِيَّة المشبهة بـ(ليس) في النكرات هو الغالب، ولكنها قد تعمل في المعارف شنودًا.

١١- الغالب على خبر (لا) العاملة عمل (ليس) أن يكون محذوفًا.

١٢- وردت (لا) النَّافِيَّة التي جاء الاسم بعدها مرفوعًا في أربعين موضعًا من أربع وثلاثين آية بقراءات مختلفة، و(لا) يجوز فيها الإعمال والإهمال.

١٣- (إن) الزائدة لا تقع بعد (لا).

١٤- إن تعمل عمل (ليس) في لغة أهل العالية.

١٥- وردت (إن) النَّافِيَّة العاملة عمل (ليس) في قراءة شاذة في آية واحدة من كتاب الله - عزَّ وجلَّ- انفرد بها سعيد بن جبير.

١٦- وردت (لات) النَّافِيَّة في القرآن الكريم مرة واحدة بعدة قراءات.

وفي الختام أسأل الله - جلّ في علاه- أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن يعفو عن كلّ خطأ، أو نسيان، أو زيادة، أو نقصان، وأن ينفع به طلاب العلم وقاصديه في كلّ مكانٍ وزمان، والله - تعالى- أعلى وأعلم، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على محمدٍ وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.

الفهارس الفنية، وتشتمل على ما يأتي:

- ١- فهرس الآيات القرآنية.
- ٢- فهرس الأحاديث النبوية.
- ٣- فهرس الأبيات الشعرية.
- ٤- فهرس أمثال العرب وأقوالهم.
- ٥- فهرس الأعلام.
- ٦- فهرس المصادر والمراجع.
- ٧- فهرس محتويات البحث.

## فهرس الآيات القرآنية

م	الآية	رقمها	الصفحة
<b>سورة البقرة</b>			
١	﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾	٢	٢٢٣
٢	﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾	٨	١٨٨
٣	﴿فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾	٣٨	٢٢٦
٤	﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾	٧٤	١٧٧
٥	﴿وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُرَحِّزٍ لَهُ مِنَ الْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ﴾	٩٦	١٢٧
٦	﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ وَمَا هُم بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾	١٠٢	١٨٩
٧	﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصْرَىٰ عَلَىٰ شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصْرَىٰ لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾	١١٣	١٠٧
٨	﴿وَلَيْنَ اتَّيَّتِ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ وَمَا أَنْتَ بِتَابِعِ قِبْلَتَهُمْ﴾	١٤٥	١٨١
٩	﴿وَمَا بَعْضُهُمْ بِتَابِعِ قِبْلَةَ بَعْضٍ﴾	١٤٥	١٧٨
١٠	﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَن تُولُوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ﴾	١٧٧	٩١
١١	﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَىٰ وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا﴾	١٨٩	٩٣، ١١٤

٢٢٩	١٩٧	﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾	١٢
١١٠	١٩٨	﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ﴾	١٣
٢٨	٢١٤	﴿وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُمْ﴾	١٤
١٠٩	٢٤٩	﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ﴾	١٥
٢٣٤	٢٥٤	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِّن قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفِيعَةٌ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾	١٦
١٩	٢٦٠	﴿قَالَ أَوْ لَمْ تُؤْمِنُ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَظْمِنَ قَلْبِي﴾	١٧
٢٠	٢٦٥	﴿فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطُلُّ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾	١٨
١١١	٢٧٢	﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهُ يَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾	١٩
سورة آل عمران			
١١٠	٢٨	﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَن تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاتَةَ﴾	١
٤٥	٣٦	﴿وَلَيْسَ الذَّكْرُ كَالْأُنثَىٰ﴾	٢
١٩٩	٧٨	﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلُودُونَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾	٣
١٩٥	١٠٨	﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعَالَمِينَ﴾	٤
١٢١	١١٣	﴿لَيْسُوا سَوَاءً مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَابِمَةٌ يَتْلُونَ ءَايَاتِ اللَّهِ ءَانَءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ﴾	٥
١٤٠	١٤٤	﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾	٦
٤٤٤	١٨٢	﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾	٧
١١٦			

سورة المائدة		
١٢٧	١٩	﴿ مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ﴾
١٧٩	٢٨	﴿ لَئِنْ بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ ﴾
٩	٣٣	﴿ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ﴾
١٩٢	٤٣	﴿ وَكَيْفَ يُحْكِمُونَكَ وَعِنْدَهُمُ التَّورَةُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ ﴾
١٠٨	٦٨	﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى تُقِيمُوا التَّورَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ مِنَ رَبِّكُمْ ﴾
سورة الأنعام		
١٢٧، ١٨٠	٢٩	﴿ وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴾
١١٧	٣٠	﴿ وَلَوْ تَرَى إِذْ وُفِّقُوا عَلَى رَبِّهِمْ قَالَ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَى وَرَبِّنَا ﴾
١٩٨	٥٦	﴿ قَدْ ضَلَلْتَ إِذَا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ ﴾
١٩٩	٧٩	﴿ إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾
١٨٥	١٣٤	﴿ إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ ﴾
سورة الأعراف		
٢٥٤، ٢٥٧	١٩٤	﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَلُكُمْ ﴾
سورة التوبة		
٢٠١	٥٦	﴿ وَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنْكُمْ وَمَا هُمْ مِنْكُمْ وَلَكِنَّهُمْ قَوْمٌ يَفْرُقُونَ ﴾
سورة هود		
٨٢، ٨٧	٨	﴿ وَلَئِنْ أَخْرْنَا عَنْهُمْ الْعَذَابَ إِلَى أُمَّةٍ مَعْدُودَةٍ لَيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُ أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾

١١١	١٦	﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا النَّارُ﴾	٢
٣٠	٧٠	﴿فَلَمَّا رَأَىٰ أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكِرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً﴾	٣
٣٠	٧٤	﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ﴾	٤
١٨٧	٨٢ ٨٣	﴿فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا جَعَلْنَا عَلِيَّهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ مَّنضُودٍ ﴿٨٢﴾ مُسَوَّمَةً عِنْدَ رَبِّكَ وَمَا هِيَ مِنَ الظَّالِمِينَ بِبَعِيدٍ﴾	٥
سورة يوسف			
١٦٤، ١٦٩	٣١	﴿مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾	١
١٩	١٠٩	﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾	٢
سورة الرعد			
١٨٦	١٤	﴿وَمَا هُوَ بِبَلِغِهِ﴾	١
١٢١	٤٣	﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَسْتَ مُرْسَلًا﴾	٢
سورة ابراهيم			
٢٥٢	١١	﴿إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾	١
١٩١	١٩ ٢٠	﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ ﴿١٩﴾ وَمَا ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ بِعَزِيزٍ﴾	٢
سورة الحجر			
١١٥	٢٠	﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُوَ بِرَزِيقِينَ﴾	١
سورة الكهف			
٣١	٦	﴿فَلَعَلَّكَ بَخِيعُ نَفْسِكَ عَلَىٰ آثَرِهِمْ إِنْ لَّمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا﴾	١
سورة مريم			
٣١	٤	﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾	١
٣٣	٢٦	﴿فَلَنُؤَكِّمُ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا﴾	٢
سورة الأنبياء			
١٩٦	٦٥	﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ﴾	١



سورة الحج		
١٩	٦٣	﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾
سورة النور		
٢٠	٣٥	﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾
١١٦	٤٥	﴿فَمِنْهُمْ مَّنْ يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ ۖ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ﴾
سورة النمل		
١٨٢	٨١	﴿وَمَا أَنْتَ بِهَادِي الْعُمْيِ عَنْ ضَلَالَتِهِمْ﴾
سورة الروم		
١٨٥	٥٣	﴿وَمَا أَنْتَ بِهَادِي الْعُمْيِ عَنْ ضَلَالَتِهِمْ﴾
سورة سبأ		
٢٣٦	٥١	﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فِرْعَوْنُ فَلَا فُوتَ وَأَخِذُوا مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ﴾
سورة فاطر		
٢٢٩	٣٤	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزْنَ﴾
سورة يس		
٢٣٨	٣٨	﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾
١١٦	٤٠	﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾
١١٧	٨١	﴿أَوْ لَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَدِيرٍ عَلَىٰ أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ بَلَىٰ وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ﴾
سورة الصافات		
٢١٣، ٢٢٥	٤٧	﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ﴾
سورة ص		
٢٧٤، ٢٧٧	٣	﴿فَنَادُوا وَاٰلَاتٍ حِينَ مَنَاصٍ﴾

٢٨٠، ٣١	٨	﴿بَلْ لَمَّا يَدُوُّوا عَذَابِ﴾	٢
سورة غافر			
١٩٦	٣١	﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ﴾	١
٣٠	٨٤	﴿فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا قَالُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَحَدَّهُ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِ مُشْرِكِينَ﴾	٢
سورة فصلت			
١٩٦	٤٦	﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾	١
سورة الشورى			
٤٥، ١١٩	١١	﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾	١
سورة الزخرف			
٣٠	٣٥	﴿وَإِن كُلٌّ دَلِيلٌ لِّمَا مَتَّعَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ عِنْدَ رَبِّكَ لِّلْمُتَّقِينَ﴾	١
سورة الدخان			
١٢٧	٣٥	﴿وَمَا نَحْنُ بِمُنشَرِينَ﴾	١
سورة الحجرات			
١٣٥	١٠	﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾	١
٣١	١٤	﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾	٢
سورة الذاريات			
١٤٧	٢٣	﴿إِنَّهُ لِحَقِّ مِثْلِ مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ﴾	١
سورة النجم			
١١٢	٣٩	﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾	١
سورة الحديد			
١٨	١٦	﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ﴾	١
سورة المجادلة			
١٢٨، ١٦٤، ١٧٢	٢	﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ إِنَّ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ﴾	١

١٩	١٤	﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ تَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾	٢
سورة الملك			
٢٤٣، ٢٤٧	٢٠	﴿إِنِ الْكٰفِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾	١
سورة الحاقة			
١٧٤	٤٧	﴿فَمَا مِنْكُمْ مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حٰجِزِينَ﴾	١
سورة الإنسان			
٣٢	١	﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنسٰنِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾	١
سورة المرسلات			
١٩	١٧	﴿أَلَمْ نُهٰلِكِ الْأَوَّلِينَ﴾	١
سورة الطارق			
٢٩	٤	﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾	١
سورة الغاشية			
٤٤، ٦٢	٦	﴿لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِن صَرِيحٍ﴾	١
سورة الضحى			
١٩	٦	﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى﴾	١
٨٧	٩	﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾	٢
٨٧	١٠	﴿وَأَمَّا السَّٰئِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾	٣
سورة الشرح			
١٨	١	﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾	١
سورة الإخلاص			
٢٢	٣	﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾	١

## فهرس الأحادس النبوة

الصفحة	الحديث	م
٤٨	(مَا أَنهَرَ الدَّمَّ وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ فَكُلُّ، لَيْسَ السِّنَّ وَالظُّفْرَ)	١
٤٩	(لَيْسَ مِنْ أَصْحَابِي أَحَدٌ إِلَّا وَلَوْ شِئْتُ لَأَخَذْتُ عَلَيْهِ لَيْسَ أبا الدَّرْدَاءِ)	٢
٦٢	(لَيْسَ صَلَاةٌ أَثْقَلُ عَلَى الْمُنَافِقِينَ)	٣

## فهرس الأبيات الشعرية

م	البيت	البحر	القائل	الصفحة
قافية الهمزة				
١	طَأَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتِ أَوَانِ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ	الخفيف	أبو زُبَيْدٍ الطائي	٢٦٣، ٢٧٥
قافية الباء				
١	وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَدَّبًا	الطويل	بلا نسبة	١٤٠
٢	مَا الْحَازِمُ الشَّهْمُ مِقْدَامًا وَلَا بَطْلٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْهَوَى بِالْعَقْلِ غَلَابًا	البيسط	بلا نسبة	١٥٩
٣	لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّا هَذَا وَلَا نَخْشَى رَقِيبًا	مجزوء الرمل	عمر بن أبي ربيعة	١٠٥
٤	وَأَسْتَبِمُسْتَبْقٍ أَخًا لَا تَلْمُهُ عَلَى شَعَثِ أَيِّ الرَّجَالِ الْمُهَدَّبِ	الطويل	النابغة الذبياني	٧٨
٥	مَشَانِيمٌ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا	الطويل	الرياحي وقيل: للفرزق	٩٩
٦	سَبِيٌّ مِنْ يَرَاعَتِهِ نَفَاهُ أَتِي مَدَّةً صُحْرٌ وَلُوبُ	الوافر	أبو ذُؤَيْبِ	١٠
٧	أَيْنَ الْمَقَرُّ وَالْإِلَهُ الطَّالِبُ وَالْأَشْرَمُ الْمَغْلُوبُ لَيْسَ الْغَالِبُ	الرجز	نفيل بن حبيب	٥٤
٨	وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا دُوَّ شَفَاعَةٍ بِمُعْنٍ فَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ	الطويل	سواد بن قارب	٢١١

قافية التاء					
١	لَنْ يَخْبِ الْآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ	حَرَكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الْحَلَقَةَ	المنسرح	بلا نسبة	٣٤
٢	وَقَدْ دَمِيَتْ مَوَاقِعُ رُكْبَتَيْهَا	مِنَ التَّبْرَاكِ لَيْسَ مِنَ الصَّلَاةِ	الوافر	جرير	٥٤
قافية الحاء					
١	نَهَيْتُكَ عَنْ طِلَابِكَ أُمَّ عَمْرٍو	بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذِ صَحِيحُ	الوافر	أبو ذؤيب	٢٦٤
٢	مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا	فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاخُ	الكمال	سعد بن مالك	٢١٦
قافية الدال					
١	مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشْرٌ فَاسْجِحْ	فَلَسْنَا بِالْحِجَالِ وَلَا الْحَدِيدَا	الوافر	عقيبة بن هُبَيْرَةَ	٩٧
٢	وَأَنَا النَّذِيرُ بِحَرَّةٍ مُسَوَّدَةٍ	تَصِلُ الْجِيُوشُ إِلَيْكُمْ أَقْوَادَهَا	الكمال	بلا نسبة	١٣٤
	أَبْنَاؤُهَا مُتَكَنُّفُونَ أَبَاهُمْ	حَنِقُوا الصُّدُورَ وَمَا هُمْ أَوْلَادَهَا			
٣	وَوَجْهٌ كَأَنَّ الشَّمْسَ حَلَّتْ رِدَاءَهَا	عَلَيْهِ، نَقِيُّ اللَّوْنِ، لَمْ يَتَّخَذِدِ	الطويل	طرفه بن العبد	٢٢
٤	فَقُمْنَا وَلَمَّا يَصْحُ دِيكُنَا	إِلَى جَوْنَةٍ عِنْدَ حَدَادِهَا	المتقارب	الأعشى	٢٩
قافية الراء					
١	فِي أَيِّ يَوْمِي، مِنْ الْمَوْتِ أَفِرُّ	أَيُّومَ لَمْ يُفْدَرَ أَمْ يَوْمَ قُدِرُ	الرجز	الحارث الجرمي وقيل: علي بن أبي طالب	٢٤
٢	فَأَصْبَحَ جَارُكُمْ قَتِيلًا وَنَافِيَا	أَصَمَّ فَرَادُوا، فِي مَسَامِعِهِ، وَقَرَا	الطويل	القُطامي	١١

٣	لَعْمُرِكَ مَا مَعْنُ بِتَارِكِ حَقِّهِ وَلَا مُنْسِيٍّ عَمْرُوً وَلَا مُتَيْسِّرُ	الطويل	الفرزدق	١٦٢، ١٦٥
٤	فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ فُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرُ	البيسط	الفرزدق	١٤٦
٥	لَهْفِي عَلَيْكَ لِلْهَفَةِ مِنْ خَائِفٍ يَبْغِي جِوَارِكَ حِينَ لَا تَ مُجِيرُ	الكامل	شَمْرَدَلُ وقيل: للتميمي	٢٧٦
٦	فَلَيْسَ بِأَتِيكَ مَنُوهِيهَا وَلَا قَاصِرٌ عَنكَ مَأْمُورُهَا	المتقارب	الأعور الشنّي	١٠٣
٧	لَوْلَا فِوَارِسُ مِنْ نُعْمٍ، وَأُسْرَتُهُمْ يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالْجَارِ	البيسط	بلا نسبة	٢٢
قافية السين				
١	عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِي	الرجز	رؤبة بن العجاج	٤٩
٢	يَا خَيْرَ مَنْ زَانَ سُرُوجَ الْمَيْسِ قَدْ رُسَّتِ الْحَاجَاتُ عِنْدَ قَيْسِ إِذْ لَا يَزَالُ مُوَلَعًا بَلَيْسِ	الرجز	بلا نسبة	٧٤-٧٣
قافية العين				
١	وَأَمَسُوا بِهَا لَيْلَ لَوْ أَقْسَمُوا عَلَى الشَّمْسِ حَوْلَيْنِ لَمْ تَطْلُعْ	المتقارب	بلا نسبة	٢٣
قافية الفاء				
١	وَقَالُوا تَعْرِفُهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مَنِيَّ وَمَا كُلُّ مَنْ وَاقَى مِنِّي أَنَا عَارِفُ	الطويل	مزاحم بن الحارث	١٤٩
٢	بَنِي عُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبُ وَلَا صَرِيْفُ وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْخَزْفُ	البيسط	بلا نسبة	١٣٧

قافية القاف				
١٢٩	خالد بن الطيفان	الوافر	وَمَا الدُّنْيَا بِبَاقِيَةٍ لِحَيِّ وَلَا حَيٌّ عَلَى الدُّنْيَا بِبَاقٍ	١
قافية اللام				
٥٢	ليبيد بن ربيعة	الرمّل	فَإِذَا جُوزِيَتْ قَرَضًا فَاجْزِهِ إِنَّمَا يَجْزِي الفَتَى لَيْسَ الجَمَلُ	١
٢٥٠	بلا نسبة	الطويل	إِنِ المرءُ مَيِّتًا بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ وَلَكِن بَأَنَّ يُبْغَى عَلَيْهِ فَيُخَذَلَا	٢
١٤٢	مغلس بن لقيط	الوافر	وَمَا حَقُّ الَّذِي يَعْتُو نَهَارًا وَيَسْرِقُ لَيْلَهُ إِلَّا نَكَالَا	٣
٤٤	حسن بن ثابت	الطويل	فَمَا مِثْلُهُ فِيهِمْ وَلَا كَانَ قَبْلَهُ وَلَيْسَ يَكُونُ الدَّهْرَ مَا دَامَ يَدْبَلُ	٤
٩٣	السّمّوال وقيل: للجلّاج	الطويل	سَلِي إِنْ جَهَلْتَ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمْ فَلَيْسَ سِوَاءَ عَالِمٍ وَجَهْلٍ	
٩٤	عروة العبيسي	الطويل	أَلَيْسَ عَظِيمًا أَنْ نُلِمَ مُلِمَةً وَلَيْسَ عَلَيْنَا فِي الخُطُوبِ مُعَوَّلُ	٥
٦٠	هشام بن عقبة	البيسط	هِيَ الشِّفَاءُ لِذَائِي إِنْ ظَفِرَتْ بِهَا وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْدُولُ	٦
٢٥	ذو الرّمة	الطويل	وَأَضَحَّتْ مَعَانِيهَا قَفَارًا بِلَادُهَا كَأَنَّ لَمْ، سِوَى أَهْلِ مِنَ الوَحْشِ تُؤْهِلُ	٧
قافية الميم				
١٥٢	بلا نسبة	الرجز	لَا يُنْسِكُ الأَسَى تَأْسِيًّا فَمَا مَا مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ مُعْتَصِمًا	١
٨٨	بلا نسبة	الطويل	فِيأبَى فَمَا يَزِدَادُ إِلَّا لِحَاجَةً وَكَنتُ أَيْبًا فِي الخَفَا لستُ أُقْدِمُ	٢



١٤٥	بلا نسبة	الطويل	وَلَكِنْ إِذَا أَدْعَوْهُمْ فَهُمْهُمْ هُمْ	وَمَا خَذَلُ قَوْمِي فَأَخْضَعَ لِلْعِدَا	٣
٢٠	ليبد بن أبي ربيعة	الكامل	أَنْ قَدْ أَحَمَّ مِنَ الْخُتُوفِ حِمَامُهَا	لِتَذُودَهُنَّ وَأَيَّقَنْتَ إِنْ لَمْ تَذُدْ	٤
٢٧٠	وَجْزَة	الكامل	وَالْمُطْعَمُونَ زَمَانَ أَيْنَ الْمُطْعِمِ	العاطفون تحين ما من عاطف	
٢٧٥	رجل من طيء، وقيل: محمد بن عيسى وقيل: المهلهل	الكامل	وَالْبَغْيُ مَرْتَعٌ مُبْتَغِيهِ وَخَيْمٌ	نَدِمَ الْبُعَاةُ وَلَاتَ سَاعَةَ مَنْدَمٍ	٥
٦٧	النَّابِغَةُ الذُّبْيَانِي	البيسيط	إِلَّا ابْتِدَارًا إِلَى مَوْتٍ بِالْجَامِ	تَهْدِي كَتَائِبَ خَضْرًا لَيْسَ يَعِصُمُهَا	٦
٢٦	ابن هرمة	الكامل	يَوْمَ الْأَعَاذِ بِإِنْ وَصَلَتْ وَإِنْ لَمْ	احْفَظْ وَدِيْعَتَكَ الَّتِي اسْتَوْدَعْتَهَا	٧
قافية النون					
٢٢١	بلا نسبة	البيسيط	لَا الدَّارُ دَارًا وَلَا الْجِيرَانُ جِيرَانًا	أَنْكَرْتُهَا بَعْدَ أَعْوَامٍ مَضِيْنٍ لَهَا	١
٣٢	بلا نسبة	الوافر	فَنَادَيْتُ الْقُبُورَ فَلَمْ يُجِِبْنَنِي	فَجِئْتُ قُبُورَهُمْ بَدَأًا وَلَمَّا	٢
١٣٦	قَرُوة بن مُسَيْكٍ	الوافر	مَنَائِيَانَا وَدَوْلَةُ آخِرِينَا	وَمَا إِنْ طِبُّنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ	٣
٣٤	أبو طالب	الكامل	حَتَّى أَوْسَدَ فِي التَّرَابِ دَفِينًا	وَاللَّهِ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ بِجَمْعِهِمْ	٤
٥٨	حميد بن ثور	البيسيط	وَلَيْسَ كُلُّ النَّوَى تُلْقَى الْمَسَاكِينُ	فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مُعْرَسِهِمْ	٥
٢٤٩	بلا نسبة	المنسرح	إِلَّا عَلَى أَضْعَفِ الْمَجَانِينِ	إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا عَلَى أَحَدٍ	٦

## قافية الياء

٢١٨	الناغية الجعدي	الطويل	و حَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيًّا سِوَاهَا وَلَا عَنْ حُبِّهَا مُتْرَاخِيًّا	١
٧٩	محمود الوراق	المتقارب	أَلَيْسَ عَجِيبًا بِأَنَّ الْفَتَى يُصَابُ بِبَعْضِ الَّذِي فِي يَدَيْهِ	٢
٢٢٠	المتنبي	الطويل	إِذَا الْجُودُ لَمْ يَرْزُقْ خَلَاصًا مِنَ الْأَدَى فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوبًا وَلَا الْمَالُ بَاقِيًّا	٣
٢١٥	بلا نسبة	الطويل	تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًّا وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًّا	٤
٤٧	بلا نسبة	الطويل	وَأَصْبَحَ مَا فِي الْأَرْضِ مِنِّي تَقِيَّةً لِنَظَرِهِ، لَيْسَ الْعِظَامَ الْعَوَالِيًّا	٥
١٥٠	بلا نسبة	الطويل	بِأُهْبَةِ حَزْمٍ لُذٍّ وَإِنْ كُنْتَ أَمِنًّا فَمَا كُلُّ حِينٍ مَن تُوَالِي مُوَالِيًّا	٦

## قافية الألف

١٦٥	المتنحل	المتقارب	لَعَمْرُكَ مَا إِنْ أَبُو مَالِكٍ بِوَاهٍ وَلَا بَضْعِيفٍ قِوَاهٍ	١
-----	---------	----------	--	---

## فهرس أقوال العرب وأمثالهم

م	الأمثال والأقوال	الصفحة
١	(انتني به من حيث أيسَ وأيسَ)	٣٩
٢	(أخرجهُ من اللبسية إلى الأيسية)	٣٩
٣	(جِيء به من حيثُ وأيسًا)	٤٠
٤	(ليسَ لكُذوبٍ مروءةً، ولا لحسودٍ راحةً، ولا لسيء الخُلقِ سُوددٌ)	٤٥
٥	(بأبي شبيهةً بالنبيِّ، ليسَ شبيهةً بعليِّ)	٥٢
٦	(ليسَ خَلقَ اللهُ مثله)	٥٥، ٤٤
٧	(ليسَ خَلقَ اللهُ أشعرَ منه)	٨٠، ٦٦، ٥٥
٨	(ليسَ قالها زيْدٌ)	٥٥
٩	(ليس الطيبُ إلا المسكُ)	٦٥، ٥٨، ٥٦ ٨٠، ٦٦
١٠	(عليه رجلاً ليسي)	٦٦
١١	(ما مُسيءٌ مَنْ أعتبَ)، وورد (ما مسيئاً مَنْ أعتبَ).	١٤٥، ١٤٤ ١٤٨
١٢	(ما زيْدٌ قائماً فمتخلفاً أحدٌ)	١٦١
١٣	(جُحْرُ ضَبِّ خَرِبِ)	٩٧
١٤	(قَطًا قَطًا، بيضُك ثننا، وبيضي مانتا)	١٩٠
١٥	(إن ذلك نافعك ولا ضارك، وإن أحدٌ خيراً من أحدٍ إلا بالعافية)	٢٤٩
١٦	(إن قائماً)	٢٤٩

## فهرس الأعلام

رقم الصفحة	العلم	م
٢٣٦، ٩٣، ٩٢	أبي بن كعب	١
٧٧	ابن الأثير	٢
٤٥	الأحنف بن قيس	٣
٢٧١، ٢٦٦، ٢٦٣، ٢٦١، ٢٣١، ٢٠٩، ١٤٤، ١٤٣، ١٦	الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة	٤
٢٧٩، ٢٧٨، ٢٧٧، ٢٧٤		
٣٦	الأخفش الصغير	٥
٢٢٧	ابن أبي إسحاق	٦
٦٠	الأشموني	٧
٢٣٣، ١٨٩، ١٨٣، ١٧٠	الأعمش	٨
٢٧٢، ٢٦٩	الأموي	٩
٥١	ابن بابشاذ	١٠
١٠٠، ٩٨، ٨٩، ٨٥، ٦٥	أبو البركات الأنباري	١١
٢٧١، ٢٧٠، ١٨٥، ٦١	أبو بكر الأنباري	١٢
٥٢	أبو بكر الصديق	١٣
٨٩، ٨٢	ابن برهان	١٤
١٨٤	تاج الدين ابن مكتوم	١٥
٢٦٠، ٨٩، ٨٥، ٨٤	الجرجاني، عبدالقاهر	١٦
٢٦٦، ٢٦٣، ١٤٥	الجرمي	١٧
٤٣	الجزولي	١٨
٢٥	أبو جعفر المنصور	١٩

٢٣٢	أبو جعفر يزيد بن الققعاع	٢٠
١٧١، ١٣٩، ١٣٢، ١٢٦، ١١٩، ٨٤، ٧٦، ٣٠، ٢٥ ٢٥٧، ٢٥٥، ٢٤٤، ٢٣٨، ٢٣٧، ٢٢٢، ٢٢٠، ٢١٧، ١٨٩	ابن جني	٢١
١٣١	الجَوْهَرِي	٢٢
٢٧١، ٦٩	أبو حاتم السجستاني	٢٣
١٢٧، ١٢٦	ابن الحاجب	٢٤
٢٢٧، ٢٢٤، ١٧١	الحسن البصري	٢٥
٩١	حفص بن سليمان	٢٦
٤٩	حماد بن سلمة	٢٧
٢٢٣، ١٨٥، ١٨٤، ١٨٣، ١٤٧، ٩١	حمزة الزيات	٢٨
١٧٦، ١٧٥	الحوفي	٢٩
١٧١	أبو الحويرث الحنفي	٣٠
٨١، ٧٩، ٧٧، ٦٨، ٦٣، ٥٧، ٥٥، ٥٢، ٥١، ٤٢، ٢٨ ١٤٠، ١٣١، ١٢٨، ١٢٧، ١٠٧، ٩٥، ٩٠، ٨٨، ٨٥ ١٥٧، ١٥٩، ١٦٠، ١٦٤، ١٦٦، ١٧١، ١٧٣، ١٧٥ ٢٢٥، ٢١٧، ٢١٠، ١٩٠، ١٨٨، ١٨١، ١٨٠، ١٧٦ ٢٥٦، ٢٥٥، ٢٤٩، ٢٤٨، ٢٤٦، ٢٤٤، ٢٣٢، ٢٢٨ ٢٧٩، ٢٧٦، ٢٧٤، ٢٧١، ٢٦٧، ٢٦٤، ٢٦٢	أبو حيان	٣١
١٨٤	أبو حيوة شريح	٣٢
٢١٥، ٧٠	خالد الأزهرى	٣٣
٣٣	ابن الخباز	٣٤
١٦٦، ١٦٤	ابن خروف	٣٥
٢٦١، ٢٦٠، ٢٣٥، ١٦٩، ٩٨، ٥٠، ٤١، ٣٩، ٣٦، ٣٥ ٢٨٠، ٢٧١، ٢٦٦، ٢٦٤	الخليل بن أحمد الفراهيدي	٣٦

٤٩	أبو الدرداء	٣٧
٩٤ ، ٩١ ، ٩٠ ، ٨٩ ، ٤٨ ، ٤٢	ابن دُرُسْتُوَيْه	٣٨
٢٥٦ ، ٧٠	ابن الدماميني	٣٩
٧٨	الرزّازي	٤٠
٤٢	الرّضِي	٤١
٢٧٢ ، ٢٦٨	ابن أبي الرّبيع	٤٢
٢٣٣	أبو رجاء العطاردي	٤٣
١١٨	رويس	٤٤
٧٨ ، ٧٤ ، ٦٢	الزّبيدي	٤٥
١٨٤ ، ١٧٦ ، ١٧٥ ، ١٧١ ، ١٧٠ ، ١٦٩ ، ١١٦ ، ٨٩ ، ٨٤ ٢٨٠ ، ٢٦٤ ، ٢١٢ ، ٢١٠ ، ١٨٨	الزّجاج	٤٦
٢٧١ ، ٢٦٩ ، ٢١٠ ، ٤٢	الزّجاجي	٤٧
٢٢٦	أبو زرعة ابن زنجة	٤٨
١٢٦ ، ٦٢	الزّركشي	٤٩
١٦٣ ، ١٢٦ ، ٨٩ ، ٨٢ ، ٧٠ ، ٤٢ ، ٣٣ ، ٣١ ، ٢٧ ، ١٤ ٢٣٩ ، ٢١٥ ، ٢٠٩ ، ١٧٦ ، ١٧٥ ، ١٧٢ ، ١٧١ ، ١٦٦ ٢٧١ ، ٢٧٠ ، ٢٦٧ ، ٢٦٤ ، ٢٤٧ ، ٢٤٦ ، ٢٤٥ ، ٢٤٣	الزمخشري	٥٠
٢٢٧	الزّهري	٥١
١٠٣ ، ٨٩ ، ٨٤ ، ٧٧ ، ٧١ ، ٦٩ ، ٦٦ ، ٦٤ ، ٦٣ ، ٤٢ ، ٣٠ ٢٦١ ، ٢٤٦ ، ٢٤٥ ، ٢٤٤ ، ٢٢٢ ، ٢١٧ ، ١٦٦ ، ١٦٣	ابن السّراج	٥٢
٢٥٨ ، ٢٥٦ ، ٢٥٤	سعيد بن جبير	٥٣
١١٨	سلام أبو المنذر	٥٤
٢٧٩ ، ٢٧٨	أبو السّمّال	٥٥
٢٤٧ ، ٢٤٦ ، ٨٤ ، ٢٧	السّهيلي	٥٦

٢١١	سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ	٥٧
١١، ١٥، ٣٣، ٣٥، ٣٦، ٤٣، ٤٤، ٤٦، ٤٩، ٥٠، ٥٣، ٥٥، ٥٨، ٥٩، ٦١، ٦٥، ٦٦، ٦٩، ٧١، ٧٢، ٨٠، ٨١، ٨٩، ٩٧، ١٠٣، ١٠٤، ١٢٦، ١٢٧، ١٣١، ١٣٢، ١٣٥، ١٤٣، ١٤٦، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٤، ١٥٧، ١٥٩، ١٦٤، ١٦٦، ١٦٩، ٢٠٨، ٢١٣، ٢١٦، ٢٢٢، ٢٤٣، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٦١، ٢٦٤، ٢٦٦، ٢٦٨، ٢٧١، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠	سَبْيُوِيَه	٥٨
١٥، ٤٧، ٦٩، ٧٤	ابن سَيْدَه	٥٩
١٤، ١٥، ٤٠، ٤١، ٥٥، ٨١، ٨٤، ٨٦، ٨٩، ٩٠، ٩٤، ٩٧، ١٠٠، ١٤٩، ١٧١، ٢٠٨، ٢١٦، ٢٤٧، ٢٦٣، ٢٧٧	أبو سعيد السيرافي	٦٠
١٤، ٣٣، ٣٥، ١٠٠، ١٣٤، ١٨٤، ٢١٧	السيوطي	٦١
١٣٣، ١٤١، ١٥٨، ١٦٠	الشاطبي	٦٢
٢١٧، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٤٥، ٢٤٦	ابن الشجري	٦٣
١٤٧	شعبة	٦٤
٢٢٥	أبو الشعثاء	٦٥
٦٣، ٦٤، ٢٣٥	ابن شقير	٦٦
٤٣، ٥٥، ١٤٠، ١٤٢	الشلوبين	٦٧
١٥٥	الصَّقَّار	٦٨
٤٢	الصَّيْمَرِي	٦٩
٢٩، ٣٠، ١١٥، ١٨٣، ٢٧٠	الطبري	٧٠
٢٧١	ابن الطَّراوة	٧١
١٨٣، ٢٣٧	طَلْحَة بن مُصَرِّف	٧٢
١٤٧، ١٧٣، ١٨٢، ٢٣٢	عاصم بن أبي النجود	٧٣
٢١، ٩٩، ١٦١، ١٦٢	عبَّاس حسن	٧٤

٢٣٩	ابن أبي عبله	٧٥
٢٨٠، ٢٧٢، ٢٧١، ٢٧٠، ٢٦٩	أبو عبيد	٧٦
١٦٩	عثمان بن عفان	٧٧
١٩٠، ١٤٣، ١٣٦، ٩٤، ٩٠، ٥٣، ٥١، ٤٣، ٢٥، ٢٣ ٢٥٢، ٢٤٩	ابن عصفور	٧٨
٢٤٥، ٢٣٢، ٢٢٨، ١٩٠، ١٧٧، ١٧٠، ١٦٦، ١٦٤ ٢٥٥، ٢٤٧، ٢٤٦	ابن عطية	٧٩
٢٤٧، ٢٤٦، ٢٤٤، ١٥٨، ١٥٤، ٩٥، ٩١، ٨٨، ٥٧ ٢٧١، ٢٦٧، ٢٦٢، ٢٥٢	ابن عقيل	٨٠
١٤٨، ١٤٦، ١٤١، ٩٤، ٩٠، ٨٩، ٨٧، ٧٦، ٧١، ٦٥ ٢٤٧، ٢٤٦، ٢٣٧، ٢٣٠، ٢٢٤، ١٧٦	العكبري، أبو البقاء	٨١
٢٧٢، ٢٦٨	ابن العلاف	٨٢
٩٤، ٩٠، ٨٩، ٨٤، ٨٢، ٧٣، ٧٢، ٦٣، ٥٧، ٤٠، ٣٠ ٢٤٤، ١٦٦، ١٦٣، ١٥٧، ١٥٢، ١٣٥، ١٢٩، ١٢٦ ٢٧٤، ٢٧١، ٢٦٧، ٢٦٣	أبو علي الفارسي	٨٣
٢٨٠، ٢٣٥، ٢٣٠، ١٨٢، ٥٦	أبو عمرو	٨٤
٢٧٩، ٢٧٨، ٢٢٧	عيسى بن عمر	٨٥
٢١٨، ١٤٢	العيني	٨٦
١٧	ابن فارس	٨٧
٢٧٨، ٢٦١، ٢٢٥، ١٧٢، ١١٠	فخر الدين الرّازي	٨٨
١٤٢، ١٣٩، ١٣٦، ١٣١، ٨٩، ٨٢، ٦٩، ٣٩، ١٨، ١٧ ٢٤٦، ٢٤٥، ١٨٤، ١٦٦، ١٦٤، ١٦١، ١٤٧، ١٤٣ ٢٨٠، ٢٧٤، ٢٧١، ٢٦٦، ٢٦٣، ٢٦٢، ٢٦١	الفراء	٨٩
١٦٧، ١٦٥، ١٦٢، ١٤٨، ١٤٦	الفرزدق	٩٠
٤٠	الفيروز آبادي	٩١
٧٠	الفيومي	٩٢



٢٢٤	الفرقي	٩٣
٣٩	القتبي	٩٤
٢٣٥، ٢٣٠	ابن كثير	٩٥
١٤٧، ١٤٣، ١٣٩، ١٣٦، ١٣١، ٥١، ٤٦، ٤١، ٣٥، ٢٥٥، ٢٥٠، ٢٤٩، ٢٤٦، ١٨٥، ١٨٢، ١٦١، ١٥٩، ٢٨٠، ٢٧١، ٢٥٦	الكسائي	٩٦
٢٨٠، ٨٩، ٨٤، ٦٩، ٥١، ٤١	ابن كيسان	٩٧
٢٤	البحاني	٩٨
٤١	الليث	٩٩
٦٨	المالقي	١٠٠
١٠٢، ٩٨، ٩٤، ٩٠، ٨٩، ٨٥، ٦٢، ٥٢، ٥١، ٤٤، ٢٣، ١٠٣، ١١٤، ١٢٧، ١٣٣، ١٣٦، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٥٢، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٤٤، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥٥، ٢٦٢، ٢٦٦	ابن مالك	١٠١
١٠٣، ٩٨، ٨٩، ٨٤، ٧١، ٦٩، ٦٠، ٤٧، ٤٢، ٣٤، ٢٧، ١٠٤، ١٢٦، ١٣٥، ١٣٩، ١٤٦، ١٥٨، ٢٠٩، ٢١٣، ٢١٧، ٢٢٢، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٧١، ٢٨٠	المبرّد	١٠٢
٢٢٢، ٢٢١، ٢٢٠	المتنبي	١٠٣
٢٢٨	ابن محيصن	١٠٤
١٥٢، ١٤٥، ١٤٤، ١٣٦، ٨٠، ٧١، ٦٣، ٥١، ٢٧، ٢٤، ١٥٨، ٢١٠، ٢١٧، ٢٤٤، ٢٤٩، ٢٦٧، ٢٧٠، ٢٧١	المُرادي	١٠٥
٢٣٨، ٢٣٣، ١٨٤، ١٧٢، ١٧١، ١٧٠، ٩٤، ٩٢	ابن مسعود	١٠٦
٩٤، ٩٠، ٨٩، ٨٢	ابن معطي	١٠٧
٢٣٢، ١٧٢	المفضل الضبي	١٠٨
٢٥٥، ٢٤٧، ٢٤٦، ٢٤٥، ٢٣٥، ٢٣٠، ١٧٦، ١٧٥	مكي القيسي	١٠٩

٥٨	مَلِكِ النَّحَاة	١١٠
٢٣٥، ١٤٨، ٨٤، ٦٢	أبو منصور الأزهرى	١١١
٨٩، ٨٥، ٧٤، ٧١، ٦٢	ابن منظور	١١٢
٢٢٢، ٢٢٠، ٢١٩، ٢١٨	النابعة الجعديّ	١١٣
١٧٦، ١٧٤، ١٦١، ١٥٥	ناظر الجيش	١١٤
٢٦٤، ١٥٨، ١٣٣، ٨١	ابن النّاطم	١١٥
٢٢٤، ١٩٩، ١٧٧، ١٥٩، ١٤٠، ١٣٩، ٥١، ١٨، ١٦ ٢٥٦، ٢٥٥، ٢٣٥	النّحاس	١١٦
١٦٩، ٨٩، ٨٨، ٨٤، ٧١، ٧٠، ٤٨، ٤٣، ٣٣، ٣٠، ١٨ ٢٢١، ٢١٧، ٢١٥، ٢١٢، ١٧٦، ١٧٥، ١٧٤، ١٧٣ ٢٧١، ٢٦٧، ٢٦٦، ٢٦٢، ٢٥٥، ٢٤٧، ٢٤٦، ٢٢٢ ٢٧٦، ٢٧٤	ابن هشام	١١٧
١٨٣	ابن وثّاب	١١٨
٨١، ٧١، ٦٩	ابن الورّاق	١١٩
٢١٠	ابن ولّاد	١٢٠
١٨٤	يحيى بن الحارث	١٢١
٢٣٥، ٢٣٠، ٢٢٧	يعقوب الحضرمي	١٢٢
١٣٨	يعقوب بن السكيت	١٢٣
١٨٣	ابن يعمر	١٢٤
١٧٦، ١٧٥، ٩٥، ٩٠، ٨١، ٨٠، ٧٠، ٦٦، ٦١، ١٦، ١٢ ٢٠٩	ابن يعيش	١٢٥
١٥٠، ١٠٤، ٦١	يوسف السّيرافي	١٢٦
١٥٨، ١٤٢، ١٤٠	يونس	١٢٧

## فهرس المصادر والمراجع

- ١- القرآن الكريم
- ٢- الأثري، أكرم بن محمد زيادة الفالوجي، المعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري، د.ط، (الأردن: الدار الأثرية؛ والقاهرة: دار ابن عفان، د.ت).
- ٣- ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم الشيباني الجزري، أسد الغابة، د.ط، (بيروت: دار الفكر، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م).
- ٤- ابن الأثير، المبارك بن محمد الشيباني الجزري، البديع في علم العربية، تحقيق: د. فتحي أحمد، ط١، (مكة المكرمة - السعودية: جامعة أم القرى، ١٤٢٠هـ).
- ٥- الأخطل، غيَّاث بن غوث بن طارق، ديوان الأخطل، تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، ط٢، (بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م).
- ٦- الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، تحقيق: د. هدى محمود قراءة، ط١، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م).
- ٧- الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى "منهج السالك إلى ألفية ابن مالك"، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، (بيروت - لبنان: دار الكتاب العربي، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م).
- ٨- الأعرشي، ميمون بن قيس، ديوان الأعرشي الكبير، تحقيق: د. محمد حسين، د.ط، (الجماميز - مصر: مكتبة الآداب، د.ت).
- ٩- الأفغاني، سعيد بن محمد بن أحمد، من تاريخ النحو العربي، د.ط، (دم، مكتبة الفلاح، د.ت).
- ١٠- الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبدالله، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عبدالباري عطية، ط١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ).

- ١١- الألويسي، شهاب الدين محمود بن عبدالله، حاشية شرح القطر في علم النحو، مراجعة وتدقيق: فؤاد ناصر، ط٢، (تركيا: نور الصَّبَّاح، ٢٠١١م).
- ١٢- البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل الجعفي، صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط١، (د.م، دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ).
- ١٣- برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، جمع وتصحيح: د. رمضان عبدالنواب، ط٢، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م).
- ١٤- أبو البركات الأنباري، عبدالرحمن بن محمد، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، ط٣، (الأردن: مكتبة المنار، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- ١٥- أبو البركات الأنباري، عبدالرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، د.ط، (صيدا- بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م).
- ١٦- أبو البركات الأنباري، عبدالرحمن بن محمد، أسرار العربية، تحقيق: بركات يوسف هُبُود، ط١، (بيروت- لبنان: دار الأرقم بن أبي الأرقم، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).
- ١٧- البغدادي، عبدالقادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط٤، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).
- ١٨- أبو بكر الأنباري، محمد بن القاسم بن بشار، المذكر والمؤنث، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، د.ط، (مصر: وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م).
- ١٩- أبو بكر الأنباري، محمد بن القاسم بن بشار، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط٥، (د.م، دار المعارف، د.ت).
- ٢٠- أبو بكر الأنباري، محمد بن القاسم بن بشار، إيضاح الوقف والابتداء، تحقيق: محيي الدين عبدالرحمن رمضان، د.ط، (دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م).

- ٢١- أبو بكر الأنباري، محمد بن القاسم بن بشار، الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط١، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).
- ٢٢- بكر أبو زيد، بكر بن عبدالله أبو زيد بن محمد، طبقات النسائين، ط١، (الرياض: دار الرشد، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).
- ٢٣- البناء، أحمد بن محمد الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، تحقيق: أنس مهرة، ط٣، (لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م).
- ٢٤- البيضاوي، ناصر الدين عبدالله بن عمر الشيرازي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق: محمد عبدالرحمن المرعشلي، ط١، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤١٨هـ).
- ٢٥- تاج القراء الكرمانى، محمود بن حمزة، غرائب التفسير وعجائب التأويل، د.ط، (جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية؛ وبيروت: مؤسسة علوم القرآن، د.ت).
- ٢٦- التبريزي، أبو زكريا يحيى بن علي الشيباني، شرح ديوان الحماسة، د.ط، (بيروت: دار القلم، د.ت).
- ٢٧- التتوخي، أبو المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر المعري، تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، تحقيق: د. عبدالفتاح محمد الحلو، ط٢، (القاهرة: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).
- ٢٨- التهانوي، محمد بن علي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: د. علي دحروج، ط١، (بيروت - لبنان: مكتبة لبنان، ١٩٩٦م).
- ٢٩- الثعالبي، أبو منصور عبدالملك بن محمد بن إسماعيل، فقه اللغة وسر العربية، تحقيق: عبدالرزاق المهدي، ط١، (دم، إحياء التراث العربي، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م).
- ٣٠- الثعالبي، أبو منصور عبدالملك بن محمد بن إسماعيل، المنتحل، حققه: الشيخ أحمد أبو علي، د.ط، (الإسكندرية: المطبعة التجارية عزروزي، وجاويش، ١٣١٩هـ - ١٩٠١م).

- ٣١- الثعالبي، عبدالرحمن بن محمد، الجواهر الحسان في تفسير القرآن، تحقيق: محمد علي معوض؛ وعادل أحمد، ط١، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤١٨هـ).
- ٣٢- الثعالبي، أحمد بن محمد، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، ط١، (بيروت - لبنان: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م).
- ٣٣- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، البيان والتبيين، د.ط، (بيروت: دار ومكتبة الهلال، ١٤٢٣هـ).
- ٣٤- الجرجاني، أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، د.ط، (الجمهورية العراقية: دار الرشيد، ١٩٨٢م).
- ٣٥- الجرجاني، أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن، العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، شرح الشيخ/ خالد الأزهرى الجرجاوي، تحقيق: د. البدر اوي زهران، ط٢، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٨م).
- ٣٦- الجرجاني، علي بن محمد، معجم التعريفات، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، د.ط، (القاهرة: دار الفضيلة، د.ت).
- ٣٧- جرير بن عطية بن حذيفة، ديوان جرير، د.ط، (بيروت: دار بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
- ٣٨- ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، شرح طيبة النشر في القراءات العشر، تحقيق: الشيخ أنس مهرة، د.ط، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م).
- ٣٩- ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، غاية النّهاية في طبقات القراء، تحقيق: برجستراسر، ط١، (بيروت- لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م).
- ٤٠- ابن جُزّي الكَلْبِي، محمد بن أحمد الغرناطي، التسهيل لعلوم التنزيل، تحقيق: د. عبدالله الخالدي، ط١، (بيروت: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، ١٤١٦هـ).

- ٤١- الجصاص، أحمد بن علي الرازي الحنفي، أحكام القرآن، تحقيق: عبدالسلام شاهين، ط١، (بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م).
- ٤٢- ابن جنبي، أبو الفتح عثمان الموصلي، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ط١، (بيروت- لبنان: عالم الكتب، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م).
- ٤٣- ابن جنبي، أبو الفتح عثمان الموصلي، سر صناعة الإعراب، ط١، (بيروت- لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).
- ٤٤- ابن جنبي، أبو الفتح عثمان الموصلي، اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، د.ط، (الكويت: دار الكتب الثقافية، د.ت).
- ٤٥- ابن جنبي، أبو الفتح عثمان الموصلي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، (د.م، وزارة الأوقاف، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).
- ٤٦- الجوّجري، محمد بن عبدالمنعم، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: نواف الحارثي، ط١، (المدينة المنورة- المملكة العربية السعودية: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٤م).
- ٤٧- ابن الجوزي، أبو الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد، زاد المسير في علم التفسير، تحقيق: عبدالرزاق المهدي، ط١، (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٢٢هـ).
- ٤٨- الجوهرى، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، ط٤، (بيروت: دار العلم للملايين، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).
- ٤٩- ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر، أمالي ابن الحاجب، تحقيق: د. فخر قدارة، د.ط، (الأردن: دار عمار؛ وبيروت: دار الجيل، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م).
- ٥٠- ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر، شرح المقدمّة الكافية في الإعراب، تحقيق: د. جمال عبدالعاطي، ط١، (السعودية- مكة المكرمة- الرياض: مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).

- ٥١- حاجي خليفة، مصطفى بن عبدالله القسطنطيني، سلم الوصول إلى طبقات الفحول، تحقيق: محمود عبدالقادر الأرنؤوط، د.ط، (إستانبول - تركيا: مكتبة إرسیکا، د.ت).
- ٥٢- حاجي خليفة، مصطفى بن عبدالله القسطنطيني، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، د.ط، (بغداد: مكتبة المثنى، ١٩٤١م).
- ٥٣- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: عادل أحمد عبدالوجود؛ وعلى محمد معوض، ط١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ).
- ٥٤- الحريري، القاسم بن علي البصري، درة الغواص في أوام الخواص، تحقيق: عرفات مطرجي، ط١، (بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م).
- ٥٥- حسان بن ثابت الأنصاري، ديوانه، تحقيق: عبدأ علي مهنا، ط٢، (بيروت- لبنان: دار الكتب العلمية: ١٤١٤هـ-١٩٩٤م).
- ٥٦- أبو الحسن البصري، صدر الدين علي بن أبي الفرج، الحماسة البصرية، تحقيق: د. عادل سليمان إسماعيل، ط١، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).
- ٥٧- ابن حمدون، محمد بن الحسن، التذكرة الحمدونية، ط١، (بيروت: دار صادر، ١٤١٧هـ).
- ٥٨- الحميري، نشوان بن سعيد، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تحقيق: د. حسين بن عبدالله العمري؛ ومطهر بن علي الإرياني؛ ود. يوسف محمد عبدالله، ط١، (بيروت - لبنان: دار الفكر المعاصر، ودمشق - سورية: دار الفكر، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).
- ٥٩- أبو حيّان، محمد بن يوسف بن علي الأندلسي، البحر المحيط، تحقيق: صدقي محمد جميل، د.ط، (بيروت: دار الفكر، ١٤٢٠هـ).



- ٦٠- أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: د. رجب عثمان محمد؛ ود. رمضان عبد التواب، ط١، (القاهرة، مصر: مطبعة المدني، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).
- ٦١- أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: د. حسن هندواوي، ط١، (دمشق: دار القلم، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).
- ٦٢- أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي الأندلسي، النُّكْتُ الحسانُ في شرح غاية الإحسان، تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي، ط١، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- ٦٣- خالد بن عبدالله الجرجاوي الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، ط١، (بيروت- لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).
- ٦٤- ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد، الحجة في القراءات السبع، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، ط٤، (بيروت: دار الشروق، ١٤٠١هـ).
- ٦٥- ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البيدع، د.ط، (القاهرة: مكتبة المتنبي، د.ت).
- ٦٦- ابن الخباز، أحمد بن الحسين، توجيه اللُّمَع شرح كتاب اللُّمَع، تحقيق: أ.د. فايز زكي محمد، ط٢، (القاهرة-الإسكندرية-مصر: دار السلام، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م).
- ٦٧- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق: د. محمود الطحان، د.ط، (الرياض: مكتبة المعارف، د.ت).
- ٦٨- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، المتفق والمفترق، تحقيق: د. محمد صادق الحامدي، ط١، (دمشق: دار القادري، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م).
- ٦٩- الخطيب، عبدالكريم يونس، التفسير القرآني للقرآن، د.ط، (القاهرة: دار الفكر العربي، د.ت).

- ٧٠- ابن الخطيب، محمد محمد عبداللطيف، أوضح التفاسير، ط٦، (المطبعة المصرية ومكتبتها، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م).
- ٧١- ابن خَلَّان، أحمد بن محمد، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، ط١، (بيروت: دار صادر، طبع الجزء ١ و٢ و٣ و٦ عام ١٩٠٠، والجزء ٤ عام ١٩٧١م، والجزء ٥ و٧ عام ١٩٩٤م).
- ٧٢- الدرة، محمد علي طه، فتح القريب المُجيب إعراب شواهد مغني اللبيب، راجعه: محيي الدين الدرويش، ط٢، (دم، مطبعة الأندلس، د.ت).
- ٧٣- درويش، محيي الدين بن أحمد مصطفى، إعراب القرآن وبيانه، ط٤، (حمص- سورية: دار الإرشاد للشؤون الجامعية؛ دمشق؛ وبيروت: دار اليمامة؛ ودار ابن كثير، ١٤١٥هـ).
- ٧٤- ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي، جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، ط١، (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٧م).
- ٧٥- الدماميني، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر، شرح الدماميني على مغني اللبيب، تعليق: أحمد عزو عناية، ط١، (بيروت - لبنان: مؤسسة التاريخ العربي، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م).
- ٧٦- الدماميني، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق: د. محمد المفدى، ط١، (دم، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).
- ٧٧- الذهبي، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، ط٣، (دم، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- ٧٨- الذهبي، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: د. بشار عواد معروف، ط١، (دم، دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٣م).

- ٧٩- الذهبي، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، ط١، (د.م، دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م).
- ٨٠- ذو الرّمة، أبو الحارث غيلان بن عقبة العدوي، ديوان ذي الرّمة، تحقيق: عبدالرحمن المصطاوي، ط١، (بيروت - لبنان: دار المعرفة، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م).
- ٨١- رؤبة بن العجاج، ديوان رؤبة بن العجاج، تحقيق: وليم بن الورد البروسي، د.ط، (الكويت: دار ابن قتيبة، د.ت).
- ٨٢- الرازي، محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، ط٥، (صيدا- بيروت: المكتبة العصرية-الدار النموذجية، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).
- ٨٣- الرّاغب الأصفهاني، الحسين بن محمد، محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، ط١، (بيروت: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، ١٤٢٠هـ).
- ٨٤- الرّاغب الأصفهاني، الحسين بن محمد، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، ط١، (دمشق، بيروت: دار القلم، الدار الشامية، ١٤١٢هـ).
- ٨٥- ابن أبي الربيع، عبّيدالله بن أحمد القرشي، البسيط في شرح جُمَل الزّجاجي، تحقيق: د. عبّاد الثبيتي، ط١، (بيروت- لبنان: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م).
- ٨٦- الرضي، محمد بن الحسن الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الأوّل تحقيق: د. حسن الحفظي، ط١، (السعودية: جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م)، والقسم الثّاني تحقيق: د. يحيى بشير مصري، ط١، (السعودية: جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م).
- ٨٧- الرّمّاني، أبو الحسن علي بن عيسى، معاني الحروف، تحقيق: الشيخ عرفان بن سليم حسونة، د.ط، (صيدا - بيروت - لبنان: المكتبة العصرية، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م).

- ٨٨- أبو زُبَيْد الطائي، المنذر بن حرمة بن معد يكر، شعر أبي زُبَيْد الطائي، تحقيق: د. نوري حمودي القيسي، د.ط، (بغداد: مطبعة المعارف، ١٩٦٧م).
- ٨٩- الزُّبَيْدي، أبو بكر محمد بن الحسن الأندلسي الإشبيلي، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، (القاهرة - مصر: دار المعارف، ١٩٨٤م).
- ٩٠- الزُّبَيْدي، محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: عبدالكريم العزباوي، ط١، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).
- ٩١- الزَّجَاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبدالجليل عبده شلبي، ط١، (بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
- ٩٢- الزَّجَاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق، حروف المعاني والصفات، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط١، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٤م).
- ٩٣- الزَّجَاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق، مجالس العلماء، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط٢، (القاهرة: مكتبة الخانجي، الرياض: دار الرفاعي، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).
- ٩٤- الزَّجَاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق، الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط١، (بيروت: مؤسسة الرسالة؛ وإربد- الأردن: دار الأمل، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).
- ٩٥- أبو زرعة ابن زنجلة، عبدالرحمن بن محمد، حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، د.ط، (دم، دار الرسالة، د.ت).
- ٩٦- الزُّرْكَلي، خير الدين بن محمود بن محمد، الأعلام، ط١٥، (دم، دار العلم للملايين، ٢٠٠٢م).
- ٩٧- الزُّرْكَشي، بدر الدين محمد بن عبدالله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: أحمد بن علي، ط١، (القاهرة: دار الغد الجديد، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م).

- ٩٨- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ط٣، (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ).
- ٩٩- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، المفصل في علم العربية، تحقيق: د. فخر صالح قدارة، ط١، (عمّان - الأردن: دار عمار، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م).
- ١٠٠- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، (بيروت- لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).
- ١٠١- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، الفائق في غريب الحديث والأثر، تحقيق: علي محمد البجاوي؛ ومحمد أبو الفضل، ط٢، (لبنان: دار المعرفة، دت).
- ١٠٢- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، ربيع الأبرار ونصوص الأختار، ط١، (بيروت: مؤسسة الأعلمي، ١٤١٢هـ).
- ١٠٣- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر الأنموذج في النحو، تحقيق: سامي بن حمد المنصور، ط١، (دم، ١٤٢٠-١٩٩٩م).
- ١٠٤- أبو زهرة، محمد بن أحمد، زهرة التفاسير، دبط، (دم، دار الفكر العربي، دت).
- ١٠٥- الزوزني، الحسين بن أحمد، شرح المعلقات السبع الطوال، تحقيق: د. عمر فاروق الطباع، دبط، (بيروت - لبنان: دار الأرقم بن أبي الأرقم، دت).
- ١٠٦- ابن السّاعي، تاج الدين علي بن أنجب بن عثمان، الدر الثمين في أسماء المصنفين، تحقيق: أحمد شوقي بنينين؛ ومحمد سعيد حنشي، ط١، (تونس: دار الغرب الاسلامي، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م).
- ١٠٧- السامرائي، فاضل صالح، معاني النحو، ط١، (عمّان - الأردن: دار الفكر، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م).
- ١٠٨- السجستاني، أبو بكر بن أبي داود عبدالله الأزدي، كتاب المصاحف، تحقيق: محمد بن عبده، ط١، (القاهرة- مصر: الفاروق الحديثة، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م).

- ١٠٩- السخاوي، علي بن محمد الهمداني المصري الشافعي، سفر السعادة وسفير الإفادة، تحقيق: د. محمد الدالي، د.ط، (د.م، دار صادر، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م).
- ١١٠- ابن السَّرَّاج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، د.ط، (بيروت - لبنان: مؤسسة الرسالة، د.ت).
- ١١١- ابن سعد، محمد بن سعد، الطبقات الكبرى، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، ط١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).
- ١١٢- أبو سعد السَّمْعَانِي، عبدالكريم بن محمد، أدب الإملاء والاستملاء، تحقيق: ماكس فايسفايلر، ط١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م).
- ١١٣- ابن سَعْدَانَ، محمد بن سَعْدَانَ الكوفي الضَّرِير، الوقف والابتداء في كتاب الله- عزَّ وجلَّ- تحقيق: محمد خليل الزروق، ط١، (دبي: مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م).
- ١١٤- السعدي، عبدالرحمن بن ناصر بن عبدالله، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تحقيق: عبدالرحمن بن معلا اللويحق، ط١، (د.م، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م).
- ١١٥- أبو السعود، العمادي محمد بن محمد بن مصطفى، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (تفسير أبي السعود)، د.ط، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت).
- ١١٦- أبو سعيد السَّيرَافِي، الحسن بن عبدالله بن المرزبان، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدي؛ وعلي سيد علي، ط١، (بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م).
- ١١٧- أبو سعيد السَّيرَافِي، الحسن بن عبدالله بن المرزبان، أخبار النحويين البصريين، تحقيق: طه محمد الزيني؛ ومحمد عبد المنعم خفاجي، د.ط، (د.م، مصطفى البابي الحلبي، ١٣٧٣هـ - ١٩٦٦م).

- ١١٨- السفاري، شمس الدين أبو العون محمد بن أحمد، كشف اللثام شرح عمدة الأحكام، تحقيق: نور الدين طالب، ط١، (الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية؛ سوريا: دار النوادر، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م).
- ١١٩- ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، إصلاح المنطق، تحقيق: محمد مرعب، ط١، (دم، دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م).
- ١٢٠- ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، كتاب الألفاظ، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط١، (دم، مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٨ م).
- ١٢١- السمعاني، منصور بن محمد بن عبد الجبار، تفسير القرآن، تحقيق: ياسر بن إبراهيم؛ وغنيم بن عباس، ط١، (الرياض - السعودية: دار الوطن، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م).
- ١٢٢- السَّمَوَالُ بن عاديء الغساني، ديوان السَّمَوَالُ، تحقيق: عيسى سابا، دط، (بيروت: مكتبة صادر، ١٩٥١ م).
- ١٢٣- السَّمِين الحلبى، أحمد بن يوسف، الدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دط، (دمشق، دار القلم، دت).
- ١٢٤- السَّمِين الحلبى، أحمد بن يوسف، عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، (دم، دار الكتب العلمية، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م).
- ١٢٥- السنيكى، أبو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، تحقيق: د. مازن المبارك، ط١، (بيروت: دار الفكر، ١٤١١ هـ).
- ١٢٦- السُّهيلي، أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله بن أحمد، نتائج الفكر في النحو، ط١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م).
- ١٢٧- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دط، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م).

- ١٢٨- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبدالحميد هندراوي، ط١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).
- ١٢٩- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، المخصص، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، ط١، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م).
- ١٣٠- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، الأشباه والنظائر، تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم، ط١، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م).
- ١٣١- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: عبدالرحمن فهمي الزواوي، ط١، (القاهرة: دار الغد الجديد، ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م).
- ١٣٢- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط١، (بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).
- ١٣٣- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، شرح شواهد المغني، تحقيق: أحمد ظافر كوجان، د.ط، (دم، لجنة التراث العربي، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م).
- ١٣٤- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (لبنان - صيدا: المكتبة العصرية، د.ت).
- ١٣٥- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، الدُّرُّ المنثور، د.ط، (بيروت: دار الفكر، د.ت).
- ١٣٦- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، الألغاز النحوية وهو الكتاب المسمى (الطرز في الألغاز)، د.ط، (دم، المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٣م).
- ١٣٧- السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر، معترك الأقران في إعجاز القرآن، ويُسمَّى (إعجاز القرآن ومعترك الأقران)، ط١، (بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).



١٣٨- الشاطبي، إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، تحقيق: د. عبدالرحمن العثيمين؛ و د. محمد البناء؛ و د. عياد الثبتي؛ و د. عبدالمجيد قطامش؛ و د. سليمان العايد؛ و د. السيد تقي، ط١، (مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م).

١٣٩- ابن شاکر، محمد بن شاکر بن أحمد، فوات الوفيات، تحقيق: إحسان عباس، ط١، (بيروت: دار صادر، ١٩٧٤م).

١٤٠- ابن الشجري، أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، أمالي ابن الشجري، تحقيق: د. محمود الطناحي، ط١، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٣هـ - ١٩٩١م).

١٤١- شُرَّاب، محمد بن محمد حسن، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، ط١، (بيروت - لبنان: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م).

١٤٢- الشرجي الزبيدي، عبداللطيف بن أبي بكر، ائتلاف النُصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تحقيق: د. طارق الجنابي، ط١، (بيروت: عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).

١٤٣- الشريف، محمد حسن، معجم حروف المعاني في القرآن الكريم، ط١، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م).

١٤٤- الشعراء الهذليون، ديوان الهذليين، تعليق: محمد محمود الشنقيطي، (القاهرة - مصر: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م).

١٤٥- ابن شقيير، أبو بكر أحمد بن الحسن، المُحَلَّى (وُجُوه النَّصْب)، تحقيق: د. فائز فارس، ط١، (بيروت: مؤسسة الرسالة؛ وإربد- الأردن: دار الأمل، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م).

١٤٦- الشنقيطي، أحمد بن الأمين، الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق: محمد باسل السُّود، ط١، (بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م).

- ١٤٧- الشنقيطي، أحمد فال بن آثو الجكني، شرح ملحّة الإعراب، تحقيق: محمد ولد سيدي سبط الشيخ، ط١، (جدة: مطبعة المحمودية، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م).
- ١٤٨- الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، د.ط، (بيروت - لبنان: دار الفكر، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م).
- ١٤٩- الشَّهاب الخفاجي، أحمد بن محمد بن عمر، حاشية الشَّهاب على تفسير البيضاوي، المُسمَّاة: عناية القاضي وكفاية الرَّاظي على تفسير البيضاوي، د.ط، (بيروت: دار صادر، د.ت).
- ١٥٠- شوقي ضيف، أحمد شوقي عبدالسلام، المدارس النحوية، ط١٠، (القاهرة: دار المعارف، ٢٠٠٨م).
- ١٥١- الشوكاني، محمد بن علي، فتح القدير، اعتنى به وراجع أصوله: يوسف الغوش، ط٢، (بيروت - لبنان: دار المعرفة، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م).
- ١٥٢- ابن الصائغ، محمد بن الحسن، اللمحة في شرح الملحّة، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط١، (المدينة المنورة - السعودية: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م).
- ١٥٣- صاحب حماة، الملك المؤيد عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن الأفضل الأيوبي، الكُنَّاش في فني النحو والصرف، تحقيق: د. رياض بن حسن الخوَّام، د.ط، (صيدا - بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م).
- ١٥٤- صافي، محمود عبدالرحيم، الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه، ط٤، (دمشق: دار الرشيد؛ وبيروت: مؤسسة الإيمان، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).
- ١٥٥- الصالح، د. صبحي إبراهيم، دراسات في فقه اللغة، ط١، (دم، دار العلم للملايين، ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م).
- ١٥٦- الصَّبَّان، أبو العرفان محمد بن علي الشافعي، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ط١، (بيروت- لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م).

- ١٥٧- الصفدي، صلاح الدين خليل بن أبيك بن عبدالله، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط؛ وتركي مصطفى، (بيروت: دار إحياء التراث، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م).
- ١٥٨- أبو طالب، عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم، ديوان أبي طالب، تحقيق: د. محمد التونجي، ط١، (بيروت - لبنان: دار الكتاب العربي، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م).
- ١٥٩- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط١، (دم، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م).
- ١٦٠- طرفة بن العبد، بن سفيان بن سعد البكري الوائلي، ديوان طرفة بن العبد، تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، ط٣، (بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م).
- ١٦١- الطنطاوي، محمد، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، تحقيق: سعيد محمد اللحام، د.ط، (بيروت - لبنان: عالم الكتب، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م).
- ١٦٢- ابن طولون، محمد بن علي الدمشقي الصالحي، شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، تحقيق: د. عبدالحميد الكبيسي، ط١، (بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م).
- ١٦٣- ابن عادل الحنبلي، عمر بن علي الدمشقي النعماني، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود؛ والشيخ علي محمد معوض، ط١، (بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).
- ١٦٤- ابن عاشور، محمد الطاهر التونسي، التحريير والتنوير، د.ط، (تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤هـ).
- ١٦٥- عباس، حسن، النحو الوافي، ط٣، (مصر: دار المعارف، د.ت).
- ١٦٦- ابن عبد ربه، أحمد بن محمد الأندلسي، العقد الفريد، ط١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٤هـ).

- ١٦٧- عبدالعظيم، أبو بكر علي، الموسوعة النحوية والصرفية الميسرة، د.ط، (القاهرة: مكتبة ابن سينا، ٢٠٠٤م).
- ١٦٨- عبداللطيف، محمد حماسة، بناء الجملة العربية، د.ط، (القاهرة: دار غريب، ٢٠٠٣م).
- ١٦٩- أبو عبيد، القاسم بن سلام الهروي البغدادي، غريب الحديث، تحقيق: د. محمد عبدالمعيد خان، ط١، (حيدر آباد- الدكن: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م).
- ١٧٠- ابن عدلان، علي بن عدلان الربيعي الموصلية، الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط٢، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- ١٧١- ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، تاريخ دمشق، تحقيق: عمرو بن غرامة، د.ط، (دم، دار الفكر، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م).
- ١٧٢- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي، الممتع الكبير في التصريف، ط١، (دم، مكتبة لبنان: ١٩٩٦م).
- ١٧٣- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: فواز الشعار، ط١، (بيروت- لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).
- ١٧٤- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي، ضرائر الشعر، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، ط١، (دم: دار الأندلس، ١٩٨٠م).
- ١٧٥- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي، المقرّب، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود؛ وعلي محمد معوض، ط١، (بيروت- لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).
- ١٧٦- عضيمة، محمد عبدخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، د.ط، (القاهرة: دار الحديث، د.ت).

١٧٧- ابن العطار، أبو الحسن علي بن إبراهيم، العدة في شرح العمدة في أحاديث الأحكام، تحقيق: نظام محمد، ط١، (بيروت - لبنان: دار البشائر الإسلامية، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م).

١٧٨- ابن عطية، عبدالحق بن غالب، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبدالسلام عبدالشافي، ط١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ).

١٧٩- ابن عقيل، عبدالله بن عبدالرحمن العقيلي، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط٢٠، (القاهرة: دار التراث - دار مصر للطباعة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).

١٨٠- ابن عقيل، عبدالله بن عبدالرحمن العقيلي، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: د. محمد كامل، د.ط، (السعودية: جامعة الملك عبدالعزيز، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بمكة المكرمة، ودار الفكر بدمشق، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).

١٨١- العُكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين البغدادي، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، د.ط، (دم، عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت).

١٨٢- العُكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين البغدادي، مسائل خلافية في النحو، تحقيق: محمد خير الحلواني، ط١، (بيروت: دار الشروق العربي، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).

١٨٣- العُكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين البغدادي، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: د. عبدالإله النبهان، ط١، (دمشق: دار الفكر، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م).

١٨٤- العُكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين البغدادي، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: د. عبدالرحمن العثيمين، ط١، (دم، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).

- ١٨٥- العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين البغدادي، إعراب القراءات الشواذ، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، ط١، (بيروت- لبنان: عالم الكتب، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م).
- ١٨٦- علي بن أبي طالب، ديوان الإمام علي بن أبي طالب - رضي الله عنه- تحقيق: عبدالرحمن المصطأوي، ط٣، (بيروت - لبنان: دار المعرفة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م).
- ١٨٧- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبدالغفار، التعلّيق على كتاب سيبويه، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، ط١، (دم، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).
- ١٨٨- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبدالغفار، المسائل الحليّيات، تحقيق: د. حسن هندأوي، ط١، (دمشق: دار القلم؛ وبيروت: دار المنارة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).
- ١٨٩- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبدالغفار، المسائل البصريّيات، تحقيق: د. محمد الشاطر، ط١، (دم، مطبعة المدني، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- ١٩٠- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبدالغفار، الإيضاح العضديّ، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهور، ط١، (دم، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م).
- ١٩١- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبدالغفار، المسائل المشكّلة، تحقيق: د. يحيى مراد، ط١، (بيروت- لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م).
- ١٩٢- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبدالغفار، الحجة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي؛ وبشير جويجابي، راجعه ودقّقه: عبدالعزيز رباح؛ وأحمد يوسف الدقاق، ط٢، (دمشق؛ وبيروت: دار المأمون للتراث، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م).
- ١٩٣- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبدالغفار، المسائل المنثورة، تحقيق: د. شريف عبدالكريم النّجار، ط١، (عمّان- الأردن: دار عمّار، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م).
- ١٩٤- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبدالغفار، المسائل الشيرازيات، تحقيق: د. حسن هندأوي، ط١، (الرياض - السعودية: كنوز إشبيليا، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م).

- ١٩٥- أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم، الأمالي، تحقيق: محمد عبدالجواد الأصمعي، ط٢، (دم، دار الكتب المصرية، ١٣٤٤هـ - ١٩٢٦م).
- ١٩٦- ابن العماد الحنبلي، أبو الفلاح عبدالحى بن أحمد بن محمد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: محمود الأرنؤوط، وخرج أحاديثه: عبدالقادر الأرنؤوط، ط١، (دمشق - بيروت: دار ابن كثير، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
- ١٩٧- عمر بن أبي ربيعة، ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق: فايز محمد، ط٢، (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م).
- ١٩٨- عمر، أحمد مختار بمساعدة فريق عمل، معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، ط١، (القاهرة: عالم الكتب، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م).
- ١٩٩- العمراني، يحيى بن أبي الخير بن سالم، الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار، تحقيق: سعود الخلف، ط١، (الرياض- السعودية: أضواء السلف، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م).
- ٢٠٠- العوتبي، سلمة بن مسلم الصحاري، الإبانة في اللغة العربية، تحقيق: د. عبدالكريم خليفة؛ ود. نصرت عبدالرحمن؛ ود. صلاح جرار؛ ود. محمد حسن عواد؛ ود. جاسر أبو صافية، ط١، (مسقط - عُمان: وزارة التراث القومي والثقافة، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).
- ٢٠١- العيني، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ«شرح الشواهد الكبرى»، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، وأ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، ود. عبدالعزيز محمد فاخر، ط١، (القاهرة - مصر: دار السلام، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م).
- ٢٠٢- الفارابي، إسحاق بن إبراهيم بن الحسين، معجم ديوان الأدب، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، د. ط، (القاهرة: مؤسسة دار الشعب للطباعة والنشر، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م).

- ٢٠٣- ابن فارس، أبو الحسين أحمد القزويني الرازي، مقاييس اللغة، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، د.ط، (د.م، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م).
- ٢٠٤- ابن فارس، أبو الحسين أحمد القزويني الرازي، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تعليق: أحمد حسن بسج، ط١، (بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).
- ٢٠٥- ابن فارس، أبو الحسين أحمد القزويني الرازي، مجل اللغة، تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان، ط٢، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
- ٢٠٦- فخر الدين الرّازي، أبو عبدالله محمد بن عمر التيمي، مفاتيح الغيب، ط٣، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٠هـ).
- ٢٠٧- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي؛ ومحمد علي النجار؛ وعبدالفتاح إسماعيل الشلبي، ط١، (مصر: دار المصرية للتأليف والترجمة، د.ت).
- ٢٠٨- الفراهيدي، الخليل بن أحمد بن عمرو، العين، تحقيق: د. مهدي المخزومي؛ ود. إبراهيم السامرائي، د.ط، (د.م، دار ومكتبة الهلال، د.ت).
- ٢٠٩- الفراهيدي، الخليل بن أحمد بن عمرو، الجمل في النّحو، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط٥، (د.م، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م).
- ٢١٠- الفرزدق، همّام بن غالب بن صعصعة، ديوان الفرزدق، تحقيق: علي فاعور، ط١، (بيروت-لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).
- ٢١١- الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، ط٥، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م).
- ٢١٢- الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، ط١، (د.م، دار سعد الدين، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).



٢١٣- الفيومي، أبو العباس أحمد بن محمد الحموي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، د.ط، (بيروت: المكتبة العلمية، د.ت).

٢١٤- القاسمي، محمد جمال الدين بن محمد، محاسن التأويل، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ).

٢١٥- ابن القاصح، علي بن عثمان العذري، سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي، راجعه: علي الضباع، ط٣، (مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م).

٢١٦- القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني؛ وإبراهيم أطفيش، ط٢، (القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م).

٢١٧- القطامي، عمير بن شبيب التغلبي، ديوان القطامي، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي؛ وأحمد مطلوب، ط١، (بيروت: دار الثقافة، ١٩٦٠م).

٢١٨- القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، (القاهرة: دار الفكر العربي؛ وبيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٢م).

٢١٩- قَمَحَاوي، محمد الصَّادق، طلّاع البشر في توجيه القراءات العشر، ط١، (الإسكندرية، والقاهرة: دار العقيدة، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م).

٢٢٠- القنوجي، محمد صديق خان، فتح البيان في مقاصد القرآن، تحقيق: عبدالله بن إبراهيم الأنصاري، د.ط، (صيدا - بيروت: المكتبة العصرية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).

٢٢١- القيسي، أبو علي الحسن بن عبدالله، إيضاح شواهد الإيضاح، تحقيق: د. محمد الدعجاني، ط١، (بيروت - لبنان: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م).

٢٢٢- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي سلامة، ط٢، (دم، دار طيبة، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).

- ٢٢٣- كحالة، عمر بن رضا، معجم المؤلفين، ط١، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م).
- ٢٢٤- الكفوي، أبو البقاء أيوب القريمي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش؛ ومحمد المصري، د.ط، (بيروت: مؤسسة الرسالة، د.ت).
- ٢٢٥- ليبيد، أبو عقيل بن ربيعة بن مالك العامري، ديوان ديوان ليبيد بن ربيعة العامري، تحقيق: حمدو طماس، ط١، (دم، دار المعرفة، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م).
- ٢٢٦- المالقي، أحمد بن عبدالنور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخراط، د.ط، (دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، د.ت).
- ٢٢٧- ابن مالك، محمد بن عبدالله الطائي الجياني، ألفية ابن مالك، د.ط، (دم، دار التعاون، د.ت).
- ٢٢٨- ابن مالك، محمد بن عبدالله الطائي الجياني، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبدالمنعم أحمد هريدي، ط١، (مكة المكرمة: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، د.ت).
- ٢٢٩- ابن مالك، محمد بن عبدالله الطائي الجياني، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: د. عبدالرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، ط١، (دم، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).
- ٢٣٠- الماوردي، علي بن محمد البصري البغدادي، النكت والعيون، تحقيق: السيد بن عبدالمقصود، د.ط، (بيروت- لبنان: دار الكتب العلمية، د.ت).
- ٢٣١- المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، د.ط، (القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامي بوزارة الأوقاف المصرية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م).
- ٢٣٢- المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٣، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م).

- ٢٣٣- المتبني، أبو الطيب أحمد بن الحسين، ديوان المتبني، د.ط، (بيروت: دار بيروت، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).
- ٢٣٤- مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، د.ط، (إستانبول - تركيا: المكتبة الإسلامية، د.ت).
- ٢٣٥- محمود الوراق، ديوان محمود الوراق، تحقيق: أ.د وليد قصاب، ط١، (عجمان: مؤسسة الفنون، ١٤١٢هـ-١٩٩١م).
- ٢٣٦- محيسن، محمد محمد سالم، معجم حُفَاط القرآن عبر التاريخ، ط١، (بيروت: دار الجيل، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).
- ٢٣٧- محيسن، محمد محمد سالم، القراءات وأثرها في علوم العربية، ط١، (القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).
- ٢٣٨- المخزومي، مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ط٢، (بيروت - لبنان، دار الرائد العربي، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
- ٢٣٩- المرادي، الحسن بن قاسم، الجَنَى الدَّانِي في حروف المعاني، تحقيق: د. فخر الدين قباوة؛ والأستاذ محمد نديم فاضل، ط١، (بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م).
- ٢٤٠- المرادي، الحسن بن قاسم، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبدالرحمن علي سليمان، ط١، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).
- ٢٤١- المرزوقي، أحمد بن محمد الأصفهاني، شرح ديوان الحماسة، تحقيق: غريد الشيخ، ط١، (بيروت- لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م).
- ٢٤٢- المستعصي، محمد بن أيدير، الدر الفريد وبيت القصيد، تحقيق: د. كامل الجبوري، ط١، (بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م).

- ٢٤٣- المطرزي، أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيد أبي المكارم بن علي بن المطرّز، المُغْرِب فِي تَرْتِيبِ الْمُعْرَبِ، تحقيق: محمود فاخوري؛ وعبد الحميد مختار، ط١، (حلب - سورية: مكتبة أسامة بن زيد، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م).
- ٢٤٤- مسلم، أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت).
- ٢٤٥- ابن معطي، يحيى بن عبد المعطي المغربي، الفصول الخمسون، تحقيق: محمود محمد الطناحي، د.ط، (دم، عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت).
- ٢٤٦- مقاتل، أبو الحسن بن سليمان بن بشير الأزدي، تفسير مقاتل بن سليمان، تحقيق: عبدالله محمود شحاتة، ط١، (بيروت: دار إحياء التراث، ١٤٢٣هـ).
- ٢٤٧- المكودي، أبو زيد عبدالرحمن بن علي بن صالح، شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف، تحقيق: د. عبدالحميد هنداوي، د.ط، (بيروت - لبنان: المكتبة العصرية، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م).
- ٢٤٨- مكي القيسي، أبو محمد بن أبي طالب حَمْوَش، مُشْكَلُ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط٢، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ).
- ٢٤٩- مكي القيسي، أبو محمد بن أبي طالب حَمْوَش، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، ط٣، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).
- ٢٥٠- أبو منصور الأزهرى، محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط١، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠١م).
- ٢٥١- أبو منصور الأزهرى، محمد بن أحمد، معاني القراءات، ط١، (المملكة العربية السعودية: جامعة الملك سعود، مركز البحوث في كلية الآداب، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م).
- ٢٥٢- ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي، لسان العرب، ط٣، (بيروت: دار صادر، ١٤١٤هـ).

- ٢٥٣- المهلبى، الإمام مهذب الدين مهلب بن حسن بن بركات، نظم الفرائد وحصرُ الشدائد، تحقيق: د. عبدالرحمن العثيمين، ط١، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ومكة المكرمة: مكتبة التراث، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
- ٢٥٤- النابغة الجعدي، أبو ليلى قيس بن عبدالله، ديوان النابغة الجعدي، تحقيق: د. واضح الصمد، ط١، (بيروت- لبنان: دار صادر، ١٩٩٨م).
- ٢٥٥- النابغة الذبياني زياد بن معاوية، ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: عباس عبدالساتر، ط٣، (بيروت- لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م).
- ٢٥٦- ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر؛ وآخرون، ط١، (القاهرة - مصر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ١٤٢٨هـ).
- ٢٥٧- ابن الناظم، محمد بن محمد بن مالك، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، (دم، دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م).
- ٢٥٨- النجار، محمد عبدالعزيز، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ط١، (دم، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).
- ٢٥٩- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، إعراب القرآن، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، ط٣، (بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م).
- ٢٦٠- النسفي، أبو البركات عبدالله بن أحمد بن محمود، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، تحقيق: يوسف علي بديوي، ط١، (بيروت: دار الكلم الطيب، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).
- ٢٦١- النيسابوري، نظام الدين الحسن بن محمد، غرائب القرآن ورجائب الفرقان، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، ط١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٦هـ).

٢٦٢- هارون، عبدالسلام محمد، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، ط٥، (القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م).

٢٦٣- الهذلي، أبو القاسم يوسف بن علي بن جبارة، الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، تحقيق: جمال الشايب، ط١، (دم، مؤسسة سما، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م).

٢٦٤- الهرري، محمد الأمين الشافعي، تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، مراجعة: د. هاشم محمد مهدي، ط١، (بيروت - لبنان: دار طوق النجاة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م).

٢٦٥- ابن هرمة، أبو إسحاق إبراهيم بن علي القرشي، شعر إبراهيم بن هرمة، تحقيق: محمد نفاع؛ وحسين عطوان، د.ط، (سوريا: مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م).

٢٦٦- الهروي، أبو عبيد أحمد بن محمد، الغريبين في القرآن والحديث، تحقيق: أحمد فريد المزدي، ط١، (السعودية: مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م).

٢٦٧- الهروي، علي بن محمد، الأزھية في علم الحروف، تحقيق: عبدالمعين الملوحي، ط٢، (دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م).

٢٦٨- ابن هشام، عبدالله بن يوسف بن أحمد الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، د.ط، (صيدا - بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).

٢٦٩- ابن هشام، عبدالله بن يوسف بن أحمد الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، د.ط، (صيدا - بيروت - لبنان: المكتبة العصرية، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م).

- ٢٧٠- ابن هشام، عبدالله بن يوسف بن أحمد الأنصاري، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي، ط١، (بيروت- لبنان: دار الكتاب العربي، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).
- ٢٧١- ابن هشام، عبدالله بن يوسف بن أحمد الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط١، (القاهرة، ١٣٨٣هـ).
- ٢٧٢- ابن هشام، عبدالله بن يوسف بن أحمد الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محمد عاشور، ط١، (بيروت- لبنان: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م).
- ٢٧٣- الواحدي، علي بن أحمد النيسابوري، الوسيط في تفسير القرآن، تحقيق: الشيخ عادل أحمد؛ والشيخ علي معوض؛ و د. أحمد صيرة؛ و د. أحمد الجمل؛ و د. عبدالرحمن عويس، ط١، (بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م).
- ٢٧٤- الواحدي، علي بن أحمد النيسابوري، الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، ط١، (دمشق - بيروت: دار القلم، والدار الشامية، ١٤١٥هـ).
- ٢٧٥- ابن الوجيه الواسطي، عبدالله بن عبدالمؤمن، الكنز في القراءات العشر، تحقيق: د. خالد المشهداني، ط١، (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م).
- ٢٧٦- ابن الورّاق، أبو الحسن محمد بن عبدالله، علل النحو، تحقيق: محمود جاسم الدرويش، ط١، (الرياض- السعودية: مكتبة الرشد، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).
- ٢٧٧- ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبدالله الرومي، معجم الأدياء، تحقيق: إحسان عباس، ط١، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م).
- ٢٧٨- ياقوت، محمود سليمان، إعراب القرآن الكريم، د.ط، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، د.ت).

٢٧٩- يعقوب، إميل بديع، المعجم المفصل في شواهد العربية، ط١، (دم، دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م).

٢٨٠- يعقوب، إميل بديع، معجم الإعراب والإملاء، ط١، (بيروت - لبنان: دار العلم للملايين، ١٩٨٣م).

٢٨١- ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي، شرح المفصل للزمخشري، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ط١، (بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).

٢٨٢- يوسف السّيرافي، ابن أبي سعيد الحسن المرزبان، شرح أبيات سيبويه، تحقيق: د. محمد علي الريح هاشم، د.ط، (القاهرة - مصر: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م).

٢٨٣- يوسف، محمد خير بن رمضان بن إسماعيل، تكملة معجم المؤلفين، وفيات (١٣٩٧-١٤١٥هـ) = (١٩٧٧-١٩٩٥م) ط١، (بيروت - لبنان: دار ابن حزم، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).



## فهرس محتويات البحث

م	الموضوع	الصفحة
١	العنوان	أ
٢	البسمة	ب
٣	نموذج إجازة الرسالة	ج
٤	الإهداء	د
٥	الشكر والتقدير	هـ
٦	الملخص باللغة العربية	و
٧	الملخص باللغة الإنجليزية	ز
٨	المقدمة	١
٩	التّمهيد: النفي	٩
١٠	النّفي: لغة	٩
١١	النفي: اصطلاحًا	١٢
١٢	أنواع النّفي	١٣
١٣	أدوات النّفي	١٤
١٤	أداة النفي (لم)	١٥
١٥	أصل (لم)	١٧
١٦	معاني (لم) مع همزة الاستفهام	١٨
١٧	أقسام (لم)	٢٢
١٨	الفصل بين (لم) ومعمولها	٢٥
١٩	حذف (لم)	٢٦
٢٠	أداة النّفي (لمّا)	٢٧
٢١	أصل (لمّا)	٢٧
٢٢	مواضع (لمّا)	٢٨
٢٣	المواضع التي تفارق فيها (لمّا) (لم)	٣١
٢٤	أداة النفي (لنّ)	٣٣

٣٤	اتصال (لن) بالقسم	٢٥
٣٥	أصل (لن)	٢٦
٣٧	<b>الفصل الأوّل: (ليس) في النّحو والقرآن الكريم</b>	٢٧
٣٨	<b>المبحث الأوّل: (ليس) في كتب النّحاة</b>	٢٨
٣٩	المطلب الأوّل: معنى (ليس)، وأقسامها	٢٩
٣٩	أصل (ليس)	٣٠
٤١	معنى (ليس)، ودلالاتها	٣١
٤٦	أقسام (ليس)	٣٢
٦٣	المطلب الثاني: (ليس) بين الفعلية والحرفية	٣٣
٧٥	<b>المبحث الثاني: خبر (ليس) عند النّحاة</b>	٣٤
٧٦	المطلب الأوّل: زيادة الباء في خبر (ليس)	٣٥
٨٠	المطلب الثاني: تقديم خبر (ليس)	٣٦
٨١	تقديم خبر (ليس) عليها	٣٧
٩٠	تقديم خبر (ليس) على اسمها	٣٨
٩٦	المطلب الثالث: العطف على خبر (ليس)	٣٩
١٠٦	<b>المبحث الثالث: (ليس) في القرآن الكريم</b>	٤٠
١٠٧	المطلب الأوّل: مجيء خبر (ليس) جاراً ومجروراً	٤١
١١٤	المطلب الثاني: زيادة بعض حروف الجرّ في خبر (ليس)	٤٢
١١٤	أوّلاً: زيادة الباء في خبر (ليس)	٤٣
١١٩	ثانياً: زيادة الكاف في خبر (ليس)	٤٤
١٢١	المطلب الثالث: خبر (ليس) المفرد	٤٥
١٢٤	<b>الفصل الثاني: (ما) النّافية العاملة عمل (ليس)</b>	٤٦
١٢٥	<b>المبحث الأوّل: (ما) النّافية في النّحو العربي</b>	٤٧
١٢٦	المطلب الأوّل: معنى (ما) النّافية، وأوجه الشبه والاختلاف بينها وبين (ليس)	٤٨
١٢٦	معنى (ما) النّافية	٤٩
١٢٩	أوجه الشبه والاختلاف بين (ما) النّافية و(ليس)	٥٠
١٣١	المطلب الثاني: (ما) بين الأعمال والإهمال	٥١
١٣٥	المطلب الثالث: شروط أعمال (ما) عمل (ليس)	٥٢
١٥٦	<b>المبحث الثاني: خبر (ما) في كتب النّحاة</b>	٥٣

١٥٧	المطلب الأوّل: العطف على خبر (ما)	٥٤
١٦٣	المطلب الثاني: زيادة الباء في خبر (ما)	٥٥
١٦٨	المبحث الثالث: (ما) النافية العاملة عمل (ليس) في القرآن الكريم	٥٦
١٦٩	المطلب الأوّل: مجيء خبر (ما) مفردًا منصوبًا	٥٧
١٧٧	المطلب الثاني: زيادة الباء في خبر (ما)	٥٨
١٩٥	المطلب الثالث: مجيء خبر (ما) جملة فعلية	٥٩
١٩٨	المطلب الرابع: مجيء خبر (ما) جازًا ومجرورًا	٦٠
٢٠٥	الفصل الثالث: (لا)، و(إن)، و(لات) المشبهات بـ(ليس)	٦١
٢٠٦	المبحث الأوّل: (لا) النافية العاملة عمل (ليس)	٦٢
٢٠٧	المطلب الأوّل: معنى (لا) النافية، وآراء النحاة فيها	٦٣
٢١٣	المطلب الثاني: شروط إعمال (لا) عمل (ليس)	٦٤
٢٢٣	المطلب الثالث: (لا) العاملة عمل (ليس) في القرآن الكريم	٦٥
٢٤٢	المبحث الثاني: (إن) النافية العاملة عمل (ليس)	٦٦
٢٤٣	المطلب الأوّل: تعريف (إن) النافية، وأقوال النحاة فيها إعمالًا وإهمالًا	٦٧
٢٤٣	تعريف (إن) النافية	٦٨
٢٤٤	أقوال النحاة في إعمال (إن) النافية وإهمالها	٦٩
٢٥٢	المطلب الثاني: شروط إعمال (إن) النافية عمل (ليس)	٧٠
٢٥٤	المطلب الثالث: (إن) النافية العاملة عمل (ليس) في القرآن الكريم	٧١
٢٥٩	المبحث الثالث: (لات) النافية العاملة عمل (ليس)	٧٢
٢٦٠	المطلب الأوّل: معنى (لات)، وأقوال النحاة فيها	٧٣
٢٦٠	معنى (لات)	٧٤
٢٦١	أقوال النحاة في إعمال (لات)	٧٥
٢٦٥	العطف على خبر (لات)	٧٦
٢٦٧	المطلب الثاني: (لات) من حيث البساطة والتركيب	٧٧

٢٦٧	أصل (لات)	٧٨
٢٧٣	المطلب الثالث: شروط إعمال (لات)، وإهمالها	٧٩
٢٧٧	المطلب الرابع: (لات) العاملة عمل (ليس) في القرآن الكريم	٨٠
٢٨٢	الخاتمة	٨١
٢٨٥	الفهارس الفنية	٨٢
٢٨٦	فهرس الآيات القرآنية	٨٣
٢٩٣	فهرس الأحاديث النبوية	٨٤
٢٩٤	فهرس الأبيات الشعرية	٨٥
٣٠٠	فهرس أقوال العرب وأمثالهم	٨٦
٣٠١	فهرس الأعلام	٨٧
٣٠٨	فهرس المصادر والمراجع	٨٨

تم بحمد الله وتوفيقه